وزارة التعـليم العـالي و البـحث العـلمي
جـامعـة دالي إبراهيم- الجزائـر
كـلية العلوم الاقتصادية وعـلـوم التسييـر

فعاليـة السيـاسـة النقديـة لمكـافحـة التضخـم
في ظل العولمة
دراسة حالة الجزائر

أطروحـة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد
تخصص نقــــود و ماليــــــة

من إعداد الطالبة: تحـت إشـراف:
- بـركـان زهيـة - أ.د قـدي عبـد المجيـد

لجنـة المنـاقشـة:

1- أ.د. باشي احمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
2- أ.د. قدي عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا
3- أ.د.. بن عبد الفتاح دحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	عضوا
4- د. قصاب سعدية	أستاذة محاضرة	جامعة الجزائر	عضوا
5- د. صديقـي مليكـة	أستاذة محاضرة	جامعة الجزائر	عضوا
6- د. بريش عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة الشلف	عضوا

الموسم الجامعي:2010/2009

الملخص

أصبحت المشكلات الاقتصادية ذات صبغة كونية،أي أننا أصبحنا نواجه بطالة معولمة كسادا معولما، فقرا معولما حرمانا معولما ومعضلة اجتماعية معولمة ومنه مشكلة التضخم لم تعد خاصة بالدول النامية فحسب بل هي عامة في الاقتصاد العالمي . و من بين طرق مكافحتها لدينا السياسة النقدية وللعولمة تأثير واسع على فعالية السياسة النقدية فمع تصاعدها ظهرت العديد من التغيرات العالمية سواء مالية أو مصرفية التي أخذت تؤثر بقوة في الجهاز المصرفي ولا سيما السياسة النقدية من حيث الأدوات و التنفيذ .

وفي ظل هذه التغيرات فان البنوك المركزية بحاجة إلى استراتجيات لمواجهة هذه التحديات خاصة في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية فان البنوك تعمل على وضع خطط وسياسات تمكنها من الصمود مثل الاندماج، الخوصصة... استعمال النقود الالكترونية، ربط الأسواق المالية ، مع التحرير المالي و تحرير حركة رؤوس الأموال.

اعتادت المناقشات حول السياسة النقدية على طرح عدد من الاستفهامات. من أهمها كيفية تحديد ووضع سياسة أسعار الفائدة ، إلى جانب إجراءات و فعالية السياسة النقدية. في محيط يعيش تغيرا دائما بسبب السرعة في الابتكار المالي و التكامل النقدي. كما يتجدد الجدل حول خصائص الأدوات والأهداف الوسيطية و الأهداف النهائية للسياسة النقدية. و ما هذه إلا قائمة جزئية لبعض المواضيع الرئيسية التي تستدعى باستمرار انتباه السلطات النقدية في تصور و أداء و تحليل نتائج السياسة النقدية.

إن للتغيرات المصرفية العالمية، التي عكستها العولمة على أداء البنوك هو ظهور كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا في عالم البنوك على المستوى الكلي، و كان لهذه التغيرات انعكاسا على توجهات السياسة النقدية في الجزائر و ذلك من خلال المعايير المصرفية الدولية،(لجنة بازل) و كذلك أثر غسيل الأموال و أثر التحرير المالي على فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر. ...و غيرها كانت جهود السياسة النقدية القوية لتحقيق معدل تضخم منخفض والمحافظة عليه احد العوامل الرئيسية التي ساهمت في الهبوط العالمي لمعدلات التضخم . وقد لعبت العولمة دورا في تزايد قوة أداء السياسة النقدية من خلال تغيير حوافز صانعي السياسات . ومن الأرجح أن تواصل العولمة تأثيرها على التضخم في العديد من البلدان النامية و الجزائر منها من خلال أثرها على أهداف البنوك المركزية للتضخم.

شكر و تقدير

احمد الله سبحانه و تعالى الذي وفقني لانجاز هذه الدراسة ، ثم لا يسعني إلا أن أتقـدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أستاذي البروفيسور قدي عبد ا لمجيد الذي أعطاني الكثير من وقته الثمين ، وبذل جهودا كبيرة في الإشراف على هذه الأطروحة ، ومتابعها تحليلا و مناقشة من بدايتها إلى نهايتها حيث كان لتوجيهاته و ملاحظاته اكبر الأثر في انجازها على النحو المطلوب .كما لا أنسى الدكتور علي مقابلة من جامعة اليرمـوك بـالأردن الشقيقة الذي لم يبخل علينا بالمعلومات و التوجيهات القيمة .

والى الوالدين الكريمين اللذين غمراني بدعواتهما الصادقة و المشجعة .

و الشكر الكبير إلى زوجي الذي منحني يد العون في كل محطات هذا العمل

و إلى كل من أبدوا تعاونا وقدموا لي المساعدة و اخص بالذكر أختي أمينة

و زوجها جليد نور الدين دون أن أنسى الأستاذة خضراوي و القائمة طويلة.

الإهداء

اللهم لك كثير الحمد على وافر نعمتك و عظيم توفيقك ، و يسير بنا الموكب ليرسو عند آخر محطة ولا نملك في هذه المحطة إلا تقديم جزيل الشكر و الامتنان و العرفان لكل من كان لنا عونا على الدرب الذي سرناه .

إلى خيمة الدفء و شمس الحنان التي طالما غمرتني بحنانها ....

إلى التي أستمد من دعواتا قوتي و تصميمي ....

إلى من تحملت من أجلي هموم الحياة و مشاكلها ....

إلى التي سأبقى معترفا بفضلها ما حييت..................................

صاحبة القلب الكبير أمي

إلى الذي لم تكل سواعده من العمل لنشأتنا..............................

إلى الذي يحب أن يرى فينا حلمه الداخلي..............................

إلى الذي سار بنا إلى درب النجاح ....

صاحب الحلم الكبير أبي

إلى من وجدت فيه نفسي ....

إلى من رافقني الدرب الصعب.. ...

صاحب المودة زوجي

إلى من وقفت إلى جانبي في السراء والضراء ....

إلى من أراها دائما صغيرة في سنها،كبيرة في أفكارها ....

أختي عائشة

إلى فلذة كبدي...

إلى من داعبت أصابعه أقلامي ....ابني **عبد القادر**

إلى من كانا لي خير عون و سند .... **أختي أمينة و زوجها نور الدين**

إلى أغلى ما لدي ومصدر فخري و اعتزازي........... . إلى **إخواني و أخواتي**

إلى **عائلة زوجي ....**

إلى **كل الزملاء ....**

إليهم جميعا نهدي هذا العمل المتواضع.

بركـان زهيـة

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويـات

ملخـص	
شكر و تقدير	
إهـــداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمـة العامة:	أ
الفصل الأول : التضخم والعولمة المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول : مظاهر انتشار التضخم عن طريق قنوات العولمة	3
المطلب الأول: العولمة الاقتصادية ، مفهومها ، أنواعها ، ظواهرها ، آلياتها وأهدافها	3
المطلب الثاني: أهم المؤسسات المشرفة على بناء هيكل العولمة	6
المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى تسارع أو اتساع ظاهرة العولمة	13
المطلب الرابع: آليات العولمة	16
المطلب الخامس: أهداف العولمة	21
المطلب السادس: آثار العولمة	21
المبحث الثاني : الطابع العالمي للتضخم	34
المطلب الأول: التضخم، مفهومه ، أنواعه ، أسبابه وآثاره	34
المطلب الثاني: التضخم مشكلة عالمية	38
خلاصة	41
الفصل الثاني : السياسة النقدية واستهداف التضخم	
تمهيد	43
المبحث الأول: السياسة النقدية و القيود المحلية	43
المطلب الأول: السياسة النقدية مفهومها، أهدافها، أدواتها	43
المطلب الثاني: القيود المحلية للسياسة النقدية	52

المبحث الثاني : مصداقية السياسة النقدية	59
المطلب الأول: ظهور فكرة مصداقية السياسة النقدية وعلاقتها بمؤشر الشفافية	60
المطلب الثاني: المصداقية أمام مفهوم الحوكمة واستقلالية البنك المركزي	61
المبحث الثالث : سياسة استهداف التضخم ومصداقية السياسة النقدية	65
المطلب الأول: ظروف وعوامل ظهور سياسة الاستهداف	65
المطلب الثاني: مفهوم سياسة استهداف التضخم والإطار المؤسسي	67
المطلب الثالث: الخطوات اللازمة لوضع أرقام مستهدفة للتضخم وشروط إنجاحها	69
المطلب الرابع: تجارب بعض الدول في استهداف التضخم ومشكلات التطبيق	71
المطلب الخامس: الحجج المؤيدة والمعارضة لانتهاج سياسة استهداف التضخم	76
خلاصة	78
الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة	
تمهيد	80
المبحث الأول : فعالية السياسة النقدية	80
المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية ، مفهومها، أساسها الفكري ، قياسها	81
المطلب الثاني: مشاكل التطبيق العملي و التقييم الفعلي للسياسة النقدية	88
المبحث الثاني : الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية و للاستقلالية البنك لمركزي	93
المطلب الأول: الاتجاه الجديد لاستقلالية البنك المركزي في ظل العولمة	93
المطلب الثاني: المفهوم الجديد لاستقلالية البنك المركزي في ظل العولمة	107
المبحث الثالث : اثر التغيرات العالمية (المالية و المصرفية)على فعالية السياسة النقدية	115
المطلب الأول: اثر التغيرات المالية العالمية على فعالية السياسة النقدية	115
المطلب الثاني: اثر التغيرات المصرفية العالمية على فعالية السياسة النقدية	126
خلاصة	143
الفصل الرابع : تنسيق السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة	
تمهيد	145
المبحـث الأول: تنسيق السياسة النقدية لمكافحة التضخم	145
المطلب الأول: عموميات حول التكامل النقدي	145

المطلب الثاني: الإطار العام للتنسيق النقدي.................... 153
المبحـ ـث الثاني: تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في إطار المنضمات الدولية.........157
المطلب الأول: الهيئات النقدية الدولية 157
المطلب الثاني: التنسيق النقدي مع ص.ن.د. و البنك العالمي 160
المطلب الثالث : تجارب بعض الدول في مجال التنسيق مع ص.ن.د و البنك الدولي 171
المبحث الثالث : تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في إطار التكتلات الإقليمية 173
المطلب الأول: تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في إطار الاتحاد النقدي الأوربي........174
المطلب الثاني: تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في إطار تكتل منطقة الفرنك الإفريقي(CFA).180
خلاصة.. 192
الفصل الخامس :اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر
تمهيد: 194
المبحث الأول:وضعية التضخم خلال الفترة 1990-2008 195
المطلب الأول: نظام الأسعار بعد سنة 1990....................... 195
المطلب الثاني: العولمة و التضخم في الجزائر...206
المبحث الثاني : مظاهر العولمة و أثرها على التضخم في الجزائر............................... 210
المطلب الأول: أثر التحرير المالي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر....................... 211
المطلب الثاني: أثر المعايير المصرفية الدولية على فعالية السياسة النقدية في الجزائر...........211
المطلب الثالث: اثر غسيل الأموال على فعالية السياسة النقدية في الجزائر.......... 216
المطلب الرابع: الانضمام للتجمعات الإقليمية(الشراكة الأورومتوسطية)وأثرها على التضخم في الجزائر...218
المطلب الخامس: نمو المبادلات الدولية و أثرها على التضخم في لجزائر.............……….224
المبحث الثالث : العولمة و الدائرة النقدية في الجزائر 225
المطلب الأول: اثر تقلبات الدولار على ميزان المدفوعات... 226
المطلب الثاني: وضعية الدينار الجزائري في ظل العولمة.... 230

المطلب الثالث: تحرير القطاع المصرفي في الجزائر...... ....…233	
المطلب الرابع: الأزمات المالية العالمية والوضعية النقدية في الجزائر 237	
المطلب الخامس: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإصلاح النظام المالي 241	
المطلب السادس: اتفاق الشراكة الاورومتوسطية والقضايا النقدية والمالية بالجزائر 244	
المبحث الرابع: تصميم أهداف السياسة النقدية في الجزائر في ظل العولمة.........................…253	
المطلب الأول: السياسة النقدية، أهدافها و أدواتها...253	
المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الجزائر..................... 257	
المطلب الثالث: استهداف التضخم في الجزائر. 258	
المبحث الخامس: أداء السياسة النقدية في الجزائر والتحكم في التضخم...................................259	
المطلب الأول: أداء السياسة النقدية في الفترة 1990-1999من خلال تحليل اتفاقيات التثبيت و دورها في التحكم في التضخم..260.	
المطلب الثاني: أداء السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2009........... 270	
الخلاصة 278	
الخاتمة العامة................... 281	
قائمة المراجع 287	

أ- قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة و دول مختارة خلال 2000-2005	11
2	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة و دول مختارة خلال 2000-2005	12
3	ترتيب بعض الدول حسب الحرية الاقتصادية خلال (1995-2005.)	17
4	التكاملات الاقتصادية الإقليمية في العالم إلى غاية 2005	21
5	تكاليف الأزمات المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	23
6	تكاليف أزمات العملة	24
7	تطور معدل المردودية و الاستثمار في الدول الأسيوية مابين 1979-1998	26
8	تطور معدل الفائدة (%) في الجزائر (1990-2001)	56
9	الأطر التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم	68
10	الإطار اللازم لاستهداف معدل التضخم	69
11	تطبيق سياسة استهداف التضخم لبعض الدول	72
12	مؤشر استقلالية البنك المركزي	97
13	مؤشرات الاستقلال التشريعي لبعض البنوك المركزية العربية	106
14	تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول	117
15	الدولرة تنتشر على الرغم من المخاطر (النسبة المئوية للإيداعات بالعملة الأجنبية قياسا لإجمالي إيداعات البنوك	122
16	ظاهرة الدولرة في بعض الاقتصاديات الأسيوية الناشئة (1993-2000) ب %.	124
17	معدلات الدولرة و التضخم في مصر من 1995-2003	126
18	حالات الاندماج المصرفي عربيا	127
19	عدد المتعاملين عبر قنوات البنوك الالكترونية في بعض البلدان الأوربية 1999- 2004.	132
20	تطور عدد البنوك المركزية على المستوى العالمي	135
21	دعائم لجنة بازل 2	142
22	بعض المؤشرات الاقتصادية للاتحاد	186
23	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) 1990-2008 بنسبة مئوية	196

24	تطور الكتلة النقدية (2000-2006)	199
25	تسبيقات البنك المركزي للخزينة خلال 2000-2008	201
26	تطور الصادرات و الواردات لسنة 2003-2007	205
27	التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا ما بين 2007-2008	219
28	الأصل الجغرافي للاستثمارات المتدفقة إلى دول المغرب العربي لفترة 2003-2007	221
29	نسب التضخم في دول شمال المتوسط2006-2009	223
30	التبادل التجاري بين الدول المتوسطية الشريكة و الاتحاد الأوروبي مع بقية العالم في 2005.	224
31	التبادل التجاري بين اروبا و الدول المتوسطة الشريكة .	225
32	تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2002-2007	226
33	تطور أسعار البترول بالدولار الأمريكي .	227
34	سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 2000-2007	230
35	أهم الشركاء المصدرين للجزائر من 2005-2009	246
36	أهم الشركاء الموردين للجزائر من 2005-2009	247
37	احتياطات الصرف بالدولار الأمريكي 2000-2008	252
38	تطور سعر إعادة الخصم للفترة 1990 -2007	256
39	تطور أسعار الصرف 1993-2001	263
40	تطور احتياطات الصرف في الجزائر 1993-1997	267

ب- قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مؤسسات العولمة	13
2	السياسة النقدية عديمة الفعالية	83
3	السياسة المالية أكثر فعالية	83
4	تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف نموذج مندل- فلمنج	87
5	ضرورة الرقابة المالية الشاملة داخليا و الرقابة المالية الدولية (الرقابة في ظل العولمة)	111
6	المخاطر الإضافية التي تم إضافتها طبقا لمقترحات بازل	140
7	أوضاع الاقتصاد المختلفة	168
8	تطور نسبتي التضخم العام و التضخم في المواد الغذائية 1997-السداسي الأول 2008	197
9	تطور المبادلات الخارجية 2007-2008	219
10	الأرصدة التجارية لبلدان شمال إفريقيا	220
11	ارتفاع قيمة العملات مقارنة باليورو وبالدولار لمجموعة من الدول ما بين 2007-2008	232
12	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى شهر مارس 2009	236

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تمهيد

يعد التضخم من أهم القضايا التي تلقى اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار سواء في الاقتصاديات المتقدمة أو الاقتصاديات المتخلفة إذ هناك موجة ضخمة من المبادلات المشتركة، فالسوق الدولية هي أداة للتصريف .لقد أصبحت الدول منذ بداية القرن الواحد و العشرين أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الكلية و الاضطرابات في الاقتصاد العالمي . كما صار انتقال التضخم ظاهرة عالمية حقيقية .

لقد اتجهت البنوك المركزية في عدد كبير من الدول الصناعية إلى تعديل أهداف سياساتها النقدية وتحسين الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ هذه السياسات ، كما زاد التوجه نحو تدعيم استقلالية البنوك المركزية بما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف ليس فقط بدرجة اكبر من الدقة والفعالية ولكن أيضا بمزيد من الشفافية والإفصاح.فمن سياسات نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية ، تحولت البنوك المركزية إلى استخدام السياسات النقدية غير المباشرة التي تستهدف السيطرة على معدلات متفق عليها للتضخم (التضخم المستهدف) . ومن سياسات نقدية تتأثر كثيرا بالسياسات المالية في بعض الدول إلى استقلالية اكبر للبنوك المركزية في تنفيذ السياسات النقدية واتفاق كامل حول أهداف السياسة الاقتصادية للدولة ومن أدوات تقليدية حكيمة لتنفيذها التي تنحصر في سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلى تحديد سقوف لمعدلات نمو الائتمان وتحرير أسعار الفائدة، إلى الاعتماد الأكبر على التأثير غير المباشر في المؤشرات السعرية و التطوير المستمر في الأدوات التي تستخدمها في تحقيق فعاليتها.ومن التكتم الشديد على أهدافها ، إلى الإعلان الواضح والصريح عن الهدف الذي تسعى السياسات النقدية إلى تحقيقه .

شهدت فترة التسعينات من القرن العشرين وبداية القرن الواحد و العشرين تحولات هيكلية في النظم الاقتصادية، إذ نتج عنها تقليص دور الحكومات والتوجه إلى آليات السوق وهو الأمر الذي استدعى تحديث للساحة المصرفية. والقي على عاتق البنك المركزي مسئولية مواكبة هذه التغيرات بعد النجاح الذي حققته بعض الدول في منح بنوكها المركزية المزيد من الاستقلالية بعيدا عن التدخل الحكومي في مجال تحديد السياسة النقدية .

ظهرت مع التطورات العالمية المنظمات الاقتصادية و التكتلات الإقليمية الأمر الذي فرض ضرورة تنسيق وتعاون بين مجموعة من البلدان و منها السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق قدر اكبر من التقارب لمكافحة ظاهرة التضخم ، وإزالة الاختلالات الهيكلية بغية تحقيق الوحدة النقدية .

إن الظروف السائدة في هذا العالم الذي ترتبط فيه الأسواق المالية وتتشابك عملياتها، ويزداد فيه معدل تكرار الأزمات المالية وسرعة انتشارها ، وتشتد فيه قوة أثارها، تتطلب توجيه اهتمام اكبر إلى إمكانيات تقوية التعاون الإقليمي و الدولي في المجالات النقدية لمواجهة ظروف عدم الاستقرار العالمي و احتمال انتشار عدوى الاضطرابات المالية . و يمكن أن يكون التعاون الإقليمي أكثر قابلية للتحقيق من الآليات الدولية التي تقام لتحقيق استقرار اكبر .

في ظل التغيرات التي اجتاحت البيئة المالية العالمية ، أصبح على البنوك التجارية الجزائرية ضرورة زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية و الأجنبية ضمن حلقة العولمة المالية التي تعني تعادل تفاعل معادلة المال مع وسائل الاتصال الحديثة وتعد خدمات الائتمان البنكي بمفهومهما الشامل أهم المجالات التي تبرز الأهمية البالغة للارتقاء بالجودة والقدرة على المنافسة .فالانتقال إلى عصر العولمة يعني ضرورة تكييف البنوك الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط . فيقتضي هذا التكيف اتخاذ عدة إجراءات تعتمد أساسا على مواكبة أحداث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي، تنويع الخدمات المصرفية ، الارتقاء بالعنصر البشري و تفعيل دور البنك المركزي لتطوير أداء الجهاز البنكي .

إن وجود اقتصاد بلا حدود جعل معظم دول العالم تبحث عن نظام مصرفي يساعدها على وضع سياسة نقدية تترجم إستراتيجيتها في السوق ،و لهذا عملت الحكومة الجزائرية على إصدار مجموعة من القوانين لإصلاح المنظومة البنكية بما يتماشى و توجهات الاقتصاد الجزائري مع اقتصاد السوق .

يعتبر قانون النقد والقرض من أهم النصوص التنظيمية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة حيث جاء بقواعد رقابية ، تنظيمية ، وأخرى توجيهية تتناسب و خصوصيات اقتصاد السوق، إذ نال بموجبها بنك الجزائر استقلالية واسعة بالاعتماد على الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية

و ذلك بتحرير أسعار الفائدة مثلا وتحول تمويل الخزينة نحو التمويل الذي يستند على عوامل و آلية السوق و الانفتاح التدريجي لاقتصادها يتطلب وجود سياسة نقدية فعالة .

ضمن هذا الإطار المتداخل يحاول هذا البحث تناول التضخم كظاهرة عالمية والتحكم فيه كهدف مرجو من قبل كل التكتلات و المنظمات الاقتصادية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تفعيل أدوات وأساليب السياسة النقدية و عليه جاءت صياغة عنوان البحث على النحو :

فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر .

أهداف البحث :

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

1- محاولة تحديد إطار للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي و التضخم

2- محاولة الوقوف على اثر التغيرات العالمية المالية و المصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم .

3- محاولة إبراز أهمية مواكبة الجزائر للمستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية

4- محاولة عرض بعض التجارب الدولية في مجال استهداف التضخم قصد الإفادة منها .

دوافع اختيار موضوع البحث:

❖ محاولة تحقيق نوعا من الاستمرارية في البحث ، لأجل تدارك الأخطاء و الوقوف عليها و كذا لتحسين أفكار الباحثة و تطويرها في المجال النقدي . ذلك أن الباحثة تناولت موضوع "واقع التضخم وبرامج التصحيح الهيكلي بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر " لنيل شهادة الماجستير.

❖ رغبة الباحثة في البحث عن كل ما هو جديد فظهور المصطلحات الجديدة ، و المستجدات المالية و المصرفية العالمية و مؤخرا الأزمة المالية العالمية زاد من شغف الباحثة في توظيف هذه الأمور في بحثها ليبرز في حلة جديدة .وكون الباحثة تنتمي إلى الجزائر خصصت فصلا كاملا لإسقاط هذه الدراسة على الواقع الجزائري.

إشكالية البحث :

بناء على ما سبق يمكن لنا تحديد إشكالية الموضوع من خلال السؤال الجوهري التالي :

كيف يمكن تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة ؟

و يمكن تفكيك هذا السؤال إلى مجموعة من الأسئلة الجزئية التالية :

1- ما هي مظاهر انتشار التضخم عن طريق قنوات العولمة ؟

2- ما هي العلاقة بين استهداف التضخم و مصداقية السياسة النقدية ؟

3- ما هي الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية و لاستقلالية البنوك المركزية ؟

4- كيف تؤثر التغيرات العالمية المالية و المصرفية على فعالية السياسة النقدية ؟

5- كيف تعمل السياسات النقدية المشتركة على مكافحة التضخم في إطار المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية ؟

6- ماهي السياسات التي يتخذها البنك المركزي الجزائري لمكافحة التضخم في ظل التغيرات العالمية التي تحيط بالاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات البحث :

لتسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا وضع الفرضيات التالية **:**

1. رغم التطورات العالمية المالية والمصرفية لا يمكن الاعتماد على العولمة في السيطرة على الضغوط التضخمية .

2. نجحت السياسة النقدية في الجزائر إلى حد كبير في التحول نحو استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة إلا أنها أمام تحديات(التغيرات العالمية المالية و المصرفية) تهدد قدرها على الاستمرار .

3. يعتبر استهداف التضخم أهم خطوة للإبقاء على التضخم قيد السيطرة .
4. إن وجود اتحاد للعملة يسمح بانخفاض التضخم في كل البلدان المنظمة له
5. عملت الأزمة المالية العالمية إضعاف فعالية السياسة النقدية وأدائها في الاقتصاد الجزائري
6. تأثرت معدلات التضخم في الجزائر بالارتفاع في ظل التغيرات العالمية المالية و المصرفية .

منهج و أدوات البحث :

لتحليل تساؤلات موضوع الإشكالية انتهجنا المنهج الوصفي في استعراض ماهية العولمة التضخم والسياسة النقدية. كما اعتمدنا المنهج التحليلي عند دراسة اثر التغيرات العالمية المالية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم كما استعملنا التحليل كذلك في عملية تنسيق السياسات النقدية في ظل التكتلات والمنظمات الدولية كما قمنا بتحليل ظاهرة التضخم كظاهرة عالمية في إطار العولمة و في الأخير طبقنا المنهج التاريخي في دراسة حالة الجزائر لسرد بعض المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، كما تم استخدام بعض الإحصائيات النقدية و المالية المتعلقة بكل فترة من الدراسة و اعتمدنا على مجموعة من القوانين و التشريعات التي تضبط الموضوع .

حدود الدراسة :

حددت دراسة الموضوع في إطارين زماني و مكاني :

ففي الإطار المكاني حصرت الدراسة واقع التضخم في الدول النامية و الجزائر منها التي انتهجت برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي .كما عرضنا بعض التجارب لبعض الدول المتقدمة و النامية سواء في مجال استقلالية البنوك المركزية كالبنك المركزي الاروبي والبنك الفيدرالي الأمريكي وعرضنا كذلك تجارب بعض الدول في مجال التنسيق النقدي، وذلك سواء في ظل المنظمات العالمية أو في إطار التكتلات الاقتصادية وركزنا الدراسة على الاتحاد الاروبى ومنطقة النقد الإفريقي التي تشمل دول غرب ووسط إفريقيا. وأسقطنا طبعا كل هذه الدراسات على الواقع الجزائري وهذا نتيجة انتماء الباحثة للجزائر و لحداثة دخول الجزائر لموجات التحرر التي نادت بها العولمة، ويبقى التحليل على مستوى الجزائر مبتورا لكون معالم السوق لم تظهر بعد بشكل جدي إذ مازلت الأسعار مدعومة و المؤسسات المالية غير نشطة و....غيرها.

أما في الإطار الزماني، حتى يمكن تحديد فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة حاولت الباحثة عرض مسار السياسة النقدية بداية من 1990 وهي الفترة التي جاء بها قانون النقد والقرض أين أعطى للسلطة النقدية مكانتها.ثم اهتممنا بالتركيز على فترة الإصلاحات التي جاءت بها العولمة أين عرضنا بعض التغيرات العالمية المالية و المصرفية و مدى تأثيرها على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم كما اشرنا في النهاية إلى الوضعية النقدية في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية في الاقتصاد الجزائري .

الدراسات السابقة:

هناك دراسات سابقة يجب أن نشير إليها إلا أننا لم نجد بحدود التقصي دراسة تبحث في موضوع فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة لذا اقتصر استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بأجزاء من البحث ونوجزها فيما يلي:

رحيم حسين: وظائف النقد في الفكر الاقتصادي 2002 أطروحة دكتوراه حاول إلقاء نظرة على وظائف النقد في الفكر الاقتصادي المعاصر ومناقشة وظائف النقد في الفكر الاقتصادي الإسلامي. كانت في شكل دراسة مقارنة للنظام الوضعي والإسلامي من حيث وظائف النقود .

صالح مفتاح: النقود و السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2000 أطروحة دكتوراه دولة2003 جامعة الجزائر، جاءت هذه الدراسة بالإشكالية التالية :ما هي مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري وخاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية في فترة (1990-2000)؟

والهدف منها هو إعطاء صورة شاملة عن الجانب النظري للسياسة النقدية من حيث التعرف على أدواتها وأهدافها وكيفية إدارتها في النظام الرأسمالي، الاشتراكي، والدولة النامية.مع التركيز على حالة الاقتصاد الجزائري ومكانة السياسة النقدية في الفترة المحددة (90-2000) في تحقيق التشغيل الكامل ومحاربة التضخم وكذا تحقيق التوازن الخارجي غير أنه لم يتطرق إلى الانفتاح الاقتصادي المالي والتجاري اللذان ينصبان مفهومهما في إطار العولمة ومدى تأثيرها على السياسة النقدية في مكافحة التضخم .

بن عبد الفتاح دحمان: السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي أطروحة دكتوراه دولة 2004 جامعة الجزائر حاول فيها الباحث الإجابة على الإشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن أن تكون السياسة النقدية بالاقتصاد الجزائري فعالة لإدارة الطلب ؟ توسع الباحث كثيرا في دراسته إلا أن من سنة 2004 إلى 2009 حدث تطور كبير كظهور الأزمة المالية العالمية و تغيرات عالمية أخرى ومدى تأثيرهما على السياسة النقدية .

عبد الله منصوري: السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح أطروحة دكتوراه 2006 جامعة الجزائر تبرز إشكالية الدراسة في الإشكال الذي طرحته تبعات رواج صادرات المعادن (و المحروقات) على اقتصاديات البلدان المصدرة للمواد الأولية (و المحروقات) أو ما يعرف بالمرض الهولندي : ما هو رد فعل الاقتصاد الكلي في حالة أسعار الصرف العائمة أمام رواج (قطاعي) في صادرات المنتجات غير المكثفة من حيث رأس المال وهل

تستطيع إدارة الطلب أن تقدم نتائج أحسن .في البداية تطرق الباحث إلى مفاهيم السياسة النقدية والسياسة الجبائية وعرض الأدوات والأهداف لكلايهما ثم تطرق إلى المقاربات النظرية للسياستين لاسترجاع التوازنات في الاقتصاد الصغير المفتوح و اسقط كل هذا على حالة الجزائر. إذن دراسة الباحث كانت موجهة في اتجاه واحد إذ ركز على السياسة النقدية ومواجهتها لانخفاض الصادرات في اقتصاد مفتوح .

بطاهر علي: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية 2006 جامعة الجزائر تمثلت إشكالية البحث في هل تمكن النظام المصـرفي الجزائري من تمويل التنمية من ناحية حجم التمـويل والمحافظة على الاستقـرار الاقتصادي والنقدي وللإجابة عليها قدم عرضا تاريخيا عن تطور هيكل النظام المصرفي الجزائري .واستعرض السياسات المختلفة التي عمل في ظلها النظام المصرفي ودوره في إحداث الاستقرار الاقتصادي والنقدي ومغزى الإصلاح الاقتصادي وشروط الجهات الدولية في منح القروض , سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر.و بين اثر إصلاحات النظام المصرفي الجزائري على تعبئة المدخرات مع تقييم دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية من خلال تحليليه لسياسات البنك المركزي .لم يربط الباحث دراسته بالعولمة و التضخم بشكل مباشر ولا بالتنسيق النقدي في ظل التكتلات العالمية .

غريبي احمد : انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثره على السياسات النقدية والمالية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2009 بجامعة الجزائر جاءت إشكالية هذه الدراسة باعتبار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعد معلما بارزا من معالم الانفتاح الاقتصادي وتكريس منطق السوق ، كيف يمكن للسياسة النقدية و المالية أن تتكيف مع هذا الوضع الانتقالي فقد شملت هذه الدراسة جانبا من الموضوع قيد البحث و هذا من خلال اثر المنظمة العالمية للتجارة على السياسة النقدية .

بوزعرور عمار: السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2003) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2009.

صيغت إشكالية البحث كما يلي ما هو تأثير السياسة النقدية في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2003 لا سيما منها التضخم و استقرار الأسعار وعرض الكتلة النقدية و توازن ميزان المدفوعات نلاحظ أن هذه الدراسة لم تهتم بالمتغيرات العالمية كالأزمة المالية 2009/2008 ولا بمشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ولا بالشراكة مع الاتحاد الاروبي و مدى تأثيرهما على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم .

مجمل هذه الدراسات اهتمت بجزئيات من الموضوع إما العولمة ، السياسة النقدية أو التضخم غير أننا حاولنا الربط بين هذه المواضيع الثلاثة في دراسة واحدة وهي الموجودة أمامكم .

محتويات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية ، والفرضيات المطروحة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة ، لأجل كل هذا اقتضت الضرورة تناول الموضوع في خمسة فصول ، سبقتهم مقدمة عامة ، لتنتهي الدراسة بخاتمة.

تناول الفصل الأول موضوع التضخم والعولمة المالية إذ تم التطرق إلى مظاهر انتشار هذه الظاهرة عن طريق قنوات العولمة وبينا الطابع العالمي لها وكيفية انسيابها بين الدول.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة السياسة النقدية واستهداف التضخم و تناولنا فيه السياسة النقدية و القيود المحلية لها كما اشرنا إلى الأساليب المتبعة للوصول إلى مصداقية السياسة النقدية

و في أخر الفصل حاولنا إبراز العلاقة بين سياسة استهداف التضخم و مصداقية السياسة النقدية .

في حين تناول الفصل الثالث فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة وتم الوقوف فيه عند فعالية السياسة النقدية بشكل عام مع عرض الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية والاستقلالية .وميزنا فيه كذلك اثر المتغيرات العالمية المالية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية .

وتناول الفصل الرابع تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة و نوضح من خلاله التكامل والتنسيق النقديين وتم ظهار عملية تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في إطارين الأول يتعلق بالمنظمات الدولية و الثاني بالتكتلات الاقتصادية

ليتناول الفصل الخامس التجربة الجزائرية من خلال دراسة اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم .وبدأنا أولا بعرض وضعية التضخم في الجزائر في فترة التسعينات وما بعدها ووضحنا اثر العولمة على كل من التضخم والسياسة النقدية، ثم حاولنا إبراز العلاقة بين العولمة والدائرة النقدية في الجزائر وفي الأخير تم تصميم أهداف السياسة النقدية وتحليل أدائها وفق المستجدات العالمية .

الصعوبات:

-اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر ومن جهة لأخرى مما يؤدي في بعض الأحيان إلى التناقض في المعلومات و تعددها .

- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية والموقف السلبي لبعض المسئولين .

الفصل الأول

التضخم والعولمة المالية

تمهيد :

ازدهرت التجارة السلعية العالمية بصورة كبيرة خلال التسعينات من القرن العشرين واتسعت رقعة تجارة الخدمات ، وأصبحت رؤوس الأموال الخاصة تستثمر خارج بلدانها بشكل لم يسبق له مثيل، كما برزت عوامل مشجعة على نموها (رؤوس الأموال) في مقدمتها التطور التكنولوجي في ميدان المعلومات حيث باتت الحرية تسيطر على المبادلات التجارية والمنافسة الشديدة التي تحكم السوق.

تحمل العولمة في وجهها الاقتصادي العديد من أدوات السيطرة والهيمنة على اقتصاديات العالم وفي مقدمتها الشركات المتعددة الجنسيات ،المنظمة العالمية للتجارة ، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي .

أصبحت المشكلات الاقتصادية ذات صبغة كونية،أي أننا أصبحنا نواجه بطالة معولمة ،كسادا معولما، فقرا معولما حرمانا معولما ومعضلة اجتماعية معولمة .

أدت أزمات الغذاء والطاقة و المديونية والتضخم التي واجهتها الدول النامية إلى ظهور اجتهادات متعددة لمفاهيم التنمية وإستراتيجيتها لمواجهة الأزمات الكبرى ونتائجها مما دفعها إلى تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والقبول بشروط ومستلزمات تطبيقها ،بعد أن مرت بسياسات التدخل الحكومي والاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الخارج .

ففي أمريكا اللاتينية مثلا شهدت العديد من دولها أزمات مالية أدت إلى تضخم بنسبة عالية جدا مما اضطرها إلى ربط التزاماتها بمعدلات تضخم الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة .

أما في عصر العولمة فأن الأزمة التي تعانى منها البلدان النامية تظهر في دور المديونية في هذه الأزمات التي تبدو أثارها في ثلاثة مظاهر أساسية هي :التضخم المستورد ،البطالة ، الفقر وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات التي باتت تتبع سياسات معقدة في تغيير مراكز الفعاليات الإنتاجية وإعادة توزيعها على الصعيد العالمي .

المبحث الأول : مظاهر انتشار التضخم عن طريق قنوات العولمة

يسعى العالمُ منذ الربع الأخير من القرن العشرين، وبعد الأزمة الاقتصادية في سبعيناته إلى توسيع بساط العولمة وتيسير انسياب السلع والبضائع تحقيقاً للمنافسة معً تقديم سلعٍ تتميّزُ بجودتها العالية وأسعارها المنخفضة. وحقّقت العولمةُ أهدافها في هذا المجال، فالتضخم لم يتجاوز معدلاتٍ مرتفعة،فالسؤال المطروح هل ساهمت العولمة في الحد من انتشار التضخم عن طريق قنواتها ؟

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية مفهومها ،أنواعها و ظواهرها

تعتبر العولمة الاقتصادية ظاهرة غير جديدة، ولكن عمق الأبعاد التي يتم دراستها بها واتساعها هو الذي يشكل مجالا غير مسبوق عن ذي قبل. فمع نهاية الحرب العالمية الثانية، ُأغلقت الأسواق المالية في معظم الدول، ولكن منذ ذلك الحين، قامت دول عديدة بتقليل الحواجز المفروضة أمام التجارة عبر الحدود بدرجة كبيرة في الأصول المالية.من خلال ذلك نحاول معرفة مفهوم هذه الظاهرة مع تحديد أنواعها و ظواهرها .

الفرع الأول : مفهوم العولمة الاقتصادية

للعولمة الاقتصادية دلالات ومفاهيم متعددة ،هدفها النهائي يكمن في الجانب الاقتصادي التي تقوم فيه العولمة الاقتصادية على مفهوم السوق بإلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال والبضائع والتقانة (التكنولوجيا).

إذا كانت العولمة في مضمونها العام تعني انسياب التجارة ورأس المال والمعلومات بحرية عبر الحدود فإن ذلك ينتج عنه وقوع جميع البلدان المتقدمة والنامية تحت ضغط شديد لتضمن الوصول إلى الأسواق الأجنبية، وتجتذب الاستثمار المنتج وتحصل على التكنولوجيا العالية قصد الاستفادة من الزيادة المتوقعة في الإنتاج العالمي وفرص العمل والتقدم التكنولوجي . وأما صندوق النقد الدولي في تقريره عن" أفاق الاقتصاد العالمي (ماي1997)" بأنها تزيد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنويع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة و مدة انتشار التكنولوجيا "[1] .

الفرع الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية

تعتبر العولمة الاقتصادية مرحلة مهمة من مراحل التدويل ، تميزت بتغيرات وتطورات في شتى المجالات الاقتصادية والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك في النمو

---

[1] صندوق النقد الدولي ،" تقرير أفاق الاقتصاد العالمي "، الفرص والتحديات ، صندوق النقد الدولي ، 1997.

السريع للاستثمار الأجنبي وفي تصاعد الثروة التكنولوجية والمعلوماتية، ومن خلال هذه التغيرات نكتشف أن هناك نوعين رئيسيين تحدد من خلاله العولمة الاقتصادية هما :

أولا / العولمة الإنتاجية

تعتبر العولمة الإنتاجية الناتج الأساسي لعملية التجارة الخارجية الدولية من خلال حرية تنقل السلع والخدمات عبر الحدود بكل سهولة .

يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات ،كما حدث بالنسبة للعولمة المالية وتتحقق العولمة الإنتاجية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتتبلور من خلال اتجاهين[1] :

- الاتجاه الأول خاص بعولمة التجارة الدولية .
- الاتجاه الثاني خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر .

ثانيا : مفهوم العولمة المالية :

تعرف العولمة المالية بأنها خلق سوق موحد للنقد على المستوى العالمي[2] والتي ظهرت نتيجة تحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها وذلك حتى تستطيع من خلاله المؤسسات الصناعية والمالية القيام بمعاملاتها المالية بكل حرية وباستعمال مختلف الوسائل الممكنة. ويرى Pierre Grou "إن العولمة المالية تعتبر كمرحلة جديدة في النظام الرأسمالي حيث يأخذ المجال المالي المكانة المهيمنة والمسيطرة "[3] .

أما Marc Flandreau فيعرفها "هي درجة التكامل المالي العالمي أي التسهيلات التي تقدم لدولة ما للحصول على التمويل من رأس المال العالمي"[4] .

ويمكن الاستدلال بمؤشرين من العولمة المالية هما :

- **المؤشر الأول**: الخاص بتطوير حجم المعاملات والمبادلات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات أن المعاملات التجارية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من10% من الناتج المحلي العالمي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت عن ما يزيد عن100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 والى ما يزيد عن 200%في فرنسا،ايطاليا وكندا[5] .

---

[111] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"الدار الجامعية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2002، ص،ص: ..32.33

[2] Graham Monpsan ;introduction –situer la mondialisation ; Revue internationale ; des sciences sociale –juin99 ;p211.

[3] Grou pierre « Mondialisations financière » in http://www-ced .uvsq.f/

[4] Marc Flandreau ; »le début de l histoires : globalisation financière et relations internationales ; 2000 ; n3 ; N° 4 , in http :www.fmi .org .

-المؤشر الثاني : الخاص بتطوير تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي وتشير الإحصاءات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع إلى 200مليار دولار في منتصف الثمانينات هو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع الدول في العالم نفسه .

الفرع الثالث : ظواهر العولمة

إن المتتبع لما جري في العالم بصفة عامة، وفي الاقتصاد العالمي بصفة خاصة منذ منتصف الثمانينات يلاحظ بوضوح مجموعة من الظواهر وتكون في مجموعها ما أطلق عليه العولمة أو كما يسميها البعض"الكوكبة" نسبة إلى كلمة Globe أو كما يسميها البعض الأخر "الكونية " نسبة إلى كلمة univers ويمكن تلخيص هذه الظواهر فيما يلي:

1- النمو السريع في معدلات التجارة الدولية ، حيث أن معدلات نمو التجارة الدولية أصبحت تزيد بكثير عن معدلات نمو الإنتاج العالمي ففي 1997 قدرت قيمة المبادلات التجارية العالمية حوالي 8000مليار دولار محققة بذلك نموا بلغت نسبته 8.6 مقابل 6.2 في 1996[1] .

2- النمو السريع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة ففي 1997 قدر حجم الاستثمار الأجنبي حوالي 364مليار دولار مقابل 350مليار دولار في 1996بزيادة 4% .

3- تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات، حيث أنها تتعدى الجنسيات و القوميات للدول ذات السيادة .

4- التحرير المتزايد للاقتصاديات الوطنية وزيادة التوجه نحو اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية وقد ساد هذا الاتجاه جميع أنحاء العالم شماله وجنوبه، شرقه وغربه باستثناء كوبا وكوريا الشمالية .

5- تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ولاسيما بعد انتشار الخصخصة وانسحاب الدولة من إنتاج السلع و أداء الخدمات .

6- تعاظم دور التكتلات الاقتصادية (التجمعات الإقليمية) وتزايد أعدادها .

7- تعاظم دور قوة ونفوذ المؤسسات الدولية ، وبصفة خاصة المثلث الذي أصبح يحكم العالم من الناحية الاقتصادية وهو : البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، المنظمة العالمية للتجارة .

---

[5] ديب كمال ، "النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية "، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير ، 2001، ص:30.

[1] علي لطفي، "العولمة والعالم العربي"، في المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد 10، 1999، ص، ص: 7،8.

8- ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال، مثل المبادلات (SWAPS) الخيارات (OPTIONS)، المستقبليات (FUTURES) إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالأسهم والسندات وغيرها.

9- تعاظم دور رأس المال، حيث صناعة الخدمات المصرفية بعناصره المصرفية وغير المصرفية بحيث أصبح الاقتصاد العالمي تديره وتتحكم فيه رموز البورصات العالمية مثل داو جونز ناسدك نيكاي، داكس وغيرها التي بواسطتها تتنقل الأموال من مستثمر إلى أخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات .

10- تعاظم دور المنظمات غير حكومية ودعوتها إلى تطبيق الديمقراطية واحترام الإنسان وبزوغ ثقافة عالمية تدعو إلى المساواة بين البشر من حيث الحرية و حقوق الإنسان .

11- تزايد حجم عمليات الاندماج العالمية تحقيقا لمبدأ اقتصاديات الحجم الكبير والاعتقاد بأن قيمة المشروع الموحد بعد الدمج يزيد عن إجمالي قيمة المؤسستين المندمجتين منفردتين

لقد شهد عام 1997 تنامي حجم عمليات الاندماج العالمية إذ تشير التقديرات إلى أن هذه الصفقات قد تتجاوز 900 مليار دولار خلال العام منها 400مليار دولار صفقات في أوروبا وحدها كما أن عام 1998قد شهد عملية اندماج عالمية تزيد كثيرا عن تلك التي شهدها عام 1997.

المطلب الثاني : أهم المؤسسات المشرفة على بناء هياكل العولمة

تعتبر ظاهرة التضخم من أكبر القضايا العالمية التي تشغل الدول ،إن كان تأثيرها ونسبتها تختلفان من دولة إلى أخرى بل ومن قطاع إلى أخر. والتضخم تابع لمتغيرات عديدة منها، معدلات الفائدة، وسياسات الائتمان ومستوى الطلب والعرض والعلاقة بينهما ومستوى العام للأسعار والسياسات الضريبية حالة المنافسة ومعدلات النمو..... الخ. ونظرا لتعدد الأسباب المؤثرة في التضخم فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو دولي لذلك نجد أن الاتجاه نحو العولمة يؤثر تأثيرا مباشرا على ظاهرة التضخم [1].

تعتبر العولمة الاقتصادية أحد روافد النظام العالمي الجديد وهي تقوم على أربع مؤسسات رئيسية هي :

- صندوق النقد الدولي(FMI)
- البنك الدولي (BM)
- المنظمة العالمية للتجارة (OMC)
- الشركات المتعددة الجنسيات

---

[1] نظير ريان ،رياض محمد ،الإدارة المالية والعولمة ، الإسكندرية ،المكتبة العصرية ـ،2000،ص :68.

الفرع الأول : صندوق النقد الدولي

لقد طبق صندوق النقد الدولي سياسات لخدمة الاقتصاد النقدي وبالتالي فقد أسهم في خدمة اتجاهات العولمة وذلك من خلال وظائفه المتمثلة في[1] تصحيح اختلالات موازين المدفوعات للدول الأعضاء و استعادة توازنها وتحقيق استقرار في أسعار صرف عملتها وتحرير المدفوعات الجارية وكذا الالتزام بتخفيض العملة ومكافحة التضخم عن طريق تخفيض النفقات العامة بالإضافة إلى إلغاء الدعم لأسعار كل السلع والخدمات مع توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي.

تضاءلت كفاءة صندوق النقد الدولي في توجيه أسواق النقد والمال توجيها يقلل من اضطراباتها ومخاطرها وانعكاساتها السلبية على اتجاهات الأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية فعجز الصندوق عن التنبؤ بالأزمة الأسيوية وعجزه عن تقدير إمداداتها كما أقر النائب الأول القائم بأعمال مدير صندوق النقد الدولي السيد ستاليني فيشر قائلا " ولكن الصندوق فشل في التنبؤ بآثار العدوى التي نجمت عن اتساع الأزمة " وإذا كان التحدي السابق للصندوق هو "تحرير القوى الاقتصادية الأساسية...فالتحدي الآن هو توجيه اقتصاد السوق صوب الأداء الإقتصادى العالمي السليم ،وقد رسخت تماما أهمية الاستقرار النقدي بالنسبة لكفاءة قوى السوق على الصعيد الوطني ،وثمة رأي مماثل بانطباق ذلك على الصعيد الدولي

لقد تميز تقرير ص.ن.د 1997، عن غيره من تقارير الصندوق ، بأنه يحتوي على مبادئ لجنة بازل بشان "المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية" ، بعد أن وافق رئيس لجنة بازل على إلحاق و ضم المبادئ الرئيسية لتنشر مع تقرير ص.ن.د ، الذي تناول الاتجاه نحو إطار للاستقرار النقدي . إن الاستقرار النقدي هو الموضوع الأساسي لتقرير ص.ن.د الذي يدور في الأصل حول معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية لضمان الكفاءة المصرفية و المالية . يرى ص.ن.د أن هناك عوامل داخلية و خارجية تؤثر في الأداء المصرفي . وان السلامة المصرفية لا تقتصر فقط على البنية المصرفية و آليات التنفيذ. ولكن عدم استقرار البيئة الاقتصادية لما يظهر فيها من تذبذب أسعار الفائدة و تقلب حاد لأسعار الصرف و الإخلال النقدي وارتفاع معدلات التضخم وزيادة مخاطر الائتمان والمخاطر الكلية للسوق بوجه عام .

كما أثار التقرير موضوع التنسيق المطلوب بين المعايير القانونية المحلية، والمعايير الرقابية الدولية ، بما يسهل ويعزز الرقابة و تدفق المعلومات و تبادلها بين الجهات الرقابية الدولية ، على اعتبار أن هذا الموضوع سيؤدي إلى تطوير كفاءة النظم المصرفية .و جاء في التقرير كذلك إن توافر المعلومات اللازمة للرقابة ، حيث أن عنصر المعلومات في غاية الأهمية لتطوير أي نظام و خاصة

---

[1] - عبد الباسط وفا ، "القطاع المصرفي بين التحرر المالي و الرقابة المرنة "، في مصر المعاصرة ، القاهرة ،2004، ص:553.

النظام المصرفي ، الذي يتعامل مع مجال واسع من المخاطر.و يتم تحسين الأنظمة المصرفية ، حسب مفهومها و تطبيقها في البلدان المتطورة كما في البلدان النامية فالأنظمة المصرفية الضعيفة يمكن أن تؤدي إلى ممارسات سيئة للإقراض والى تصدير عدم الاستقرار .

إذا كان من المهم أن يكون للبلد منظومة مصرفية موثوق بها و سليمة ، فيجب أن تكون منظومة تمول المؤسسات و وتخلق فرص العمل[1].

الفرع الثاني : البنك العالمي

هو أحد مؤسسات"بريتن وودز" وقد أنشأ البنك في سنة 1945 وبدأ في ممارسة مهامه في جويلية 1946، وقد تم إنشاؤه لتلبية الحاجة الماسة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما نتج عن الحرب العالمية الثانية وكذا تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة.

الفرع الثالث : المنظمة العالمية للتجارة .WOLD TRADE ORGANISATION

هي من المؤسسات المتعلقة بالعولمة ،والتي تمارس دورا رئيسيا في تحقيقها وتحويل الاقتصاديات المحلية على ذاتها ،إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعليا في الاقتصاد العالمي وهذه المنظمة هي وليدة سنة 1945في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية وليست وليدة سنة1944 كما يعتقد البعض ،لكن لأسباب ظرفية رؤى إرجاؤها ،واستخدمت الجات كمرحلة أولية .

نشطت المنظمة العالمية للتجارة بتأسيس مجموعة من القواعد الداعمة لحرية التجارة ،وتنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية . تعد المسئولة الرئيسية عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي، كما تضع المنظمة مجموعة من القوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعدد الأطراف .

أسهمت المنظمة العالمية للتجارة في تأكيد تيار العولمة وتأكيد عولمة الأسواق،واتجاه الدول للاستفادة من المزايا التنافسية وفي الوقت نفسه الاعتماد على الأسواق الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الدولي في اقتصادها وقد أدى هذا إلى قيام الشركات بإعادة هياكلها الإنتاجية والتسويقية والتمويلية ومواردها البشرية بما يتفق مع احتياجات العولمة .

تعمل المنظمة العالمية للتجارة على إزالة كافة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة التجارة سواء في السلع والخدمات أو الأفكار وذلك من أجل تأسيس قواعد التخصص لتقسيم العمل الدولي بما يخدم رفاهية الإنسانية [2] .

---

[1] جوزيف .ا . ستيغليتز،" خيبات العولمة" ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي ، لبنان ، 2003، ص،ص: 328-:329

[2] محسن أحمد الخضيري ،"العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر أللدولة "،القاهرة مجموعة النيل العربية، 1999، ص:74

يمثل تحرير تدفقات أو حركات رأس المال في أية دولة ، احد أهم القضايا التي أثيرت في إطار الإصلاحات الاقتصادية ، التي دعا إليها صندوق النقد الدولي في الثمانينات و التسعينات في إطار ما يسمى بالنظرية الاقتصادية الأصولية الارثودوكسية Orthodoxie ممثلة في النظرية الكمية للنقود و فكر النقديين (ميلتون فريدمان) ، وقد أثارت قضية تحرير رأس المال جدلا واسعا حول صحة الافتراضات التي تبنتها حجة التحرير و حول المنافع المتوقعة من هذا التحرير . فحول صحة الافتراضات تقوم الحجة على أن يؤدي انسياب رؤوس الأموال من الدول الغنية (الدول الصناعية) إلى الدول الغنية بالفرص (الدول الناشئة).

ولكن الواقع غير ذلك إذ نجد أن رؤوس الأموال تنساب أساسا بين الدول الصناعية الغنية وفي حالة انتشارها في الدول النامية فإنها تتركز في القليل منها فقط[1].

ومع تحرير حساب رأس المال اندفعت التدفقات الرأسمالية من و إلى الدول النامية. ومع تطور التدفقات وانفتاح شهية رأس المال للأرباح ، انفتح الباب أمام السلوك المضاربي مما أدى إلى أزمات 1997لدول جنوب شرق أسيا ، ثم تلتها روسيا و البرازيل و المكسيك 1993، ثم 2001 والأرجنتين كما نجد أن ص.ن.د ركز على إعادة هيكلة القطاع المالي و من ثم التركيز على الجانب النقدي فعمل على وضع سياسة نقدية متشددة ، فإغلاق هذا الكم الكبير من البنوك و عدم منح تراخيص لبنوك جديدة كان الهدف الأساسي منه هو عمل نوع من إحجام الائتمان المصرفي (أي انخفاض عرض النقود) ومن ثم إحداث نوع من التوازن النقدي بهدف الوصول بالتضخم إلى أدنى حد له ومحاولة توقف انخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى إحداث توازن على مستوى الاقتصاد الكلي .

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات **(GATS) General Agreement of Trade in services** ، احد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الارغواي و هي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية .ومن الانتقادات التي توجه إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة لتحرير تجارة الخدمات انه لم تتم مراعاة عدم التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول النامية .

وقد قدم مجلس تحرير تجارة الخدمات تقيما حول كافة الخدمات على أساس قطاعي، وقد تم مناقشة العديد من الموضوعات التي تهدف تسهيل المفاوضات منها تسهيل الموضوعات الخاصة

-الاستفسار أكثر أنظر زن كون وانج "دمج الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي " في مجلة التمويل والتنمية العدد 3،1996،ص:23.

[1] محمد عبد الشفيع عيسى ،"دور السياسات المالية و النقدية في مجال الإصلاح الاقتصادي "في مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع ، القاهرة ، العدد 479، 2005، ص: 64

بالتجارة الالكترونية ، و الدعم المقدم من الدول المتقدمة و تأثيره على قطاعات الخدمات للدول النامية وكذا العلاقة بين قطاعات الخدمات و السلع و الحاجة إلى إزالة الحواجز في القطاعات المكملة [1] .

أما بخصوص وضع الدول النامية من حركة تحرير أسواق الائتمان ، فإنه يعذر تطبيق قواعد الرقابة التقليدية الصارمة بعد أن أعيد تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و أيضا ، بعد ما طرحته و فرضته مقررات بازل على الدول الموقعة التي تجاوزت مائة دولة على النشاط المصرفي من قواعد رقابية تدور حول مفهوم الرقابة المرنة و ليس التقليدية [2].

الفرع الرابع : الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للاستثمارات الدولية ، المباشرة و التي بدورها تعتبر محرك النمو الأساسي بتلك الشركات .وقد جاء نمو الشركات محصلة طبيعية للاستثمارات الخارجية المباشرة التي حدثت في الماضي في ظل تطور الأدوات المالية الدولية والأسواق العالمية وزيادة حدة المنافسة بين الشركات في مختلف دول العالم .

إن الشركات الأمريكية هي من أوائل الشركات التي بدأت في الانتشار في كل من اروبا، اليابان وأمريكا اللاتينية، لتغطي بعد ذلك العالم بأكمله[3].

من الأمور البارزة في التسعينات من القرن العشرين تنامي وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق تيار من تدفق رأس المال الأجنبي المباشر بالرغم مما شهدته بداية الثمانينات من القرن العشرين من فرض الكثير من القيود الكمية وغير الكمية على التجارة ورؤوس الأموال والتحكم النسبي في آليات السوق من خلال أدوات السياسة النقدية (أسعار الفائدة، والصرف والائتمان) أو أدوات السياسة المالية (الدعم والضرائب غير المباشرة) [4].

وسنعرض فيما يلي جدولا يمثل بعض مؤشرات تدفق الاستثمار المباشر خلال الفترة 2000-2005.

---

[1] محمد صفوت قابل ،"الدول النامية و العولمة " ، القاهرة ، الدار الجامعية ، 2004، ص، ص: 132،133

[2] كمال شرف ،هاشم أوعراج "النقود والمصارف " ،دمشق ،جامعة دمشق ،طبعة الثانية ، 2004،ص:258

[3] ماهر كنج شكرى و مروان عوض ، "المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق " عمان ، معهد الدراسات المصرفية ، الطبعة الأولى ، 2004، ص: 53.

[4] اوسرير منور ،" الشركات متعددة الجنسيات و دورها في الاقتصاد الدولي " ، في مجلة الاقتصاد المعاصر ، الجزائر ، العدد الأول ، افريل 2007، ص: 175.

جدول رقم (1):التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة ودول مختارة خلال 2000-2005 (بالمليارات الدولارات و بالنسب المئوية)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العالم	1244.5	764.2	539.5	561.1	813.1	778.7
الاقتصاديات المتقدمة	1097.5	684.8	485.1	514.8	686.3	646.2
الاتحاد الاروبي	813.1	435.4	265.8	286.1	334.9	554.8
اليابان	31.6	38.3	32.3	28.8	31.0	45.8
الولايات المتحدة الأمريكية	142.6	124.9	134.9	129.4	222.4	12.7-
الاقتصاديات النامية	143.8	76.7	49.7	35.6	112.8	117.5
جنوب شرق اروبا وكمنوالث الدول المستقلة	3.2	2.7	4.7	10.7	14.0	15.1
حصة الاقتصاديات المتقدمة من إجمالي التدفقات الخارجية	88.2	79.6	89.9	91.7	84.4	83.0
حصة الاقتصاديات المتقدمة من إجمالي التدفقات الخارجية	11.6	10.0	9.2	6.3	13.9	15.1
حصة جنوب شرقي اروبا ودول الكمنوالث من الإجمالي	0.3	0.4	0.9	1.9	1.8	1.9

المصدر: الانكتاد تقرير الاستثمار العالمي، 2006.

من خلال الجدول نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجي انخفض بشكل واضح وهذا لنفس الأسباب التي أدت إلى انخفاض التدفقات الداخلية ولكن عاود إلى الارتفاع بحوالي 45 بالمائة سنة 2004ليحقق قيمة 813.1 مليار دولار. ظلت الدول المتقدمة المصدر الرئيسي لهذه التدفقات رغم تسجيلها للقيمة 646مليار دولار بعد أن حققت 686 مليار دولار و يرجع ذلك أساسا لانخفاض التدفقات الصادرة من الولايات المتحدة

أما فيما يخص التدفقات الداخلة فيوضح الجدول رقم 2 تطورها خلال 2000-2005 .

جدول رقم (2): التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة و دول مختارة خلال 2000-2005 (بالمليارات الدولارات و بالنسب المئوية)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العالم	1409.6	832.2	617.7	557.9	710.8	916.3
الاقتصاديات المتقدمة	1133.7	599.3	441.2	358.7	396.1	542.3
الاتحاد الاروبي	696.1	382.0	407.1	253.7	213.7	421.9
اليابان	8.3	6.2	9.2	6.3	7.8	2.8
الولايات المتحدة الأمريكية	314.0	159.5	74.5	53.1	122.4	99.4
الاقتصاديات النامية	266.8	221.4	163.6	175.1	270.0	334.3
جنوب شرق اروبا و كمنوالث الدول المستقلة	9.1	11.5	12.9	24.2	39.6	39.7
حصة الاقتصاديات المتقدمة من إجمالي التدفقات الخارجية	80.4	72.0	71.4	64.3	55.7	59.7
حصة الاقتصاديات المتقدمة من إجمالي التدفقات الخارجية	18.9	26.6	26.5	31.4	38	36.5
حصة جنوب شرقي اروبا و دول الكمنوالث من الإجمالي	0.6	1.4	2.1	4.3	5.6	4.3

المصدر: الانكتاد تقرير الاستثمار العالمي ، 2006

تعكس بيانات الجدول تعاظم أهمية الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد الدولي، حيث يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة انخفضت ابتداء من 2001 وذلك بسبب الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي،و تزامنها مع أحداث 11 سبتمبر وهذا ما اثر على عمليات الاندماج خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. و قد بلغ الانخفاض في نفس السنة في الدول النامية نسبة 17.01 % . وقد واصلت التدفقات العالمية نموها عام 2004 و هذا ابتدءا من 2003 ، بعد أن فرضت الضغوط التنافسية نفسها و غيرت الدول النامية نظرتها للاندماج في الاقتصاد العالمي وتخليها للمواقف السابقة التي كانت تتسم بالمعاداة للاستثمار الأجنبي المباشر . أما في 2005 سجلت الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضا محسوسا مقارنة بعام 2004حيث بلغت نسبة 99.4% . أما في الدول النامية فقد بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق 334.3مليار دولار أي 36.5% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على المستوى العالمي

ومنه فقد عملت الشركات المتعددة الجنسيات على تأكيد وتعميق العولمة بحيث لم تترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي،والشكل التالي يبين المؤسسات المختلفة للعولمة :

الشكل رقم (1): مؤسسات العولمة

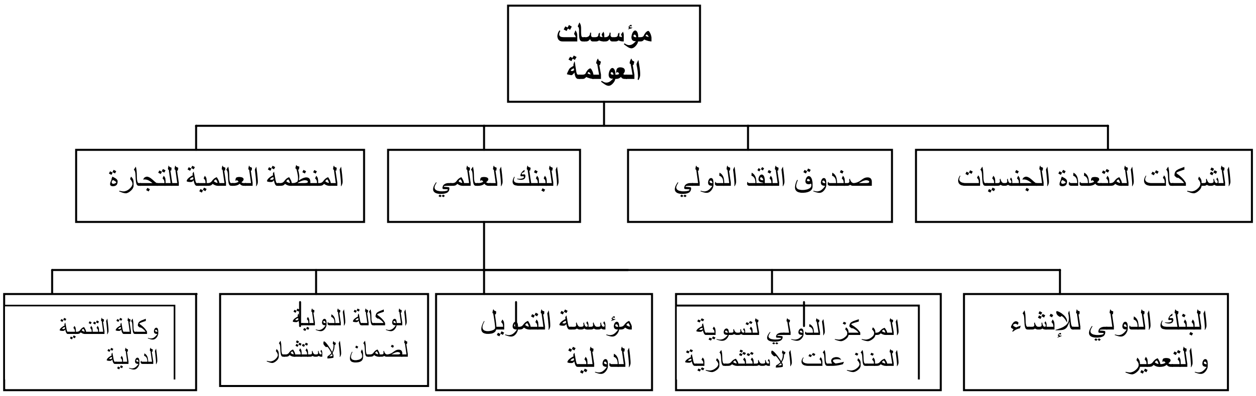

المصدر: من إعداد الباحثة

وفي الأخير يمكن القول أن لكل مؤسسات العولمة أساليب وأدوات تستخدمها من أجل تحقيق العولمة وفقا للمنظور الذي يحقق لها مصالحها، ويعظم مكاسبها أو على الأقل الذي يحمي هذه المصالح ويقال خسائرها المحتملة تعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي و رفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصاديا إلى الدول الأخذة في النمو ،ولكل مؤسسة من مؤسسات المجموعة أسلوب يختلف عن المؤسسة الأخرى .فالبنك الدولي يقدم قروضا عموما إلى الدول النامية التي بلغت مراحل متقدمة نوعا ما من النمو الاقتصادي والاجتماعي ،وتحسب أسعار الفائدة على القرض وفقا للتكلفة التي يتحملها البنك من اقتراضه من سوق رأس المال .أما مؤسسة التمويل الدولية التي انشات في 1956 فان هدفها هو دعم التنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نموا من خلال التركيز على تشجيع النمو في القطاع الخاص و مساعدتها في مجال تعبئة رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية لهذا الهدف[1] .

المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى تسارع ظاهرة العولمة

تضافر على خلق و اتساع ظاهرة العولمة عدة عوامل أو مسببات تمثلت في [2]:

1-تكنولوجيا المعلومات: هي احدث مفرزات التقدم التكنولوجي وتعتبر شبكة المعلومات العالمية من أهم ما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات وهذا التطور زاد في نقل السلع وبسرعة بين الأسواق في كثير من الدول .

2-التكتلات الاقتصادية: تعمل التكتلات الاقتصادية(*)على تسهيل التجارة انتقال العمال ورأس المال داخل دول التكتل وذلك على العكس بالنسبة لتعاملاتها مع الدول الأخرى .كما تؤدي إلى ظهور

---

[1] محسن احمد الخضيري مرجع سابق ،ص:78

[2] رمزي زكي " العولمة المالية " دار المستقبل العربي القاهرة الطبعة ، الأولى ، 1999 ص، ص:80-81.

وحدات مصرفية عملاقة لا تستطيع الدول المحلية منافستها ،وبالتالي تضعف قدرة البنوك على التجديد وتحمل الهزات المصرفية .

3-منظمة التجارة العالمية :شكلت هذه المنظمة بعض التحديات أهمها :

*زيادة المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية .

*ارتفاع تكاليف التكنولوجية المستوردة بعد تطبيق حماية الملكية الفنية والفكرية التي حظرت تقليد أي سلعة أو عملية إنتاجية.

*تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينات.

4-التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة

تعد التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة المرشح الرئيسي للقيام بتحويل العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيها، وبالتالي من خلال هذه التحالفات بدأت تنتشر العولمة على كافة المستويات الإنتاجية،والتمويلية، والتكنولوجية، والتسويقية، والإدارية،ومن أهم أساليب تدفق الاستثمارات هو الاندماج والاستحواذ بين الشركات، وبالرغم من أن أكبر عمليات الاندماج مازالت تقوم بين شركات تابعة ومقيمة في الدول المتقدمة إلا أن نصيب الدول النامية ارتفع في ظل العولمة، وذلك لتوسع برامج الخوصصة لتشمل قطاعات مهمة مثل قطاع الخدمات وبذلك أصبحت العولمة هي عملية تاريخية لا يستطيع أي اقتصاد أو دولة تجنب آثرها ولا خيار أمامها إلا مواجهتها والانخراط في غمارها، تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا رئيسيا في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر.و من هذه التحالفات تحالف "توشبا" مع"موتورولا"في صناعة وتسويق وسائل الاتصال الالكترونية وتحالف "شويتر"مع"فيليبس" وتحالف "تومسون " الفرنسية مع "جي.في.سي."اليابانية في صناعة شرائط الفيديو وتحالف "فورد"مع "مازدا"في صناعة السيارات إذ هذه التحالفات سوف تؤدي إلى تقليل تكلفة التنافس وتقليل القدرة التنافسية للمتحالفين[1] من اجل تثبيت أقدمها في السوق ،حدث اندماج بين كثير من البنوك في أوروبا وأمريكا واليابان، وذلك لتعزيز المراكز المالية ومواجهة المنافسة الضارية ومشاكلها الداخلية والتي تتعلق بتدني الربحية ففي فرنسا مثلا تراجع عدد البنوك من 153بنكا إلى 127 بنكا وفي أمريكا تراجع عدد البنوك من 12700بنك عام 1980الى 11الف بنك في منتصف 1995.

[(*)]تتمثل في الاتحاد الأوروبي ،تكتل جنوب شرق آسيا ،منتدى التعاون الأسيوي الباسيفيكي ،والسوق الأمريكية الشمالية والتي تضم كندا وأمريكا والمكسيك، وتكتل الابيك (A.P.E.C.) ويضم اكبر ثلاث قوة صناعية في العالم وهي أمريكا واليابان والصين بالإضافة إلى خمسة وعشرون دولة أخرى وأيضا السوق المشتركة لدول جنوب شرق إفريقيا "الكوميسا"

[1] احمد سيد مصطفي "تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي "كلية التجارة أبها ، مصر ، 2000،ص:30.

5- الشركات العالمية : وتتمثل في الشركات متعددة الجنسيات وهي شركات تنشر عملياتها في أكثر من دولة في آن واحد وتدار مركزيا من المركز الرئيسي في دولة الأم[1] و تشكل هذه الشركات العملاقة تحديات تنافسية مماثلة لشركات الدول النامية ، حيث تتوفر لها كفاءات فنية وإدارية متكاملة وفعالة وذلك لتفادي تقلبات الأسعار والأسواق والكساد .فالشركات المتعددة الجنسيات أصبحت اليوم قادرة على الاستفادة من توقعات المطاق ، ليس من خلال تخصصها في إنتاج سلعة معينة ، بل من خلال سلسلة من العوامل المرتبطة بالإنتاج فيها مثلا تدني الأجور ،تدني الضمان الاجتماعي ، رخص المواد الأولية ، بمعنى أنها تخفض التكاليف المطلقة التي تتحملها الشركات المتعددة الجنسيات في سياق عملية الإنتاج [2] .

6- تزايد الحركة التجارية والاستثمارات العالمية:

استفادت البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من فوائض البلدان المتقدمة ،فقد تدفقت إليها حوالي 90% من رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات طويلة وقصيرة الأجل المتمثلة في الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة ومن توظيفات الأموال الأجنبية على شكل ودائع بالإضافة إلى الإعلانات والقروض التي تقدمها الدول المتطورة للدول النامية .في السبعينيات زاد حجم التجارة الدولية وأصبحت الصادرات نحو 35 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي ،كما تزايدت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 400مليار دولار عام 1997بدلا من 159 مليار دولار عام 1991.كما سجلت زيادات في الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتفعت قيمة تلك العمليات بنسبة 88 % مقارنة بعام 2004 فبلغت 716 مليار دولار، وارتفع عدد الصفقات بنسبة 20 %ليبلغ 6134 صفقة . وتشمل الزيادة الأخيرة في نشاط الاندماج والاستحواذ العديد من الصفقات - في الفترة1999 الرئيسية التي حفزها جزئيا انتعاش البورصات في عام 2005 ، فقد عقدت 141 صفقة ضخمة تجاوزت قيمتها مليار دولار .وهي قريبة من الذروة التي سجلت في عام 2000 عندما أبرمت 175 صفقة وبلغت قيمة أضخم صفقة في عام 2005 حوالي 454 مليار دولار، وبلغت نسبتها 63 %من القيمة الإجمالية لعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود في العالم[3].

---

[1] فيليح حسن خلف "العولمة والأبعاد الاقتصادية "الأردن ،جامعة الزرقاء ، الطبعة الأولى ،2000 ،ص:144.

[2] عبد الأمير السعد ،" العولمة مقاربة في التفكير الاقتصادي في العولمة و النظام الدولي الجديد " ، بيروت ، مركز الدراسات ، الطبعة الأولى ، 2004، ص:96.

[3] الأنكتاد تقرير الاستثمار العالمي 2006مرجع سابق ص :4 .

المطلب الرابع : آليات العولمة

تعتبر العولمة من أهم الميزات التي تسيطر على الاقتصاد العالمي الجديد ، هذه الظاهرة تعزز النمو المتسارع للتجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكتلات الاقتصادية والإقليمية وفيما يلي تحليل دور أهم آليات العولمة ويمكن توضيح آليات العولمة فيما يلي [1] :

الفرع الأول : التجارة الدولية : قد ينظر البعض إلى تحرير التجارة الدولية بوصفها هدفا من أهداف النظام الرأسمالي ممثلا بأحد رموزه "منظمة التجارة العالمية " لكن الحقيقة أن النظام الرأسمالي وبحكم آليته السعرية التوازنية فانه يحاول ويعمل على توازن السوق الرأسمالية ، لاسيما من خلال إيجاد منظومة من الأسعار المستقرة ، التي لم يكن الوصول إليها بوجود احتكارات السوق ، فوجد النظام أن أفضل الطرق للحصول على تلك المنظومة ، هو تبني إجراءات تخفيض الأسعار من خلال دعوة مستمرة للتنافس كما أن إخفاقات السوق المالية هي الأخرى وسيلة هامة من وسائل كبح جميع الأسعار الناجمة عن التوازن المشوه [2].

لقد أثبتت وقائع الأحداث في بلدان الجنوب أن التجارة الحرة وان كانت قد أدت إلى زيادة الناتج الإجمالي في العالم ،إن الصادرات السلعية العالمية ارتفعت في المدة 1980-1995 بنسب تعتبر عالية نسبيا وان كانت متذبذبة فقد زادت للمدة 1980-1985بنسبة تغيير سنوية مقدارها 2%

و للمدة 1985-1990بنسب تغير سنوية مقدارها 6% و انخفضت قليلا إلى 5% للمدة 1990-1994، ثم ارتفعت بحدة إلى 9.5% عام 1994، وحافظت على هذا المستوى تقريبا 8% عام1995، إلا أن ذلك

ترافق مع انخفاض معدل نمو الصناعة التحويلية بل انخفاض نسبتها أحيانا إلى نسبة القطاعات الأخرى إلى الناتج الإجمالي [3].

من بين الآثار السلبية في الدول النامية عند تحرير التجارة على السلع ،ما انتهت إليه جولة الاروغواي من تقرير إلغاء الدعم الذي تمنحه بعض الدول الصناعية للسلع الزراعية مما يترتب عليه بالضرورة ارتفاع أسعار هذه السلع . فإذا كانت هذه السلع من السلع المهمة في قائمة الواردات لدولة ما فلابد أن يؤدي هذا إلى خلق عبء إضافي على هذه الدولة و في الوقت نفسه لابد أن يعود من

---

[1] أنظر للمزيد نجيدو ودز ،" الاقتصاد السياسي للعولمة " ، ترجمة أحمد محمود المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة 2003، ص: ص: 144-145.

[2] أسامة القلعاوي ، قاسم حموري ،" تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة " في المجلة العلمية لكلية التجارة والاقتصاد ، قطر العدد10، 2000، ص ،ص: 279،278.

[3] محمود خالد المسافر ، " العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال و التداعيات على الجنوب " ، بغداد ، بيت الحكمة 2002 ، ص :69

منافع على المستهلكين من انخفاض أسعار السلع من جراء التحرير .ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار بعض السلع نتيجة إلغاء الدعم ، تنخفض أسعار أخرى نتيجة تخفيض التعريفات و القيود الجمركية .

تعد التجارة الدولية قناة من قنوات العولمة . إذ إن ارتفاع درجة مساهمة دولة ما في التجارة الدولية ، قد يؤدي إلى الارتفاع في معدل نمو ناتجها الإجمالي[1].

أصبحت الدول النامية حاليا تشارك ب 25% من التجارة العالمية بعد أن كانت تشارك فقط ب20% في الثمانينات من القرن العشرين . وصاحب هذا النمو المتسارع زيادة في الحرية التجارية بين الأسواق العالمية وزيادة تدفق السلع و الخدمات ، بالإضافة إلى انخفاض التعريفة الجمركية .

و الجدول التالي يبين ترتيب بعض الدول حسب الحرية الاقتصادية .

جدول رقم (3) ترتيب بعض الدول حسب الحرية الاقتصادية خلال (1995-2005)

الترتيب	الدول	الترتيب من 161دولة في 2005	المؤشر			
			1995	2000	2004	2005
1	البحرين	20	1.80	1.80	2.08	2.10
2	الإمارات المتحدة	48	2.20	2.15	2.60	2.68
3	الكويت	54	2.50	2.50	2.70	2.76
4	الأردن	58	2.95	2.90	2.73	2.79
5	سلطنة عمان	60	2.90	2.80	2.80	2.81
6	موريتانيا	67	3.75	3.80	2.93	2.93
7	السعودية	72	-	2.95	3.08	2.99
8	لبنان	76	3.05	3.20	3.13	3.05
9	قطر	81	-	3.20	2.86	3.10
10	تونس	83	2.70	3.00	2.94	3.14
11	المغرب	85	2.85	2.75	2.93	3.18
12	جيبوتي	98	-	3.40	3.23	3.30
13	مصر	103	3.45	3.50	3.28	3.38
14	الجزائر	114	3.50	3.45	3.31	3.49
15	اليمن	132	3.85	3.85	3.70	3.70
16	سوريا	139	4.00	4.00	3.88	3.90
17	ليبيا	153	4.85	4.85	5.54	4.40

المصدر :معهد هيرتج ، تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية ، 2005.

إن مؤشر الحرية الاقتصادية يصدر عن معهد هيرتج الأمريكي HERTAG بالتعاون مع صحيفة والستيريت WALL STREET، و الغرض منه هو قياس درجة تدخل السلطة الاقتصادية و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع . وقد دخلت في هذا المؤشر 161 دولة عام

---

[1] جلال أمين ، " العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة أروغواي 1798-1998 " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص:53

2002 بينها 20 دولة عربية منها الجزائر . إن قياس مؤشر الحرية الاقتصادية يعتمد على 50 متغيرا تم وضعها تحت 10عوامل أساسية تشمل [1]:

1- حرية الأعمال
2- حرية التجارة
3- حرية السياسات المالية
4- التحرر من التدخل الحكومي في الاقتصاد
5- حرية السياسة النقدية
6- حرية الاستثمار
7- حرية الاقتصاد من الأعباء المالية
8- حرية الملكية
9- التحرر من الفساد
10- حرية العمالة

و في تقريره لسنة2007 تم تقييم الحرية الاقتصادية في 157 دولة من دول العالم مقسمة إلى 5 مجموعات طبقا للنطاق الجغرافي يحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية ، حيث :

- (1-1.95) حرية اقتصادية كاملة
- (2-2.95) حرية شبه كاملة
- (3-3.95) ضعف الحرية الاقتصادية
- (4-5) انعدام الحرية الاقتصادية

بعد أن كان المؤشر يقيم من (1-5) أصبح يقيم بنسبة مئوية

يعد استقرار السياسة النقدية في أي دولة علامة مميزة من علامات التحرر الاقتصادي الذي تتمتع به نظرا لأهمية هذه السياسة في السيطرة على كمية و تداول النقود وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتحقيق معدلات تضخم منخفضة وبالتالي تسهيل عملية النمو الاقتصادي ويعد معدل التضخم السنوي للدولة هو المعيار الرئيسي للسياسة النقدية فمعدل التضخم المنخفض يحافظ على القيمة الحقيقية لثروات الأفراد من الانهيار في حين أن معدل التضخم المرتفع يبدد جزءا كبيرا من تلك الثروة وتقاس حرية السياسة النقدية حسب الحد الأقصى للضريبة على دخل الفرد و الشركات وإجمالي عائد الضرائب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي إذ حصلت الكويت على 78.8 %

---

[1] انظر صلاح عباس ، العولمة و أثارها في الفكر المالي و النقدي " القاهرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2005، ص:

والإمارات 78.3 % و عمان على 79.1% إما السعودية و البحرين على 80.1% و هو ما يشير إلى انخفاض التضخم فيها وبالتالي وجود درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية فيما يتعلق بالسياسة النقدية[1].

الفرع الثاني : الاستثمارات الأجنبية

إن ما شجع الدول النامية على استقبال مثل هذه الاستثمارات رغبتها في الحصول على موارد مالية وخبرات إدارية وتسويقية وتكنولوجيا بالإضافة إلى رغبتها في الدخول في أسواق عالمية جديدة. أدى تصاعد عمليات تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام الدول بانتهاج مزيد من سياسات التحرير وتيسر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العولمة في كلا الاتجاهين ، حيث يؤثر كل منها في الأخر[2].

إن حالة الفقر في البلدان النامية تنشا عن طريق خسارتها لمواردها المالية التي يمتصها الاستهلاك والاستثمار الأجنبي. وإن هذه الخسارة لا تقتصر على الكميات الكبيرة من الموارد المالية المحولة إلى الخارج بل تشمل أيضا الأموال التي تستحوذ عليها بالكامل كل من الشركات المتعددة الجنسيات حيث تعمل على تجميعها من اجل إرسالها لاحقا إلى الخارج . كذلك بالنسبة للأموال المجمدة التي كانت قد تحققت ولم تستخدم وذلك نظرا لتقلص معدل الاستثمارات بسبب التحويلات المالية إلى الخارج أو بسبب التراكم غير المنتج . الذي يعمل على إضعاف القدرة الإنتاجية[3] .

إن دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية ، تأتي لخدمة التجارة الخارجية على خلفية تحقيق ربح كبير و سريع ، فهي تعمل على تدعيم التقسيم الدولي القائم و لا تغيره لصالح الدول النامية ، إذ أن رأي أنصار منظمة التجارة العالمية، والمؤسسات الدولية الأخرى بان تحرير التجارة و الاستثمارات الأجنبية يسهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي للدول التي تواجهها تحفظات كثيرة فغالبا ما يكون النمو الجيد للاقتصاد هو الذي يأتي بالاستثمارات الأجنبية الخاصة وليس العكس حيث إن هذه الاستثمارات شانها في ذلك شان القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل في رفع معدلات نموها أكثركما يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم .

---

1 مجلس التعاون في تقرير مؤسسة هيرتج حول الحرية الاقتصادية لعام 2007 في مجلة أخبار الخليج .

2 عمر صقر ، " العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة " ، قطر ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، الدار الجامعية ، 2003، ص: 41

3 ادريا نو بينايون ، " العولمة نقيض التنمية دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة " ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، بغداد ، بيت الحكمة ،2002، ص:304.

الفرع الثالث : التجمعات الإقليمية

أدى وجود هذه التجمعات الإقليمية الاقتصادية، إلى حدوث تغيير في التفضيلات التجارية التعريفة الجمركية بين الدول المنضمة لهذه التجمعات وبالتالي حدوث اختلافات في الأسعار النسبية وأساليب الإنتاج و الاستهلاك[1] . إن التكتلات الإقليمية سواء شمال - جنوب أو جنوب – جنوب

في ظل ترتيبات أل GATT سابقا ومنظمة التجارة العالمية حاليا ، أدت بالاقتصاد العالمي إلى عولمته [2].

إن الطريقة التي تم بها تطبيق آليات العولمة ترتبط ارتباطا كبيرا بتوجهات المنظمات الاقتصادية الدولية والتي تضع تصورا، وآليات توضح الكيفية التي ينبغي بها على الاقتصاديات الوطنية أن تندمج في الاقتصاد العالمي[3]. وعندما ينتج عن هده السياسات أثار سلبية، ويتعرض الاقتصاد لهزات عنيفة

أو اضطرابات شعبية، تتراجع هذه المؤسسات وتعترف بأنها ربما قد تكون تسرعت في مطالبها.

في الواقع فان إقامة المناطق الاقتصادية الإقليمية، التي تحاول فيها البلدان - لأسباب تاريخية

أو جغرافية أو اقتصادية أو سياسية - خلق منطقة استقرار، ونمو، أو تضامن كانت مفيدة عادة في تسهيل الطريق أمام تحقيق التكامل العالمي.وبالنسبة للبلدان النامية التي يقف صغر سوق كل منها حجر عثرة أمامها ، إلى جانب ضعف البنية التحتية الأساسية، وعدم كفاية الموارد المالية و البشرية، فان التكامل الإقليمي يمكن فعلا أن يعجل بعملية العولمة[4].

تؤثر العولمة الاقتصادية على التكامل الاقتصادي كما ونوعا، حيث تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن عدد التكاملات الاقتصادية الإقليمية قد ارتفع من 50 تكاملا في عام 1990 إلى 312 في بداية عام 2005، أي أن وتيرة إنشاء هذه التكاملات قد تزايدت بشكل متسارع .وتمثل مناطق التجارة الحرة حوالي 83% من هذه التكاملات [5]و الجدول التالي يبين التكاملات الاقتصادية الإقليمية في العالم إلى غاية 2005 .

---

1 أسامة القلعاوي ، قاسم الحمورى ، مرجع سابق ، ص: 279.

2 من بين هذه التكتلات الإقليمية : الاتحاد الاروبي ، تكتل النافتا ، تكتل رابطة دول جنوب شرق أسيا .

3 محمد صفوت قابل ، مرجع سابق ، ص: 107

4 سيني ندياي ، "دور الإصلاحات المؤسسية " مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر ،2001، ص: 20

5 اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ، مقارنة التزامات دول منطقة الاسكوا في اتفاقيات التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأمم المتحدة،2005 ص: 5

الجدول رقم (4) التكاملات الاقتصادية الإقليمية في العالم إلى غاية 2005 .

الموضوع	شرق أسيا والباسفيك	أوروبا ووسط أسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب أسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	دول الشمال	الإجمالي
دول تنتمي إلى تكتل واحد على الأقل	26	26	35	20	8	48	11	174
متوسط عدد التكاملات لكل دولة	2	6	8	5	4	4	11	5
الحد الأقصى لعدد التكاملات لكل دولة	7	12	19	13	9	9	29	29
عدد الدول في المنطقة	32	36	39	21	8	48	25	209

المصدر : البنك الدولي : تقرير الاقتصاد العالمي 2005،ص: 14.

تشير بيانات البنك العالمي إلى أن متوسط عدد التكاملات التي تنتمي إليها كل دولة في العالم يصل إلى 5 تكاملات و يرتفع إلى 8 في أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي ، و ينخفض إلى نحو 2 في منطقة شرق أسيا و المحيط الهادئ .

الفرع الرابع : أهداف العولمة

يمكن حصر أهداف العولمة فيما يلي [1] :

1. تفكيك و إزالة الحدود، والحواجز العازلة بإقامة سوق عالمي موحد .
2. بناء هياكل مثلى لإنتاج السلع وتقديم الخدمات.
3. إعطاء الفرصة الكاملة لقوى الابتكار والإبداع و التحسين والتطوير والتنمية .
4. الانطلاق إلى أفاق ونطاقات واسعة من التقدم و التنمية المستديمة.

الفرع الخامس : أثار العولمة المالية

تتمثل الآثار الايجابية و السلبية للعولمة المالية فيما يلي :

أولا / الآثار السلبية والمخاطر :هناك عدة آثار سلبية ومخاطر تتعرض لها دول العالم وخاصة الدول النامية ومن أهم هذه المخاطر نجد :

---

[1] محسن احمد الخضيري ، مرجع سابق ، ص،ص: 119،117

أ/ مخاطر التقلبات الفجائية لرأس المال

الحركة الواسعة والمفاجئة لرأس الأموال الأجنبية سواء كانت التدفقات نحو الداخل أو الخارج فإنها تتسبب في عدة أضرار نوجزها فيما يلي[1]:

أ-1 حالة زيادة التدفقات نحو الداخل

- ارتفاع أسعار الوصول وخاصة الأراضي والعقارات والأصول المالية
- زيادة معدل التضخم (التضخم المستورد)
- ارتفاع سعر العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات .
- زيادة الاستهلاك المحلي .

أ-2 حالة الخروج المفاجئ لرأس المال

- تزايد العجز في ميزان المدفوعات .
- تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية .
- استنزاف الاحتياطات الدولية للبلاد .

ب/ ظهور الأزمة المالية

إن الاختلالات التي تحدث سواء في النظام النقدي أو المالي تؤثر سلبا أو إيجابا على الاقتصاد الدولي ، ويتمثل الجانب سلبي للأزمات المالية والتي يمكن تعريفها على أنها مجموعة من حلقات الاضطراب المالي التي تقود الأخطاء الخاصة مشاكل عدم السيولة والإفلاس بين معظم المشاركين في الأسواق المالية أو تسمح بالتدخل الرسمي لكبح الجماح ، وللسيطرة على هذه النتائج ويجب في هذه الحالة أن نميز بين أزمات العملة (أزمات نقدية) والأزمة المصرفية أو حدوث الاثنين معا [2] كما تعرف أيضا على أنها تموج أو تغير كبير تعرفه كل أو بعض المتغيرات المالية التالية : عرض السندات و الأسهم وأسعارها ،الطلب على القروض ، حجم الودائع البنكية وسعر الصرف [3] .

ب-1 أنواع الأزمات المالية

هناك عدة أنواع من الأزمات منها :

---

[1] رمزي زكي، "المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية "، مجلة الدراسات الاقتصادية العدد2، مؤسسة ابن خلدون، الجزائر،2000 ،ص:36.

[2] دانيال ارنولد ، "تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم ، ترجمة ، عبد الأمير شمس الدين ، لبنان ، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع ، 1993،ص:10.

[3] E.Barthalon ; Crise financiers un panorama des explications ; en problèmes économique du16 décembre 1993; p: 01.

ب-1-1 الأزمة المصرفية : هي عبارة عن ارتفاع مفاجئ وكبير في سحوبات الودائع من البنوك التجارية وينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية [1].

لقد ارتفعت التكاليف المالية الموجودة لتسويق الأزمات حيث وصلت تكاليف تصحيح الأزمات المصرفية في بعض الحالات إلى أكثر من 40% من الناتج الإجمالي وقد تتعداه إلى 50 % في بعض الدول وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (5) تكاليف الأزمات المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

القطر	السنة	التكلفة %
الأرجنتين	1982-1980	55.3
الشيلي	1983-1981	41.2
تايلاندا	1998-1997	32.0
أوروجواي	1984-1981	31.2
إسرائيل	1983-1977	30.0
ساحل العاج	1991-1998	25.0

المصدر : احمد طلفاح ، " الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية " المعهد العربي للتخطيط من :/ c 23-3-1-pdF. www.arab-api.org/courses 23 -pol F

ب-1-2 الأزمة النقدية (أزمة العملة): تتضمن الأزمة النقدية ذلك الهبوط الشديد في قيمة العملة الوطنية الذي يسبقه أو يصاحبه انخفاض حاد في الاحتياطات الأجنبية لدى السلطة النقدية ويمكن تلمس هذه الأزمة من خلال اتجاه الأفراد والشركات والمؤسسات نحو تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية التي قد يحدث نتيجة لظهور اختلال على الصعيد الاقتصادي الكلي [2].فالأزمات النقدية تترجم بظهور ضغوطات مضاربة ينجر عنها إعادة تحديد قيمة أسعار صرف العملات سواء بالتخفيف أو التدهور السريع المعتبر لسعر صرف العملة المعينة [3] .لقد بلغت تكاليف أزمات العملة مستويات كبيرة والجدول الأتي يظهر ذلك :

---

[1] هيكل عجمي جميل ،" الأزمات المالية مفهومها ومؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في البلدان مختارة " ، دمشق ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول، 2003 ، ص:280.

[2] هيكل عجمي جميل ، مرجع سبق ذكره، ص: 282 .

[3] ايت بشير عمار، " الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي "، مع دراسة الأزمتين المكسيكية و الاسياوية ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ماجستير ، ص: 5 .

جدول رقم (6) : تكاليف أزمات العملة

البيان	عدد الأزمات	متوسطة الوقت اللازم للإصلاح بالسنوات	الخسائر الإجمالية للإنتاج لكل أزمة كنسبة من الناتج المحلي
أزمة العملة	158	1.6	4.3
الأقطار الصناعية	42	1.9	3.1
الأسواق الناشئة	116	1.5	4.8

المصدر : هيكل عجمي جميل، مرجع سابق، ص: 297.

ب-1-3 أزمة الدين الخارجي (المديونية الخارجية)

تعد أزمة المديونية العالمية من ابرز التحديات التي تجابه الدول النامية في مسيرتها الإنمائية الاقتصادية وخاصة في ميدان تمويل التنمية، إذ لم تقتصر وصفها مشكلة اقتصادية ومالية فحسب، وإنما ما فتئت تمس الخيارات الاجتماعية والسياسية على حد السواء، ذلك لان هذه الديون تتصل مباشرة بمدى إمكانية هذه الدول على النهوض باقتصادياتها، وفي نفس الوقت تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بينها ، وبين الجهات الدائنة و حسب صندوق النقد الدولي فهي التي تحد من وجود احد البلدان من موقف يعجز معه الوفاء بخدمة الدين الخارجي سواء للكيانات السياسية أو الخاصة [1].

ب-1-4 أزمة البورصة (أزمات الأسواق المالية)

إن حدوث أزمة عملة وأزمة مصرفية يؤدي في النهاية إلى حدوث أزمة في السوق المالي (انهيار البورصة) ومن أهم مسببات أزمة البورصة تدويل أسواق رأس المال، وضعف الأسواق الناشئة، و عدم تنويع المحافظ المالية الموجودة ، بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البورصة والخروج المفاجئ للاستثمارات الأجنبية من البورصة [2] . في ظل التحرر المالي تلجأ البنوك إلى الإقراض ، وهذا بالاعتماد على الإقراض الخارجي ، وخاصة إذا كان سعر الفائدة اقل بفارق كبير عن سعر الفائدة المحلي مما يجعلها تتكبد خسائر فادحة في حالة انخفاض سعر الصرف و هذا ما حدث في المكسيك 1994.

عرفت عشرية التسعينات العديد من الأزمات المالية التي هزت دولا مختلفة ابتداء من أزمة النظام النقدي الاروبي (1992-1993)، فأزمة المكسيك 1994، ثم أزمة دول جنوب شرق أسيا 1997 وأزمة روسيا 1998، والأزمة الأرجنتينية 1999 و سنقتصر الدراسة على ثلاث أزمات فقط على النحو التالي :

---

[1] أفاق الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي ، الأزمات المالية ، الأسباب المؤشرات، ماي 1998.

[2] عريان حنان أمير الفونس ،"تصميم نظام الإنذار المبكر للأزمات المالية والاقتصادية في مصر بالاسترشاد بالأزمة الأسيوية و الروسية " رسالة دكتوراه ، القاهرة ، كلية عين شمس ، 2003 ، ص:9

ب-1-4-1 أزمة المكسيك 1994

لطالما اتخذت المكسيك كمثال على جدارة الاستراتيجيات في تحويل إحدى دول العالم الثالث من التخلف إلى صفوة الدول المتقدمة . ولقد بذلت في سبيل ذلك و بمساعدة أمريكا بالدرجة الأولى أموالا طائلة في كل مرة تعاني فيه من هزات مالية ، فقد تم ضم المكسيك إلى اتفاقية النفتاNAFTA عام 1992. حينما اجتاحت المكسيك الأزمة المالية سنة 1982 فقدت عملتها آنذاك ثلثي قيمتها بسبب عدم قدرتها على تسديد ديونها و التي كانت في حدود 85 مليار دولار .

وتوالت المساعدات في كل حين تمس المكسيك هزة حيث وصلت إلى 50 مليار دولار في 1998. وبالفعل فلقد عرفت المكسيك قبل أزمة 1994 معدلات نمو مرتفعة و استقرار كلي . وقد شجع هذا النمو تدفقات رؤوس الأموال الداخلة ، فلقد بلغت في النصف الأول من التسعينات(1990-1994) 104 مليار دولار، و هي تمثل 20% من رؤوس الأموال التي انتقلت إلى الاقتصاديات المصنعة حديثا وانخفض التضخم إلى اقل من 10% سنة 1993 و هو الذي لم يحدث منذ عشرين سنة[1]. و في 1994 عرف الميزان التجاري عجزا ب29 مليار دولار و هذا أدى إلى بروز ضغوطات على سعر الصرف " البيزو " فقررت الحكومة الجديدة بعد ثلاثة أسابيع من إنشائها تخفيض قيمتها بمعدل 15 % لكن سعر صرف البيزو انخفض بأكبر من هذا المعدل حيث انتقل من 3.45 بيزو للدولار إلى 5.5 بيزو للدولار أي بنسبة 60% ، لقد تأثرت مصداقية السياسة النقدية اشد التأثير بسبب ارتباط البيزو بعملة أخرى Ancrages de peso مما أدى بفعل اثر العدوى Effet de contagion إلى انتشار الأزمة إلى باقي الدول ، ويسمى هذا الأثر تأثير تكيلا Effet tequila[2] .

لقد حركت هذه الأزمة كل السلطات على مختلف المستويات ، خاصة الرئيس الأمريكي كلينتون آنذاك الذي ضغط على صندوق النقد الدولي بان يرفع قيمة القرض من 7.7 مليار دولار إلى 17.7 مليار دولار وهو الأمر الذي لم يسبق له مثيل، إضافة إلى تقديم بنك التسويات الدولية قرض ب 10مليار دولار، وبتدخل الحكومة الكندية شريك المكسيك في النفتا، تم الإعلان عن تقديم قرض إجمالي وصلت قيمته إلى 50 مليار دولار وسميت هذه العملية " بدرع البيزو" حيث صرح Michel Camdessus أن الأزمة المكسيكية كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة " .

ب-1-4-2 أزمة جنوب شرق أسيا

---

[1] غليرمير أو رتيز مارتنيز ، "ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش في أسيا " ، في مجلة التمويل والتنمية ، عدد 2 1998، ص: 6

[2] F.MACKEL;" Les grandes crises des années quatre-vingt –dix ".in problèmes économiques n° 2669/19juin ;2000, p:52

في الميدان الاقتصادي العالمي، أطلق على بلدان شرق أسيا بالنمور أو التنانين، لكن مع هبوب عواصف الأزمة المالية فقدت هذه النمور مخالبها، وتردد صدى الأزمة ليشمل القارة كلها بما فيها اليابان بلغ متوسط تدفق رؤوس الأموال إلى خمس دول أسيوية خلال الفترة 1990-1994 ب 19 مليار دولار سنويا وانفجر هذا الرقم إلى 75 مليار دولار في 1995-1996 حتى سبتمبر من1997[1] .

وبهذا ارتفعت معدلات الاستثمار ومردودية رأس المال كما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم (7) تطور معدل المردودية و الاستثمار في الدول الأسيوية مابين 1979-1998

الدول	معدل الاستثمار		معدل مردودية رأس المال	
	1975-1989	**1990-1998**	**1975-1989**	**1990-1998**
أسيا الشرقية	31	31	28	19
هونغ كونغ	28	31	29	13
كوريا	30	36	29	16
سنغافورة	41	35	18	21
تايوان	26	23	36	27
الصين	34	39	25	25
أسيا الجنوبية	27	33	21	14
اندونيسيا	26	32	25	13
ماليزيا	29	38	22	18
الفيليبين	25	23	12	12
تايلاند	29	39	26	13
الولايات المتحدة الأمريكية	17	15	20	16
اليابان	28	30	14	6
الاتحاد الاروبي	21	19	11	11

- معدل الاستثمار يقاس بنسبة تراكم رأس المال الثابت من الناتج الداخلي المحلي الخام

Source: P.Turner ; La crise financière en Asie : risques de marche et risque de politique économique " ; économie internationale n° 76; 4eme trimestre 1998; p: 17

يوضح الجدول أن معدل الاستثمار في دول أسيا الجنوبية انتقل من نسبة 27% من الناتج الداخلي الخام في الفترة 1975- 1989الى 33 % في التسعينات وهو ما يفوق ذلك المعدل في اليابان الذي عرف نموا قويا في تلك الفترة ، أما معدل مردودية رأس المال فقد انخفض من 21% إلى 14% و

[1] J.R.Landau ; Les marches des capitaux sont –ils responsable de la crise financière ? " n° 289; 1999; p: 58

هذا راجع إلي حصة الاستثمار في العقارات و المنشات القاعدية التي قد ارتفعت في فترة التسعينات و هذه الاستثمارات تتميز بأنها لا تدر أرباحا على المدى القصير [1].

ساهمت التدفقات الرأسمالية القوية في زيادة تراكم الاحتياطات بدرجة كبيرة في بعض البلدان الأسيوية و حافظت معظم هذه البلدان على أسعار صرف مستقرة مقابل الدولار مما انطوى على زيادة الأسعار بالقيم الفعلية الحقيقية نظرا لظروف التضخم ، وارتفاع قيمة الدولار مقابل الين .

إن الأزمة التي حدثت في بلدان شرق و جنوب شرق أسيا هي أزمة مالية أكثر مما هي أزمة اقتصادية عينية . فالمشكلة تكمن في ضعف البنية المالية للاقتصاد وبوجه خاص القطاع المالي و في مقدمته القطاع المصرفي ، هذا الضعف يتميز بالإسراف في منح القروض بشكل عام و ما ترتب عليه من وجود مشروعات[2].

تتغير أسعار الصرف الاسمية استجابة لاختلاف معدلات التضخم بين الدول ،فمعدل التضخم الكبير سوف يؤدي إلى خفض قيمة العملة ففي بعض الدول الأسيوية التي تعاني من مشاكل في عملتها ، نجد أن معدلات التضخم كانت أعلى من المعدلات في الولايات المتحدة . و لا يزال خفض قيمة العملة.بمقدار 20 % أو 30 % يزيد بكثير من معدلات التضخم في سنة 1997 بنسبة 3 % في ماليزيا و تايوان 5 % في كوريا الجنوبية و 7% في اندونيسيا و الفيليبين وتايلاندا[3] .

ب-1-4-3 الأزمة الروسية

بدأت الشرارة الأولى للازمة الاقتصادية في روسيا يوم 26 أوت 1998 حيث أعلنت روسيا التوقف المؤقت عن سداد ديونها القصيرة الأجل و البالغة نحو 200مليار دولار ، وألغى البنك الروسي في خطوة غير مسبوقة نتائج التداول التي جرت في بورصة العملات بعد الهبوط الحاد في سعر الروبل والانخفاض الكبير في أسعار الأسهم الممتازة . كما أعلنت الدولة إعادة جدولة استحقاق سندات الحكومة لمدة 3-5 سنوات . وعرضت على حملة السندات المؤقتة الراغبين في تصفيتها فورا 5% فقط من قيمتها و أيضا اعتبر هذا الإجراء توقفا فعليا على السداد و أن الدولة عجزت على الوفاء بالتزاماتها ومن ملامح الأزمة الروسية ما يلي [4]:

1- ارتفاع سعر الصرف للروبل أمام الدولار الأمريكي في 1998 ، بنسبة 24.65% من عام 1997 ثم بنسبة 30.7% عام 1999 عن عام 1998.

---

[1] p.p Turner; op cit ; p: 17

[2] غادة سيد عبد الله سيد شعبان ، "الانهيار المالي في بلدان جنوب شرق أسيا الأسباب و الدروس المستفادة للاقتصاد المصري " مصر ، ماجستير ،جامعة عين شمس 2002، ص: 138

[3] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، "العولمة المالية و إمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية " مصر ، دار الفكر الجامعية ، 2005، ص:89.

[4]أمير الفنوس عريان حنا ، مرجع سابق ، ص: 55.

2- انخفاض الاحتياطات الدولية في عام الأزمة بنسبة 39.5% عن 1997 .
3- ارتفاع نسبة التضخم بصورة كبيرة في عام الأزمة ليبلغ 27.67% ثم 85.68% في عام 1999
4- ارتفاع معدل البطالة في عام الأزمة ليبلغ 12.4% عام 1999
5- انخفاض الصادرات في عام الأزمة بنسبة 15.9% من عام 1997
6- انخفاض الواردات في عام الأزمة بنسبة 17.9% ثم بنسبة 33.1% عن عام 1999
7- انخفاض الفائض في ميزان الحساب الجاري في عام الأزمة بنسبة 59.4% عام 1997
8- انخفاض معدل النمو للأجور في عام الأزمة ليبلغ 15.3% مقابل 23.6% عن 1997

في فترة الأزمة الروسية تجاوز معدل التضخم النسب المقررة له ليصل إلى حوالي 28% عام 1998ثم 86% عام 1999 مما ساهم في انخفاض مستوى معيشة الأفراد و حدوث حالات من الإفلاس للعديد من المؤسسات الروسية تصل إلى حوالي 85% من إجمالي مؤسساتها، وأدى ذلك أيضا إلى هروب حوالي 2.5مليار دولار للخارج خلال شهر سبتمبر 1998 فقط مع تزايد العجز في الموازنة العامة الروسية و تفاقم مشكلة المديونية الداخلية و الخارجية .

إن التسرع في تحرير الأسعار منذ البداية قد أطلق العنان للتضخم في روسيا، إذ أدت العولمة إلى تأثر الاقتصاد الروسي [1] بما يجري في الاقتصاديات العالمية لضعف بنيته الداخلية، حيث أنها تأثرت بما يجري في الأسواق المالية الأمريكية واليابانية المتقلبة ، إذ نجد أن مؤشر دونجر الأمريكي انخفض من 9388 نقطة في 17 جويلية 1998 إلى 8547 نقطة في 5 أوت 1998 أي نسبة 8.5 % ثم إلى 8000 نقطة بعد ذلك انخفض يوم 4 أوت بما يعادل 299 نقطة أي انخفضت الأسهم بما يعادل 1100 مليار دولار.

أدى انتشار الفساد واقترانه بالجريمة المنظمة وسوء الإدارة العامة الروسية، وعدم مراعاة التدرج في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق إلى تدمير الطاقة الإنتاجية .

وهكذا نجد أسلوب العلاج الذي اتبعه صندوق النقد الدولي لروسيا منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي المسمى (أسلوب العلاج بالصدمة) كانت عليه بعض المآخذ مثل [2] :

- أدى تحرير أسعار السلع والخدمات وإلغاء الدعم الحكومي إلى التضخم بمعدلات مرتفعة .
- أدى التقليص الحاد للإنفاق الحكومي إغلاق المصانع و انتشار البطالة بصورة لم يسبق لها مثيل في روسيا الاتحادية .
- أدى تحرير سعر صرف العملة إلى انخفاض سعر الصرف الروبل أمام الدولار الأمريكي وانتشار الدولرة مما اضر بالاقتصاد الروسي اشد الضرر.

---

[1] جوزف .ا. ستيغلتز ، مرجع سابق ، ص: 220.
[2] أمير الفنوس عريان حنا ، مرجع سابق ، ص: 61.

- أدى الانتقال المفاجئ من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر إلى حدوث الأزمة في 1998 .

لذا نرى أن روسيا لم تختار من برامج صندوق النقد الدولي ما يناسبها ويناسب اقتصادها لتطبيقه بالتدريج ، ولكنها اتبعت أسلوب الصدمة فلم يوافقها، مما أدى ا إلى الانهيار .

ب-2 الدروس المستفادة من الجانب النقدي والمالي من الأزمة الأسيوية

استفاد القادة الأسيويون من الأزمة التي نشبت في 1997-1998 بإدراكهم أهمية السياسات الاقتصادية الكلية السليمة و الإدارة الجيدة للمخاطر تلقاء عدم التوافق في العملات و آجال استحقاق الديون ، وكذلك أهمية الحوكمة الجيدة للشركات والإشراف عليها . وان تنمية سوق رأس المال كانت مهمة لتحقيق أربعة أهداف أساسية و هي [1]:

1-**اكتشاف أسعار أفضل** : ينبغي أن تعكس علاوة التجار ونسب العائد إلى الأسعار مقاييس دولية و يتعين أن لا تكون منخفضة بأكثر من اللازم، مما قد يعكس تشوهات في السوق المحلية تستثير سلوك الاستفادة من فروق أسعار العملات والمضاربة .

2- **التخصيص الجيد للموارد**: وذلك بتقليل الاعتماد على النظام المصرفي الذي تكون فيه القروض قصيرة الأجل، أو تنطوي على إقراض عملة أجنبية .

3- **الإدارة الجيدة للشركات وشفافية السوق**: ترجع كفاءة السوق بالدرجة الأولى على إيمان الجمهور بان جامع الأموال تستحق ثقتهم.

4- **الإدارة السليمة للمخاطر و تجنب المجازفة المعنوية** : وهذا ينبغي أن يتيح للمشاركين في كلا القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الوسطاء الماليون وإدارة مخاطرهم بصورة مسؤولة و بطريقة تتسم بالشفافية ، بحيث يمكن تجنب مفاجآت السوق .

من بين الدروس المستفادة في مجال السياسة النقدية و المالية نذكر تجربة كوريا الجنوبية فقد أدت السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة في مجال الائتمان إلى فرض الكثير من الصعوبات أمام القروض الطويلة الأجل مما أدى إلى التوجه نحو القروض قصيرة الأجل . بالإضافة إلى ضرورة تحقيق توافق بين السياسة النقدية و خاصة سياسة أسعار الفائدة من ناحية و أوضاع أسواق الأوراق المالية من ناحية أخرى ، فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى المزيد من الضغوط على أسواق الأوراق المالية على نحو يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم [2].

بالإضافة خطورة التمسك بنظام سعر صرف ثابت مرتبط بعملة معينة حتى لو كانت الدولة تملك رصيدا كبيرا من احتياطات النقد الأجنبي ، وضرورة التوافق بين السياسة النقدية – لاسيما

---

[1] اندرو سينج، " فن الإصلاح ، تطبيق دروس من سونتزي على أسواق أسيا المالية "، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 43، العدد2، 2006، ص: 21

[2] أمير الفنوس عريان حنا ، مرجع سابق ، ص : 187

أسعار الفائدة – ولقد طرحت الأزمة الأسيوية قضية سعر الصرف و التعامل معها بالكيفية التي تحقق الأهداف التنموية للبلاد ، إذ تحتاج إلى معاملة خاصة تنسجم مع طبيعة العوامل المؤثرة فيه خاصة اتساع دائرة الآثار التي تنتج عن تغييره ، حيث يلعب سعر الصرف دورا مزدوجا في الاقتصاد الوطني، فهو من جهة يعزز القدرة التنافسية للبلاد ، مما يكاف سلامة ميزان المدفوعات (يطلق عليه اثر محول الإنفاق) كما يعمل على تثبيت الأسعار المحلية (اثر الثروة) [1]. وكمثال على الدروس المستفادة من التجربة الكورية نجد بالنسبة للسياسة النقدية ، اعتمادها أساسا على حزمة من السياسات كعملية السوق المفتوحة و أسعار الفائدة وأسعار إعادة الخصم واستخدمت التأثير الأدبي على البنوك أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد جعلت الدولة سعر الفائدة موجبا بداية من عام 1982 مع وضع حد أقصى له ، كما ألغت الدولة التفضيلات في أسعار القروض ووحدات أسعار الفائدة وبالنسبة لسياسة إعادة الخصم فإنها لا تستخدمها إلا في حدود ضيقة لخصم الأوراق المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة [2].

ج/ التعرض لهجمات المضاربة

تثبت الأزمة الأسيوية وجود اقتصاد كوني (معولم) و نزعة تدميرية متأصلة فيه. وأن الأزمة ترجع إلى السحب الفجائي للأرصدة القصيرة الأجل من جانب المستثمرين الغربيين. والبيع المبكر واسع النطاق في البورصات الأجنبية و أسواق الأسهم من جانب المضاربين [3] .

من الواضح أن الانهيارات لا تندلع على يد مضاربين خارجيين فأول المستثمرين الذين يغادرون السوق المحلي على الدوام المستثمرون المحليون أنفسهم الذين يتوفرون على أفضل المعلومات. ولما بدأ المضاربون بالتحرك كان الاضطراب قد اندلع و أن محاولات مهاتير في ماليزيا لإطلاق اللوم على المضاربين وإطلاق التهديدات بخطر البيع السريع ابتغاء الحد من المضاربة لم تكن عديمة الفاعلية فحسب بل أرعبت الأسواق المحلية و بورصة كوالالمبور[4] .

كانت نتائج هذه المضاربات بالغة القسوة فقد أدى تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع شديد في المستوى العام للأسعار، وحدوث استنزاف في الاحتياطات الدولية ، وهروب واسع لرؤوس الأموال نحو الخارج و فقدان ثقة المستثمرين في هذه الأسواق [5] .

د/ هروب الأموال الوطنية

---

[1] غادة سيد عبد الله شعبان، مرجع سابق ، ص: 234 .

[2] للاستفادة أكثر من الدروس المستفادة من الأزمة الأسيوية انظر إلى دونالدج. ماثيسون، و انطوني ريتشارد، وسونيل شارما . " الأزمات المالية في الأسواق الناشئة " مجلة التمويل والتنمية ديسمبر ، 1998 ، ص: 28-31 .

[3] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، مرجع سابق ، ص: 97

[4] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق ، ص: 102.

[5] رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص: 46

هناك دولا تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 100% (مثل فنزويلا في أوائل الثمانينات)، و هناك دول تمثل فيها الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج نسبا تتراوح مابين 50 % -90% من إجمالي ديونها الخارجية .

أما في البلدان النامية فان قيمة الأموال الوطنية التي تخرج سنويا منها للاستثمار في الخارج في ظروف العولمة المالية الراهنة ، يصعب تقديرها فمثلا عن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقدر ب14.4% من جملة حركة رؤوس الأموال المناسبة للخارج في 1997 و هو ما يعادل 61 مليار دولار أمريكي .

إن إجراءات التحرير المالي المحلي و الدولي ، التي نفذتها هذه البلدان في عقد التسعينات قد أسبغ نوعا من المشروعية على حرية خروج هذه الأموال ثمة مفارقة نوعية في علاقة المال بالسلع والإنتاج ، حيث يلاحظ أن هناك تصاعدا بمئات المليارات من الدولارات للتدفقات الداخلة والخارجة من الأموال إذ تصبح خارج سيطرة السلطة النقدية و تتم بأقل من لمح البصر ، بحيث يصبح التدخل فعالا من قبل السلطة النقدية أمرا معقدا جدا سواء ما يخص أسعار الصرف و أسعار الفائدة

أو أسعار الأوراق المالية في البورصات مثل هذا الوضع هو الذي حول ارتباط كثير من عمليات السوق المالية من خط المنافسة الاقتصادية إلى خط المضاربة (يكفي التنويه بانتشار تجارة المخدرات وعمليات غسيل الأموال) [1] .

ه/ دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال)

تفاقمت ظاهرة غسيل الأموال منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين وذلك عبر آليات التحرير المالي المحلي والدولي وذلك بإلغاء الرقابة على الصرف، وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة السلطات. وبانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة والصعوبة تكمن في تقدير حجم هذه الثروة غير المشروعة و مع اندماج الأسواق المالية بالبلدان النامية في الأسواق العالمية أصبحت هذه البلدان الملاذ لكميات كبيرة من الأموال القذرة . ويؤثر غسيل الأموال تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الكلي من خلال[2] :

1. انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي .
2. إضعاف هيبة الدولة و تشجيع التهرب من الخضوع للقوانين
3. تشجيع انتشار الجريمة
4. إضعاف الثقة في السوق المالي المحلي .
5. خسارة الدولة ماديا لان هناك ضرائب لن تدفع عن تلك الأموال المغسولة .

---

[1] عيد الأمير السعد ، مرجع سابق ، ص،ص: 99، 100.

[2] رمزي زكى ، مرجع سابق ، ص: 49

كما أن عملية غسيل الأموال تمر بثلاث مراحل هي [1]:

الأولى : إيداع الأموال في النظام والثانية التوظيف لإخفاء المصدر الأصلي لهذه الأموال والثالثة الدمج وذلك بدمج الأموال المغسولة ضمن النظام الاقتصادي المشروع وتشكل المرحلة الأولى – مرحلة الإيداع في النظام المصرفي – أصعب المراحل لغاسلي الأموال .لذلك فان إجراءات مكافحة غسل الأموال تحاول ما أمكن زيادة الحيطة والضبط في هذه المرحلة وهناك على وجه التحديد ثلاثة أثار اقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بجرائم غسل الأموال وهي :

- التضخم
- المضاربة على العقارات و المجوهرات
- الكساد

وذلك أن المال المراد غسله عندما يحل في أسواق دولة ما ، فانه يحدث زيادة بمقدار حجمه في العرض النقدي لهذه الدولة بما يفوق كثيرا مقدار ناتجها الوطني من السلع والخدمات ومن منشأ ذلك يؤدي حتما إلى التضخم ، وعندما يحين موعد رحيله أو تصديره إلي الخارج، فان ذلك يسبب نقص السيولة في الدولة المضيفة له وهو ما يعني الانكماش ثم الكساد وما بين هاتين الدورتين الاقتصاديتين تتقلب بشدة أسعار صرف عملة الدولة المضيفة للمال المغسول .

وقد أثبتت إحدى الدراسات أن غسل الأموال يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية بنسبة 27% في المتوسط كما يرتبط غسل الأموال بزيادة الإنفاق البذخي و غير الرشيد مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية ، وحدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني .

و/ إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية

من المرجح إذا تمت العولمة في إطار الاندماجات و تكامل السوق المالي المحلي مع أسواق المال الخارجية أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية ، أي في أسعار الصرف والفائدة تتجدد نتيجة تفاعل دخول وخروج رؤوس الأموال ، واستثمارها في نفس الدولة .

ليست العولمة شانا يؤخذ كله ويترك كله ،فهناك إمكانيات عدة للتعامل معها، وإنما يمكن لكل دولة أن تتحرك عن طريق العولمة بالقدر الذي تمليه ظروفها الخاصة و المشكلات التي لا تواجهها والأهداف التي تتطلع إليها بحيث يمكن تعظيم منافع العولمة وتجنب مخاطرها [2] .

أدت العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، حيث اضطرت الحكومة في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق و تطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن نجد وسائل رقابية جديدة .

---

[1] للاستفادة أكثر انظر إلى الفصل الثالث

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها ، شركاتها ، تداعياتها) ، مرجع سابق، ص: 34 .

مع تزايد العولمة المالية تخرج مسالة تحديد سعر الفائدة عن سلسلة البنك المركزي ، إذ يفترض انه مع زيادة حرية حركة رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل. كما يلاحظ استجابة الحكومات للعولمة والسعي إلى البحث عن حلول مشتركة للمشكلات العالمية قد أثرت على سيادة الدولة ، فالانضمام للمنضمات العالمية والتوقيع على اتفاقيات يضع قيودا على خيارات السياسة المتاحة أمام الحكومة

ي/ إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية

من الآثار الهامة للعولمة المالية هو إضعاف قدرة البنك المركزي على التحكم في السياسة النقدية، وهذا ما حدث خلال أزمة دول جنوب شرق أسيا من عجز تام للبنوك المركزية من إنقاذ العملة الوطنية و سعر الصرف في تلك الدول من التدهور و انخفاض قيم العملات الوطنية المتتالي [1].

وفي ظل المضاربة وهروب رؤوس الأموال للخارج لم تستطع البنوك المركزية أن تفعل الكثير اتجاه المضاربين .

ثانيا: الآثار الايجابية للعولمة المالية

يرى أنصار العولمة المالية أن مزايا عديدة يمكن أن تتحقق للدول النامية والمتقدمة على حد السواء فالعولمة المالية تعمل على زيادة التنافس بين الشركات ، وخاصة في مجال الأسعار ، وبما أن أجور العمال تشكل الجزء الأكبر من التكاليف ، تحاول هذه الشركات الاستثمار في الدول التي تتميز بأجور عمال منخفضة ونتيجة لذلك تزداد فرص التوظيف و الطلب على العمالة في تلك الدول وقد يؤدي في بعض الحالات إلى رفع مستويات الأجور . وتقوم بإتاحة فرص أوسع للمستثمر في الأسواق المالية مع تحقيق عائد أعلى ومخاطرة اقل.

إن العولمة المالية سوف تمكن البلد النامي من الوصول إلى أسواق المال الدولية وبما يسمح له الحصول على ما يحتاجه من موارد لسد فجوة موارده المحلية ، أي تعويض قصور المدخرات المحلية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي ، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي . وهي سوف تقلل من ميل البلد إلى الاستدانة الخارجية . فمع نمو التدفقات الرأسمالية الخاصة و المتمثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستثمار المحافظ المالية ، يستمر الاتجاه في الابتعاد عن القروض المصرفية و الحكومية من جانب الدولة ، وهو أمر يساعد على التحرك نحو الحد من نمو حجم الديون الخارجية ونمو أعبائها. وتؤدي أيضا إلى زيادة قدرة السلطة النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية وهي الاحتياطات التي عادة ما تكون قد استنزفت في خدمة أعباء الديون الخارجية . وهي تعد أهم عناصر الجدارة الائتمانية للبلد في الأسواق المالية الدولية .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق ، ص،ص : 46، 47.

وفي جانب الأسعار النسبية فان تخفيض الحواجز،والتعريفة الجمركية والتخصيص في الإنتاج يؤدي إلي التقليل في أسعار السلع و الخدمات المستوردة و الذي يقال العبء على المستهلك بالإضافة إلى أن المستهلك يستفيد من تنوع الخيارات المطروحة من السلع و الخدمات ذات الأسعار المنخفضة نسب[1] و تؤدي الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتحرير و تحديث النظم المصرفية و المالية

وخلق بيئة مشجعة كنشاط القطاع الخاص. وكذلك الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج كما تساهم الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها

ثالثا: الجدل القائم حول أثار العولمة

على أساس ما تقدم فان المروجين للعولمة اخذوا يؤكدون أن العالم مقبل على عصر جديد تنتصر فيه القيم الرفيعة، الديمقراطية ، الموضوعية العقلانية ....إلى غير ذلك ، ولكن صدمنا بالواقع ففي 1997 بدا العالم يكتشف أزمة العولمة، وبدا الكثيرون يراجعون آليات العولمة و يتحدثون صراحة عن سلبياتها . وليس أدل على ذلك مما حدث في منتدى دافوس 1999 ، حيث كان موضوع اللقاء " العولمة المسؤولة " إن المتتبع للبحوث التي قدمت يصل إلى نتيجة مؤكدة وهي أن العولمة في حاجة إلى تصحيح مسارها .

المبحث الثاني : الطابع العالمي للتضخم

تمثل ظاهرة التضخم إحدى أهم الظواهر الاقتصادية لما لها انعكاسات مباشرة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة ،وهي وان استمدت جذورها من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي، فإنها أصبحت صفة ملازمة لمعظم اقتصاديات الدول النامية، حيث أخذت الضغوط التضخمية في الدول الصناعية الكبرى وتزداد عمقا واتساعا على الرغم من مختلف الإجراءات الاقتصادية التي قامت بها هذه الدول من اجل الحد من معدل التضخم في اقتصادياتها.

المطلب الأول : التضخم : مفهومه ، أنواعه ، أسبابه و أثاره .

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة . وفى واقع الأمر، فان وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.

الفرع الأول : مفهوم التضخم و أنواعه

معايير تحديد أنواع التضخم تعدت المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم فأدى ذلك إلى تعدد أنواعها, من خلال ظروف أو أسباب حدوثها وزمان ومكان حدوثها. كما تشترك في عدة سمات.

أولا : مفهوم التضخم

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق ، ص: 30

يطلق مصطلح التضخم على عدد كبير من الحالات أو الظواهر من أهمها ارتفاع الأسعار، لكن عندما تستخدم مصطلح التضخم دون تخصيص حالة أو ظاهرة معينة فالمقصود به عادة هو الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار و يمكن تعريف التضخم في الوقت الحالي بأنه الارتفاع العام في الأسعار للسلع والخدمات[1].

إن ظاهرة ارتفاع الأسعار هو دافع لحدوث اللاتوازن الاقتصادي، وهذه الأخيرة تعد سببا حادا لوجود ظاهرة التضخم التي لا تقلق إذا ما اشتركت أسبابها في قالب محدود ومعين ويمكن تعريفه على انه عبارة عن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي، أو التوسع في خلق الائتمان) أو برزت من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)[2] ومما سبق يمكن تعريف التضخم بأنه الزيادة في كمية النقود اكبر من الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار .

ثانيا : أنواع التضخم

يمكننا الاعتماد على عدد كبير من المعايير والأسس للتمييز بين الأنواع المتعددة والمختلفة للتضخم :

1**/ التضخم الجامح** : يبدأ في الشهر الذي يزيد فيه ارتفاع الأسعار على 50% ، وينتهي في الشهر الذي يسبق هبوط الارتفاع الشهري في الأسعار لأقل من هذا المعدل ويضل أدنى منه لمدة سنة على الأقل [3].

2**/ التضخم الزاحف**

الزيادة في هذا النوع في الأسعار تكون دائمة و متتالية ، ولا تؤدي إلى عملية تراكمية أو عنيفة أو معجلة في المدة القصيرة [4] .

3**/ التضخم المفتوح**

و فيه ترتفع الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أو يحد من وقوعها أي عائق استجابة لفائض الطلب، أي ترتفع فيه الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض و الطلب أي دون

---

[1] عطون مروان ، أسعار صرف العملات ، أزمات العملات في العلاقات الدولية النقدية"، الجزائر، دار الهدى، 1992 ص: 201.

[2] زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي، "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"، القاهرة، منشورات الحلبي، 2003، ص: 246.

[3] كارمن م ، رينهارت و ميجيل ، سافستانو ، " حقائق التضخم الحديث الجامح " ، في مجلة التمويل و التنمية ، العدد 2، 2003، ص: 20

[4] زينب عوض الله ، وأسامة الفولي ،"مرجع سابق ،ص: 252.

تدخل غير طبيعي من السلطات[1] يتراوح معدل الارتفاع العام للأسعار بين 5% و 7%-10 %سنويا كما يتسم هذا النوع بارتفاع سافر في الأسعار و الأجور و النفقات التي تتصف حركتها بالمرونة .

4/التضخم المقيد

يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان ، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى لا تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعها [2].

الفرع الثاني : أسباب التضخم

تجمع مختلف نظريات التضخم على أن أسباب ظهوره يكون سببها الإصدار النقدي (التمويل بالعجز) أو إصدار المصارف التجارية للنقود المصرفية.

1- التمويل بالعجز: هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة قد يكون سببه زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بغرض زيادة الطلب الكلي الفعال، دون مقابلة ذلك زيادة في العرض الكلي مما يؤدي إلى الفائض النقدي و إلى ارتفاع الأسعار،و هذا ما يسمى بالتضخم الطلبي،و قد يكون التمويل بالعجز لتمويل العمليات الحربية ، حيث تزداد النفقات الحربية للدولة،إضافة للعوامل النفسية [3].

2-إصدار النقود المصرفية: إن توسع المصارف في خلق نقود الودائع يؤدي إلى نتائج الإصدار النقدي و بالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياطي الكامل 100% في هذه المصارف ليسهل على المصرف المركزي التحكم في حجم النقد المتداول [4] .

أما التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف ، سواء ارتفاع معدلات الأجور أو عوامل الإنتاج الأخرى فإنها في الحقيقة ماهي إلا استجابة للسببين السابقين . لقد أثبتت الاختبارات التي قام بها الكثير من الاقتصاديين إن ارتفاع الأجور يحصل نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة بارتفاع الأسعار حيث يجد أصحاب المشروعات في ارتفاع الأجور ممر لإحداث زيادة في الأسعار بنسب غالبا ما تكون أعلى من معدل ارتفاع الأجور لزيادة أرباحهم [5].

الفرع الثالث : أثار التضخم

يؤدي التضخم إلى أخطار بالغة الخطورة ، إذ معظم الاقتصاديين يرون في التضخم ظاهرة سلبية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية لتشجيعها الاستهلاك ومن ثم الاستثمار غير المنتج

---

[1] نبيل الروبي ، " التضخم في الاقتصاديات المتخلفة" القاهرة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1973، ص: 26

[2] غازي عناية ، "التضخم المالي "، الجزائر ، دار الشهاب ، الطبعة الثانية ، 1986، ص: 57

[3] جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي دراسة مقارنة " ، الجزائر ، الدار الخلدونية 2006، ص: 129.

[4] نفس الرجع ،ص: 129

[5] مروان عطون ،" النظريات النقدية " ، الجزائر ، دار البعث ، 1989.

أو المضاربة [1]. إن التضخم يؤثر على فئات مختلفة من المجتمع .

1- **أثار التضخم على أصحاب الدخول الثابتة** : تشمل هذه الفئة أصحاب معاشات التقاعد والإعانات الاجتماعية، ونظرا لثبات دخولها فإنها تتأثر إلى حد كبير بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار [2] .

2- **أثار التضخم على أصحاب الأجور و المرتبات** : تمتاز هذه الفئة بإمكانية تغيير دخولها ، ولكن بنسبة اقل من مستوى الأسعار ، وذلك بسبب ضعف النقابات أمام تسلط رجال الأعمال والحكومات [3].

3- **أثار التضخم على الالتزامات المالية الآجلة** : يفقد التضخم النقود القدرة على أداء وظائفها فلا يقبلها الأفراد في التعامل إذا انخفضت قيمتها بشكل كبير، كما إن تذبذب قيمتها يجعلها غير صالحة كمقياس للقيمة . فيدفع الأفراد للتخلص منها ، فإذا ارتفعت الأسعار و انخفضت القوة الشرائية للنقود يتضرر الدائنون [4].

نميز بين الآثار الخارجية و الداخلية للتضخم، حيث يؤدي إلى مضاعفة تأثر الاقتصاد المحلي بالآثار السلبية لتقلبات السوق العالمية. فلقد انعكس التضخم على أسعار السلع المتداولة في التجارة الدولية بدرجات متفاوتة . واثر ذلك على الدول النامية التي أصبحت تعاني من أعباء الكساد الدولي والتضخم المحلي بمعدلات مرتفعة . فتفقد أسعارها مقارنة بالدول الصناعية

أما البلدان النفطية فكانت أوضاعها أكثر تعقيدا فالدول الصناعية وهي المستورد الأكبر للنفط العربي لديها من الإجراءات ما يكفى لامتصاص أي زيادة، كرد فعل على التضخم المصدر من البلدان الصناعية، و بذلك اتخذت طابع الإجراء الوقائي . ومن جانب أخر فقد استخدمت الدول الصناعية أسلوب التضخم كوسيلة أساسية لامتصاص عوائد النفط التي تدفع بالنقد الأجنبي الذي يقيد لحساب الدول العربية في مصارف الدول الصناعية، حيث يبدأ التضخم في التصاعد وهذه الآثار على الصعيد الخارجي .

أما على المستوى الداخلي فتتمثل في مضاعفة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشويه مسارها ،فالفجوة التضخمية التي تعبر عن فائض الطلب داخل الاقتصاد القطري تجعل العرض النقدي يمارس مفعوله على الأسعار من خلال تأثيره على مجموع الإنفاق العام والخاص على السلع

---

1 H.Benissad, "Essai d'analyse monétaire ", Alger, OPU , 1975, p: 83

2 جمال بن دعاس ، مرجع سابق ،ص: 131.

3 نفس المرجع ، ص: 131.

4 نفس المرجع ، ص: 132

والخدمات وان ارتفاع الأسعار يعني ارتفاع كل من التكلفة والربح في كافة قطاعات الاقتصاد المحلي[1].

المطلب الثاني : التضخم مشكلة عالمية .

لم تعد مشكلة التضخم خاصة بالدول النامية وحدها بل هي عامة في الاقتصاد العالمي ، فالدول النامية ليست مسؤولة عن ظاهرة التضخم العالمية بل المسؤولية تقع على عاتق الدول الرأسمالية فهذه الأخيرة تسيطر 75% من التجارة الدولية لهذه الدول . فتصدر التضخم إلى البلدان النامية التي تتعامل معها في أكثر من 80% من إجمالي صادرتها و وارداتها [2].

ومن جهة أخرى يعكس التضخم العالمي أثاره على اقتصاديات الدول النامية و الأمر الذي يهمنا في هذا المقام إن الزيادة الكبيرة في أسعار الواردات لابد أن تنعكس على مستوي الأسعار والتكاليف المحلية مما يفاقم من الضغوط التضخمية في البلاد النامية ، ناهيك عن مجموعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني لهذه البلاد والتي تتمثل في الاختلال الناجم عن بطء النمو في القطاع الزراعي والاختلال الحادث في علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني .

إن تحرك التضخم من البلدان الرأسمالية إلى البلدان النامية كان من خلال قنوات التجارة الدولية ، وبخاصة عن طريق ارتفاع أسعار صادرات البلاد الرأسمالية ومن الممكن قياس حجم

و تحديد مدى هذا التضخم بالرجوع إلى التغير الحاصل في نسب التبادل التجاري للبلدان النامية و كل هذا يخلق ما يعرف بالتضخم المستورد .

الفرع الأول : التضخم المستورد و النقل الدولي للتضخم

كثر الحديث في العقد الماضي عن ما يسمى " التضخم المستورد " و يقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية . وحاليا تتسم ظاهرة التضخم في الدول النامية بان جانبا كبيرا منها مستوردا . وذلك بحكم اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، و بحكم قواها الاقتصادية وتعاظم درجة انفتاحها على العالم الخارجي [3] .

إن التضخم في البلدان الرأسمالية المتقدمة هو مصدر من أهم المصادر للتضخم في الاقتصاد الدولي،إذ يتم نقل التضخم من بلد إلى أخر داخل مجموعة الدول المتقدمة نتيجة لاعتبارين هما:

---

[1] وليد ناجي الجبالي ، "دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة نماذج محاسبية مقترحة في البيئة ، الموارد البشرية التضخم " الأردن ، دار حامد ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص ، ص : 243، 247.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان "علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام"، القاهرة،دار غريب، 2002، ص:63.

[3] رمزي زكى ، "التضخم وبرامج التكيف الهيكلي في الدول النامية " ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1996، ص: 103

أ- التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الصناعية المتقدمة سواء كان ذلك من خلال أشكال التكتلات الإقليمية أو عن طريق المشروعات العابرة للقوميات،بحيث تجري عملية تدويل حقيقية للإنتاج الرأسمالي

ب- آليات التحويل الدولي والأسعار الدولية لأغلب السلع المنتجة بغض النظر عن عوامل العرض التي تؤثر على أسعار الخامات .

الفرع الثاني : قنوات انسياب التضخم المستورد

لكي نستكمل صورة الضغوط التضخمية في البلدان النامية ما علينا إلا أن نعرض القنوات المختلفة التي ينساب منها التضخم المستورد إلى الداخل [1].

- **القناة الأولى :** درجة الانكشاف على العالم الخارجي ويعبر عنها بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و يقصد به حجم التعامل مع العالم الخارجي. ويمكن تفسير هذه النسبة بالعلاقة الطردية، إذ كلما كبرت هذه الدرجة، كلما زادت حساسية الاقتصاد المتخلف لاستيراد التضخم .

- **القناة الثانية:** الميل المتوسط و الميل الحدي للاستيراد. إذ كلما ارتفع هذين الميلين، زادت الأسعار العالمية للواردات، كلما أدى ذلك إلى زيادة استيراد التضخم من الخارج .

- القناة الثالثة: طبيعة التوجه الجغرافي للواردات ، فكلما انساب الجزء الأكبر من الواردات من الدول الرأسمالية لتي تعاني من التضخم كلما زادت الحساسية لاستيراد التضخم .

- القناة الرابعة : التغير الذي يحدث في سعر الصرف ، فحينما يتعرض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض Dévaluation من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات واستنزاف الاحتياطات الدولية ، بسبب ضغوط صندوق النقد الدولي ، كلما يزداد تعرض الاقتصاد المتخلف لاستيراد التضخم ، ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة .

- **القناة الخامسة :** العلاقة القائمة بين حصيلة الصادرات و عرض النقود المتداولة و تظهر العلاقة جليا في أوقات زيادة أسعار الصادرات فحينما ترتفع أسعار المواد المصدرة و تتزايد الدخول النقدية و الأرصدة الصرف الأجنبي فان ذلك يجر معه عادة حركة توسعية في الاستهلاك والاستثمار و الإنفاق الحكومي ومن هنا يتزايد عرض النقود وترتفع الأسعار و بخاصة في ضوء عدم مرونة جهاز الإنتاج المحلى .

إن التضخم عبر قنوات التجارة الخارجية و بخاصة عبر قناة الاستيراد يؤثر على حجم صادرات البلدان النامية و بالتالي على أسعارها الحقيقية والطلب الخارجي يعتبر دالة لمستوى النشاط

---

[1] نفس المرجع، ص: 104.

الاقتصادي في الدول الصناعية كما أن التضخم يؤثر على الاستيراد في البلدان النامية بالمقارنة مع الواردات .و يمكننا حساب التضخم المستورد باستخدام المعادلة التالية [1]:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناتجة عن التغير في أسعار الواردات}}{\text{إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية}}$$

إن مشكلة التضخم بقنواتها المتعددة تضيف عنصرا جديدا إلى قائمة المستورد من التضخم وهذا يطرح بدوره مجموعة من السياسات طويلة الأجل المتعلقة بالتنمية .

الفرع الثالث : عولمة التجارة و أثرها على التضخم

على الرغم من أننا لسنا بصدد تقييم عولمة التجارة، إلا أنه يمكن الإشارة إلى إن دور دول العالم الثالث بحاجة إلى خلق **création** التجارة وليس تحريرها. إن تحرير التجارة سيضع صعوبات اقتصادية جديدة تتحملها هذه الدول وذلك سواء عن طريق ارتفاع تكاليف التنمية، أو عن طريق زيادة حجم الواردات من المنتجات الصناعية، وارتفاع قيمة الواردات الغذائية التي سترتفع أسعارها العالمية. وهذا ما سيقود إلى عجوزات في موازين المدفوعات . فخلال التسعينات عرفت التجارة الدولية نموا كبيرا، حيث بلغ ضعف الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع الفضل في ذلك إلى الدور الذي لعبته ومازال تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات حيث نجد 90% من التجارة العالمية دخلت مجال التحرير، حيث زاد معدل التجارة العالمية ب 9% خلال 1995اما الناتج المحلى فزاد ب 5% فقط [2].

---

[1] وليد ناجي الجبالي، مرجع سابق، ص : 241.

[2] عمر صقر ، " العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة " ، قطر ، الدار الجامعية ، 2003 ، ص: 33 .

خلاصة

من خلال هذا الفصل وجدنا أن مشكلة التضخم لم تعد خاصة بالدول النامية فحسب بل هي عامة في الاقتصاد العالمي ، فالدول النامية ليست مسؤولة عن ظاهرة التضخم العالمية بل المسؤولية تقع على عاتق الدول الرأسمالية فهذه الأخيرة تسيطر 75% من التجارة الدولية لهذه الدول . فتصدير التضخم إلى البلدان النامية التي تتعامل معها في أكثر من 80% من إجمالي صادرتها و وارداتها.

وكل ذلك لان السياسة النقدية ترتبط ارتباطا وثيقا بالجوانب النقدية والمالية وهي تؤثر و تتأثر من خلال الأدوات التي يستعملها البنك المركزي و التي تختلف فعاليتها حسب تطور الاقتصاد من اقتصاديات استدانة إلى اقتصاد يقوم على عمل الأسواق المالية .

الفصل الثاني
السياسة النقدية
واستهداف التضخم

تمهيد:

تمثل السياسة النقدية مكونا هاما من حزمة السياسات الاقتصادية ، التي توظف بهدف تحقيق معدلات نمو مستقرة والمحافظة على معدلات تضخم في حدود آمنة ، وذلك ضمن الهدف الأساسي وهو الاستقرار الاقتصادي ، لذلك تتجه معظم البنوك المركزية في معظم بلدان العالم المتطور نحو التحول من سياسات نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية Money Targeting،إلى استخدام السياسات النقدية غير المباشرة التي تستهدف السيطرة على معدلات تضخم Inflation Targeting، متفق عليها في هذه الدول ومن سياسات نقدية متأثرة كثيرا بالسياسات المالية إلى استقلالية أكبر للبنوك المركزية في تنفيذ السياسات النقدية . ومن أدوات تقليدية حكيمة لتنفيذ السياسات النقدية تنحصر في سعر الخصم و نسبة الاحتياطي القانوني بالإضافة إلى تحديد سقوف لمعدلات نمو الائتمان وتحرير معدلات الفائدة .....الخ . اختلف الوضع إلى الاعتماد الأكبر على التأثيرات غير المباشرة في المؤشرات السعرية والتطور المستمر في الأدوات التي تستخدمها السياسات النقدية بما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف بدرجة أكبر من الدقة والفعالية وبمزيد من الشفافية والمصداقية .

المبحث الأول : السياسة النقدية والقيود المحلية

تعتمد السياسة النقدية في عملياتها لإدارة الاقتصاديات على وسائل عدة تمكنها من التدخل المباشر والغير مباشر في عمق الاقتصاد كما أنها تتخذ أساليب عدة في كيفية استخدام تلك الوسائل بحيث يختلف كل أسلوب عن الأخر حسب ما تمليه الحالة التي من اجلها تم التدخل إلا أن هناك قيودا محلية لا تسمح لهل بتحقيق الأهداف المنتظرة .

المطلب الأول : السياسة النقدية مفهومها أهدافها أدواتها

لقد ظهر مصطلح السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي مع بداية القرن التاسع عشر، وقد تطور الاهتمام به مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود، فانتقل من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي . من خلال هذا التطور يجب تحديد المفهوم الصحيح لهذا المصطلح مع إبراز أهداف السياسة النقدية وأدواتها.

الفرع الأول : مفهوم السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بالإجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية مثل البنك المركزي للتأثير على عرض النقود (كمية النقود في الاقتصاد)، بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكلية. استقرار المستوى

العام الأسعار، وتعرف كمية النقود بأنها النقد المتداول وودائع الأفراد والمؤسسات لدى البنوك[1]. ويمكن تعريفها على أنها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[2] كما تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. وبتعبير آخر، السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي[3]، فالسياسة النقدية هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع للتحكم في حجم كمية النقود المعروضة في المجتمع والرقابة على حجم الائتمان وتوجيهها بالصورة التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة في المجتمع [4].

الفرع الثاني : أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية للتأثير على الاقتصاد من خلال استعمال الأدوات النقدية، وهي بصورة رئيسية معدل الفائدة والاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة. وغاية السياسة النقدية هي المساعدة على تحقيق الأهداف الاقتصادية، وأبرزها تسمى بالمربع السحري وهي النمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات [5] .

وبفضل التأثير المتزايد للنقديين في الفكر الاقتصادي المعاصر، فقد تم الاتجاه إلى اعتبار استقرار الأسعار الغاية الأولى للسياسة النقدية، والمهمة الرئيسية لمؤسسة الإصدار .

ففي كل حال مهما كانت غاية السياسة النقدية ، وبالتالي مهمة مؤسسة الإصدار ، فلابد من التأكيد على أن هذه السياسة لا تملك أهدافا خاصة بها بل هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الوطنية لذلك فمن واجبها أن تحافظ على التناسق بينها وبين باقي السياسات الاقتصادية التي تضطلع بها.

---

[1] رانيا عبد المنعم محمد راجح ، "دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد " القاهرة رسالة ماجستير ، 2005،ص: 10

[2] ضياء مجيد الموسوي ، "الاقتصاد النقدي " الجزائر، دار الفكر، دون سنة النشر، ص: 173.

[3] بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2004، ص: 112.

[4] عبد الحميد الصديق عبد البر ، " النقود والبنوك وأسواق المال الدولية " ، دكتوراه فلسفة في الاقتصاد ، جامعة قناة السويس ، مكتبة دار المعارف الحديثة ، 1996، ص:168.

[5] Besnard D .Et Redon M," La monnaie : politique et institutions "économique Dunod 2eme édition 1987; P: 133

المؤسسات الأخرى في الدولة فلا تخالفها ،إلا إذا كانت تلك السياسات مضرة بالنقد ولها تأثير سلبي على استقرار الأسعار [1] .

إن متخذ القرار الاقتصادي يواجه نوعا من التعارض بين الأهداف ويتضح ذلك عند إتباع سياسة نقدية أو مالية بعينها ، فبينما نجد نوعا من الاتساق بين السياسات المتعلقة بتحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي نجد نوعا من التعارض في السياسات المتعلقة باستقرار الأسعار والعمالة الكاملة حيث إن محاولة زيادة العمالة تقتضي زيادة الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي على عوامل الإنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى رفع الأسعار وهناك نوع أخر من التعارض حيث هدف استقرار الأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار أسعار الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة، فان التضخم وأسعار الفائدة (من خلال شراء السندات) فسوف يرتفع وإذا أقدم البنك المركزي على منع ارتفاعه من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات ،وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي .

ونتيجة لتجارب العديد من الدول، أنه من المستحيل تحقيق ثبات سعر الصرف .وثبات أسعار الفائدة مع المحافظة في نفس الوقت على ثبات أرصدة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي دون تغيير .فالقناعة باستحالة ذالك تملي على متخذ القرار ضرورة اختيار هدف واحد يتم السعي لتحقيقه أي (القناعة الكاملة بالثالوث المستحيل).

الفرع الثالث : أدوات السياسة النقدية:

يتمثل مضمون السياسة النقدية في استخدامها لمختلف أدواتها الفنية للتأثير على حجم الإنفاق الكلي، أو الطلب الفعلي، فإن فعالية أدواتها تتمثل في قدرة السلطات الرقابية على استخدامها في التأثير على حجم الائتمان ،تكلفته وشروط منحه ضبطا للتضخم وتثبيت المستوى العام للأسعار[2]، يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى :

أولا : الأدوات الكمية (غير المباشرة)

تتجه هذه الأدوات أساسا للتأثير على حجم الائتمان المصرفي عن طريق التأثير على حجم الاحتياطات المصرفية أو تكاليف الائتمان.

أ/ سعر إعادة الخصم

تتوقف فعالية هذه الأداة على مرونة الطلب على الائتمان حيث قد تنعدم فرص ضرورة الاقتراض من البنك المركزي إذا كان لدى البنوك التجارية فوائض كافية من الاحتياطات مما يقلل

---

[1] غسان العياش ، "المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي " ، بيروت ، إتحاد المصارف العربية ، 1998 ، ص: 128

[2] عناية غازي مرجع سابق ، ص: 128 .

بالتالي من اثر سياسة سعر البنك على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية ، وفعالية هذه الأداة قد يحد منها عدم ملائمتها للتطبيق في الاقتصاديات النامية ،نظرا للطبيعة البنائية المختلفة لأسواق الخصم والائتمان، وجمود الجهاز المالي ،والمصرفي ،ومن ثم ضعف فن التعامل في الأسواق النقدية ، والمالية المحلية[1].

ب/سياسة السوق المفتوحة

إن نجاح سياسة السوق المفتوحة يعتمد بالدرجة الأولى على مدى اتساع سوق الأوراق المالية ومدى انتشار التعامل بالسندات ومدى قبول الأفراد التعامل مع هذه الأصول[2] وهي غير فعالة في الدول النامية ذلك أن فعاليتها تتطلب أسواق مالية منظمة على درجة عالية من التقدم وتعمل على نطاق واسع .

ج/نسبة الاحتياط القانوني

تعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول المتقدمة، فقد أعتبرها "فريدمان من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، أما كينز فإنه يعتبرها أكثر فعالية بالنسبة لأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على المعروض النقدي، ومن ثم حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالسياسة المالية، وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة [3].

ثانيا : الأدوات المباشرة.

تعد الأدوات المباشرة الأكثر فعالية، وذلك لسهولة اتخاذ قرارها وسرعة تنفيذها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرغوبة، خاصة إذا كانت سلطة البنك المركزي قوية، ولاقت تجاوبا من طرف المصارف والمستثمرين والأفراد،ويتوقف ذلك على خبرة المصرف المركزي، وثقة مختلفة الأطراف في إجراءاته وتزداد فعاليتها كلما اقترنت بالقرابة المباشرة والجزاءات، التي تشعر المصارف بضرورة وإجبارية هذه الإجراءات.

ثالثا: لأدوات الكيفية

تستخدم الرقابة المباشرة على الائتمان ، تعضيدا للرقابة الفنية غير المباشرة حيث تتضاءل فعالية وسائل الرقابة الكمية، فالرقابة النوعية الانتقائية تتضمن تعاملا مباشرا بين البنك المركزي

---

[1] نفس المرجع ص: 132

[2] بن عربة بوعلام، "التضخم في النظرية الاقتصادية" الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية،رسالة ماجستير،1996،ص:66.

[3] بلعزوز بن علي، مرجع سابق ، ص: 125 .

،والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، وتوجيه الموارد المالية نحو قطاعات التنمية الأكثر إنتاجية نسبية من غيرها .

تعد الأدوات الكيفية ذات فعالية كبيرة في توجيه السياسة النقدية ، لقدرتها للتأثير على حجم الائتمان بصفة انتقائية واستخدامه في الأغراض المطلوبة دون الوقوع في الأزمات الاقتصادية، من خلال التحكم في حجم الإنفاق الكلي الفعلي بالقدر الضروري والكيفية المناسبة إلا أن هذه الفعالية قد تحد منها جملة من العوائق [1] تتمثل في صعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان المحبذ وتشجيعه ، مع إمكانية استعمال الأموال المخصصة للنشاط الاقتصادي الذي يقره البنك المركزي إلى أوجه أخرى.

الفرع الرابع : قنوات نقل السياسة النقدية

من المهم أن يدرك جيدا أصحاب القرار في مجال السياسة النقدية و خاصة أصحاب القرار في مجال السياسة الاقتصادية كيف وعن طريق أي قناة ترسل قراراتهم نحو الاقتصاد والتي اتخذوها عن طريق استعمال الأدوات،لكي يتمكنوا من التأثير على الاقتصاد ومن ثم انجاز أهدافهم النهائية ، وتظهر النظرية الاقتصادية ثلاث قنوات نقل أساسية وهي .

أولا : قناة سعر الصرف

لقد كان المبعث الأساسي لبعض الدول العربية في تغيير قيمة عملتها من أسعار مغالى بها والاقتراب بهذه الأسعار من قيمتها الحقيقية ،إن السعر الأخير يعد محفزا لتزايد الصادرات والاتجاه نحو معالجة العجز في الحساب الجاري لتحقيق حالة التوازن في ميزان المدفوعات ، وبهذا اتجهت بعض الدول العربية (مصر، تونس ، الأردن الجزائر والمغرب) لتدنية التباين في السعر الاسمي والحقيقي للعملات المحلية من خلال إجراءات اقتصادية مختلفة [2] .

ثانيا : قناة القرض

لفهم كيفية تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي بواسطة القرض المصرفي ينبغي تذكر المبدأ التالي: يخضع تقديم البنوك للقرض إلى حيازة كمية في العملة الأساسية التي لا يصدرها إلا البنك المركزي [3] تشجيع السياسة النقدية التوسعية البنوك على الاقتراض من جهة ،وتتزايد الاحتياطات غير المقترضة للبنوك ،وهذا خاصة من وجهة نظر تضاعف القرض الذي سيدفعها للقرض أكثر ومن جهة أخرى إن انخفاض المعدلات يقلل مشاكل الخطر المعنوي والانتقاء الموجه إلى تحريك وترشيد

---

[1] غازي عناية ، مرجع سابق ، ص:150.

[2] سالم توفيق النجفي ،"سياسات التثبت الاقتصادي والتكييف الهيكلي " بغداد ، بيت الحكمة ،2002،ص:55

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ،الدورة العامة العادية السادسة والعشرون جويلية ،2005، ص :18 .

القرض ، وهو يشير إلى أن البنوك توزع قروضا قليلة عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها بالشروط المطبقة [1].

ثالثا : قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة من حيث المبدأ أهم قناة لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية (الاقتراض والاستدانة) وككل سعر فان تغير سعر الفائدة له انعكاسات على طلب القروض وعرضها،وتكمن الآلية الأساسية إما في إعادة تمويل البنوك التجارية (تشتري السيولة) لدى البنك المركزي تدفع له السعر المطلوب أو سعر الفائدة الذي يسمى سعر إعادة التمويل ، وإذا أراد البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية مقيدة فانه يرفع من نسبة إعادة التمويل[2] .

الفرع الخامس : أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في الدول النامية

تختلف السياسة النقدية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية من حيث أهدافها وأساليب تحقيقها والأدوات المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف . فالدول النامية تتسم بوجود العجز في عوامل الإنتاج وانخفاض الكفاءة الإنتاجية وعدم التناسق بين عوامل الإنتاج ، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ولذلك فأي زيادة في حجم الإنفاق أو الطلب الفعال تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار والتضخم على الرغم من وجود عوامل إنتاج غير مستقلة ووجود البطالة، أي أن المجتمع لم يصل إلى حالة التوظيف الكامل . ولذلك فالدول النامية تحاول من خلال السياسة النقدية الحد من التضخم عن طريق استخدام البنك المركزي في الدول للسياسة النقدية بهدف زيادة معدلات نمو الدخل القومي عند أدنى مستوى من التضخم وهذه البيئة الاقتصادية للدول النامية تحد من قدرة البنوك المركزية على تطبيق وإدارة السياسة النقدية وسنتناول فيما يلي أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية للتحكم في المعروض النقدي الكلي في المجتمع .

أولا : سياسة الاحتياطي القانوني أو الإجباري

تعتبر هذه الأداة من الأدوات الفعالة وخاصة في الدول النامية ، ويعود ذلك لأثرها المباشر الذي يمس حجم الائتمان المقدم أو المقدرة الإقراضية للبنوك، وفعاليتها تعود إلى سيطرة البنوك المركزية وسلطتها القانونية على البنوك التجارية في تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وهو ما يجعل البنوك التجارية غير قادرة على زيادة الائتمان، عندما يرفع البنك هذه النسبة في حالة رغبته في تخفيض حجم الائتمان، وحتى إذا اقترضت من الخارج أو لجأت إلى مراكزها في الخارج.

ثانيا : سعر إعادة الخصم

---

[1] صالح مفتاح ،النقود والسياسة النقدية الجزائر، دار الفجر ،2005، ص : 177

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص:16.

تضعف فعالية هذه الأداة في الأقطار النامية ، لأن نسبة مهمة من المصارف التجارية العاملة هي فروع لمؤسسات مصرفية أجنبية حيث تستطيع الاعتماد عليها في الحصول على موارد نقدية إضافية كلما استدعت الحاجة إلى ذلك بدلا من الاعتماد على البنوك المركزية المحلية واللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية ، يضفي بلا ريب على سياسة المصارف الإقراضية والاستثمارية طابعا استقلاليا عن سياسة البنك المركزي الائتمانية [1] .

ثالثا : عمليات السوق المفتوحة

فعالية هذه الأداة تتطلب وجود واتساع الأسواق المالية والنقدية ، وهذا مالا نجده في الدول النامية التي تتميز بضيق ونقص الأسواق النقدية والمالية، وضعف نشاطها، وقلة انتشار الشركات الصناعية والمساهمة وإصدارها القليل من الأوراق المالية والمصرفية التي تعمل على جذب المدخرات وتوظيفها [2].

رابعا : الرقابة الكيفية والمباشرة

استعملت في الكثير من الدول النامية، وخاصة تأطير القرض ، فيراقب البنك المركزي توزيع القرض وتوجيهه بين مختلف القطاعات، أما الرقابة المباشرة فتأخذ بها معظم البنوك المركزية في الدول النامية مثل تحديد السقف الائتماني للقروض وتوجيه النصائح والإرشادات التي تحتوي على تشجيع التوسع في بعض القروض أو الحد منها لبعض القطاعات.

الفرع السادس : شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية يتوقف على مدى التغيرات الحاصلة على مستوى الأسعار، ولكن قد لا تكون التقديرات المتوقعة للزيادة في الأسعار منسجمة مع الواقع لاسيما إذا حدثت تغيرات طارئة تدفع المخططين الاقتصاديين إلا التحوط لمثل هذه التطورات، بالنظر إلا أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المبرمجة يعتمد على السلع والخدمات الأجنبية التي ليس للدول النامية القدرة على التحكم في اتجاهها[3].

كما يتوقف نجاح السياسة النقدية على أخذ وجهة نظر البنك المركزي بعين الاعتبار من قبل أجهزة التخطيط ووزارة المالية لتكون احد الأسس التي يمكن الانطلاق منها في توجيه النشاط الاقتصادي من ناحية ، والمحافظة على التوازن النقدي واستقرار الأسعار من ناحية أخرى، إضافة إلى ذلك يتيح رسم سياسة ضريبية مناسبة واستعمال وسائل الرقابة الائتمانية الانتقائية التي يمكن بها التأثير على مستوى الأسعار الكلي الفعال في المجتمع من ناحية، وعلى استثمارات المنظمين بصفة خاصة من ناحية أخرى، وهذا يمهد لتحقيق ثبات نسبي في الأسعار. من بين شروط إنجاح السياسة النقدية نجد

---

[1] زكريا الدوري يسرى السمرائي ، "البنوك المركزية والسياسات النقدية ص، الأردن ، 2006، ص: 224.

[2] صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص: 190.

[3] طاهر فاضل حسوان، "مصادر التضخم النقدي في العراق ، أسبابه ومعالجته"، 1960-1975، العراق ،ص: 206.

كذلك ضرورة توفر نظام معلوماتي فعال، وتحديد أهداف السياسة النقدية بدقة دون وجود تعارض .مع وجود مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها . كما أن السياسة النقدية تحقق فعاليتها في الاقتصاد دون سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت[1].

الفرع السابع : المساهمات العلمية في مجال السياسة النقدية

يقول "ديم دبوسين برج" رئيس البنك المركزي الأوروبي "Win Duisenberg" أن السياسة النقدية هي موضوع الثقة في عمل البنك المركزي، وأنت لا تعطي الثقة لا لشئ وإنما علينا أن نعمل حتى نكتسب الثقة ، أن جهودا عظيمة نبذلها في البنك المركزي الأوروبي لهذا الغرض، أنا أعتقد أننا أكثر انفتاحا، أكثر شفافية مقارنة مع أي بنك مركزي على مستوى العالم "[2].

كما يقول "اوتمار ايزينج Otmar Issing رئيس مجلس محافظي ذات البنك أن السياسة النقدية التي تفتقر إلى المصداقية، سيترتب عليها تكلفة أعلى .أن دقة المعلومات عن المستقبل يجب أن تتوفر .تأخذ البنوك المركزية ذلك عند تصميم سياستها، وفوق ذلك يجب أن تأخذ في اعتبارها كل ما هو ليس متوقع وشائع".ويتضح من المقولتين السابقتين، مدى صعوبة رسم ومتابعة السياسة النقدية في الواقع العملي، فالثقة المطلوبة من جمهور المتعاملين يصعب تحقيقها على الإطلاق كما أن دقة المعلومات وضرورة توافرها للنجاح في رسم هذه السياسة وتنفيذها، هي مهمة ليست باليسيرة، وفضلا عن ذلك فإن توقع صانع السياسة النقدية لكل ما هو غير متوقع بهدف الحذر، قد يكون عليه قيدا في كثير من القرارات [3] .

ويرى ماندل أن استقرار السياسات النقدية على المستوى العالمي هو رهن باستقرار أسعار الصرف بين ثلاث كتل نقدية تستحوذ على 60% من الناتج العالمي هي كتلة الدولار، كتلة اليورو، كتلة الين أما من ناحية المعايير الحاكمة للسياسات النقدية من ناحية الأداء فقد قدم صندوق النقد الدولي منذ منتصف تسعينات القرن العشرين مجموعة من القواعد الواجبة الإتباع، ويعمل الصندوق على تحديثها وفقا لما تسفر عنه الممارسات العملية وهي جميعها معايير تعزز من قاعدة الشفافية كأحد أهم القواعد الحاكمة لجودة السلطة النقدية .

---

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 133.

[2] فرج عبد الفتاح فرج ، "الائتمان المحلي وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل قانون 88لسنة 2003 " المؤتمر العلمي 24 . للاقتصاديين المصريين ، تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري في الفترة 5-7ماي 2005، ص، ص: 7.8. نقلا عن . Howarth, David And Peter /Gede/2003/ The European Central Bank , The new European Léviathan (New York , Palgrave macmillan)p: 143

[3] نفس المرجع : ص، ص : 8-7

وعلى مستوى الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي فإن مساهمات ماندل وزملاؤه في كتابه الصادر عام 2002 تحت عنوان الاستقرار النقدي النمو الاقتصادي (وهو كتاب يضم بحوث ومناقشات مؤتمر النقد الدولي الخامس عشر المنعقد في المكسيك في الفترة 1-4أكتوبر 1999 تحت عنوان الاستقرار النقدي النمو الاقتصادي في فترات عدم الاستقرار)، قد أوضحت بالبرهان نتيجة مؤداها ضرورة توافر شرط الاستقرار النقدي كأحد الشروط الأزمة لتحقيق النمو الاقتصادي سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي .

أما بالنسبة للدراسات التطبيقية فإنه يمكن النظر إلى نوعين من الدراسات في هذا المجال ، النوع الأول يتناول العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار ، والنوع الثاني يتناول العلاقة بين النقود والناتج .ففي دراسة قدمها ماكندلس وفير (1995)أجريت على 110دولة للفترة من 1994-1995 اتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية بين معدلات التضخم والنقود .

أما بالنسبة للنقود وأثرها على التغيرات الحقيقية فدراسات عديدة ناقشت العلاقة بينهما، وانتهت هذه الدراسة لضرورة التفرقة بين معدلات التضخم العالية وعلى الأخص حالات التضخم الجامح من ناحية والارتفاعات الطفيفة في الأسعار من ناحية أخرى ، وتوصلت أغلب هذه الدراسات لنتائج قاطعة بالنسبة لمعدلات التضخم الجامح حيث ترى أن أثرها على الناتج أثر سلبي .

الفرع الثامن : محددات فعالية السياسة النقدية

بعض محددات فعالية السياسة النقدية لا تغير الفعالية النسبية لهذه السياسات بقوة ومثل ذلك، أنه كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر تعاظمت فعالية كل من السياسة المالية والنقدية، فالسياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة والاستثمار. فإن التغيير في الدخل يكون أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر، وبالمثل بالنسبة لتغير معين في المشتريات الحكومية يكون التغيير في الدخل أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أعظم .

وبعض المحددات الأخرى لفعالية السياسة النقدية والمالية تؤثر على الفعالية النسبية لهذه السياسات مثل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة.

تتوقف الفعالية النسبية للسياستين النقدية والمالية على مختلف المرونات .ولذلك فإنه بالأهمية بمكان أن تقدر هذه المرونات لتحديد مدى فعالية السياستين النقدية والمالية . ويظهر أن كلا من السياسة النقدية والمالية فعالتان وهذا يعني إمكانية استخدام إي من المنهجين لتغيير مستوى الطلب الكلي ومن ثم المستوى التوازني للدخل على أن القضية الرئيسية التي يجب أن تحل هي الفعالية النسبية لكلا المنهجين ، ويزعم النقديون أن السياسة النقدية أقوى كثيرا من السياسة المالية ، بينما يعترف الآخرون بأهمية السياسة النقدية، فإنهم ينكرون أنها أقوى من السياسة المالية .

المطلب الثاني : القيود المحلية للسياسة النقدية

نظرا للتغيرات المحلية والعالمية التي طرأت على الأحوال الاقتصادية والتي تعمل في ظلها السياسة النقدية فقد كان من الضروري تطور أدوات هذه السياسة بما يكفل تحقيق الإصلاح الهيكلي والتمويلي للجهاز المصرفي حتى يستطيع المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف التنموية.

الفرع الأول : ترشيد السياسة الائتمانية

حرصت السلطات النقدية على اتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بترشيد الائتمان والقضاء على التوسعات الائتمانية والاندفاع في تمويل كثير من المشروعات المتعثرة،وذلك من خلال التحديد الكمي للائتمان وتقييد السقوف الائتمانية ،ولذلك حرص البنك المركزي على التدخل لإلغاء اثر الزيادة في السيولة المصرفية على الائتمان وعلى النقد وتجميد فائض السيولة المصرفية .

إن الإجراءات الخاصة بترشيد السياسة النقدية التوسعية تحد من تزايد درجة السيولة المحلية لتخفيف حدة ظاهرة التضخم وخصوصا إن هذه السياسات لم تؤدى إلى زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للاقتصاد الوطني حيث أن معظمها كان لصالح القطاع الخدمي والتجاري وشركات القطاع العام المتعثرة، مما أدى إلى زيادة الضغط على الطاقات المحدودة للجهاز الإنتاجي بالقدر الذي دفع معدلات التضخم إلى التسارع المستمر وزيادة معامل التسرب بسبب الفائض في المعروض النقدي[1].

فعلى سبيل المثال في مصر لم يزد نصيب قطاع الأعمال الخاص عن 9.5% من إجمالي الائتمان الممنوح للاقتصاد الوطني في الوقت الذي بلغ به نصيب القطاع الخدمي حوالي 22.6%والقطاع التجاري 22.6% لذلك كان من الضروري ترشيد الائتمان من خلال التحديد المباشر لمنح الائتمان عن طريق تطبيق السقوف الائتمانية . وخصوصا أن التحديد المطلق للسقوف الائتمانية من شأنه تخفيض الفائض النقدي وفائض الطلب وتخفيض معدلات التضخم ، فضلا عن توجيه السياسة الائتمانية نحو تحقيق أهداف السياسة المالية والتمويل الحكومي وبذلك لا يحبس فائض السيولة المصرفية بل يوظف في شراء أذون الخزانة التي تمول عجز الموازنة العامة . إن السقوف الائتمانية التي فرضت على النظام المصرفي بهدف الحد من الائتمان وامتصاص السيولة قد أدت إلى خفض واضح في حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وكثير من هذه القطاعات يعتمد في تمويل مصروفاته الجارية على الائتمان، ولهذا كان من جراء هذه السياسة زيادة حجم الطاقات العاطلة وخفض مستوى الإنتاج المحلي في الكثير من المشروعات، ومن ثم التأثير سلبا على الطلب على العمالة المحلية[2] .يعتبر تحديد وتوزيع حصص الائتمان وسيلة نوعية تتبع بواسطة البنك المركزي

---

[1] السيد حسن سهير محمود ، " السياسة النقدية الجديدة وأثرها في علاج التضخم "، مجلة آفاق جديدة ، القاهرة كلية التجارة ، سبتمبر 1991، ص: 138 .

[2] رمزي زكي،"التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية"،القاهرة الدار المستقبل العربي، 1996،الطبعة01،ص: 188.

وذلك بغرض الرقابة وتنظيم الأغراض التي تمنح من اجلها القروض وتوزيع البنوك التجارية لهذه القروض ويتجسد حصة الائتمان في طريقتين[1]:

- الأولى :يضع البنك المركزي بموجبها حدا أقصى على المحافظ الكلية للبنوك التجارية ،ويجب على القروض والسلف أن لا تتجاوز هذا الحد الأقصى،وان كان البنك المركزي يستطيع تغيير هذا الحد المذكور ،ويطلق على هذه السياسة سياسة تغيير سقف الحافظة .

- الثانية: من خلال تحديد البنك المركزي لمقدار الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة لأصول معينة للبنك . ويستطيع البنك المركزي أن يغير هذه الحدود الدنيا من وقت لآخر . وهذه الطريقة يطلق عليها سياسة تغيير نسبة رأس المال إلى الأصول .

توضع الكثير من الدول الوسائل النوعية موضع التنفيذ وذلك من خلال اتفاقيات غير رسمية بين البنك المركزي للبنوك التجارية وكذلك من خلال اتفاقيات غير رسمية بين البنك المركزي وبين البنوك التجارية . واثر هذه التعليمات إنما يتوقف إلى حد كبير على هيبة ومركز البنك المركزي . ومثل هذه التعليمات قد يكون في صورة شفوية أو كتابية وأحيانا تتخذ شكل إنذار خاصة للحد من الائتمان وعدم قيام البنوك بالتوسع في عقد القروض . ولتقييم مثل هذه الوسيلة في الرقابة على الائتمان يصعب تقدير أثرها في ظروف المنافسة الشديدة ، حيث لا تتقيد البنوك التجارية حرفيا بتعليمات البنك المركزي ، ولذلك فإن الوسيلة الراهنة تكمن عادة بواسطة الوسائل التقليدية للرقابة على الائتمان التي يمكن إجبار البنوك للخضوع لها [2] .

الفرع الثاني : إضفاء المرونة على نظام الصرف الأجنبي

بدأت أسواق الصرف تشهد تحريرا تدريجيا يهدف إلي التوصل إلى أسعار صرف يتم تحديدها وفق عوامل السوق وقد تمثلت الخطوة الأولى في هذا الصدد في تصحيح أسعار صرف العملات المحلية المبالغ في قيمتها وتبع ذلك في المرحلة الانتقالية استحداث آلية تثبيت أسعار الصرف .مع تحسن أوضاع موازين المدفوعات سمح للبنوك بالاحتفاظ بالرصيد من العملات الأجنبية والاتجار بها فيما بينهما مما أدى إلى خلق أسواق بين البنوك للصرف الأجنبي، حيث تم تحديد أسعار الصرف من خلال التفاعل بين عرض البنوك وطلبها للعملات الأجنبية[3]. إذا كان معدل الفائدة هو أحد الأدوات النقدية الهامة فإن سعر الصرف هو أحد أهدافها وخصوصا ميكانيكية العلاقة بين السعرين (الصرف،الفائدة)

---

[1] عادل احمد حشيش " أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان" ،القاهرة،الدار الجامعية الجديدة ،2004 ،ص:276

[2] للمزيد أنظر إلى : أنور إسماعيل الهوا ري ،"اقتصاديات النقود والبنوك ، جامعة الزقازيق ، الطبعة الأولى ، 1983، ص، ص: 178.179.

[3] محمد الفنيش ، مرجع سابق ، ص: 160.

تؤكد أن سعر الفائدة الحقيقي مؤثر إيجابي على سعر صرف العملة الوطنية وذلك لما له من تأثير مباشر على كل من المتغيرات الآتية [1] .

- المستوى العام الأسعار المحلية.
- الطاقة التصديرية .
- القدرة الاستيرادية .
- معدلات التسرب للخارج .
- معدلات التدفقات النقدية .

وبذلك أصبح من الضروري المحافظة على سعر واقعي لصرف العملات الأجنبية (إن التحديد الحكمي لهذه الأسعار قد أدى إلى زيادة النشاط المضاربي واتساع نطاق السوق السوداء وتبديد المدخرات وهروبها من خلال القنوات الغير الشرعية).

اولا : السوق الأولى للنقد الأجنبي

يمكن اعتبار هذا السوق بمثابة تطوير لمجتمع البنك المركزي بعد إضفاء مزيد من المرونة للقوى التي تسيطر عليه وخصوصا أن التعامل في هذه السوق كأنه يتم من خلال البنك المركزي والبنوك المعتمدة والتي تقوم بدورها بشراء النقد الأجنبي لحسابها وتحت مسؤولياتها ،بحيث يتم تحديد أسعار الصرف يوميا من خلال لجنة تنعقد يوميا بعد إنهاء التعامل في السوق ،لتعلن أسعار البيع والشراء اليومية للعملات الأجنبية على أساس الواقع وفي ضوء مؤشرات العرض والطلب .

ومن ثم فقد أصبح البنك المركزي يتعامل في النقد الأجنبي شانه في ذلك شان أي بنك أخر ،بمعنى ألا يكون له موارد مخصصة لاستخدامات محددة ،مما يترجم لنا إزالة القيود المفروضة على التعامل في النقد الأجنبي .

ثانيا: السوق الثانوية (السوق الحرة) للنقد الأجنبي

هي سوق حرة للصرف الأجنبي ،هذا إلى جانب ترك حرية التعامل في النقد الأجنبي والسماح بإنشاء شركات صرافة،وكفالة حرية تحديد أسعار الصرف طبقا لمكانيزم السوق. وذلك بغرض تحقيق زيادة موارد الدولة من النقد والقضاء على نشاط السوق السوداء. تعتبر هذه السوق تطوير وإضافة مزيد من المرونة على نظام السوق المصرفية الحرة والتي انتقلت معاملاتها إلى السوق المصرفية،بحيث أصبحت تتعامل من خلال البنوك المعتمدة لدى السوق المركزي وكذلك شركات الصرافة .

---

[1] السيد حسن سهير محمود ، مرجع سابق ، ص: 143.

ثالثا : تحرير معدل الفائدة

يرى مؤيدو تحرير معدلات الفائدة أن فرض أسقف عليها يؤدى إلى مستويات منخفضة من الادخار والاستثمار ويخلق تشوهات في سوق رأس المال ،ومن ثم ينبغي تحرير معدلات الفائدة والبعد عن التحكم الإداري في مستوياتها ،نظرا لأنه إذا ما ترك الوسطاء الماليين الأحرار في تحرير معدلات الفائدة متنافسين مع الآخرين في سوق المال ،فسوف يجد المقترضين أمامهم فرصا أفضل للحصول على الأموال وسوف يميل تمويل الاستثمار إلى أن يتم على أساس ربحيتها المالية [1].

وقد أكدت مجموعة من الدراسات صحة فرضية Mchinon –Shaw والخاصة بان تحرير معدل الفائدة قد يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار وبالتالي النمو واهم هذه الدراسات هي دراسة 1996 Roubini. وكذا دراسة 1995 Fry اللتان أوضحتا العلاقة بين معدل الفائدة والنمو .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين معدل الفائدة والتضخم فانه كلما زادت الأسعار فإن القيمة الحقيقية للنقود في محفظة الأفراد تقل ،كما أن زيادة التضخم تؤدي إلى ارتفاع المعدل الاسمي لمعدل الفائدة مما يجعل الإفراد اقل رغبة في حيازة النقود .

ويلاحظ أن زيادة معدل التضخم عن المتوقع (في حالة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين والمنتجين) يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات وارتفاع سعر الفائدة .ومن جهة أخرى أكدت إحدى الدراسات أن زيادة التضخم تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي(*) مما يؤدي إلى حدوث زيادات في سوق الأوراق المالية والذي ينعكس في معدلات متزايدة للنمو.

اتخذت سياسة تحرير أسعار الفائدة مثلا في عدة دول مثلا الشيلي كوريا الجنوبية، الجزائر.....الخ حيث شهدت مصر من 1990-2004 الاستمرار في تطبيق سياسات تقييدية نقدية وتحرير معدلات الفائدة وتشتمل أهم ملامح التحرير ما يلي :

- اتخذ مجلس إدارة البنك المركزي في 1990/12/20 قراري بتحرير أسعار الفائدة لكي يبدأ العمل به اعتبارا من 1991/01/03 وبموجب هذا القرار أصبح للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلفيات وأيضا على الودائع مع الأخذ في الاعتبار لأتقل الفائدة على الودائع لمدة ثلاث شهور عن الحد الأدنى قدره 12% ويهدف القرار إلى الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة بما يضفي على الادخار بالجنيه المصري ميزة تنافسية أمام الادخار بالعملة الأجنبية ، فضلا عن عرض البنوك على الارتفاع بمستوى كفاءتها في تعبئة وتوظيف مدخراتها على أساس من المنافسة [2] .

---

[1] سهير محمود " تحرير سعر الفائدة والآثار المحتملة في مصر "في المؤتمر العلمي 16 للاقتصاديين المصريين ،جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع ص: 10

(*) سعر الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم

[2] التقرير السنوي للبنك المصري .(1991-1991) ص: 42 .

- اتجه البنك المركزي لتخفيض سعر الإقراض والخصم من 21%عام 1991إلى 10% عام 2004 مما ساهم في انخفاض معدلات الفائدة على الودائع .وبرغم الانخفاض في معدلات الفائدة الاسمية إلا أن معدل الفائدة الحقيقي على الودائع قد ارتفع خلال الفترة من –2% عام 1990 إلى معدلات موجبة لتصل حوالي 7% عام 2002 ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم التدريجي خلال الفترة [1] .

أما بالنسبة للجزائر فإن تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة وتطبيق معدلات فائدة تفاضلية بين القطاعات الاقتصادية وبين فترات سداد القرض ، إضافة إلى التسيير الإداري المركزي لهذه الأخيرة أدى إلى وضعية غير ملائمة لتحريك الادخار . وبغرض الخروج من هذه الوضعية وفي إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية إلى عملية التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1989 متبعة في ذلك نموذج (Mchinon –Shaw و Fry) المطبق على بعض الدول :ما أشرنا سابقا ومن ثم الغاية من تحرير أسعار الفائدة هي تحقيق الأهداف التالية [2] :

- إعطاء الادخار أحسن تعويض بغرض تحريكه وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات .
- إرغام المؤسسات على عقلنه سلوكها اتجاه استعمال القروض بالقيام بالاستثمار الأكثر كفاءة
- تطبيق سعر فائدة حقيقي موجب من شأنه أن يعطي عوائد حقيقية موجبة

والجدول التالي يبين تطور معدل الفائدة في الجزائر من 1990-2001

جدول رقم (8) : تطور معدل الفائدة (%)في الجزائر (1990-2001)

البيان	1990	1991 - 1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الفائدة الموجه (المتوسط)*	8.0	12.8	18.0	17.8	16.3	14.2	10.2	9.3	8.5	8.5
معدل سعر الفائدة الحقيقي (متوسط)	10-	13-	10-	12-	2.4-	8.5	5.2	6.7	8.2	4.3

Source : . Banque d'Algérie statistiques financières internationales -rapport 2001

من الجدول السابق نلاحظ إن المعدلات المتوسطة للأسعار الفائدة الحقيقية أخذت أرقاما موجبة ابتداء من 1997 بعد أن كانت سالبة من قبل . أما بالنسبة للأسعار الفائدة الاسمية فقد ارتفعت بوتيرة عالية ، حيث انتقلت من 8% سنة 1990 إلى 18% سنة 1994 كحد أقصى وذلك لتوافق هذه

---

[1] سيد إبراهيم عبد الفضيل ،" أثر السياسة النقدية على تنشيط سوق رأس المال في الفترة 1990-2004" ، في المؤتمر 24 للاقتصاديين المصريين ، جمعية الاقتصاد السياسي ، الإحصاء والتشريع ، 2005 ، ص: 10

[2] بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص: 208.

* معدل الفائدة الموجه هو السعر المرجعي taux d intérêt directeur الذي يحدده البنك المركزي للبنوك التجارية في قبولها للودائع ومنحها للقروض

الفترة بالبداية الفعلية لتطبيق برامج التعديل الهيكلي المسطر من قبل ص.ن.د والمتميز بسياسة التقشف الحكومي ومرحلة الانكماش نقدي ومالي ثم انخفض تدريجيا إلا إن وصل نسبة 10.2% سنة 1998 نهاية فترة البرنامج ثم استمر في الانخفاض ليستقر عند 8.5 % خلال السنتين 2000-2001.

إن تحجيم معدلات التضخم الجامح من خلال التقييد الكمي الائتمان يصبح غير ذا قيمة ، إذا لم يتزامن مع استخدام أسعار الفائدة وذلك لوجود العديد من الميكانيزمات التمويلية للسياسة النقدية [1] .

حرصت السلطات النقدية على تحرير سعر الفائدة أي تركه يتحدد طبقا لميكانيزمات السوق المالي والنقدي المعتمد في ذلك على التلازم بين ميكانيكية الأسعار النسبية وديناميكية العلاقة الثلاثية (النقود سعر الفائدة ، الاستثمار) وتعد هذه الإجراءات بمثابة رفع تدريجي لسعر الخصم ليتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة والتي تقتضي ما يلي[2] :

- لإيجاد نظام حقيقي لأسعار الفائدة بحيث يصبح هذا السعر تعويض للمدخر سواء كان بنوك أو مشروعات أو أفراد عن معدلات التضخم .

- الحد من ظاهرة التجاء البنوك للبنك المركزي بغرض الحصول على سيولة إضافية، نظرا لزيادة تكلفة الاقتراض .

- اضطرار هذه البنوك وكذلك المشروعات المقترضة إلى ترشيد استخدام مواردها المالية من خلال ربط حجم هذه الموارد النادرة نسبيا في الحد من ظاهرة تشوهات الأسعار النسبية ومنع فرص ظهور أي ضغوط تضخمية جديدة .

ونظرا لأن تحرير أسعار الفائدة قد استخدم كأداة تصحيحية لإزالة الآثار السلبية الناتجة عن الآثار الكمية التوسعية للسياسة النقدية، فمن الضروري أن نستكمل هذه الإجراءات بسياسات مالية واقتصادية إيجابية حتى يتسنى لهذه الأداة جذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية وتحويل الموقف لصالح النقود الوطنية والاستثمارات .

كان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة مماثلا في معظم الدول العربية وقد تم تحقيق ذلك على مراحل بصورة متوائمة مع سرعة خطوات الإصلاحات في القطاع الحقيقي، ومع تقدم العام في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وبصورة أساسية بدأت هذه الدول برفع أسعار الفائدة الاسمية وتبع ذلك على الفور تحرير أسعار الفائدة على الودائع أمام تحرير معدلات الإقراض، من جهة أخرى فقد تم بصورة تدريجية[3].وأدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن إتباع سياسات تقييدية لإدارة الطلب إلى معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية .

---

[1] للمزيد أنظر إلى المرجع : مصطفى رشدي شيحة ، " الاقتصاد النقدي النظرية –السياسة التطبيق " القاهرة كلية التجارة ، مكتبة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1979.

[2] السيد حسن سهير محمود ، مرجع سابق ، ص: 140.

[3] محمد الفنيش ، مرجع سابق ، ص: 156.

الفرع الثالث : أثر القيود المحلية للسياسة النقدية على التضخم

نجحت سياسة القيود المحلية للسياسة النقدية في تفادي الالتجاء إلى أسلوب التمويل التضخمي وهذا في حد ذاته تحجيم لحالة فائض الطلب . فقد استطاعت سياسة التحديد الكمي للسقوف الائتمانية ترشيد الائتمان وتخفيض درجة السيولة المحلية بما يتلاءم مع مرونة الجهاز الإنتاجي ويتمشى مع الطاقة الاستردادية للاقتصاد الوطني ومع تسارع الضغوط التضخمية الناتج عن سعري الفائدة والصرف والتخلي النسبي عن سياسات الدعم السلعي والخدمي والتسعير التحكمى لمنتجات القطاع العام .

أما الاتجاه نحو إيجاد نظام سعر فائدة إيجابي فهذا ينطوي على الاتجاه نحو زيادة الميل الحدي للادخار (في الأجل القصير) وترشيد الاستثمارات ورفع كفايتها الإنتاجية (في الأجل الطويل) بالقدر الذي يحجم معدلات التضخم وتخفف من اهتزاز العملة هذا إلى جانب الإزالة التدريجية لظاهرة تسوية الأسعار .

وقد كان من المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى المزيد من الضغوط التضخمية من خلال تأثيرها المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وخصوصا بعد تحرير سعري الفائدة والصرف ففي مصر مثلا أن التحديد الكمي للسقوف الائتمانية والمتلازمة مع سياسة تحرير سعر الفائدة فقد استطاع تخفيض معدلات التضخم غير المقبولة والمتراوحة بين 20% و25 % إلى ما بين 17 % ;18 % وذلك في 1991 ومع ذلك فاستمرار في الإجراءات النقدية والسياسة النقدية الإصلاحية سوف يساهم في النزول لهذه النسبة لحد القبول .

وأخيرا وليس بآخر يمكننا القول أن السياسة النقدية الجديدة والتي استندت إلى زيادة مرونة أدوات السياسة النقدية فقد استطاعت فعلا المساهمة في توحيد سعر صرف العملة والتحكم النسبي في مستوى السيولة النقدية باعتبارها الأساس الذي يمكن أن نستعيد من خلاله التوازن الداخلي عن طريق تحجيم ظاهرة التضخم، وزيادة كفاءة الموارد الاقتصادية المتاحة وخصوصا أن المؤشرات توضح التحسن النسبي وايجابية النتائج ولاسيما بالنسبة لمعدلات التضخم .

الفرع الرابع : التأثير على السياسات النقدية المحلية

إن دخول فروع المصارف الأجنبية وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها ، ومنفتح على الخارج إلى أقصى الحدود ، قد يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات النقدية العربية ، حيث أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة لها هي من صنع المؤسسات المصرفية المالية الأم المتواجدة خارج البلاد ، والتي تقوم برسم السياسات العامة وفق أهداف دولها وليس وفق أهداف الدول المضيفة .بعبارة أخرى فإن هذه السياسات قد تكون توسعية، بمعنى أن الفروع والشركات التابعة (الأجنبية) قد تخصص نسبا

عالية من موجوداتها لاستثمارها أو إقراضها لقطاعات اقتصادية عربية، الأمر الذي قد[1] لا يتماشى مع أهداف السياسات الوطنية التي قد ترمي مثلا إلى ضبط حدة الضغوط التضخمية من خلال تقييد لتوسع النقدي، وبذلك تتحول تلك السياسات الاستثمارية التوسعية أو الائتمانية لتصبح أداة لإنتاج المزيد من التضخم وعرقلة عملية التنمية المنشودة . كما أن تلك السياسات يمكن أن تكون انكماشية بمعنى أن الفروع المصرفية أو الشركات التابعة قد تحجم عن إقراض الاقتصاد أو الاستثمار في مجالاته، وتفضل توجيه جزء من الموجودات إلى الخارج في مجالات ذات ربحية أعلى أو جدوى أفضل، وهنا تتحول تلك الفروع والشركات التابعة لتصبح وسيلة لزيادة حدة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج . من المتوقع أن تزداد كفاءة وفعالية أسواق المال مستقبلا، مع تدرج ظاهرة تحرير الخدمات المالية على المستوى العالمي وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، مما يسمح بدخول المنافسة الأجنبية إلى الأسواق المحلية، وبتالي تصبح حركة هذه الأسواق خاضعة للتفاعل الحر بين الطلب والعرض على الخدمات المالية، فيتحدد السعر التوازني لهذه الخدمات دون تدخل حكومي قد يترتب عليه أن تصبح الأسعار مشبوهة أو غير حقيقية .وهو الأمر الذي يكفل جذب المستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء .

المبحث الثاني : مصداقية السياسة النقدية

تمثل المصداقية عنصرا جوهريا من عناصر السياسة النقدية وفي وسعها أن تزيد من فعالية تلك السياسة زيادة هائلة وهو ما يصدق بالضرورة على البنك المركزي الذي يسعى للقضاء على التضخم سواء كان معتدلا أو مفرطا [2] .

بصورة عامة أن تحقيق الاستقلال للبنك المركزي يضم من المصداقية لكن كيف يتأكد الأفراد أن البنك المركزي حديث العهد بالاستقلالية سيتبع سياسات مضادة للتضخم ؟ لعل من الطرق المؤدية إلى بناء المصداقية هو انه يتم تحقيق المزيد من الشفافية .

المطلب الأول : ظهور فكرة مصداقية السياسة النقدية وعلاقتها بمؤشر الشفافية

يعود ظهور هذه الفكرة إلى كل من (kydland and prescott1977) فيما يعرف بظاهرة الاتساق الزمني time inconsistency. ثم تلا ذلك توسيع مفهوم الفكرة لتوظيفها في مجال استقلالية البنك المركزي من قبل كل من (barro and Gordon 1983) حيث يقوم تحليلهما على افتراض أن السياسة النقية المثلى (وهي تلك السياسة التي يمكن وصفها بأنها غير تضخمية) لا يمكن أن تمتع بالمصداقية متى كانت هناك فرصة أمام صانع السياسة لاستخدام الصدمات النقدية في توسيع الناتج لأبعد من مستواه التوازني. وتقود فكرة مصداقية

---

[1] نبيل حشاد ، " الجات والمنظمة العالمية للتجارة " القاهرة ، ص ، ص: 386- 393

[2] تيموشي د، لين ومارك جرنيش " هل يساعد وضع أرقام مستهدفة للتضخم على اكتساب السياسة النقدية مصداقية " ، مجلة التمويل والتنمية العدد3، 1995، ص: 20

السياسة النقدية credibility of the monetary policy إلى التشكيك في الطريقة التي يتعامل بها صانع السياسة النقدية مع الصدمات النقدية كجزء من عملية إدارة هذه السياسة .

الفرع الأول : مصداقية السياسة النقدية ومؤشر الشفافية

تقوم السلطة النقدية المستقلة بنشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطق ضرورة الشفافية إذا أن الشفافية تؤدي دورا أساسيا في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين وذلك لما تحققه من نتائج تؤدي إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تنفيذها[1]. يرتكز عمل منظمة الشفافية الاقتصادية الدولية التي موطنها في برلين ألمانيا على تبني ثلاثة مسوح أساسية وهي [2] :

أ- مسح شامل للوقوف على درجة الشفافية في اقتصاديات الدول المعينة.

ب- مسح شامل للوقوف على درجة تفشي الفساد بأنواعه في المجال الاقتصادي .

ت- مسح شامل للوقوف على مدى محاربة الدولة والجهات المختلفة للفساد ومدى نجاح الخطط وأداء الجهات المعنية .

هناك مسوح ميدانية أخرى ولكن هذه الثلاثة هي الأساس للعمل ، والتي لابد أن تتم حتى يكتمل القياس، ولكن يرى ضرورة إضافة مسوح أخرى للوصول إلى قياس أدق للشفافية في الدول محل الدراسة وامتد عمل المنظمة إلى إنجاز مسوح ميدانية شاملة في مائة واثنين دولة حتى 2005.

ركزت الأدبيات أن السياسة النقدية تصبح أكثر فعالية عندما يتفهم كافة العملاء في السوق أهدافها وشكل واتجاه العلاقة بين الأدوات المستخدمة وتلك الأهداف ، فالشفافية في إعلان الأهداف تعني لعملاء السوق أن البنك المركزي ملتزم بتحقيقها من جهة وباستخدام سياسة نقدية أكثر اتساقا معها . و من جهة أخرى تساهم الشفافية في توطيد التواصل بين عملاء السوق والسلطات النقدية فيصبح تفهم استخدام معدل التضخم محدد أسهل على الجمهور من تفهم معدل نمو معين في القاعدة النقدية مثلا كما تقلص الشفافية حالة عدم اليقين شان اتجاهات التضخم في المستقبل وخلق الثقة في السوق من ناحية استقرار الأسعار ما ينعكس ايجابيا على قرارات الادخار والاستثمار ،والإنتاج ويساهم بالتالي في تحسين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي [3].

بدأت البنوك المركزية التي تستخدم سياسة استهداف التضخم على إصدار تقارير من فترة إلى أخرى عن معدل التضخم المحقق والمستهدف ،وتشرح أسباب حدوث الفجوة بينهما . غالبا ما تحتوي تلك التقارير على شرح مفصل للمنهجية التي اتبعت في التنبؤ بمعدل التضخم والافتراضات التي تم

---

[1] قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص: 94

[2] صلاح عباس ، "العولمة وأثرها في الفكر النقدي والمالي "، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الألى ، 2005، ص: 154.

[3] ناجي النوني ،مرجع سابق ،ص:12.

تبنيها للمستقبل وهذا كله يعزز دور الشفافية في خلق معرفة مستنيرة لدى كافة العملاء لاتجاه البنك المركزي للتعامل مع معدل التضخم ما يمنع سوء الفهم أو حدوث توقعات خاطئة لدى عملاء السوق.

الفرع الثاني : ارتباط الشفافية باستقلالية البنك المركزي .

تعد الشفافية احد وسائل البنك المركزي للتأكيد على التوقعات بالإبقاء على معدل تضخم منخفض والتي تعني أن يقوم البنك المركزي بالإعلان عن كافة المعلومات المتعلقة بإجراءات ومؤشرات السياسة النقدية . ويرى (1993) schlesinger [1] "رئيس إدارة البندزبنك" أن الإعلان مقدما عن أهداف نقدية محددة يسهل ويبسط إدراك هدف البنك المركزي وذلك للحصول على دعم ومساندة الرأي العام لسياسات البنك المركزي ولضمان تعاون اتحادات الموظفين والعمال في مقاومة الزيادات في الأسعار وللتنسيق بين السياسات النقدية للبنك المركزي والسياسات الاقتصادية للحكومة من جهة أخرى وللسياسات النقدية الأكثر شفافية أهميتها لما يتسم به أداء السياسة النقدية عادة من صعوبة في مراقبته وتقسيمه ،إذ أن العلاقات النقدية الأساسية يصعب فهمها تماما . لذا فانه من الضروري أن يجعل البنك المركزي المستقل أكثر شفافية ليبرر استقلاليته .

قي إطار الربط بين المتغيرات المختلفة المؤثرة على التوقعات التضخمية تظهر المصداقية كمتغير تابع للشفافية حيث يرى castello.[2] و branco swinbine أن مصداقية السياسة النقدية تتحسن بجعلها أكثر شفافية ، أي بجعلها أكثر وضوحا للرأي العام بحيث يدرك ما تحاول السياسة النقدية انجازه على وجه التحديد .

المطلب الثاني : المصداقية أمام مفهوم الحوكمة واستقلالية البنك المركزي

تعتبر استقلالية البنوك المركزية إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل.
ان استقلالية البنك المركزي تربطه علاقة بين المصداقية و الحوكمة و هذا ما نتطرق له من خلال المطلب التالي :

الفرع الأول : المصداقية ومفهوم الحوكمة

تعرف الحوكمة على أنها مستوى الأداء الجيد للجهاز الحكومي بمفهومه الواسع (أي الإدارات والهيئات و الأجهزة ، والوزارات والبنوك وغير ذلك من الهيئات الحكومية التي تقوم باتخاذ القرارات .أو تنفيذ السياسات أو الإشراف على تطبيق القوانين والتشريعات والرقابة على تنفيذها).والحوكمة بهذا النحو يصعب الوصول إليها بدون الديمقراطية ، حيث تتطلب الحوكمة تفعيل القضايا المتعلقة

---

[1] Schlesinger ;the importance of central bank independence for German and European ,economic policy , p.p :14.

[2] Marta castello- bronco and mark swinburne "central bank independence ; can it contribute to better inflation performance ? issues in theory and practice; p.9.

بالشفافية والمصداقية والمساءلة تنطوي المصداقية على عوامل عدة مرتبطة بطبيعة ونوعية السياسات فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات .كما تتضمن. المصداقية قدرة الأجهزة الحكومية على تنفيذ الأحكام وتفعيل قضية المساءلة وتحقيق درجة معقولة من المصداقية لفترة طويلة من الزمن يمكن خلالها بناء جسور من الثقة بين صانعي السياسات ومتخذي القرار ومنفذي القوانين وجميع الوحدات الاقتصادية في المجتمع وتعد المصداقية أحد أهم أجزاء ومتطلبات تفعيل الديمقراطية [1] .

أما الشفافية تنطوي على تفعيل الأطر المؤسسية و التشريعية التي تكفل الحقوق المدنية والاقتصادية . بما في ذلك حرية المعرفة والاطلاع على المعلومات ذات الصلة بالنشاط الذي يمارسه الفرد ويشير ذلك إلى ضرورة الوضوح في اتخاذ القرارات والقوانين ، كما تتطلب النشر والإعلان قبل اتخاذ القرار وبعد تنفيذه .في ظل الشفافية يعمل الموظف بصورة غير تمييزية ولخدمة الأداء الوظيفي بما يكفل تحقيق الكفاءة والمصداقية ويستبعد الانحراف الخلقي و الفساد خوفا من المساءلة والعقاب .تعد المصداقية والشفافية من العوامل الأساسية لبناء الديمقراطية وتطوير الأطر المؤسسية وتحسين أداء الأجهزة الحكومية .مما يقضي في نهاية المطاف برفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة وتفعيل درجة المشاركة لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين ومراقب مستوى الأداء وتحقيق التنمية المستدامة .

الفرع الثاني : علاقة المصداقية باستقلالية البنك المركزي

كلما زادت مصداقية البنك المركزي في الإبقاء على استقرار الأسعار فان ذلك ينعكس مباشرة على بناء التوقعات التضخمية المنخفضة وبالتالي عدم مطالبة أصحاب عوامل الإنتاج بأثمان أعلى مقابل خدماتهم مما يعني استقرار الأسعار من جانب العرض أو التكلفة ويعرف البعض[2] مصداقية السياسة النقدية على أنها تعبر عن "ثقة الجمهور في تنفيذ الأهداف المعلن عنها ضمن الإستراتيجية النقدية .

ويرى castello. و[3] branco swinbine أن مصداقية السياسة النقدية وبالتالي قدرتها على تحقيق والإبقاء على استقرار الأسعار في ظل أدنى حد من التكاليف الاقتصادية الحقيقية سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون في استطاعتهم النظر

---

[1] عادل محمد المهدي ، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة "، في المؤتمر العلمي الثاني حول التجارة الخارجية نستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة ، 2005، ص: 12

[2] Mervyns king :theory and evidence with respect to ; credibility and monetary policy ; bis review ;n026; February ;1995;p.p 1.8

[3] Marta castello- bronco and mark swinburne ;op ; cit; p.p.:19.20

إلى المدى البعيد – البنك المركزي المستقل – وقد تم صياغة الأساس الفكري لذلك الرأي في وقت حديث نسبيا ،مع ربطه بمسالة عدم الاستمرار في سياسة نقدية واحدة بمضي الفترة .

لذا يعتقد King [1] أن المصداقية تمثل جزءا هاما جدا من أي إستراتيجية للإبقاء على تضخم منخفض .ويرى Kenneth rogoff 1985"أن السياسة النقدية الموضوعة في أيدي بنك مركزي مستقل وتدار بواسطة أشخاص ملتزمين بمهامهم والذين هم بالتعريف يكون لديهم حافز قوي لتجنب التضخم " ومن جانبنا نرى أن حدوث تدخل من قبل أي مؤسسة أخرى بخلاف البنك المركزي – وبخاصة الحكومة – في صياغة السياسة النقدية ،وغياب مسؤولية واضحة يتحملها البنك المركزي عن استقرار الأسعار كأولوية ،ضمن أهداف السياسة النقدية سوف يعني انخفاض مدى استقلالية البنك المركزي إلى الحد الأدنى و قد يترتب عليه نتائج من شانها فقدان البنك المركزي مصداقيته في الإبقاء على استقرار الأسعار وبالتالي ارتفاع التضخم .

تعمل استقلالية البنك المركزي على ضمان مصداقية السياسية النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار عملها لتحقيق هدفها لأنها تكون بعيدة عن التناقضات والصراعات السياسية .

اولا : شروط تأثير البنك المركزي على المصداقية

يتطلب توافر أربعة شروط حتى يتمكن البنك المركزي من التأثير على المصداقية وهي [2] :

- ضرورة أن تكون التوقعات ولو جزئيا ذات نظرة بعيدة المدى .
- أن يؤثر على سلوك الوحدات الاقتصادية .
- أن تدرك الوحدات الاقتصادية تماما حافز صانع السياسة للتصرف في اتجاه معين.
- أن يؤثر أي تغيير معين مؤسسي ،مثل التفويض أو الاستقلالية على تلك التوقعات

ثانيا : مصداقية السياسة الاقتصادية والحكومة

تكون السياسة الاقتصادية ذات المصداقية إذا كان الأعوان الاقتصاديين مطمئنين إلى أن لا تتراجع السلطات العمومية في الاختيارات المعلن عنها ،من هناك ينخرط الأعوان لتحقيق الأهداف المعلنة عنها وينفون توقعاتهم مع معدل التضخم المستهدف من طرف السلطات.إذ غالبا ما ينظر إلى

---

[1] Mervyns king ; op cit p.p:1.8

[2] عمر عبد الحميد سالمان "استقلالية البك المركزي وإدارة السياسة النقدية " في المؤتمر العالمي الأول حول أزمة السيولة والركود الاقتصادي في مصر جامعة حلوان ، القاهرة .2003 ،ص:637.

جهود الحكومة في مكافحة التضخم على أنها أساس لاختبار مصداقيتها [1].ويمكن تحسين المصداقية من خلال :[2]

- اختيار أصحاب القرارات وتمكينهم من الاستقلالية عن الحكومة على أن يكونوا معروفين بمعاداتهم للتضخم .
- تضمين دستور البلاد قواعد صارمة تلجم وتكبح السلطة التقديرية للحكومة.
- إخضاع النظام الاقتصادي إلى قيود ملزمة .

الفرع الثالث : المصداقية أمام التحولات في مجال السياسة النقدية

إلى غاية بداية الثمانينات من القرن العشرين كان القيد الخارجي المؤثر على الدولة يرتبط قبل كل شيء بالرصيد التجاري أو رصيد العمليات الجارية ، إما ألان فان حركة رؤوس الأموال هي التي تلعب الدور الأساسي في التأثير . في حين تعتبر هذه الحركات لرؤوس الأموال هي ذات طبيعة تطايرية (volante) والمتعاملون في هذه الأسواق جد حساسين لمصداقية السياسة النقدية ،والسياسات التي يطبقونها ويقومون برد فعل عنيف لكل توقع بالتضخم .[3]تم اكتشاف مصداقية السياسة النقدية ببطء ولكن يمكن فقدانها بسرعة ،وبالتالي لابد من وضع السياسة النقدية بمنأى عن نتائج التداول السياسي .

الفرع الرابع : مصداقية السياسة النقدية وعلاج التضخم

أثبتت ظاهرة التضخم التي تفجرت في السبعينيات من القرن العشرين ، أن التوقعات يمكن أن تكون عنصرا هاما في عملية التضخم . فإذا اعتقد الجمهور أن السلطات النقدية ستتبع سياسة غير مصاحبة nonaccomodating policy،وبمقتضى تلك السياسة لن تبذل محاولة لنقل منحنى الطلب الكلي عندما ترتفع البطالة فوق المستوى الطبيعي ، بمعنى أن السياسة غير التدخلية ذات مصداقية credibility، ولهذا فإنه يمكن منع التضخم بدون أن يعاني الاقتصاد من البطالة المرتفعة والخسارة في الإنتاج الكلي .وأهمية المصداقية لنجاح السياسة النقدية في منع التضخم له ارتباط بالحوار بين التدخليين وغير التدخليين[4].و تتمثل مكاسب المصداقية في[5] :

- السماح للبنك المركزي بجعل تكلفة خفض معدل التضخم في أدنى مستوياتها ، وذلك بسبب لجوء البنك المركزي إلى خفض الطلب الكلي للتأثير على النتائج فيما يطلق عليه خسارة النتائج المرتبطة

---

1 قدي عبد المجيد ،مرجع سابق ،ص:25 .

2 قدي عبد المجيد ،مرجع سابق ،ص:25 .

3 نفس المرجع ،ص:99 .

4 أحمد أبو الفتوح الناقة ، "نظرية النقود والبنوك و الأسواق المالية مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية "، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1998، ص: 390

5 عمر عبد الحميد سلمان ، مرجع سابق ، ص: 639.

بالتحول إلى معدل تضخم منخفض .فالمصداقية من وجهة نظره تعين على سرعة هبوط توقعات التضخم في حد ذاته ومن ثم تهبط تكلفة التضخم معبرا عنها بخسارة الناتج .

- زيادة فعالية البنك المركزي الذي يتمتع بالمصداقية في إدارة سياسة التثبيت من حالات تباطؤ الطلب الكلي أو تحرك الأسعار الأعلى .

المبحث الثالث : سياسة استهداف التضخم ومصداقية السياسة النقدية

مع انتقال الدول إلى نظام سعر صرف مرن تحتاج إلى اختيار محور ارتكاز أسمى لإدارة السياسة النقدية ومن أكثر محاور الارتكاز تفضيلا منذ أوائل التسعينات استهداف معدل التضخم وينبغي على الدول التي ترغب في تطبيقه أن ترسي الأساس اللازم لذلك باعتبار أن هناك عدة شروط لاستهداف معدل التضخم .

المطلب الأول : ظروف وعوامل ظهور سياسة الاستهداف

للتغلب على عيوب عملية السعي لتحقيق أهداف السياسة النقدية ، بدأت في أواخر الثمانينات بلدان كثيرة بها أسعار صرف مرنة – في البلدان الصناعية ثم بلدان الأسواق الناشئة – في اعتماد استهداف التضخم و هناك أكثر من 40 بلدا تستهدف الوصول إلى مستوى متدن ومستقر من التضخم ، لكن 18 بلدا منها فقط هي التي تصنف كبلدان مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم أي لديها التزامات واضحة ولها مصداقية فيما يتعلق باستهداف التضخم [1] . ويرجع تعثر هذه السياسة إلى سببين الأول أن التناقض بين الأهداف يخلق عدم اليقين لدى الجمهور وعملاء الأسواق وهذا ما يؤدي إلى عدم الثقة في مقدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه خصوصا فيما يتعلق بتخفيض التضخم والتحكم فيه بالأوقات الصعبة ، أما السبب الثاني هو أن المتغيرات الوسيطة مثل معدل نمو القاعدة النقدية أو سعر الصرف قد تتغير قوة ارتباطها و تأثيرها على كل من معدل نمو الناتج الوطني و معدل التضخم من وقت لآخر .

الفرع الأول: استهداف أسعار الصرف

في منتصف السبعينات من القرن العشرين، ومع انهيار نظام بريتون وود، انتهجت معظم الدول سياسة سعر صرف مرن ، وظلت بعض الدول النامية تعتمد سياسة سعر الصرف الثابت كمتغير وسيط للتحكم بمعدلات التضخم(*) حيث تمكنت البرازيل من خلال استخدام سعر صرف ثابت من التحكم في معدلات التضخم العالية خلال فترة وجيزة .

في ظل الاندماج المالي العالمي، وتحرير التجارة وسهولة تدفق الأموال عبر القارات والأزمات المالية أصبحت تلك الدول التي مازالت تصر على انتهاج سياسات سعر صرف ثابت، تحت ضغوط

---

[1] "الاتجاه نحو استهداف التضخم " مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 40العدد 2، 2003، ص .ص : 24-25 .

(*)من بين هذه الدول الأرجنتين 1991، البرازيل (1994-1998).

متزايدة للتحرك نحو سعر صرف أكثر مرونة لمواجهة الأوضاع الخطرة لاقتصادياتها [1].وبناء على هذا النهج قامت البلدان بربط أسعار صرفها بعملة بلد معدل التضخم فيه منخفض، والعيب الرئيسي في هذا النهج هو أنه يحد من قدرة البنك المركزي على التجاوب مع الصدمات، كما أن شروط المحافظة على ثبات أسعار الصرف قد صارت أكثر صعوبة مع حركة النقود المتزايدة وغير المستقرة عبر الحدود طوال السنوات العشرين الماضية ، كما دلت على ذلك أزمات العملة خلال التسعينات . وقد سعت البنوك المركزية في ظل هذا النهج إلى السيطرة على التضخم من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف الوسيطة لمعدلات النمو النقدي التي قد يتوقع منها [2].

الفرع الثاني : استهداف التضخم بنمو القاعدة النقدية

في ظل سياسة تحرير أسعار الصرف ، يصبح التحكم بالقاعدة النقدية هو الهدف أو المتغير الوسيط ، وليس ثبات سعر الصرف . وقد أطلق على هذه المقاربة "سياسة الاستهداف النقدي"، حيث يقوم البنك المركزي بتحريك أدواته كسعر الفائدة مثلا من أجل التحكم في نمو القاعدة النقدية أو المجاميع النقدية ذات العلاقة أو التي تعتبر محددا قويا لمعدلات التضخم على المدى الطويل .

تفترض هذه السياسة أن التحكم في القاعدة النقدية تؤدي إلى تحكم مماثل في معدلات التضخم [3]وتصبح إمكانية نمو القاعدة النقدية، أو المجاميع النقدية المختارة كأهداف وسيطة وهي العنصر الفعال في تحقيق هدف استقرار الأسعار وتصبح قدرة البنك المركزي مرهونة بمدى معرفته التجريبية بفعالية أدوات السياسة النقدية، في التأثير على تلك السياسة النقدية والتأثير على تلك المجاميع .وهذا هو العنصر الحاسم .

المطلب الثاني : مفهوم سياسة استهداف التضخم والإطار المؤسسي

أصبحت السياسة النقدية ورغم مرورها بالعديد من التحولات، تركّز على الاستقرار النقدي ونقصد هنا الاستقرار الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار) والاستقرار الخارجي (استقرار سعر الصرف)، هذا فضلاً عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية تتعلق بهياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك. كما يتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصداقية سياساتها وإجراءاتها وتوفر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه البنوك وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.المفردات:

---

[1] ناجي التوني ،"استهداف التضخم والسياسة النقدية "، في سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2003،ص: 3 انظر إلى الموقع :. WWW.ARAB -API .ORG /DEVELOP -1HTM

[2] الاتجاه نحو استهداف التضخم ، مرجع سابق ، ص: 24.

[3] ناجي التوني ، مرجع سابق ص: 3

الاستقلالية، والشفافية، والمصداقية، والمساءلة وهي مفردات أصبحت تتكرر كثيراً تحت عنوان الحوكمة الجيدة للبنوك المركزية.

الفرع الأول : مفهوم سياسة استهداف التضخم

إن استهداف التضخم يعني إعلان كل من الحكومة والبنك المركزي على أن يكون هدف السياسة النقدية تحقيق معدل تضخم مستهدف في مدى زمني محدد كأن تحدد نسبة 3% في السنة خلال سنتين متتاليتين [1]. ويمثل التعامل مع التضخم كهدف نهائي رئيسي للسياسة النقدية توجها معاصرا في النظرية النقدية ويتمحور حول "استهداف التضخم " ويرمي إلى حل مشكلة عدم التناسق الزمني في السياسة النقدية بشكل رئيسي [2]. إن تحقيق استهداف التضخم ، يعني حرص البنك المركزي على السعي إلى تحقيق هدف تثبيت الأسعار قبل أي هدف آخر [3] .

الفرع الثاني : الإطار المؤسسي لسياسة الاستهداف

تقوم السلطة النقدية بوضع وتطبيق سياسة الاستهداف ، إذ الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق معدل تضخم محدد خلال مدة زمنية محددة . وبذلك تصبح السياسة النقدية مفيدة عمليا ولكن مع احتفاظ البنك المركزي بحرية تقرير كيفية استخدام أدوات هذه السياسة .

عند بداية الاستهداف للتضخم يكون من الضروري اتخاذ ثلاثة قرارات مهمة ، وتلك القرارات هي الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية[4] :

-الأول : ما هو معيار التضخم الذي سيتم استخدامه (مؤشر أسعار المستهلكين مثلا)

- الثاني : ما هو المعدل المستهدف للتضخم (نسبة مئوية)

-الثالث : ما هي الفترة الزمنية المحددة لاستهداف التضخم (سنتان مثلا)

وللإجابة على هذه الأسئلة نضع الجدول التالي [5]:

---

1 حسني محمد إبراهيم العيوطي ،"تحليل للسياسة النقدية في مصر ، وأهمية تحديثها واستهدافها للتضخم " ، المؤتمر العلمي السنوي 24 للاقتصاديين المصريين ، تفعيل دول السياسة النقدية في الاقتصاد المصري ، 2005 ، ص: 16.

2 Christian h .baddies : monetary policy and public finance inflation targets in a new perspective .i mf ; staff paper; vol 46;n3 ; sep1999; p:295

3 مليفين كراوس ، ترجمة إبراهيم محمد علي في الموقع في WWW.PROJECT S YNDICATE .ORG2005.

4 حسني محمد إبراهيم العيوطي ، مرجع سابق ، ص: 16

5 باهر عتلم ،منال متولي ،" كفاءة السياسة المالية واستهداف التضخم بين النظرية والتطبيق في الاقتصاد المصري " ، في المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد " حول إصلاح المالية العامة في مصر ، جامعة القاهرة ، 2005، ص: 6.

الجدول رقم (9): الأطر التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم

الإطار المؤسسي	
الإطار القانوني للبنك المركزي	يتمتع باستقلالية كاملة وتتمثل أهدافه الرئيسية بتأمين ثبات الأسعار أو أسعار صرف العملات وعادة ما يكون قيامه بتمويل العجز في الموازنات العامة مقيدا أو محصورا في كافة الأسواق الناشئة
تصميم سياسة استهداف التضخم	
إعلان استهداف التضخم	يتم الإعلان من قبل الحكومة أو بشكل مشترك مع البنك المركزي ، إلا إذا كان استقرار الأسعار محددا بوضوح كهدف أساسي للبنك المركزي
المدى الزمني لاستهداف التضخم	غير محدد في الدول ذات معدلات تضخم طويلة المدى ، وسنوي في الدول التي تكون في حالة تراجع معدلات التضخم
مؤشر الأسعار	يتم استخدام مؤشر الأسعار المستهلك في غالبية الأسواق الناشئة ، ومؤشر التضخم الأساسي في الدول الصناعية
مقاربة استهداف التضخم	يتم في غالبية الأسواق الناشئة اعتماد المقاربة القائمة على استهداف الهامش أو مدى معين نجد أعلى وأدنى للتضخم .في حين تم في حالات محدودة استهداف معدل محدد له
الشفافية والمصداقية	بيانات حول التغيرات في السياسات ، تقارير دورية حول توقعات مسار التضخم ، حوار وتواصل مع القطاع الخاص ، ومنشورات حول نماذج استقراء معدلات التضخم
النواحي التنظيمية للبنوك المركزية	
آلية صنع القرار	اعتمدت عدة بنوك مركزية منظورا أكثر اتساعا ، وبنية تنظيمية لا مركزية بهدف تعزيز اتخاذ القرار على أسس من التقييم النوعي
لجان السياسة النقدية تنظيم البنك المركزي	يوجد لجان رسمية في غالبية البنوك المركزية وعادة ما يتم الاقتصار في نشر القرارات على تلك التي تتخذ بالإجماع
تنظيم البنك المركزي	تمت عملية هيكلة البنوك في الأسواق الناشئة بهدف تعزيز آليات جمع المعلومات ، التنبؤ بالتضخم وتحليل السياسات .

وكحالة تطبيقية لهذا الجدول نضع الجدول التالي :

جدول رقم (10) الإطار اللازم لاستهداف معدل التضخم

البيان	نيوزيلندا	كندا	بريطانيا	السويد	فلندا	استراليا	اسبانيا
المعدل المستهدف للتضخم	5-3%	1-3%	1-4%	2%	2%	2-3%	أقل من 3 %
الأفق الزمني للهدف	5سنوات	5سنوات	5سنوات	ثلاث سنوات	ثلاث سنوات	ثلاث سنوات	ثلاث سنوات
مقياس التضخم المستهدف	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الرقم القياسي للبيع بالتجزئة بعد استبعاد فائدة التمويل العقاري	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
المكونات التي تم استبعادها من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	أسعار الفائدة ، الضرائب غير مباشرة التغير في معدلات التبادل لتجاري	أسعار الفائدة ، الضرائب غير مباشرة التغير في معدلات التبادل لتجاري	الفائدة على التمويل العقاري	الفائدة على التمويل العقاري	الفائدة على التمويل العقاري	الفائدة على التمويل العقار الضرائب غير المباشرة ، أسعار المساكن ، الإعانات الحكومية	الفائدة على التمويل العقار الضرائب غير المباشرة ، أسعار المساكن ، الإعانات الحكومية
الجهة المسئولة تحديد معدل التضخم المستهدف	البنك المركزي ووزارة المالية	البنك المركزي ووزارة المالية	بنك إنجلترا	بنك السويد	بنك فلندا	البنك المركزي	بنك اسبانيا

Source .Guy debelle .inflation targeting in practice; IMF,working paper ;march,1997 ,p:5

المطلب الثالث : الخطوات اللازمة لوضع أرقام مستهدفة للتضخم وشروط إنجاحها .

تقوم سياسة استهداف التضخم على مجموعة من الشروط لإنجاحها و لوضع وتطبيق أرقام مستهدفة يجب تتبع عدة خطوات و هذا ما نتعرض له فيا يلي :

الفرع الأول : الخطوات اللازمة لوضع وتطبيق أرقام مستهدفة للتضخم .

لما كانت التدابير الحالية لا تؤثر في التضخم لعدد من السنوات فان وضع رقم مستهدف للتضخم يكون بالضرورة تطلعا إلى المستقبل ، وبناء عليه فان وضع رقم مستهدف للتضخم إنما

يستخدم من الناحية العملية التوقعات المتعلقة بالتضخم باعتبارها المتغير الأساسي مع إتباع سياسة التقشف إذا كان التضخم المتوقع أعلى من الرقم المستهدف ، وإتباع سياسة توسعية إذا كان التضخم المتوقع أقل منه .

ومن هنا فان وضع رقم مستهدف للتضخم ينطوي على ثلاثة خطوات هي[1] :

1 –تحديد أهداف التضخم (إلى جانب شروط يتعين على السلطات بمقتضاها أن تتقبل الانحراف عن هذه الأهداف) .

2- توقع التضخم الذي يتوقف على السياسات المتغيرة .

3- إجراء وتطبيق تغيرات في السياسة ردا على الانحرافات عن الهدف التي تطرأ على توقعات التضخم مع الأخذ بعين الاعتبار ما يقع من تطورات في الأمد القصير .

ومن خلال هذه الخطوات يقوم البنك المركزي بتوجيه جميع أدوات السياسة النقدية مباشرة نحو التضخم، وهكذا عندما ينذر التضخم بالانحراف بعيدا عن الهدف المعلن أو المدى المستهدف يستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية لكي يجعل المستوى الذي يتوقعه من التضخم متماشيا مع الهدف .وقد حددت جميع البلدان الصناعية معدلاتها المستهدفة للتضخم كأرقام أحادية منخفضة ، ولا يحبذ أن يكون المعدل المستهدف صفرا[2] لأن ذلك من شأنه ألا يسمح بأسعار الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لكي ينشط الطلب الإجمالي[3] كما حدث في اليابان .

الفرع الثاني : شروط إنجاح سياسة استهداف التضخم

تتمثل الشروط الرئيسة لإنجاح استهداف التضخم ما يلي :

1- توافر درجة كبيرة من الاستقلالية للبنك المركزي لتكون للسلطات النقدية الحرية في توجيه أدوات السياسة النقدية لتحقيق التضخم المستهدف في المدى المحدد و المتفق عليه مع الحكومة ، دون تدخل حكومي في أسلوب تحقيق التضخم المستهدف ويساعد على ذلك :

أ/ الالتزام بالحد من الاقتراض الحكومي سواء من البنك المركزي أو من البنوك العامة أو من بنك الاستثمار أو صناديق التأمين ويمكن أن يتحقق ذلك في ظل اعتماد الحكومة على الإصدار المفرط للنقد

ب/ أن يكون لديها وعاء كاف للإيرادات وأن يكون الدين العام غير كبير حتى لا يشكل عبئا يؤثر على السياسة النقدية .

---

[1] تيموشيي .د.لين ومارك جريفيتش ، " هل يساعد وضع أرقام مستهدفة للتضخم على اكتساب السياسة النقدية المصداقية ؟، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 32، العدد 4، 1995، ص: 21.

[2] parguez Alain ;"l inflation zéro :un état idéal on objectif impossible ; économies et sociétés ; série monnaie et production ;n8;nov.dec .1991.p:61

[3] الاتجاه نحو استهداف التضخم ، مرجع سابق ، ص: 25.

2- توفر الشفافية في السياسة النقدية ، كأن يقوم البنك المركزي بشرح أوضاع الاقتصاد الكلي مع أهمية وجود قنوات اتصال مفتوحة للمعنيين ، لان الشفافية الكاملة في العمليات النقدية لها دور أساسي في تحقيق نجاحها وتأكيد كفاءة إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية .ويتم تحديث ذلك بالقراءة المستمرة للأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية وتفسير الفوارق بين معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة [1] .

3- استخدام البنك المركزي لأساليب متطورة للتحليل والتنبؤ أثبتت نماذج التنبؤ فعاليتها في الكثير من اقتصاديات الأسواق الناشئة ويكفي استخدام نماذج بسيطة تتكون من ثلاث أو أربع معادلات، مع توفر المصداقية للمعلومات وأن تكون لفترات قصيرة ربع سنوية أو شهرية [2]

4- تقوية الجهاز المصرفي وتطويره وذلك مع وجود سوق مالي متطور نشط يتم به تداول كافة الأوراق المالية .

الفرع الثالث : نظام استهداف التضخم:

تنقسم نظم استهداف التضخم إلى ثلاثة نظم تتباين فيما بينها من حيث درجة المصداقية وتوافر التزام البنك المركزي بهذا الهدف وتتضمن ما يلي :

1. **النظام الأول:** يتميز هذا النظام بارتفاع درجة المصداقية للبنك المركزي ومدى التزامه بالهدف وكذلك تتسم السياسة النقدية بالشفافية .
2. **النظام الثاني** : ويتسم هذا النظام بارتفاع درجة التزام ومصداقية البنك المركزي على الرغم من انخفاض درجة شفافية السياسة النقدية، ويهتم هذا النظام بتحقيق الاستقرار في كل من الناتج والأسعار.
3. **النظام الثالث:** يتطلب هذا النظام درجة مصداقية أقل بالإضافة إلى ضعف الإطار المؤسسي اللازم لتطبيق معدل تضخم مستهدف . ويتوقف اختبار أي نظام منهم على درجة التطور التي يمر بها الاقتصاد وكذلك متوسط نصيب الأفراد من الناتج ، حيث كلما ارتفع متوسط دخل الفرد اتجهت الدول نحو تطبيق النظام الأول بعيدا عن النظام الثالث.[3]

المطلب الرابع : تجارب بعض الدول في استهداف التضخم ومشكلات التطبيق

انتهجت مجموعة من الدول سياسة استهداف التضخم و ذلك خلال فترات مختلفة كما سارت بعض الدول النامية على نفس النهج إلا أنها واجهتها عدة مشاكل في تطبيق هذه السياسة .و لتقييم سياسة الاستهداف نحاول عرض بعض التجارب لمجموعة من الدول .

---

[1] حسني محمد إبراهيم العيوطي ، مرجع سابق ،ص: 16

[2] باهر علتم ، منال متولي ، مرجع سابق ، ص: 8.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 22.

الفرع الأول : تجارب بعض الدول في تطبيق استهداف التضخم

اتخذت سياسة استهداف التضخم موقفين بين مؤيد و معارض حتى صندوق النقد الدولي عارض هذه الفكرة في البداية ثم شجع الدول النامية على تبني هذا الموقف إلا انه يجب أن يراعي فيها ظروف كل بلد .

اولا : تجارب الدول الأولى في استهداف التضخم .

بدأت تجارب الدول في استخدام سياسة استهداف التضخم في نيوزلندا عام 1989 ثم كندا في 1991 ثم المملكة المتحدة في 1992 ثم استراليا والسويد 1993 ثم تشيك في 1997 ثم البرازيل والتشيلي وبولندا عام 1999 ثم جنوب إفريقيا وتايلنديا وكوريا عام 2000 ثم أيسلندا والنرويج والمجر والمكسيك عام 2001 كما هو موضح بالجدول التالي والذي يبين سنة تطبيق سياسة استهداف التضخم في عدة دول ومعدل التضخم المستهدف لكل دولة .

جدول رقم (11) تطبيق سياسة استهداف التضخم لبعض الدول

الدولة	سنة التطبيق	معدل التضخم المستهدف
نيوزيلندا	1989	من 0%إلى 3%
كندا	1991	من1 لى 3%
المملكة المتحدة	1992	2.5%
السويد استراليا	1993 1993	من 1%إلى 3% من 2%إلى 3%
جمهورية التشيك	1997	من 2%إلى 4%
البرازيل التشيلي	1999 1999	من 2%إلى 6% من 2%إلى 4%
جنوب إفريقيا تايلاند	2000 2000	3% إلى 4 % من 0%إلى 3.5%
إسلندا النرويج المجر المكسيك	2001 2001 2001 2001	2.5% 2.5% من 5%إلى 7% 4.5% خلال 2002

المصدر : حسني محمد إبراهيم العيوطي ، مرجع سابق ، ص: 18

وقد اتجهت في أواخر الثمانينات الكثير من الدول التي أخذت بأسعار صرف مرنة إلى استهداف التضخم أي تستهدف الوصول إلى مستوى منخفض ومستقر من التضخم إلا انه لم تتصف من تلك الدول سوى 18 دولة كبلدان مستوفية لشروط استهداف التضخم حيث يجب على هذه الدول أن تلتزم صراحة بتحقيق معدل تضخم مستهدف خلال إطار زمني محدد وان تكون لديها ترتيبات مؤسسية

لضمان إخضاع البنك المركزي للمساءلة عن تحقيق الهدف وفي نفس الوقت يتوفر ضمان استقلال عمل ا البنك المركزي عن الحكومة حتى لا يفرض عليه تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال التوسع النقدي .

ثانيا : سياسة استهداف التضخم في الدول النامية :

إن وضع رقم مستهدف للتضخم هو إطار يمكن استخدامه لإدارة السياسة النقدية في بعض البلدان النامية مرتفعة الدخل إلى متوسطة الدخل . غير انه لا تتوافر في معظم البلدان النامية حتى الآن الشروط المسبقة اللازمة لوضع مثل هذا الإطار .

وقد يكون من الضروري لتحسين الأداء النقدي والتضخمي لهذه الاقتصاديات أن يستمر الاعتماد على اطار للسياسة النقدية ،أكثر بساطة واقل تكلفة ،ولكنها ليست بالضرورة اقل فعالة [1] .

يمكن لنفوذ المؤسسات وزيادة التوجه نحو السوق ،أن تجعل مع مضي الوقت وضع مستهدف للتضخم خيارا جذابا لعدد من البلدان في مرحلة أكثر تطورا من التنمية ،وخاصة إذا اثبت هذا النهج فعاليته في البلدان الصناعية ،كما يدل على ذلك تراكم التجارب .

ا- مشكلات الدول النامية عند استهداف التضخم .

طبيعة المشكلات التي يعاني منها اقتصاديات الدول النامية تجعل استهداف التضخم أمرا غير يسير ومن تلك المشكلات :

1. ارتفاع معدلات التضخم وهو ما يجعل توقع التضخم المستقبلي أمرا غير دقيق مما يؤدي إلى عدم تحقيق المعدلات المستهدفة للتضخم تماما .
2. تعاني من اختلالات مالية وتعاني من التزامات مالية طارئة مما يجعل قرارات البنك المركزي تتاثر كثيرا بالحاجة إلى تمويل العجز المالي . وهو ما يوجد معه الهيمنة المالية التي تنتقص من فكرة استقلالية البنك المركزي .
3. تعاني من عدم استقرار أسعار الصرف لديها والتحركات الكبيرة في أسعار الصرف قد تكون لها آثار سلبية على التضخم نفسه .
4. تتطلب سياسة استهداف معدل التضخم التزام السياسة النقدية التام بتحقيق ذلك المعدل دون الالتزام بتحقيق أي هدف آخر.
5. عدم فعالية الأدوات غير المباشرة نظرا لصغر السوق المالي والنقدي .

---

[1] بوك ر . ماسون . ميجل أ . سافاستانو، شارما ."هل يمكن أن يكون وضع رقم مستهدف للتضخم إطار السياسة النقدية في البلدان النامية ؟ " في مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 35 ، العدد 1، 1998 ص: 37 .

6. نقص كبير في المعلومات اللازمة لعملية استهداف معدل التضخم خصوصا فيما يتعلق بالنماذج الاقتصادية المعقدة التي تأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات المهمة والتي يمكن بواسطتها التنبؤ بمصداقية عالية بمعدل التضخم في المستقبل .

ب/ صندوق النقد الدولي وسياسة الاستهداف في الدول النامية .

في البداية لم يشجع ص.ن.د البلدان النامية الآخذة بسياسة استهداف التضخم ،أي انه كان بطيئا في التحمس لاستهداف التضخم، إلا انه قد أصبح أكثر تأييدا له بما في ذلك توفير المساعدة التقنية الشاملة للبلدان التي تنظر في تبني مثل هذا النظام،إلا أنه يتعين تفصيل تطبيق سياسة الاستهداف حسب ظروف كل بلد[1].

أظهرت دراسة أجراها ص. ن. د. شملت ست دول نامية في مجال تطبيق سياسة استهداف التضخم إلى وجود عدة عوامل لنجاح سياسة الاستهداف[2] وذلك بوجود وضع مالي متين مدعوم بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وهذا يقود إلى نظام مالي متطور . أما من ناحية البنوك المركزية فيجب أن يتوفر مبدأ الاستقلالية وتفويضها بتحقيق ثبات الأسعار مع وضع آليات واضحة تؤمن تأثير إجراءات السياسة النقدية على التضخم وهذه منهجية سليمة للتنبؤ بمعدلات التضخم وفق شفافية السياسة النقدية بما يكفل ترسيخ المصداقية والثقة.

الفرع الثاني : مشكلات تطبيق نظام وضع أرقام مستهدفة للتضخم:

هناك عدة قضايا تعرقل ،وتتصدى أمام تطبيق نظام أرقام مستهدفة للتضخم، ويتوقف لحل هذه القضايا عدة اعتبارات تختلف من بلد إلى آخر [3].

1- **المدة الزمنية** :إن المدة التي يتم فيها تقصي الهدف يؤثر في كل من القدرة على تحقيق الهدف ودور مساءلة البنك المركزي .إن أهداف التضخم يجب أن تكون أهدافا تتطلع إلى المستقبل ،وتغطي بفترة طويلة من الزمن . وتقضي أهداف التضخم بمعدل مستمر كالسنتين المتتاليتين مثلا ،يتيح للسلطات مجالا لتطوير السياسة النقدية للأوضاع الاقتصادية المتغيرة .

2- **شكل الرقم المستهدف** : كان هناك تخوف في بعض البلدان من أن النطاق المستهدف قد لا يوفر التركيز الكافي للتوقعات . ففي ايطاليا مثلا تعلن الحكومة فعلا أرقاما رسمية مستهدفة للتضخم يستعان بها كأساس ،وهناك مخاوف ،من انه إذا قامت السياسة النقدية الايطالية بتبني أهداف للتضخم مستخدمة نطاقا يدور حول الأهداف الرسمية للتضخم.

---

[1] Edwin m Truman ; " inflation Targeting in the world economy " institute for international economics , Washington .D C 2003 .

[2] ناجي توني ،مرجع سابق ، ص:15.

[3] تيموشي د، لين ومارك جريفيشيس ، مرجع سابق ،ص:21 ، 23.

3- **حالة الصدمات** : السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة هو هل ينبغي أن يكون الرقم المستهدف للتضخم رهنا بالصدمات التي تؤثر في الاقتصاد ؟ كما هو الحال في كندا ونيوزيلندا مثلا . وفي الصدمات الخارجية الطارئة والمؤقتة خلال الفترة الزمنية موضوع الاستهداف مثل جانب العرض كارتفاع أسعار الطاقة ،أو أسعار المواد الغذائية ، فان الأسعار ترتفع والناتج المحلي ينخفض وفي ظل سياسة الاستهداف ،فان البنك المركزي يمارس سياسة نقدية مشددة تعتمد على تخفيض معدل نمو القاعدة النقدية مما يؤدي إلى زيادة الضغوط على الناتج المحلي ،الأمر الذي دعا العديد من الاقتصاديين مثل (1988) Taylorو(1990) M C Gallum إلى تفضيل استهداف معدل نمو الناتج المحلي كبديل لاستهداف معدل التضخم ولكن هذا له مشاكله أيضا لعدم مقدرة البنك المركزي على التنبؤ الدقيق بمعدل نمو الناتج المحلي من جهة ،وعدم تفهم مجموعات عريضة من الجمهور لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي وما يحتويه من ناحية أخرى [1]. وفي الأخير في وسع البنك المركزي أن يتعامل مع الصدمات المعاكسة بقليل من الخسارة في المصداقية.

4- **إعداد النماذج** : ثمة مسالة تدخل في تطبيق عملية وضع رقم مستهدف للتضخم ،ألا وهي تصميم النموذج الذي يستخدم في التكهن بالتضخم – وإذا أريد للسياسة النقدية أن يكون لها رد الفعل اتجاه انحرافات التضخم عن الرقم المستهدف ، فان اتجاه رد الفعل المذكور ومداه وتوقيته هي المفتاح . وهذه تتوقف على نموذج الاقتصاد الذي يستخدمه البنك المركزي التي من شانها أن توضح متى و كيف تؤثر السياسة النقدية في التضخم.

5- **دورة السياسات** : أن الإطار الواضح للسياسية النقدية أن يحدد جدولا زمنيا يحدد فيه الأهداف التي تعلن سنويا ،وعندئذ يمكن إعداد التوقعات الرسمية التي تتعلق بالتضخم ثلاث مرات أو أربع في السنة كما يحدث في البلدان التي تبنت فعلا وضع أرقاما مستهدفة للتضخم.

6- **المتغيرات المتعلقة بالمعلومات** : تقترن بالتكهنات الخاصة بالتضخم إسقاطات تتعلق بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يتم التكهن بقيمتها على مدة الأشهر المقبلة من جانب نفس النموذج المستخدم في التكهن بالتضخم .

الفرع الثالث : تقييم سياسة استهداف التضخم

إن معيار الأداء بالنسبة لواضعي أهداف التضخم في الدول الصناعية يبدو واعدا، ذلك لأن التركيز على استقرار الأسعار قد يساهم في تحقيق تقارب ملحوظ لمعدلات التضخم بين تلك الدول . إن استهداف تقليل التضخم لم يوضع بعد في محك الاختبار من خلال دورة تجارية كاملة .ومع ذلك فان مستهدفي التضخم كان عليهم التعامل مع كثير من عوامل الإنتاج ، بما في ذلك الأزمة الأسيوية وعمليات العجز الكبيرة الحالية في الحسابات الجارية . وتمثل الزيادة الأخيرة في أسعار البترول عقبة

---

[1] ناجي التوني ،مرجع سابق ،ص:13.

أخرى يبدو أن تلك الدول تواجهها بفعالية، إن استهداف التضخم يمكن أن يفيد الدول النامية بطرق عديدة ، وذلك بتوفير جهاز تنسيق لتوقعات التضخم، وكذلك توفير مقياس معياري لمدى خضوع البنوك المركزية للمساءلة لكن الدول النامية لديها مشكلات محددة يمكن أن تجعل توجيه التضخم بالنسبة لها أمرا أكثر صعوبة منه بالنسبة للدول الصناعية.

أولا : لان العديد من الدول النامية لا يزال لديها معدلات عالية نسبيا من التضخم ومن الصعب توقع التضخم المستقبل بدقة .

ثانيا : إن أحد المتطلبات الأساسية لتوجيه التضخم هو عدم الالتزام بأي هدف اسمي آخر نظرا لأن العديد من الدول النامية لديها نصيب وافر من الأصول والخصوم مقومة بالعملات الأجنبية ، فان التحركات الكبيرة في سعر الصرف قد تكون لها آثار سلبية خطيرة على التضخم .

ثالثا : في كثير من الدول النامية ، يكون استقلال البنك المركزي نصا قانونيا أكثر منه حقيقة واقعة وفي ظل هذه الظروف قد تتردد البنوك المركزية في رفع معدلات الفائدة لأسباب مالية ، بالرغم من أنه قد يكون عليها القيام بذلك لاحتواء التضخم ، كما تجد بعض الدول النامية صعوبات في الوفاء بمتطلبات من المعلومات اللازمة للتنبؤ بالتضخم مثل التقارير عن المؤشرات الرئيسية .

الفرع الرابع : الحجج المؤيدة والمعارضة لانتهاج سياسة استهداف التضخم .

يعتبر استهداف التضخم من قضايا السياسة النقدية و تعتبر نيوزيلندا الدولة الأولى التي تنتهج هذا النهج ، حيث تنقسم الآراء بهذا الخصوص في الولايات المتحدة ما بين فريق يدعو إلى استهداف التضخم وفريق آخر يعارض استهداف التضخم .

ومنذ تفجير الأزمة الأسيوية في 1997 ، تبنى العديد من الدول الأسيوية ومن بينها كوريا الجنوبية و الفلبين ، اندنوسيا ، أنظمة السياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم .

ويكمن المنطلق وراء انتشار مثل هذا النمط من السياسات النقدية توقع البنوك المركزية أن مثل هذا الهدف يكسب سياستها النقدية عنصر المصداقية .

رغم نجاح سياسة استهداف التضخم في تخفيض التضخم و الحفاظ على فترة ثباتها لفترة طويلة نسبيا في الكثير من الدول الصناعية والنامية على السواء ، إلا أن بعض الاقتصاديين يرون ذلك النجاح راجع إلى التطورات الدولية المواتية (العولمة) على صعيد تحرير التجارة والاندماج الاقتصادي وثورة الاتصالات ....الخ .

اولا : الحجج المؤيدة لسياسة الاستهداف

1- إن توسيع أفق معدل التضخم سوف يسمح ويساهم في تحقيق قدر أكبر من المواءمة بين أهداف البنك المركزي المختلفة والناتج الوطني وتخفيض البطالة .

2- خلق الشفافية واليقين وتفهم أكبر لدى عملاء السوق لتوجهات السياسة النقدية ما يؤدي في النهاية إلى خلق المصداقية في البنك المركزي

3- توفير حافز قوي لإحداث التغير المؤسسي بشأن إعطاء البنك المركزي قدر أكبر من الاستقلالية وتكوين الهيكل المؤسسي والتنظيمي المستقر بينه وبين السلطة المالية (الحكومة) ما يعزز دور البنك المركزي ويحد من تداخل السياسة المالية و السياسة النقدية

4- استقرار معدل التضخم حول القيمة المستهدفة على المدى الطويل ما يعني تقليل مخاطر تقليل الأسعار والوصول إلى أسعار فائدة اسمية وحقيقية جذابة تعكس الوضع في السوق المالي والنقدي .

5- استخدام سياسة استهداف التضخم كمقياس لمدى فعالية السياسة النقدية بشكل أكثر دقة ومن ناحية أخرى يمكن مقارنة الفجوة بين التضخم المحقق والمستهدف بحيث يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية في المستقبل من حيث درجة مرونتها أو تشددها في تحقيقها لأهدافها .

ثانيا: الحجج المعارضة لسياسة الاستهداف:

1- إن توجيه اهتمام الجمهور لهدف وحيد هو استهداف التضخم لا يخدم مبدأ الشفافية عموما، لأنه يصرف الاهتمام عن أهداف أخرى مهمة مثل معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدلات البطالة التي يجب أن يتوفر فيها مبدأ الشفافية أيضا.

2- إن مصداقية البنك المركزي ليست مرهونة بنجاحه في تحقيق معدل تضخم مستهدف فقط .

3- تحتاج سياسة استهداف التضخم وقت كاف حتى تظهر نتائجها على المستوى العام للأسعار.

4- إغفال ضرورة قيام البنك المركزي بدوره في خلق الاستقرار الاقتصادي من ناحية وتوفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي وخلق أسواق مستقرة، ودرجة تشغيل عالية من ناحية والتركيز على مهمة تخفيض التضخم وصعوبة الموازنة بين هذه الأهداف المتناقضة.

5- إن تحقيق هدف رقمي معين لمعدل التضخم وتركيز جهود البنك المركزي في تحقيقه سوف يؤدي إلى تقليل قدرة ومرونة البنك المركزي على تنفيذ السياسة النقدية في التعامل مع الصدمات الخارجية والداخلية .

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل وجدنا ان هناك وقد بلدان أخرى تمر بمرحلة الانتقال نجحت في الحفاظ على معدلات التضخم في حدود الأرقام المفردة وذلك بانتهاج أساليب تستهدف خفض التضخم . وتتميز هذه الأساليب بأنها شفافة ومن السهل مراقبتها من طرف الجمهور وتسمح للسياسة النقدية بالحفاظ على التضخم منخفضا في حين تتصدى للصدمات المحلية والداخلية، إذ ظهر في العقدين الأخيرين جهاز مؤسسي كامل من أجل ممارسة استهداف التضخم ابتداء من استقلالية البنك المركزي إلى إصدار تقارير دورية منتظمة عن التضخم .إلا أن هذه السياسة باقية بين الأخذ والرد بين الاقتصاديين.

الفصل الثالث

فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة

تمهيـد:

يقوم البنك المركزي باقتراح السياسة النقدية وتنفيذها من خلال تحكمه في الإصدار النقدي و قدرته على تحديد حجم النقود المتداولة حسب ظروف النشاط الاقتصادي و يستخدم في سبيل ذلك أدوات مختلفة تختلف فعاليتها من أداة لأخرى .كما أصبح موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ سنوات مضت و حتى الوقت الراهن.و لعل السبب في أهمية الموضوع يرجع إلى التطورات الاقتصادية و النقدية الدولية و المحلية التي شهدتها معظم دول العالم، حيث يعتبر البعض أن القيام بمثل هذا الإجراء يزيد في مصداقية البنوك المركزية ،و بالتالي فعالية السياسة النقدية.

تعد معالم السياسة النقدية الجديدة كإحدى ركائز برامج الإصلاح الاقتصادي و ذلك في إطار توجيهات صندوق النقد الدولي. هذا من ناحية، و من ناحية أخرى قدرتها على تخفيف حدة الفجوة التضخمية، بعدما زادت حدتها، و تعددت أبعادها و تشابكت مصادرها، بالدرجة التي أدت إلى وجود دول في حالة الركود التضخمي.

و على هذه الظروف أكدت الدراسات الحديثة، على تبني سياسة نقدية جديدة تسعى إلى زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية و توجيهها نحو تحقيق الانضباط المالي و تحجيم فائض السيولة المالية. لضبط حدود القوى التضخمية.

ومع التغيرات العالمية المالية والمصرفية تأثرت السياسة النقدية ايجابيا وسلبيا وهذا ما سنوضحه في المباحث التالية :حيث في المبحث الأول نعرض فعالية السياسة النقدية أما في المبحث الثاني نحلل الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية و الاستقلالية و في المبحث الأخير نبين اثر المتغيرات العالمية على فعالية السياسة النقدية .

المبحث الأول : فعالية السياسة النقدية

تتطلب فعالية السياسة النقدية للتأثير على معدلات التضخم استخدام البنك المركزي للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية كنسب الاحتياطي القانوني و أسعار الخصم و عمليات السوق المفتوحة. إذ تتميز هذه الأدوات بقدر اكبر من المرونة و الكفاءة مقارنة بالأدوات المباشرة بشرط تطور القطاع المالي و سلامة الجهاز المصرفي.

تعني استقلالية البنك المركزي تحقيق الاستقلالية للبنك في إدارة الأدوات اللازمة لتطبيق سياسة نقدية فعالة ولا يعني الاستقلالية في الأهداف ، باعتبار أن تحديدها ، يتم بالاتفاق مع الحكومة .

المطلب الأول : فعالية السياسة النقدية، مفهومها، أساسها الفكري وقياسها

تتدعم السياسة النقدية بمجموعة من الوسائل والأدوات النقدية لبلوغ أهدافها, إلا انه تختلف أهميتها ودورها في الحياة الاقتصادية حسب النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع, وتختلف أيضاً حسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي, وتعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي, وعلاقته الاقتصادية الخارجية وما تعانيه من التأثر بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي .

الفرع الأول : مفهوم الفعالية و الأساس الفكري لفعالية السياسة النقدية

أولا : تعريف الفعالية: تعني فعالية السياسة النقدية قدرة الأدوات على نقل آثار السياسة المنتهجة بسرعة لكافة أركان النظام المالي والمصرفي والاقتصاد الوطني ككل و تتطلب صياغة هذه الأدوات بصورة تمكن من تجنب حدوث أي اضطراب أو تشويه لعملية الوساطة المالية أو تجزئة للسوق أو توزيع غير كفء للموارد[1].و في ظل الفعالية ، تعمل هذه الأدوات على دعم المناخ التنافسي بين الوحدات المصرفية و المالية المحلية .

يقصد بفعالية السياسة النقدية: حجم التأثير الذي يترتب على تغيير معين في العرض النقدي الحقيقي على الإنتاج الكلي. ويتوقف هذا التأثير على قيمة المضاعف[2] وبناء على ما سبق، فان السياسة النقدية الفعالة، هي التي تساعد الاقتصاد على تفادي البطالة الدورية وتحفظ الأسعار عند مستوى معقول من الثبات[3].

---

[1] محمد دويدار، أسامة الفولي : "مبادئ الاقتصاد النقدي" ، القاهرة ، دار الجامعة الجديدة . 2003 ، ص 259.

[2] عبد النعيم مبارك، أحمد الناقة " النقود والصيرفة والنظرية النقدية". القاهرة ، الدار الجامعية، 1996 ، ص293 .

[3] Hyman ; David M Economics , Irwin , Boston 1989 . p.772

في منتصف السبعينات من القرن العشرين وافق معظم الاقتصاديين على أن السياسة النقدية تساوي في فعاليتها السياسة المالية ، إن لم تكن أكثر فعالية منها .

ومن مزايا السياسة النقدية، أنه يمكن الاعتماد عليها بسرعة دون إبطاء وعلى ذلك يمكن البدء فورا بإتباع السياسة النقدية، عندما تدعو إلى ذلك أوضاع الاقتصاد الوطني وتعمل السياسة النقدية من خلال التأثير على زيادة عرض النقود أو تقليله و بذلك تستطيع السياسة النقدية أن تغير من توازن الدخل الوطني .

وتجدر الإشارة إلى أن مدى فعالية السياسة النقدية في أي دولة ، يظل محكوما بطبيعة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة[1]، و بالتالي فان جمود الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، قد يشكل عقبة أمام فعالية السياسة النقدية .

ثانيا : أساس الخلاف الفكري حول فعالية السياسة النقدية

يرجع أساس الخلاف الفكري حول فعالية السياسة النقدية إلى وجهتي نظر:

الأولى: وجهة نظر الاقتصاديين الكينزيين أو الماليين الذين يرون أن السياسة النقدية قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وأن السياسة المالية أكثر فاعلية، ولهذا يجب الاعتماد عليها أساسا.

فحسب التحليل الكينزي فان زيادة كمية النقود ، تؤدي لتخفيض سعر الفائدة و بالتالي زيادة الاستثمار والدخل، والعكس صحيح و لكن هناك عوامل تجعل تأثير عرض النقود على مستوى الدخل محدود وهي كما يلي[2]:

أ- إذا كان الطلب على النقود مرنا مرونة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة .

و هذا ما افترضه الكينزيون و في هذه الحالة يكون منحنى LM ذو ميل ضعيف، وفي الحالة القصوى يصبح منحنى LM أفقيا تماما وهي الظاهرة التي تسمى مصيدة السيولة Liquidity trap ، وتعني استعداد الأفراد للاحتفاظ بأي كمية من النقود عند مستوى منخفض لسعر الفائدة . و تفسير هذه الظاهرة أن سعر الفائدة ينخفض إلى مستوى لا يتوقع بعده الأفراد مزيدا من الانخفاض وبالتالي يكون لديهم استعداد للاحتفاظ بأي نقود إضافية عند هذا المستوى، أي أن كمية النقود لن يكون لها أي أثر على سعر الفائدة ، و هذا ما استند إليه كينز في عدم فعالية السياسة النقدية في أوقات الكساد ، بينما تكون السياسة المالية فعالة في هذه الحالة كما بالرسم .

---

[1] David Jaffré ; la monnaie et la politique monétaire , Economica ,1990 p135 ,136

[2] محمد علي إبراهيم القصاص ، " فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر و أثرها على نشاط البنوك 1982 -1992 " رسالة ماجستير . القاهرة ، جامعة عين الشمس ص 36 .

الشكل رقم (2) السياسة النقدية عديمة الفعالية في ظل وجود مصيدة السيولة

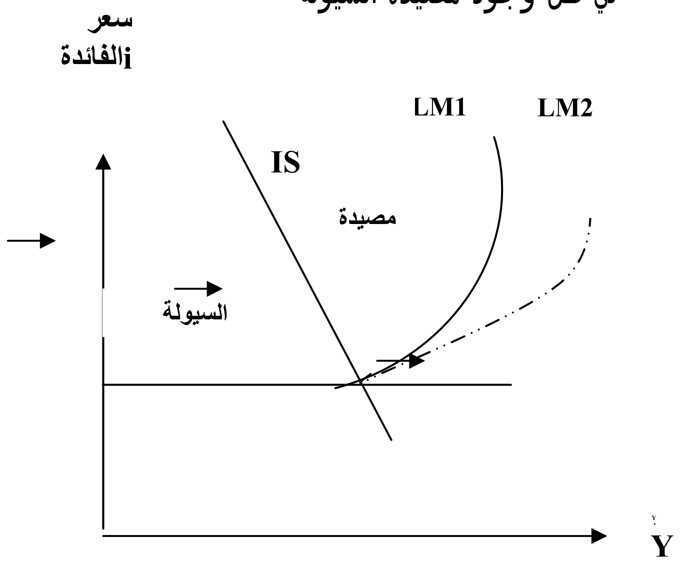

الشكل رقم (3) السياسة المالية اكثر فعالية في هذه الحالة

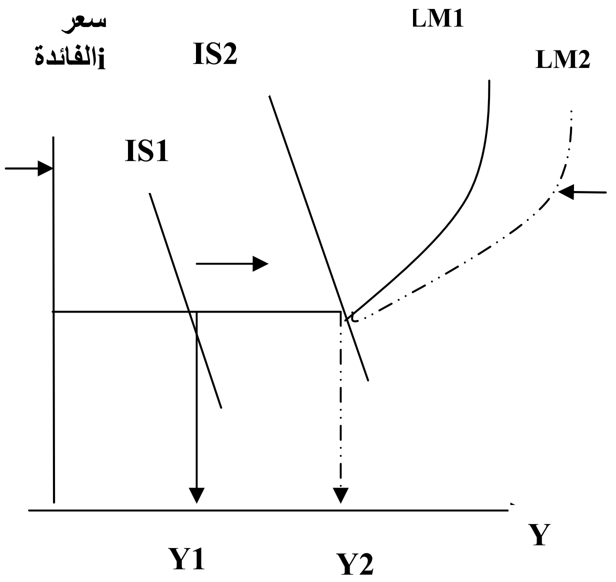

تتوقف فاعلية السياسة النقدية على الانحدارات النسبية لكل من منحنى IS و منحنى LM . فالسياسة النقدية تكون أكثر فعالية لو كان انحدار منحنى LM كبيرا و كان منحنى IS نسبيا مستويا (أي قليل لانحدار) ، كما هو موضح في الشكلين. ففي مثل هذه الحالة تؤدي التغيرات في الكمية المعروضة من النقود إلى تغيير مستوى توازن الناتج الوطني بقدر كبير .

وينتج الانحدار الشديد لمنحنى LM من انحدار شديد في طلب النقود (تفضيل السيولة)، وهذا يعني بدوره أن الأفراد لا يغيرون كثيرا مقدار النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها بالنسبة لدخولهم و ذلك نتيجة لتغيرات في تكلفة الاحتفاظ بالنقود أي سعر الفائدة .

وينتج منحنى IS القليل الانحدار من دالة استثمار قليلة الانحدار بالنسبة لسعر الفائدة، ويعني ذلك أن رجال الأعمال يكونون نسبيا أكثر استجابة للتغيرات في سعر الفائدة عند تحديد مقدار استثماراتهم .

والوضع الذي تكون فيه السياسة النقدية نسبيا غير فعالة موضح في الشكل و في هذه الحالة فإن المنحنى LM يكون مستويا قليل الانحدار نسبيا، بينما ينتج المنحنى LM القليل الانحدار من منحنى طلب النقود (تفضيل السيولة) قليل الانحدار. وهذا يعني أن الأفراد يغيرون كثيرا من مقدار النقود التي يرغبون الاحتفاظ بها بالنسبة لدخولهم، وذلك نتيجة للتغيرات في تكلفة الاحتفاظ بالنقود أو سعر الفائدة .وينتج منحنى IS الشديد الانحدار من دالة استثمار شديدة الانحدار بالنسبة لسعر الفائدة، ويعني ذلك أن رجال الأعمال إنما هم أقل استجابة لتغيرات سعر الفائدة عند تحديد مقدار استثماراتهم

إن الانحدارات النسبية لكل من منحنيات IS وLM، هي محل جدل بين الاقتصاديين. فالاقتصاديين الذين يعتقدون أن منحنى IS هو نسبيا مستوي وأن منحنى LM إنما هو نسبيا شديد الانحدار ، إنما يرون أن السياسة النقدية هي سياسة فعالة في التأثير على الناتج الوطني الحقيقي وعلى الأسعار. أما الاقتصاديون الذين يعتقدون أن منحنى IS إنما هو نسبيا شديد الانحدار، وأن منحنى LM إنما هو نسبيا مستوي، فهم يؤمنون بعدم فعالية السياسة النقدية و يشبهون السياسة النقدية لاستمالة الاقتصاد الوطني بالضغط على اللواب[1].

ب – ضعف مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة.

يكون تأثير سعر الفائدة محدودا على الاستثمار لعدة أسباب أهمها [2]:

1 – تكون كثير من الاستثمارات ممولة تمويلا ذاتيا ، لا عن طريق الاقتراض من البنوك .

2 – تم الاعتماد على الاقتراض من البنوك ، فان تكاليف الاقتراض - المتمثلة في سعر الفائدة – يمثل جزءا بسيطا من إجمالي تكاليف أي مشروع ، يعني أن تأثيرها محدود للغاية على قرار الاستثمار .

3 – قام الاقتصادي ماكينون Mackinon في السبعينات من القرن العشرين بوضع دراسة تفند الادعاء بأن سعر الفائدة ينشط الاستثمار و يساعد على النمو ، و أيده في ذلك شو Show و هو ما يعرف بنموذج " ماكينون – شو "و فكرة هذا النموذج هي أن سعر الفائدة إذا تحدد عند مستوى أقل من المستوى التوازني للسوق فان الطلب على الاستثمار سيزيد ، لكن الاستثمار المنفذ بالفعل سيقل لأنه عند مستوى أسعار فائدة منخفض يقل حجم الادخار الموجه للاستثمار[3].

إضافة إلى ذلك ، فان زيادة عدد الراغبين في الاستثمار عند هذا المستوى المنخفض لأسعار الفائدة ، يتطلب ترشيد استخدام القروض المتاحة لأفضل المستثمرين.

4 – في حالات الرواج ،يتوقع المستمرون نجاحا كبيرا ، و لهذا يقبلون على الاقتراض حتى لو ارتفع سعر الفائدة و العكس في حالات الكساد .

يتوقع رجال الأعمال انخفاض الأرباح ، و بالتالي لا يقبلون على استثمارات جديدة حتى و لو انخفضت تكلفتها الممثلة في سعر الفائدة .

الثانية: وجهة نظر النقديين الذين يرون أن السياسة النقدية هي أداة عظيمة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي ، أما السياسة المالية ، فيقتصر دورها على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام و

---

[1] سامي خليل " النظريات و السياسات النقدية و المالية " الكويت، ط2، 1986، ص: 665.

[2] محمود على إبراهيم القصاص : مرجع سابق ،ص: 37

[3] سيد عيسى "سياسة أسعار الفائدة في ظل التحرير الاقتصادي في مصر " المؤتمر رقم 16 للاقتصاديين المصريين 1991، ص:2

الخاص .يتبع النقديون أسلوبا مختلفا في التحليل، و لهذا يصلون لنتائج مختلفة، حيث أنهم يعتقدون أن منحنى LM إنما هو منحنى شديد الانحدار، بينما منحنى IS مستوي نسبيا، ويرى فريدمان M.Friedman الذي ينظر إليه على أنه المتحدث باسم النقديين – إن الاختلاف بين النقديين وبين الكينزيين إنما هو أكثر عمقا من مجرد اختلاف في الرأي حول الانحدارات النسبية IS وLM [1].

يرى النقديون أن العلاقة مباشرة بين التغيرات في عرض النقود والإنفاق الكلي، ومن ثم في الإنتاج الكلي عكس الكينزيين، الذين يرون أن العلاقة غير مباشرة، حيث تتم من خلال أسعار الفائدة . وتؤدي زيادة كمية النقود عند النقديين إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من ناحية، وعلى أذونات الخزانة والسندات من ناحية أخرى .

أما النظرية الكينزية، فتصرف اثر زيادة كمية النقود إلى الأصول المالية فقط، أي أن ميكانيزم السياسة النقدية يعمل من خلال شراء وبيع السندات .

تختلف نظرة الكينزيين و النقديين للنقود، فالنقديون يرون أن النقود أصل فريد ولا تطلب لذاتها، وإنما بصفتها وسيطا في التبادل، وهي ليست بديلا لطائفة محددة من الأصول (وهي الأصول المالية) ، كما يرى ذلك الكينزيون ، و إنما هي بديل لكافة الأصول .

وكما قال M.Friedman من الصعوبة ضبط الأسعار دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، و لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم ، دون اللجوء لخفض معدل زيادة كمية النقود ، و الدليل على ذلك ، تجارب بريطانيا و ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى هذا الأساس ، آمن النقديون بفعالية السياسة النقدية و أهميتها .

الفرع الثاني : فعالية السياسة النقدية و نظام الصرف المعتمد

يعد نموذج روبرت ماندل 1963، وماركوس فلمنج 1962 ، من أهم النماذج التي تشرح مدى فعالية السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة، و ذلك في إطار فروض معينة، ويفرق النموذج في معالجته لهذا الموضوع بين حالتين رئيسيتين هما [2]:

أولا: فعالية السياسة النقدية و سعر الصرف الثابت

تعد السياسة النقدية في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة [3] ، غير فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي ، بغض النظر عن درجة سيولة رأس المال، بصورة أخرى ، محدودية دور البنك

---

[1] Milton Friedman « comments on the critics » journal of political Economy – September , 1972 p.p: 96-50

[2] مصطفى عبد الرؤوف عبد المجيد هاشم ." السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة بالدول النامية " المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، القاهرة العدد2 2002 ، ص، ص: 246، 249

[3] التي تتبنى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

المركزي في التأثير على أسعار الفائدة أو مستوى النشاط الاقتصادي بالشكل المستهدف، هذا فضلا عن قصوره في مجال الحفاظ على استقرار الأسعار، وخاصة أسعار الصرف، نظرا لمحدودية الاحتياطات من النقد الأجنبي ، مما يؤدي إلى ارتفاع احتمالات انهيار نظام سعر الصرف الثابت .

فمع تبني سياسة نقدية توسعية (على سبيل المثال) لدفع الاقتصاد المحلي إلى مستوى ناتج العمالة الكاملة فان ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية (بصورة مؤقتة)، مقارنة بأسعار الفائدة السائدة عالميا و هذا بدوره يؤدي إلى أمرين : الأول هو تشجيع الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة الطلب على الواردات، بغرض ثبات الصادرات و عدم زيادتها ، نظرا لثبات سعر الصرف وعدم اكتسابها ميزة سعريه جديدة، فان ذلك سيؤدي إلى تدهور وضع الميزان التجاري، أما الثاني فيتمثل في خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي تدهور ميزان العمليات الرأسمالية ، نظرا لانخفاض هامش سعر الفائدة (الفرق بين سعر الفائدة المحلي و العالمي السائد في الأسواق العالمية)، مقارنة بالهوامش المحققة في الدول الأخرى الجاذبة لرؤوس الأموال, وسوف يتزايد هذا التدهور مع زيادة سياسة رؤوس الأموال الأجنبية للتغيرات في أسعار الفائدة (بغرض عدم وجود موانع للتدفقات الداخلة و الخارجة لرأس المال).

ومن الأمر الأول و الثاني سوف يتدهور الوضع في ميزان المدفوعات والذي يعتبر عنصر استنزاف لاحتياطيات الدولة من النقد الأجنبي و خاصة في ضوء قيام البنك المركزي بالدفاع عن سعر الصرف الثابت، و سوف يؤثر ذلك سلبا على المعروض النقدي وبنفس مقدار الزيادة الأولية الحادثة فيه من قبل البنك المركزي وبالتالي العودة إلى وضع التوازن الأصلي، وحتى عند محاولته تعويض الفاقد من المعروض النقدي و الحفاظ عليه عند الوضع الجديد من خلال شراء السندات من الجمهور، بما يعادل الفاقد في الاحتياطات فان ذلك يتوقف على مدى استعداده الذي لا يستمر إلى ما لا نهاية و من ثم العودة مرة أخرى إلى الوضع الأول .

يشير الوضع السابق إلى تكاثف كل من عدم التوافق بين تثبيت أسعار الصرف وبين محاولة السماح بحرية حركة رؤوس الأموال مع تصميم سياسة نقدية مستقلة في إخفاق نظام أسعار الصرف الثابتة و نظم الصرف التي تتحرك في إطار هوامش ضيقة ومحدودة المرونة ومن ثم عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها .

ثانيا: فعالية السياسة النقدية و سعر الصرف المرن – المعوم

في هذه الحالة تكون السياسة النقدية أكثر فعالية و سوف يصبح للبنك المركزي قدرة أكبر و حرية في انتهاج سياسة نقدية مستقلة و خاصة مع تزايد السيولة الدولية لرؤوس الأموال إذ أن البنك المركزي لن يتعرض لضغوط استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي ، لتمويل عجز ميزان المدفوعات ، و الدفاع عن سعر الصرف الثابت ، إذ ستكون آلية تعويم سعر الصرف كفيلة بإزالة العجز في ميزان المدفوعات ويتوقف مدى تأثر النشاط الاقتصادي على مدى حساسية رؤوس الأموال للتغيرات في

سعر الفائدة وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال ، هذا فضلا عن مدى استجابة الصادرات للتغيرات الحادثة في قيمة العملة .

فعند تبني البنك المركزي – على سبيل المثال – سياسة نقدية توسعية ، فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية، مقارنة بأسعار الفائدة العالمية، ومن ثم تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية للخروج من السوق المحلية، مسببا بذلك عجزا في ميزان العمليات الرأسمالية ، هذا في نفس الوقت الذي سيستميل الخفض الحادث في سعر الفائدة، ومن ثم التأثير ايجابيا على الاستثمارات وبالتالي الاستيعاب المحلي الذي يساهم بدوره في زيادة الطلب على الواردات بصورة كبيرة. وسوف تتضافر عمليات خروج رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الواردات في إيجاد ضغوط قوية على سعر الصرف ، مما يترتب عليه انخفاض قيمة العملة المحلية التي تعزز القدرة التنافسية للسلع المحلية القابلة للاتجار في الأسواق الخارجية و من ثم زيادة الصادرات بالدرجة التي تحد من الآثار السلبية لزيادة الواردات، وخروج رؤوس الأموال على وضعية ميزان المدفوعات وسوف يتحقق التوازن في النهاية عند مستوى سعر فائدة جديد و مستوى ناتج أعلى.

شكل رقم (4) : تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف نموذج ماندل – فلمنج

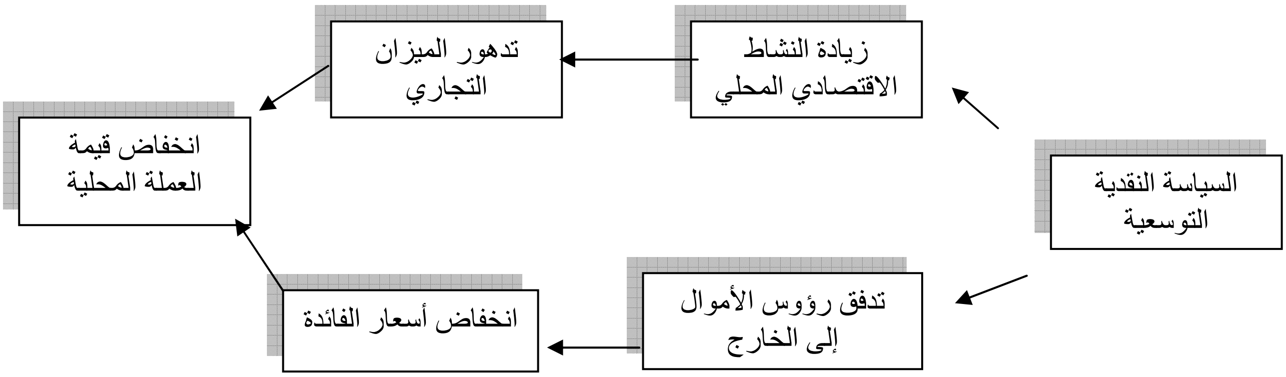

المصدر : قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص:117

وفي الختام يجدر القول بأن السياسة النقدية تكاد تنعدم قدرتها عمليا ، في ظل ظروف نطاقات التكامل الممتدة و الواسعة ، وظروف ارتفاع درجة التكامل السوقي و تثبت أسعار الصرف ضمن اقتصاد مفتوح لكنها من ناحية أخرى– أي السياسة النقدية – أقل ما تكون تأثيرا في ظروف الانغلاق وأسواق التكامل المحدود و أسعار الصرف المرنة، و بوسعها أن تستهدف بلدا بعينه، وتصبح فعالة في الأجل القصير حتى يتسنى لميزان المدفوعات بأن يستكمل التسوية التي يقوم بها

الفرع الثالث : قياس فعالية السياسة النقدية

تقاس فعالية السياسة النقدية على أساس مقدرتها على توليد التغيرات في المستوى التوازني للدخل و على ذلك ، فانه كلما كان التغير في المستوى التوازني للدخل أكبر بالنسبة إلى تغير معين في العرض الاسمي للنقود ، كانت السياسة النقدية أكثر فعالية [1].

ترتبط فعالية السياسة النقدية بميل الخطين IS و LM وهذه السياسة النقدية تأتي بأفضل النتائج، عندما يكون للخط IS ميل ضعيف، إذا ما قيس بالقيمة المطلقة أو عندما يكون للخط LM ميل حاد، و هذا حسب الشكل البياني رقم 3 كما أن زيادة عرض النقد ليست مطلقة الفعالية ، إلا إذا كان الخط IS أفقيا (أي أن ميله pente صفر) و إذا كان الخط LM عموديا (ميله لا محدود) و عندما يكون للخط IS ميل سلبي (pente négative) و للخط LM ميل محدود ، فان زيادة عرض النقد بما يساوي ΔM لا تسبب تغيرا في الدخل بما يعادل ΔM/K ، و عندما يكون الخط IS عموديا ، فان هذه الزيادة في عرض النقد تبقى دون أي أثر على مستوى الدخل .

المطلب الثاني : مشاكل التطبيق العملي و التقييم الفعلي للسياسة النقدية

الفرع الأول : مشاكل التطبيق العملي للسياسة النقدية

من أهم المشاكل التي تواجه السياسة النقدية عند التطبيق العملي نجد [2]:

أولا : أثر الفجوة الزمنية للسياسة النقدية .

تكون هناك فجوة زمنية بين حدوث مشكلة اقتصادية ما و بين الأثر الفعلي للسياسة المستخدمة لمواجهتها " و يقدر فريدمان الفترة مابين التغير في المعروض النقدي و التغير في مستوى النشاط الاقتصادي ، بأنها تتراوح بين 12 و 18 شهرا "

نادى فريدمان Friedman بثبات معدل نمو كمية النقود و ليس ثبات كمية النقود – وارتكز على مشكلة الفجوة الزمنية في رفض السياسة النقدية الموجهة و المطالبة بتلقائية السياسة النقدية التي تتحقق بتوافر عنصرين :

1. **استقرار مستوى الأسعار المحلية :** إذ يرى النقديون ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار حتى يمكن تحقيق تلقائية السياسة النقدية .

و يلاحظ أن هناك علاقة مبادلة بين مستوى الأسعار و كمية النقود .

---

[1] محمد فاروق محمد حمد "دور السياسة النقدية في أزمة الركود الاقتصادي و السيولة " (دراسة مقارنة بين مصر ودول جنوب شرق آسيا) رسالة ماجستير، القاهرة ،جامعة عين شمس ،2005، ص:56.

[2] محمد علي إبراهيم القصاص : مرجع سابق ، ص 41 .

2. ثبات معدل نمو المعروض النقدي : يرى النقديون أن هناك ارتباط وثيق بين معدل نمو المعروض النقدي و معدل التغير الاقتصادي و لكي يتحقق الاستقرار الاقتصادي ، تجب المحافظة على معدل نمو مستقر للمعروض النقدي .

ثانيا : مدى استقلالية البنك المركزي.

لاستقلالية البنك المركزي دور هام في تحسين فعالية السياسات النقدية : و ذلك بوضع ترتيبات خاصة باستقلالية البنك المركزي المتمثلة فيما يلي :

أ- وضع أهداف محددة للبنك المركزي ، معرفة تعريفا دقيقا .

ب- تحديد طريقة تكوين مجالس إدارة البنوك المركزية حيث إذا قامت الحكومة بتعيين أغلب أعضاء المجالس ، فسوف تتحكم في قراراته .

ج- وضع قيود على تحويل البنك المركزي للحكومة ، مثلا في ألمانيا ، و سويسرا، هولندا تضع التشريعات حدودا صارمة على الائتمان المباشر من البنك المركزي للحكومة

د- تمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي عن الحكومة ، لأنه في حالة عدم وجود استقلال مالي ، تستطيع الحكومة بطريقة غير مباشرة التحكم في البنك عن طريق التحكم في تمويله .

ج – شروط الائتمان المتاحة في الأسواق .

لو أرادت السلطات النقدية إتباع سياسة نقدية مقيدة ، فإنها تقوم بتخفيض حجم الائتمان المتاح في البنوك التجارية ، فيقل الاقتراض و يقل الاستثمار ، و العكس عندما تريد اعتماد سياسة توسعية فالشركات التي ترغب في تمويل استثمار ما ، تمويلا خارجيا لها طريقتان [1]:

- التمويل من البنوك عن طريق الاقتراض بسعر فائدة re .
- التمويل بالأوراق المالية بسعر فائدة آخر rp .

و بالتالي ، يكون التمويل المتاح للشركة المقترضة دالة في سعر الفائدة و نرمز له بـ *a حيث :

$$a^* = f(re , rp)$$

و بالتالي فان التغيير في سعر الفائدة على القروض المقدمة من البنوك ، يغير من التكاليف النسبية لكل من القروض و الأوراق المالية ، و يدفع للاعتماد على الأوراق المالية ، إذا أصبح سعر الفائدة عليها مناسبا .

و على هذا يمكن القول أن هناك شرطين أساسين لتكون السياسة النقدية فعالة في تأثيرها على الطلب الفعال من خلال التحكم في الاقتراض :

---

[1] نفس المرجع : ص 43.

الشرط الأول : بالنسبة للبنوك ، يجب ألا تكون السندات بديلا للقروض في جانب الأصول في ميزانياتها بحيث يكون أتباع السلطات النقدية لسياسة مقيدة للائتمان له ، تأثير فعلي في تخفيض عرض القروض .

الشرط الثاني: بالنسبة للشركات، لا يجب أن تكون مصادر التمويل غير البنكية بديلا لقروض البنوك في جانب الخصوم في ميزانيتها، بحيث يكون تخفيض عرض القروض له تأثير حقيقي عليها، ويتحقق ذلك بوجود فارق في سعر الفائدة بين قروض البنوك و مصادر التمويل غير البنكية كالسندات

د – مشاكل خاصة بالدول النامية:

تتميز الدول النامية بأسواق مالية ونقدية ضيقة، و قطاع مصرفي متخلف ، و هذا يعيق البنك المركزي في القيام بعمليات السوق المفتوحة أو سعر الخصم بكفاءة، و يجعل تأثيرهما محدودا ويتم التركيز على الرقابة الكمية للائتمان. كما توجد في الدول النامية ظاهرة الازدواجية في اقتصادياتها، وتعني وجود قطاع حديث منظم، وهو عادة الذي تتم به التعاملات مع العالم الخارجي، و قطاع متخلف غير منظم و ينتج عن ذلك وجود جزء هام من العمليات النقدية التي لا تخضع لسيطرة البنك المركزي ، مما يحد من فعالية السياسة النقدية و لا توجد هذه الأوضاع في الدول المتقدمة ، و لهذا تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في الدول المتقدمة عن الدول النامية .

تعد السياسة النقدية أكثر فعالية في محاربة التضخم و أقل فعالية في محاربة الكساد، والسبب أن الأدوات النقدية التي تستخدم في مواجهة الكساد تتصف بصفة السماح permissive ، فالبنك المركزي يستطيع أن يسمح – لا أن يرغم – بزيادة القدرة على الإقراض و على العكس، ففي مواجهة التضخم نجد أن الأدوات النقدية مقيدة restrictive بطبيعتها.

الفرع الثاني : تقييم الفعالية الإجمالية للسياسة النقدية

لقياس فعالية السياسة النقدية بدقة ، يتوجب توفر معلومات دقيقة متعلقة بالأثر الكمي الذي يمارس على مجموعة من المتغيرات .

- الأثر الكمي الذي يمارس على المتغيرات النقدية (معدل الفائدة ، عرض النقد) عبر كل الإجراءات التي يمكن أن تمارسها السلطات و الفترات المالية المقابلة لها .
- الأثر الكمي الذي يمارس على الاستهلاك و الاستثمار الخاص عبر تغيير المتغيرات النقدية و الفترات المرتبطة بها ، أي الفترات التي تعكس المرحلة الأولى من الفترات الاقتصادية .

و لتقدير الفعالية الإجمالية للسياسة النقدية ، يقتضي إيراد الملاحظات الثلاثة التالية [1]:

---

[1] مسام ملاك " النقود و السياسات النقدية الداخلية " بيروت دار المنهل اللبناني ط1، 2000 ، ص435 .

* **الملاحظة الأولى** : لا تقاس فعالية السياسة النقدية في الأمد القصير فقط بالآثار الآلية الناجمة عنها ، ففي البلدان المتقدمة ، يكشف كل قرار تتخذه السلطات عن إرادة في التحرك مؤهلة للتأثير على سلوك الوكلاء الاقتصاديين ، إذا هذا القرار له بالضرورة تبعات ذات طابع بسيكولوجي psychologique

فعندما تعتبر تغيرات معدلات الفائدة كمؤشر لتغير الوضعية الاقتصادية العامة ، فان قرارات البنك المركزي يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر على الإنفاقات الاستثمارية.

* **الملاحظة الثانية** : لا يمكن أن تنفذ السياسة النقدية و تقييم من وجهة نظر إجمالية بحتة ، فليس فقط يجب أن تتغير طرق استخدامها تبعا للحالة التي يبحث عن تصحيحها ، لكن التدخلات يجب أن تكون متنوعة ، فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة (سياسة معدلة للإقراض) و فيما يتعلق أيضا بالقطاع الذي يقع عليه الأثر (سياسة انتقائية) : بتعبير آخر ، يجب أن تكون السياسة النقدية دقيقة جدا لكي تبلغ فعاليتها القصوى .

* **الملاحظة الثالثة** : ليست السياسة النقدية سياسة معزولة ، فالسلطات العامة تمتلك حاليا عددا من وسائل التدخل التي تستند تحديدا إلى ضخامة الموازنات العامة ، و إلى حجم القطاع العام و شبه العام في النشاط الاقتصادي ، من خلال ذلك يتضح أن السياسة النقدية ليست إلا أحد مكونات السياسة الاقتصادية الإجمالية و فعاليتها لا يمكن أن تقيم بمعزل عن فعالية الكل ، التي تشكل تلك السياسة جزءا منه .

الفرع الثالث : الإصلاحات المطلوبة لتفعيل السياسة النقدية

أدت التغيرات الاقتصادية العالمية إلى زيادة المنافسة في الأسواق ، و فرضت ضرورة تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاديات النامية ، بالإضافة إلى ضرورة مواجهة الاختلافات الهيكلية التي تعاني منها .

هناك العديد من المبادئ التي يجب أن تحكم السياسات الاقتصادية و خاصة النقدية، تتمثل فيما يلي [1]:

1- إن تحرير سعر الفائدة ، لا يعني التحرير التام للفائدة ، بل يمكن استخدام نظام أسعار الفائدة المدارة بوسائل غير مباشرة ، تعتمد على قوى السوق و تعديلها بما يتفق مع الأهداف النقدية و الائتمانية بما يعمل على ضبط السياسة النقدية .

2- تخفيض سعر الخصم و نسبة الاحتياطي التي تحتفظ به البنوك لدى البنك المركزي لإتاحة قدرا أكبر من الموارد للبنوك .

---

[1] علي لطفي : " دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري بين دروس الماضي و تحديات المستقبل " في المؤتمر العلمي 24 للاقتصاديين المصريين "تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري ، 2005 ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص19

3- تفعيل دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار السعري من خلال الرقابة على البنوك ، نظرا لأن ترك الحرية للبنوك التجارية لممارسة نشاطها دون ضوابط ، أو رقابة بشكل كاف من البنك المركزي ، قد يؤدي إلى تعميق دورات من التقلبات في أنشطة الأعمال ، قد يكون من الأرجح للبنوك التوسع في عرض النقود خلال فترات الرواج و التضخم ، و تنفيذ عرض النقود من أجل توفير السيولة خلال فترات الركود و الانكماش ، لذلك يتطلب الأمر استخدام السلطات النقدية لإجراءات معاكسة تجاه الدورات الاقتصادية استكمال بناء نظام الإنذار المبكر بالأزمات المالية[1] والذي يقوم البنك المركزي بتنفيذه .

4- اتخاذ العديد من الإجراءات لتطوير أداء الجهاز المصرفي و من أهمها [2]:

أ-زيادة درجة الشفافية و الإفصاح، وفي مجال إدارة مخاطر الائتمان ، لابد من توافر استراتيجيات محددة ، تتمثل أهمها في دراسة سوق الائتمان ، تصنيف القروض المحددة وفقا لدرجة مخاطرها ، توافر إجراءات و معايير محددة لعملية الائتمان من حيث الضمانات و عقد الائتمان تحليل حالة العميل متابعة الائتمان و تعد هذه المتابعة من أكثر المراحل افتقادا و التي تتمثل أساسا في المتابعة الميدانية من حيث استمرار الالتزام بشروط و ضوابط الائتمان و استخدام الائتمان في الغرض الممنوح من أجله و استمرارية الضمانات بحالة جيدة و متابعة أصول العميل المالية و الإدارية و الإنتاجية و التسويقية.

ب- التأكيد على نظام معين للتأمين على الودائع بهدف ضمان ودائع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين و مد المعونة للبنوك و فروعها في حالة تعرضها لمصاعب مالية وتقديم القروض في حدود التعويض المستحق .

ج- الإصلاح الشامل للإطار القانوني والمؤسسي للجهاز المصرفي وذلك بإنشاء دوائر قضائية خاصة بالقضايا المالية ، التي تكون البنوك طرفا فيها للإسراع بالبت في تلك القضايا .

د- توسع البنوك في إصدار أدوات الدفع الالكترونية عبر شبكات الإنترنيت ، مثل بطاقات الدفع الائتمانية (الماستركارت، والبطاقات الذكية، والمحافظ الالكترونية ، وغيرها من الأدوات المستحدثة للتعامل في الأسواق الدولية) ، لتقديم خدمات أكثر سرعة و كفاءة لعملائها و نشر المزيد من الوعي المصرفي.

ه- خلق المزيد من أساليب التحقق من مصادر الأموال المتداولة و التعاون مع الجهات المعنية في التنفيذ السليم لقانون غسيل الأموال .

---

[1] أمير الفونس عريان حنا : مرجع سابق ، ص 83-95.

[2] حسني محمد إبراهيم العيوطي ، مرجع سابق ، ص19.

و- دراسة عملية الاندماجات المصرفية لتكوين مؤسسات مالية أكثر قوة و أعلى كفاءة لمواجهة المنافسة الدولية التي توفرها اتفاقية الجات في مجال الخدمات .

ي- انتقاء العناصر الجادة من العاملين في البنوك و تدريبها على أحدث الأساليب التكنولوجية المعاصرة ، و تفعيل دور إدارات التدريب و البحوث في البنوك، وإمدادها بالتقنيات الحديثة، وذلك لتوفير الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ ومتابعة كل إجراءات الإصلاح بطريقة جيدة مع استقطاب الخبرات المصرفية الموجودة بالداخل و الخارج[1] .

ل- تشجيع البنوك التجارية على زيادة الإقراض للقطاع العائلي و قطاع الأعمال الخاص، بهدف تنمية الإنتاج المحلي، وتفعيل دور الفائدة في الاقتصاد، مع مراعاة وضع ضوابط، حتى لا يتسرب إنفاق هذه القروض إلى الاستيراد.

ك- تفعيل دور الأسواق المالية و تطويرها نظرا لما لها من أهمية ، تتمثل في تعبئة المدخرات و تمويل الأنشطة الحكومية ، بالإضافة إلى قدرتها على توزيع مخاطر العملية الإنتاجية، ويجب ملاحظة أن دور سوق الأوراق النقدية يكمل دور أجهزة الوساطة المالية ، لأن تطور كلاهما يساعد على دفع عملية التنمية، لذا يتطلب الأمر تفعيل دور السياسة النقدية في تنشيط البورصة .

المبحث الثاني : الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنوك المركزية و للسياسة النقدية

في الوقت الذي اتجهت فيه البنوك المركزية في عدد من الدول الصناعية إلى تعديل أهداف سياستها النقدية، وتحسين الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ هذه السياسات، زاد التوجه نحو تدعيم استقلالية البنوك المركزية ، بما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف ليس فقط بدرجة أكبر من الدقة والفعالية، و لكن أيضا بمزيد من الشفافية و الإفصاح.

ولقد ساعدت تجارب بعض الدول الصناعية و بعض الاقتصاديات الناشئة ، إلى التوصل إلى مبادئ عامة للممارسات السليمة في مجال تنفيذ السياسات النقدية ، تسترشد بها البنوك المركزية على المستوى العالمي .

المطلب الأول : الاتجاه الجديد لاستقلالية البنك المركزي في ظل العولمة

إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها.و هذا الاتجاه يصحبه ضرورة التأقلم مع التغيرات الحديثة كالاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي.

الفرع الأول : المفهوم التقليدي لاستقلالية البنك المركزي

---

[1] السيد عطية عبد الواحد ، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية و النقدية مع إشارة خاصة لمصر ط1، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص،129

برز موضوع استقلالية البنوك المركزية في مقدمة اهتمامات السياسيين و الاقتصاديين وينادي العديد من الاقتصاديين باستقلالية البنك المركزي في مجال وضع السياسة النقدية ، مستندين في ذلك إلى أن مصداقية هذه السياسة و من ثم قدرتها على تحقيق الهدف الخاص باستقرار الأسعار سوف تكون أفضل إذا ما زادت درجة الاستقلالية .

أولا : مفهوم استقلالية البنك المركزي

يمكن أن نميز بين مفهومين [1]:

- **المفهوم الأول :** يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر أي ضمان عدم وجود أي تدخل أو ضغوط من قبل السلطة السياسية .

- **المفهوم الثاني:** يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية

و هذا المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي و من ناحية أخرى ، ينبغي التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأهداف و الاستقلالية في تحديد الأدوات [2].

يعد كل من (Debelle and Fischer, 1994) أول من لجأ إلى تعريف استقلالية البنك المركزي من خلال التفرقة بين استقلالية الأهداف و استقلالية الأدوات ، فمتى كان البنك متمتعا باستقلالية صياغة أهدافه ، فسوف يستطيع صياغة الأهداف النهائية التي يسعى إليها و التي تتمثل في واحد أو أكثر من بين استقرار الأسعار و مستوى التوظيف و غيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية .أما استقلالية الأدوات فتعني حرية البنك المركزي في اختيار و تصميم و تطبيق ما هو ملائم لسياسته ، مما هو متاح من أدوات و منها معدل الخصم و الاحتياطات و يذهب (1994 ، Debelle and Fisher) إلى التأكيد على أن استقلالية البنك المركزي يجب أن يقصد بها فقط و عمليا استقلالية الأدوات.

ثانيا : دوافع استقلالية البنوك المركزية:

تتمثل دوافع استقلالية البنوك المركزية فيما يلي :

- إذا فقد البنك المركزي استقلاله ، فانه قد يفقد أيضا بعضا من مرونته ، بالنسبة للسياسة النقدية . فمن المفترض أن أحد مزايا السياسة النقدية المرنة هي أنها تتميز بفترة انجاز قصيرة .فإذا كان البنك المركزي جزء من الأجهزة التنفيذية للحكومة ، فان فترة الانجاز تصير أكثر طولا ، و تصبح السياسة النقدية المضادة للدورات أقل احتمالا في تحقيق الاستقرار [3].

---

[1] عوض الله زينب و أسامة محمد الفولي ،" أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مرجع سابق ، ص .284

[2] عمر عبد الحميد سلمان ، مرجع سابق ، ص : 228 .

[3] عطية عبد الواحد ، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية و النقدية مع إشارة خاصة لمصر ، القاهرة، جامعة عين الشمس ،دار النهضة العربية ط1 ، ص :225

- تحول دون الإغراء الذي تشعر به الحكومات من أجل الاقتراض المباشر من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة .و تثير هذه القضية القلق حين تلجأ الحكومة إلى طبع المزيد من النقود ، عندما لا تتمكن من الاستمرار في استخدام الوسائل الأخرى للتمويل ، و كان ذلك هو السبب الرئيسي للتضخم [1].

- إن استقلالية السلطة النقدية تقف حائل دون بروز ظاهرة تباهي الحكومات (صائغي السياسات الاقتصادية و السياسيين) ، يظهر هذا عند تباهي الحكومات بقدرتها على تحقيق معدلات نمو جيدة للناتج المحلي الإجمالي ، و عادة ما يكون ذلك على حساب ارتفاع معدل التضخم [2]

- باعتبار أن البنك المركزي هو المؤسسة الوحيدة التي تقوم بالإصدار النقدي داخل الدولة ، فينبغي المحافظة على استقلال البنك المركزي ، لأن الصلاحية في خلق العملة المعطاة له، مغرية جدا ، و يمكن أن تستعمل بشكل يضر من قبل السلطات العامة، و يجب أن يكون البنك المركزي بمنأى عن التأثيرات الخاصة ، حتى يبقى قادرا على مقاومة الضغوطات، التي يمكن أن يمارسها عليه المستفيدون من القروض[3].

ثالثا: أهداف استقلالية البنوك المركزية

توجد عدة مناهج في تحديد أهداف البنوك المركزية ، أولها أن يتم تحديد هدف وحيد يتمثل في العمل على استقرار الأسعار .ثانيا أن يتم وضع أهداف وسيطة ، كأن يتم استهداف سعر صرف ثابت بالنسبة لعملة قوية ، يتمتع اقتصاد بلادها بسياسة ناجحة في مكافحة التضخم ، أو يتم وضع أهداف محددة تماما لنمو بعض توليفات العرض النقدي .أما ثالثها أن تحدد السلطات النقدية أهدافا متعددة تتضمن استقرار الأسعار كهدف أساسي . إن إعطاء الأولوية للتضخم ، أو الاقتصار عليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة ، يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية ، و تمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة ، و أن الأرقام المستهدفة للتضخم فهي عبارة عن تنبؤات مستقبلية نتيجة توفر نظام إعلامي ملائم [4] .

رابعا : مؤشرات استقلالية البنك المركزي

هناك مجموعة من المعايير ، عن طريقها يمكن قياس استقلالية البنوك المركزية ، و إن كان هنالك خلاف في ترتيبها ، و يمكن حصر أهمها في النقاط التالية :

---

[1] حساني عبد الرزاق ، واقع السياسة النقدية و آفاقها في سوريا ، دمشق ، كلية الاقتصاد ، 2002 ، ص :97

[2] نفس المرجع ص : 97 .

[3] عطية عبد الواحد ، مرجع سابق ، ص:224 .

[4] قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص : 58 .

1 – مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة، و كذا التزامه بشراء أدوات دين الحكومة (سوق الإصدار الأولي) ، فكلما كانت القيود على الإقراض للقطاع العام أشد صرامة ، كان البنك المركزي أكثر استقلالية .

2 – المكانة لهدف المحافظة على استقرار الأسعار و قيمة العملة ، كهدف أساس للسياسة النقدية ، إما هدف وحيد لها ، أو هدف أول ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ، فكلما كان هدف البنك المركزي هو استقرار الأسعار ، كهدف وحيد وأساسي صنفت ضمن البنوك الأكثر استقلالية.

3 – مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المساءلة، فيعتبر البنك مستقلا إذا لم تتم مساءلته من قبل أي جهة حكومية مع التزامه بشرح و تبرير تصرفاته و سياسته، وما ترتب عليها من نتائج ، سواء في مواجهة الرأي العام ، بصفة عامة من خلال التقارير المنشورة، والأحاديث الصحفية المنتظمة ، أو من خلال المثول أمام لجان متخصصة لمواجهة المؤسسات البرلمانية [1].

4 – تأثير الحكومة في تعيين محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارته .

5 – المهام الرسمية للبنك

6 – مدى التزام البنك في تمويل عجز الميزانية

7 – مدى تمثيل الحكومة في المجالس و ما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أو للمشاركة و الاعتراض عن اتخاذ القرارات [2].

و بصفة عامة يمكن قياس مدى الاستقلالية للبنوك المركزية بمؤشرين [3]:

يتمثل الأول في الاستقلالية العضوية و تتعلق بشروط تعيين مسيري البنوك المركزية و فترة وظيفته و كذا حمايته و مدى مشاركته السلطات المسيرة في البنك ، أما الثاني فهو الاستقلالية الوظيفية و يتحدد مؤشر هذه الاستقلالية بالنظر إلى مهام و أهداف البنك المركزي و كذا مدى الاستقلالية المالية .

في دراسة عن الاستقلالية القانونية للبنك المركزي و تأثيرها على التضخم في دول أمريكا اللاتينية ، حاول (Jacome H، 2001) بناء مؤشر لاستقلالية البنك المركزي، يضم إلى جانب المعايير السياسية و الاقتصادية الشائعة ، أحكام البنوك المركزية في هذه الدول ، فيما يتعلق بجوانب

---

[1] عيسى ولد أحمد محمود ، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ،2001 ، ص :13.

[2] عياش قويدر و إبراهيم عبد القادر،"أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية – بين النظرية و التطبيق – مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني حو المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات ، مرجع سابق ، ص :58 .

[3] شملول حسينة ، مرجع سابق ، ص : 67 .

ميزانية البنك ، و قابليته للمسائلة و الشفافية و الجدول التالي يكشف عن ملخص مؤشر قياس الاستقلالية .

جدول رقم (12) : مؤشر استقلالية البنك المركزي

المعيار	وزن المعيار	قيمة المعيار		
		1	0,5	صفر
1 – هدف البنك المركزي	2	استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد مع إعطاء الأولوية إذا تعدت تعارضت الأهداف	تعدد / تعارض الأهداف مع عدم النص على الأولوية	تعدد الأهداف و اتساعها لتشمل التنمية الاقتصادية و بدون أولويات
2-تعين المحافظ و المجلس	2	- ترشيح (تعين) حكومي مع تعين (تصديق) برلماني - زمن الوظيفة يفوق فترة بقاء الحكومة /تتداخل معها.	ترشيح (تعين) حكومي مع تعين (تصديق) برلماني زمن الوظيفة يفوق فترة بقاء الحكومة /تتداخل معها.	يعين مباشرة من قبل الحكومة لنفس الفترة أو لفترة أطول.
3-هيكل مجلس الإدارة	2	عدم وجود ممثلين للحكومة أو القطاع الخاص ، ما عدا ممثل وزارة المالية و بدون صوت في المجلس.	تمثيل حكومي مباشر مع حق التصويت .	تمثيل حكومي مباشر ، و تمثيل القطاع الخاص (بنوك، رجال أعمال ، اتحادات ، أخرى)
4-الائتمان للحكومة	3	عدم تقديم ائتمان مباشر إلا في حالات الطوارئ و بقيود و حدود الائتمان.	ائتمان مباشر بحدود أو من خلال السوق الثانوي بلا حدود أو السحب على المكشوف من خلال البنوك العامة.	ائتمان مباشر و غير مباشر بدون حدود .
5- عزل المحافظ	2	عملية من خطوتين ، و بضوابط صارمة و يجب أن تقره أعلى السلطات القضائية .	مباشرة من قبل الحكومة بناء على أسس قانونية ، أو في عملية من خطوتين على أسس غير قانونية	من قبل الحكومة علي أسس شخصية أو سياسية و ليست قانونية .
6- دور المقرض الأخير	2	في حالات الطوارئ و مقيدة قانونا و في حدود معينة .	في حالات الطوارئ و مقيدة قانونا ، و بدون حدود معينة.	سياسية متحررة لقروض الطوارئ .
7- استقلالية	3	الاستقلال الكامل في	دور الحكومة في تصميم	حدود على استخدام الأدوات

أدوات السياسة النقدية		استخدام أدوات السياسة النقدية.	السياسة النقدية و سياسة الصرف	المالية مثل متطلبات الاحتياطي و معدلات الفائدة.
8- الاستقلال المالي	1	- تضمن الحكومة سلامة رأس المال للبنك - للبنك سلطة تكوين مخصصات - تحويل الفائض للحكومة .	- الحكومة ليست مطالبة بضمان رأس المال - وجود اعتماد من جهة خارجية لميزانية البنك .	يدير البنك عمليات شبه مالية للموازنة .
9- المساءلة	1	- المثول أمام البرلمان - تقديم تقرير للحكومة - نشر تقارير دورية .	تقديم تقرير للحكومة على أساس منظم و تقارير إضافية في حالة الاختلال النقدي	نشر تقرير سنوي .
10- الشفافية و الإفصاء	1	نشر قوائم مالية معتمدة من محاسب قانوني مستقل .	نشر قوائم مالية معتمدة من محاسب قانوني قطاع عام .	نشر قوائم مالية معتمدة من مراجع داخلي

المصدر : عبد الحميد سلمان " استقلالية البنك المركزي و إدارة السياسة النقدية ، في المؤتمر العلمي الأول ، أزمة السيولة و الركود الاقتصادي في مصر، القاهرة ، 2003 ص، ص : 225 ، 226

خامسا : الجدل القائم حول استقلالية البنك المركزي .

رغم أن فكرة الاستقلالية لاقت تأييدا كبيرا خاصة من قبل السلطات المسؤولة في البنوك المركزية إلا أنها لم تحظ بموافقة عامة ، وسنتطرق إلى كل من حجج المؤيدين والمعارضين لهذه الفكرة .

I/ النداءات إلى استقلالية البنك المركزي:

هناك نداءات كثيرة في السنوات الأخيرة من طرف النقديين، تنادي باستقلالية البنك المركزي عن الدولة كخطوة حاسمة في سبيل مكافحة التضخم[1]. فلقد كتب فيردمان " إن النقد هو شيء مهم جدا حتى يترك في أيدي البنوك المركزية" (la monnaie est une chose trop importante pour être laissée entre les mains des banques centrales .)[2]

[1] إن كون البنك المركزي مؤسسة في يد الحكومة و بالتالي التمويل التضخمي هو أول ما يجب القضاء عليه حسب النقديين – في طريق التغلب على التضخم ، مع العلم أن تدخل الدولة – و لو عن طريق التمويل التضخمي – يعد أسلوبا مناسبا في المخطط الكينزي (schémas Keynésien) ن حيث يؤدي إلى امتصاص للبطالة و كذا خلق دخول جديدة ، و بالتالي طلب إضافي و هو ما يؤدي إلى إنتاج إضافي أي زيادة إنتاج الكلي .

[2] Friedman , inflation et systèmes monétaires op.cit p 259

و يستند المؤيدون لاستقلالية البنك المركزي إلى عدة اعتبارات أهمها ، أن الشؤون المتعلقة بالنقد ينبغي إبعادها عن نفوذ السياسة ، و من ثم ينبغي إسناد أمر هذه الشؤون إلى بنك مركزي مستقل عن الحكومة [1] كما يرى المؤيدون أن السياسيين غالبا ما يتمتعوا بقصر النظر فهدفهم الرئيسي هو إعادة انتخابهم و من ثم فإنهم لا يؤيدون تحقيق الاستقرار العام للأسعار ، و جل ما يسعون إليه هو البحث عن حلول قصيرة الأجل و إن كانت هذه الحلول ذات آثار سلبية في الأجل الطويل و مثال ذلك مشكل ارتفاع معدل البطالة ، زيادة أسعار الفائدة [2]، و يؤيد كثير من الاقتصاديين استقلالية البنوك المركزية ، ذلك أنهم يرون مصداقية السياسة النقدية و قدرتها على تحقيق و الإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسئولين بعيدين عن السياسة ، و يتمتعون ببعد النظر و باستقلالية كاملة.

ب/ الآراء المعارضة لاستقلالية البنك المركزي .

على الرغم من قوة الحجج التي تدعم استقلالية البنك إلا أنه قد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية مجموعة من الاعتراضات تتمثل في أن منح البنك المركزي الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية من شأنه أن يزيد من احتمال حدوث تعارض بين السياسة النقدية و غيرها من السياسات الاقتصادية الكلية كالسياسة المالية على سبيل المثال ، فحدوث مثل هذا التعارض يحرم الاقتصاد من العديد من الفوائد التي تعود من التنسيق الكفء بين السياسيين و يشكك Fischer في وجود علاقة سببية بين معدل التضخم واستقلالية البنك المركزي و يعارض البعض استقلالية البنوك المركزية ، ذلك لأنهم يرون أن قيام مسئولي المصارف المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية تنافي مبدأ الديمقراطية .

الفرع الثاني : تجارب بعض البنوك المركزية في مجال الاستقلالية:

سنعرض من خلال هذا المبحث عينة من البنوك المركزية على المستوى الدولي، و التي أظهرت نوعا من الاستقلالية سواء من خلال مؤشراتها النقدية أو التشريعية ، أومن خلال تصرفاتها مع حكوماتها .

و لذلك سنتوقف على تجربة البنك المركزي الأوروبي و تجربة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وفي الأخير نقف على تجارب الدول العربية ، ونشير في النهاية إلى تجربة الجزائر.

أولا : البنك المركزي الاروبي

---

[1] غسان عياش " المصرف المركزي و الدولة في التشريع العربي ، اتحاد المصارف العربية 1998 ، ص 22.

[2] محمود يونس ، عبد المنعم مبارك ، كمال أمين الوصال ، اقتصاديات ، نقود و بنوك , و أسواق مالية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، ص، ص 338-339 .

بدا البنك المركزي الاروبي عمله في منتصف 1998وحل هذا الأخير محل المعهد النقدي الاروبي [1] و لن يعني إنشاء البنك المركزي الاروبي أن البنوك المركزية لدول المجموعة سوف يتم إلغاؤها و لكن سوف تكون هذه البنوك مع البنك المركزي الاروبي ما يسمى بالنظام الاروبي للبنوك المركزية و أهم وظائف هذا النظام ما يلي [2]:

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية لدول المجموعة
- إدارة عمليات أسعار صرف العملات لدول المجموعة في إطار نظام و آلية سعر الصرف المتفق عليه
- الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية الرسمية لدول المجموعة وإدارتها
- التأكد من أن عملية أنظمة المدفوعات تتم بسهولة ضمن دول المجموعة .
- الاشتراك (في حالة الضرورة) في رسم تخطيط سياسات الإشراف على المصارف و التنسيق بين دول المجموعة في هذا الخصوص و العمل على استقرار النظام المالي

يعتبر البنك المركزي الاروبي بمثابة القلب بالنسبة للوحدة النقدية الاروبية ، فهو الهيئة المنوط بها وضع السياسة النقدية للدول المنضمة إلى الوحدة النقدية .

يتمتع البنك المركزي الاروبي بشخصية قانونية ، و المساهمة في رأسماله لا تقتصر على دول منطقة اليورو فجميع البنوك المركزية الوطنية لدول الاتحاد تشارك في رأسماله بنسبة محددة و يمكن زيادة رأسمال البنك عند الضرورة .

نصت معاهدة ماستريخت على أن يكون كل أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الاروبي مستقلين ، لا يخضعون لتأثيرات أو ضغوط سياسية [3] .

و يتكون مجلس إدارة البنك بالإضافة إلى رئيسه من محافظي للبنوك المركزية الوطنية للدول التي تشارك في منطقة اليورو . و يضطلع مجلس الإدارة بمهمة وضع السياسة النقدية المشتركة و إقرارها بالأغلبية البسيطة للأصوات . يرجح الجانب الذي فيه صوت الرئيس . ويأتي في مقدمة مهمات مجلس إدارة البنك رسم الإستراتيجية النقدية للبنك المركزي الاروبي [4] .

ا- استقلالية البنك المركزي الاروبي

---

[1] محمود يونس ، مرجع سبق ذكره، ص: 561

[2] زكريا الدوري ، يسرى السامرائى ، مرجع سابق ، ص: 177

[3] Jean-François Drevet; "A quoi sert la banque centrale européenne ? in problèmes économiques ,26 septembre n°332, 2007, p: 39.

[4] فاروق محمود الحمد ، " الوحدة النقدية الاروبية و اليورو ، المنشاة و التطور ، و الآثار " سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي العدد 61، لسنة 2000، ص،ص: 59،60

اتفق مسئولون في دول المجموعة على أن يكون البنك مستقلا ولا يتبع لأية مؤسسة أو هيئة معينة و لكنه يجب أن يقدم التقارير اللازمة و الدورية إلى البرلمان الاروبي و المفوضية الاروبية

و مجلس وزراء المجموعة ، ولا يجب أن يفهم من أن المصرف سوف يقدم التقارير إلى تلك الأجهزة و يجب أن يتقيد بتعليماتها و لكن سوف تكون قرارات المصرف مستقلة .

تشمل استقلالية البنك المركزي الاروبي ثلاثة محاور هي [1]:

- أن يكون المصرف مستقلا سياسيا ، فلا يتلقى تعليمات من جهات حكومية لأية دولة أو مؤسسة من مؤسسات الاتحاد الاروبى

- أن يكون المصرف مستقلا وظيفيا أي يكون تحت تصرفه الأدوات اللازمة لرسم وتنفيذ السياسة النقدية بصورة فعالة .

- يجب أن يكون أعضاء المجلس الاستشاري أو الفريق التنفيذي لهم استقلالية شخصية وذلك من خلال تعيينهم لفترة طويلة .

يمكن لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الاروبي أن يكتسبوا المصداقية النقدية كنتيجة لقيامهم بالتخلي عن استقلالهم النقدي ، وترك أحوالهم النقدية محكومة من جانب بنك مركزي اروبي يتمتع بالاستقلالية و مثل ذلك حدوث انخفاض في معدل التضخم لديهم بسبب تعديل التوقعات التضخمية في اتجاه هابط . وقد تبدو لهذه الحجة بعض الجاذبية للدول المعرضة للتضخم،ولكن هناك جانبا مشوك فيه أيضا ألا يمكن للبنك المركزي الخاص بالدولة و القائم فعلا بمهامه في ظل درجة اكبر من الاستقلالية أن تحقق نفس الغاية ؟ وهل بالضرورة أن يكون صحيحا أن الدول ذات معدل تضخم المنخفض سوف تستمر كذلك عندما تسلم مقاليد السياسة النقدية إلى بنك مركزي اروبي ؟

ربما تكون الإجابة بنعم إذا كان الأداء البنك المركزي الأول بنفس الطريقة التي يعمل بها البنك المركزي الألماني " البندزبنك "Bundesbank.

إن الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي الاروبي عن السياسة غير واردة ، إذ يتوجب على المسئولين اتخاذ القرارات مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي لدول منطقة اليورو .و على الرغم من أن تأثيرهم على السياسة الاقتصادية و سياسة التمويل للحكومات الأعضاء محدودا فقد حذر الرئيس الأول البنك المركزي الاروبي فيم دوسينبيرغ من أن على الحكومات الوطنية اتخاذ سياسة تحافظ على سعر اليورو ، قائلا : " السياسة المالية المستقرة و الموجهة تتطلب بشكل خاص سياسة ضرائب تتوافق مع الاستقرار و مواثيق النمو ، إضافة إلى سياسة أجور متواضعة

و إصلاحا يراعي متطلبات سوقي العمل و البضائع " .

---

[1] زكريا الدوري ، يسرى السمامرائى، " البنوك المركزية و السياسات النقدية " عمان ، دار البارودي العلمية للنشر و التوزيع ن 2006، ص،ص: 179، 180

ب- مظاهر استقلالية النظام الاروبي للبنوك المركزية

ب-1 الاستقلالية المؤسسية : يلتزم البنك المركزي الاروبي بتقديم تقرير سنوي إلى كل من البرلمان الاروبي و المجلس الوزاري للاتحاد الاروبي و المفوضية الاروبية ، إضافة إلى رؤساء الدول و الحكومات و يحق للبرلمان الاروبي طلب رئيس البنذنك أو أي عضو أخر في المجلس التنفيذي للاستماع إلى رأيه و مناقشته [1]

ب-1-1 الاستقلالية المالية : النظام الاروبي للبنوك المركزية لا يسمح للسحب على المكشوف أو أية صيغة إقراض لمؤسسات الاتحاد الاروبي أو الحكومات المركزية أو الشخصيات القانونية الإقليمية أو المحلية أو جهات عامة أخرى .

ب-1-2 الاستقلالية الوظيفية : لا يجوز تنحية أي عضو في مجلس إدارة البنك المركزي الاروبي من منصبه إلا تحت ظروف خاصة ، تتمثل بعدم إمكانيته على تلبية مستلزمات أداء وظيفته أو ارتكابه خطأ فادحا ، وتتم التنحية من خلال المحكمة الاروبية بناء على طلب مجلس إدارة البنك المركزي الاروبي أو المجلس التنفيذي لمرة واحدة و لمدة ثمانية أعوام ، أما بالنسبة لأعضاء المجلس التنفيذي الأول فقد جرى تعيينهم لمدة أربع و خمس و ست و سبع و ثماني سنوات .

ب-1-3 الاستقلالية العملية : يلتزم البنك المركزي الاروبي و البنوك المركزية الوطنية بالدرجة الأولى بالعمل على استقرار قيمة النقد وهذا الهدف يأتي في طليعة اولويات برامج عملها .

ثانيا : البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي)

يعتبر الاحتياطي الأمريكي الفدرالي جهاز أو مؤسسة من المؤسسات الحكومية ، و يعتبر أيضا تنظيم سياسي لأنه كثيرا ما يطلق عليه التنظيم السياسي للاحتياطي الفدرالي ، حيث أنه في الواقع الجهاز الحكومي المسؤوول عن إدارة السياسة النقدية ، التي تعتبر واحدة من أهم السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية و كثير من دول العالم ، و الجدير بالذكر أن نظام الاحتياطي الفدرالي يتكون من مجلس الحكام الذي يبلغ عدد أعضاءه 7 ، و لجنة عمليات السوق المفتوحة المكلفة بتنفيذ السياسة النقدية ، و هي مكونة من 12 عضو (أعضاء مجلس الحكام و5 ممثلين للبنوك الفيدرالية) ، و يبلغ عدد البنوك الفيدرالية 12 بنك.

ا- أثر استقلالية البنك المركزي الأمريكي على فعالية السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية :

---

[1] فاروق محمود الحمد ، مرجع سابق ، ص،ص: 68،67

تنبع الدرجة العالية من الاستقلالية التي يتمتع بها الاحتياطي الفدرالي من عنصرين أساسيين[1]، حيث يتم تعيين أعضاء مجلس المحافظين عن طريق ترشيح الرئيس الأمريكي لهم ، و يستلزم ذلك موافقة الكونجرس، ويتم التعيين لمدة 14 سنة ، لا تجدد طبقا للقانون، و كذلك لا يمكن للكونجرس إلغاء عضوية أي عضو من أعضاء المجلس ، طالما تمت الموافقة على تعيينه ، إن رأسمال بنوك الاحتياطي الفدرالي يساهم فيها البنوك التجارية الأعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي، وتقوم بنوك الاحتياطي الفدرالي بإدارة الأموال المتاحة ، بحيث تحقق لها دخلا مناسبا، ويلاحظ أن المؤسسات الحكومية الأخرى تعتمد على الكونجرس في الموافقة على طلباتها (باستثناء الاحتياطي الفيدرالي) ، من هنا يتضح أن هذا العامل يلعب دورا رئيسيا في الدرجة العالية من الاستقلالية التي يتمتع بها الاحتياطي الفيدرالي .

ب- الملامح الأساسية لاستقلالية البنك المركزي الأمريكي:

كما ورد في القانون الصادر عام 1913 نجد [2]أنها موزعة بين عناصر السلطة كما يلي :

ب-1 عناصر مرتبطة بجانب السلطة و تشمل :

* استقلالية الأشخاص القائمين علي صياغة السياسة النقدية (استقلالية شخصية): حيث الأعضاء يعينون من طرف رئيس الجمهورية ، و ذلك بعد استشارة الكونجرس و أخذ موافقته ، و يعين كل عضو لمدة 14عام دون إمكانية عزله خلالها).

* الاستقلال في صياغة السياسة النقدية(استقلالية مؤسسية : حيث يمنحه القانون السلطات الكاملة في إدارة القاعدة النقدية ، و ذلك عن طريق استخدامه الوسائل النقدية المختلفة و من أهمها سعر الخصم و الاحتياطي القانوني و عمليات السوق المفتوحة ، التي تعد من أهم وسائل السياسة النقدية المستخدمة في الولايات المتحدة).

* حدود التمويل المقدم من البنك المركزي للحكومة (استقلالية الأدوات و تتمثل في البنك المركزي الأمريكي ، لا يمكن أن يمنح ائتمان ممثلا في سحب على المكشوف أو تقديم قروض طويلة الأجل أو سلف و يسمح لها القانون بشراء الأوراق المالية من السوق الثانوي).

ب -2 عناصر مرتبطة بجانب المسؤولية: و تشمل على ما يلي:

* مدى أولوية تحقيق استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية للبنك المركزي ، و شملت الحفاظ على قوة الدفع للاقتصاد – و على مدى الطويل – في زيادة الإنتاج و التحقيق الفعلي لأعلى معدلات للتشغيل و العمالة و استقرار الأسعار و معقولية أسعار الفائدة [3] .

---

[1] نبيل حشاد "استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة" بيروت اتحاد المصارف العربية 1994 ص:101.

[2] منصوري الزين " استقلالية البنك المركزي و أثرها على فعالية السياسة النقدية" ، مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرية و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات ، مرجع سابق ص، ص 427-428

[3] زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي:" أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي" مرجع سابق ، ص 289 .

* مدى وجود مساءلة قوية في تحقيق استقرار الأسعار : لا توجد أي مساءلة للبنك أمام أية جهة حكومية ، ويلتزم بتقديم تقرير نصف سنوي إلى الكونجرس ، هذا وان كان التشريع يلزمه بمناقشة الأرقام الخاصة بالأهداف النقدية إلا أن لوائحه لا تفرض عليه أي التزام بشأن هذه الأهداف [1]

* أسند إلى نظام الاحتياطي الفيدرالي وظائف و أهداف متنوعة مثل المساعدة على تحقيق التشغيل الكامل و استقرار الأسعار و تحقيق نمو طويل الأجل في حجم النقد و الائتمان يتناسب مع إمكانيات النمو الاقتصادي طويل الأجل، غير أن هذا النظام استقر بناء على التجربة على أن الهدف الأساسي الذي يسعى إلى تحقيقه هو استقرار الأسعار و هو أحد الأهداف التي حددها له القانون [2] .

ج- الانتقادات الموجهة إلى استقلالية البنك الفيدرالي

إن استقلالية الاحتياطي الفيدرالي مقيدة بالعديد من الضوابط ، فهو مضطر إلى أن يأخذ دائما بعين الاعتبار التأثير غير المباشر للسلطة التنفيذية عليه ، إضافة إلى تأثير الرأي العام

و القوى الاقتصادية العملاقة في المجتمع الأمريكي . كما أنه لا يستطيع تجاهل الثقل المعنوي الكبير للكونجرس في المجال الاقتصادي[3] ومن بين الانتقادات كذلك، أن أساس سياسته كانت، على العكس، تضخمية إلى حد كبير في الستينات و السبعينات، كذلك أشار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أنه قد تصرف ببطء كبير في مواجهة مشاكل الائتمان خلال الكساد الخاص ببداية التسعينات[4] وكذا بسبب تحيزه الانكماشي قد فضل في مساعدة النظام المصرفي الأمريكي خلال الانكماش الاقتصادي الخاص بسنوات الثلاثينات [5].

هنالك خوف واضح بشأن المستقبل يعكس انخفاض متزايدا في الطلب يفوق حجم الأزمة الحقيقي .يقول "بول فولكر" حاكم البنك المركزي الأمريكي الأسبق الذي يلعب دورا استشارياً مهماً في إدارة الرئيس باراك أوباما إن البنوك المركزية الأساسية، أي الأمريكي والأوروبي والياباني منع تغير سعر صرف العملات الثلاث فيما بينها بأكثر من 10% . يجب أولا تحديد أسعار صرف فضلى بالتعاون مع صندوق النقد تجنبا لحدوث هزات في الاقتصاد الدولي . فالتحرك القوي اليومي في أسواق المال يؤثر سلباً في الاستقرار ويقلق المستثمرين الحاليين والمستقبليين .يحاول الرئيس أوباما وضع السياسات

---

[1] نفس المرجع ص : 292 .

[2] سهير محمد معتوق ، استقلالية البنك المركزي المصري ، القاهرة ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 453 ، 454، 1999 ، ص 23 .

[3] عنان العياش ، مرجع سابق ص، ص : 179 ، 180 .

[4] معتوق سهير " استقلالية البنك المركزي المصري " ، مرجع سابق ص:28 .

[5] نفس المرجع ، ص 28 .

الاقتصادية التي تسهل له محاربة الأزمة ونتائجها السيئة . مرت الولايات المتحدة بفترة ركود قاسية أثرت سلباً في الاستثمارات ونفسية المواطن بسبب فصل السياستين النقدية والمالية،إذ يتحكم الرئيس الجديد فقط بالمالية وهذا ما وعد به، أي زيادة في الإنفاق على البنية التحتية والتعليم وتخفيف الضرائب على العائلات المتوسطة . أما السياسة النقدية المستقلة، فيقررها حاكم المصرف المركزي بالتعاون مع مجلسه الذي يضم أفضل الاختصاصيين . فالمصرف المركزي الأمريكي، يحاول القيام بواجبه دفاعا عن التضخم وتحقيقا للنمو .

من أهم أسلحة السياسة النقدية هي الفوائد حيث ترفع لمواجهة المضاربات ضد النقد الوطني وتخفض لتسهيل زيادة الكتلة النقدية . وفي الظروف السلبية كالتي نعيشها اليوم.. يعلم برنانكي جيدا أن مصداقية البنك المركزي هي أهم سلاح لديه، وبالتالي يريد أن يفي بوعوده من ناحية التضخم اتجاه المواطن والشركات . ما سيحصل على الأرجح هو أن الحاكم سيقبل بزيادة الكتلة النقدية .

ثالثا : تجارب الدول العربية في مجال استقلالية البنوك المركزية (حالة البنك المركزي للبنان)

لقد برز اتجاه عام في الدول العربية نحو منح استقلالية أكبر للبنوك المركزية منذ أواخر الثمانينيات و بداية التسعينيات من القرن العشرين ، وقد سعى قانون النقد والقرض في الجزائر 1990 في هذا الاتجاه، و نفس الأمر نجده في دولة مصر رغم المحاولات الساعية إلى إعطاء استقلالية أكبر، والجدول التالي يوضح مؤشرات الاستقلال التشريعي لبعض البنوك المركزية العربية.

الجدول رقم (13) : مؤشرات الاستقلال التشريعي لبعض البنوك المركزية العربية .

البيان	المحافظ		صياغة السياسة		الأهداف		حدود الإقراض		درجة الاستقلالية
	الوزن	الدرجة	الوزن	الدرجة	الوزن	الدرجة	الوزن	الدرجة	
الأردن	0,2	0,480	0,15	0,500	0,15	0,60	0,50	0,330	0,426
الإمارات	0,2	0 ,418	0,15	0,400	0,15	0,60	0,5	0,320	0,393
تونس	0,2	0,686	0,15	0,643	0,15	0,40	0,5	0,280	0,430
الجزائر	0,2	0,708	0,15	0,500	0,15	0,80	0,5	0,320	0,497
السعودية	0,2	0,490	0,15	0,443	0,15	0,60	0,5	0,500	0,502
سوريا	0,2	0,480	0,15	0,223	0,15	0,40	0,5	0,350	0,364
لبنان	0,2	0,708	0,15	0,889	0,15	1,00	0,5	0,357	0,603
ليبيا	0,2	0,625	0,15	0,711	0,15	0,60	0,5	0,260	0452
مصر	0,2	0,626	0,15	0,533	0,15	0,40	0,5	0,470	0,500
المغرب	0,2	0,500	0,15	0,165	0,15	0,60	0,5	0,320	0,375
موريتانيا	0,2	0,418	0,15	0,400	0,15	0,20	0,50	0,330	0,339

المصدر: علي توفيق الصادق ، "و آخرون" ، تحرير السياسات النقدية في الدول العربية ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، 1996 ص: 95.

تم إنشاء البنك المركزي اللبناني بموجب قانون النقد و التسليف بتاريخ أول أوت 1963 تحت اسم "مصرف لبنان" و هو شخص معنوي في القانون العام و يتمتع بالاستقلال المالي و الإداري[1] حدد رأس مال المصرف بثلاثين (30) مليون ليرة لبنانية ، مدفوع بكامل في الدول اللبنانية .

فأثر الأزمة الاقتصادية و المالية التي حدثت في مطلع عام 1967 ، أنشأت لجنة مستقلة للرقابة على البنوك و ذلك بموجب القانون 67/28 بتاريخ 06 ماي 1967 وعليه تشكلت اللجنة من (03) ثلاثة أعضاء و لم تكن خاضعة في ممارسة أعمالها لسلطة بنك لبنان، وما لبث أن ألحق بها دائرة الرقابة التي كانت تابعة للبنك المركزي[2]. تتكون إدارة البنك من حاكم و نواب حاكم، لا يتجاوز عددهم أربعة (04) و من مجلس مركزي ، حيث يتألف هذا الأخير من الحاكم رئيسا ونائبي الحاكم ، مدير عام الوزارة المالية و مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني.

يقوم المجلس ضمن صلاحيته الخاصة بتحديد سياسة البنك النقدية و الائتمانية بوضع أنظمة تطبيق قانون النقد كما يضع الأنظمة المتعلقة بعمليات البنك، ويحدد معدل الخصم ومعدل فوائد قروض البنك على ضوء الأوضاع الاقتصادية للبلاد، ويضع النظام الخاص والمتعلق بالحاكم ونائبيه و النظام العام لموظفي البنك مع موافقة وزير المالية .

تبرز استقلالية البنك المركزي اللبناني عن الحكومة في طريقة تعيين كل من المحافظ ونوابه ومدة التوظيف فالمحافظ يعين لستة (06) سنوات ، بموجب مرسوم يتخذه مجلس الوزراء بناءا على اقتراح وزير المالية، أما نوابه ، فهم أيضا يعينون بمرسوم يتخذه مجلس الوزراء بناءا على اقتراح وزير المالية و استشارة الحاكم و هم يقومون بتنفيذ أوامره و يمكن تجديد ولاية الحاكم أو نائبه مرة أو عدة مرات و لا يمكن إقالة المحافظ من وظيفته إلا لسبب صحي مثبت أو لإخلاله بواجبات وظيفته و نفس الشيء ينطبق على نائبيه الذين يتم الاستغناء عن خدماتهم ، بناءا على اقتراح المحافظ أو الاطلاع على رأيهم . كما لا يستطيع الحاكم أو نوابه أن يجمعوا بين وظيفتهم في البنك المركزي و نشاط آخر أو وظيفة أخرى في أي مكان سواء كانت مأجورة أو غير مأجورة و لا يمكنهم الانتفاع عن طريق المساهمة بأي وسيلة كانت و يتمتع الحاكم بصلاحيات أوسع في إدارة البنك العامة، و تسيير أعماله ، ويوقع باسم المصرف جميع الصكوك و العقود و الاتفاقيات .

المطلب الثاني : المفهوم الجديد للسياسة النقدية في ظل العولمة

يرجع اختلاف مفهوم استقلالية البنك المركزي إلى ظهور التغيرات العالمية المالية و المصرفية إذ اختلف الاتجاه العام للسياسة النقدية .و هذا ما نتطرق له في المطلب التالي:

---

[1] سلمان بودياب:اقتصاديات النقود والبنود،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1996،ص 167.

[2] سمير حسون : الاقتصاد السياسي في النقد و البنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 2004 ، ص 234:

الفرع الأول : المفهوم الجديد للسياسة النقدية بالنسبة لصندوق النقد الدولي

تبين دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي، قام بها جاكومي و فازكويز (2005) حول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن الاستقلال القانوني للبنك المركزي[1]، بالاشتراك مع متغيرات أخرى ، في الاقتصاد الكلي ، قد أسهمت في تقليل التضخم، على الرغم من عدم تحديد علاقة سببية لذلك التحليل يقارن بمؤشر واسع للإصلاح الهيكلي (مستبعدا النواحي النقدية)، والتضخم الخارجي، إلا أننا لا نجد نفس العلاقة بالنسبة للعجوزات المالية ، وهذا يعني أن إصلاح البنك المركزي لم يشجع انضباطا ماليا أكبر في أمريكا اللاتينية (على الرغم من أنه يتعين على المرء، أن يتذكر أن السياسة المالية تأثرت في أثناء هذه الفترة بالأزمات) المصرفية التي ضربت المنطقة و التكلفة المالية المرتبطة بهذه الأزمات، و يبدو أن الحكومات استبدلت ببساطة بأموال البنك المركزي : الدين العام لتمويل العجوزات المالية [2] .

إن الاتجاه نحو منح الاستقلالية للبنوك المركزية ليس فقط في الدول الصناعية والمتقدمة، و لكن حتى في الدول النامية ، كما أن هذا الاتجاه في الدول النامية ، صحبه تراجع للدور التنموي للبنوك المركزية فيها .

و يعتمد هذا الاتجاه على أن اقتصار البنك المركزي على إدارة السياسة بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار، و قيمة العملة يعد أفضل للعملية التنموية على المدى الطويل من الدور الذي اعتاد أن يلعبه من خلال التمويل بالعجز و التوسع في الائتمان، بغرض تمويل التوسع المتزايد في حجم الإنفاق الحكومي ، إذا ما وضعنا في الاعتبار ما تمثله معدلات التضخم المرتفعة من مخاطر على الإنتاج و الإنتاجية و العمالة في المدى الطويل .

و هذا هو الاتجاه الذي يدعمه صندوق النقد الدولي ، و أصبح يوصي به صراحة ضمن برامج الإصلاح المالي و المصرفي التي يفرضها على الدول النامية [3] .

أولا : الاتجاهات الرئيسية للسياسة النقدية

يمكن أن نميز بين اتجاهين رئيسيين للسياسة النقدية احدهما توسعي و الأخر تقييدي [4].

ا/ الاتجاه التوسعي للسياسة النقدية:

---

[1] يقاس استقلال البنك المركزي بمقياس من صفر إلى 1 ، باعتبار 1 أقصى استقلال و قد أخذ المؤشر بتصرف من مؤشر استحدثه الكس كوكيرمان .

[2] أوجستين كاتنزولويس أوجاكوم هـ ، " ترويض الوحش" ، في مجلة التمويل و التنمية ، العدد 4 ديسمبر ،2005، ص: 27 .

[3] أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص: 253 .

[4] انظر للقيود المحلية للسياسة النقدية في الفصل الثاني

يعني أن التحكم في حجم وسائل الدفع يجب أن يتجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي، حتى و لو أدى إلى ارتفاع مقبول في معدل التضخم، إلا انه سيؤدي في نفس الوقت إلى زيادة القوة الشرائية، و زيادة الطلب الاستثماري، و تحقيق مستوى أعلى للتشغيل. و هذا لا يتأتي إلا إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع، و خفض سعر الفائدة و تشجيع الائتمان.

ب/ الاتجاه التقييدي للسياسة النقدية

في حالة ارتفاع معدل التضخم، تكون المطالبة بزيادة الأجور و تعمد السلطة النقدية إلى تقييد حجم الإنفاق، و تدفع بالبنك المركزي إلى إنقاص حجم وسائل الدفع، و تقييد الائتمان في محاولة لتثبيت الأجور و الأسعار. و يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار و الإقلال من حجم الاستهلاك.

ترجع علاقة صندوق النقد الدولي، مع الدول النامية في مجال السياسة النقدية، بتطبيق سياسة نقدية و ائتمانية تقييدية و ذلك للحد من التوسع النقدي و التضخم مع ضرورة تعديل أسعار الفائدة بحيث يكون سعر الفائدة الحقيقي موجبا [1].

ثانيا: تدخل البنك المركزي و قوى السوق

على الرغم من أن السلطات النقدية في الدول النامية قد قطعت أشواطا كبيرة نحو إقامة أنظمة مالية و مصرفية تستند إلى عوامل و آلية السوق. إلا أنها مازالت تلجا إلى ممارسات لا تستند على آلية السوق في إدارة سياستها النقدية. فمن جانب عملت السلطات في هذه الدول على تحرير هيكل أسعار الفائدة و إزالة الضوابط على الائتمان و تعزيز الأطر القانونية و التنظيمية التي تعمل بموجبها المؤسسات المالية، و تتطلب المصداقية أن تكون توجهات سياسات البنوك المركزية واضحة و شفافة و تتصف بالاستمرارية و يكون التدخل أكثر ضرورة في الدول الأكثر عرضة للصدمات الخارجية و التي لديها أنظمة مالية هشة و تتصف سياستها المالية بعدم المرونة نسبيا كأداة لإدارة الطلب، و التي غالبا ما تنقصها الخبرة في استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة المستخدمة حديثا، و مهما يكن من أمر، فان مثل ذلك التدخل يجب أن لا يتصل إلى حد يعيق تطور السوق، كما يجب على البنوك المركزية أيضا أن لا تعمد إلى الكبح الكامل لتحركات أسعار الفائدة حتى يسمح للسوق بتحديد أسعار تعكس توقعات المتعاملين فيه.

ثالثا : العولمة و الاتجاه نحو الرقابة المالية الداخلية الشاملة

أدى انفتاح الأسواق المالية و المصرفية إلى دخول البنوك العالمية الكبرى وانتشار فروعها في دول العالم مما اوجد منافسة بينها و بين البنوك المحلية في استقطاب الأموال والودائع و منح

---

[1] عصام الدين محمد عباس أباظة." تأثير العولمة على الاقتصاد المصري". القاهرة، رسالة ماجيستر، 2004، ص،ص:48،49.

القروض بتسهيلات لم تكن متوقعة،و نظرا للثورة التكنولوجية و ثورة الاتصالات أصبحت السوق المالية و المصرفية و أسواق رأس المال معروضة على مستوى واسع تصعب رقابته رقابة دقيقة، و بعد الأزمات المالية لدول جنوب شرق آسيا نتج اتجاه نحو فرض قيود على حركات رؤوس الأموال و تغطية دور الهيئات الرقابية.

و تعتبر هذه الخطوة تكاملا مع الفكر العولمي لإيجاد أدوات و معايير رقابية عالمية على أوامر الحكومات المختلفة في المجال المالي و النقدي، ضمانا للاستثمارات و انتقالاتها بين الدول وحماية لرؤوس الأموال التي أصبحت تنتقل بين البيئات الاقتصادية المختلفة انتقالات بغير حدود في ظل العولمة. فان تقدم كل دولة بتوحيد الجهات الرقابية المالية لديها في جهة رقابية قوية تجمع عديدا من الجهات الرقابية المتخصصة.

مع العولمة والحرية المتزايدة أصبحت فروع البنوك المحلية و العالمية و انتشارها بشكل يعطي المنافسة اشد أشكالها و هنا تصبح الفروع و المراكز الرئيسية في تنافس لجذب و منح الأموال و لذلك قد تفرط في شروطها لمنح الائتمان. و قد تدخل في نوع من الأداء المصرفي نتيجة المنافسة الشديدة كما تؤدي بعد فترة إلى حدوث انهيارات قد لا يقف تأثيرها على البنك المعني وحده بل قد يتسع الأثر إلى النظام المصرفي المالي في الدولة ككل فيما يوجب وجود هذه الهيئات الرقابية الموحدة والقوية وأن تكفل لها الدولة وسائل ودرجات الحرية للأداء على المستوى المتوازي مع هذا التوسع والتضخم في السوق المصرفي والأداء المالي والنقدي في السوق التأميني والرأسمالي و غيرها.

و مع كل هذا أصبحت الرقابة القطاعية غير مناسبة ولا توافق هدا الأداء المتسارع لذا تم البحث عن هيئات رقابية شاملة ذات طاقات و أهداف أوسع واشمل.

بدأت الحكومات في إعادة النظر في وسائلها الرقابية التقليدية خاصة والعالم ما يزال في مرحلة الجدل حول أسباب الانهيار الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا والتي تدفع كل من الحكومات بهذه الدول و القطاع الخاص الذي اندفع للاقتراض الخارجي دون حدود ، لذا أصبح التطور نحو الرقابة الشاملة على الأسواق المالية ضرورة ملحة . وهناك العديد من الدول مثل انجلترا و أمريكا ومعظم دول أوروبا قامت بتوحيد الرقابة المالية في هيئة واحدة مثل هيئة الخدمات المالية في بريطانيا تطلع بالرقابة المالية و المصرفية الشاملة في المملكة المتحدة و يرأسها السيد هاوارد ديفيز H.Davis الذي يقول " أن القضايا التي تواجه الاقتصادات النامية في الأسواق المالية أصبحت أكثر تعقيدا عن السابق خاصة ، أن معظم البلدان تعمل على تحرير و فتح أسواقها المالية استجابة لدواعي العولمة بما يكرس من مستوى عال من المنافسة المحلية عن مؤسسات محلية و عالمية و هو ما يدعو الدول لضرورة التصدي للمستجدات في هذا المجال بوسائل رقابية حديثة

و متطورة فلم تعد الوسائل الرقابية التقليدية و القطاعية منها بقادرة على تغطية هذا التطور المتسارع و الهائل في الأسواق المصرفية و المالية في ظل العولمة " [1].

و الشكل التالي يوضح الحاجة للرقابة المالية في ظل العولمة.

شكل رقم (5) ضرورة الرقابة المالية الشاملة داخليا و الرقابة المالية الدولية(الرقابة المالية في ظل العولمة)

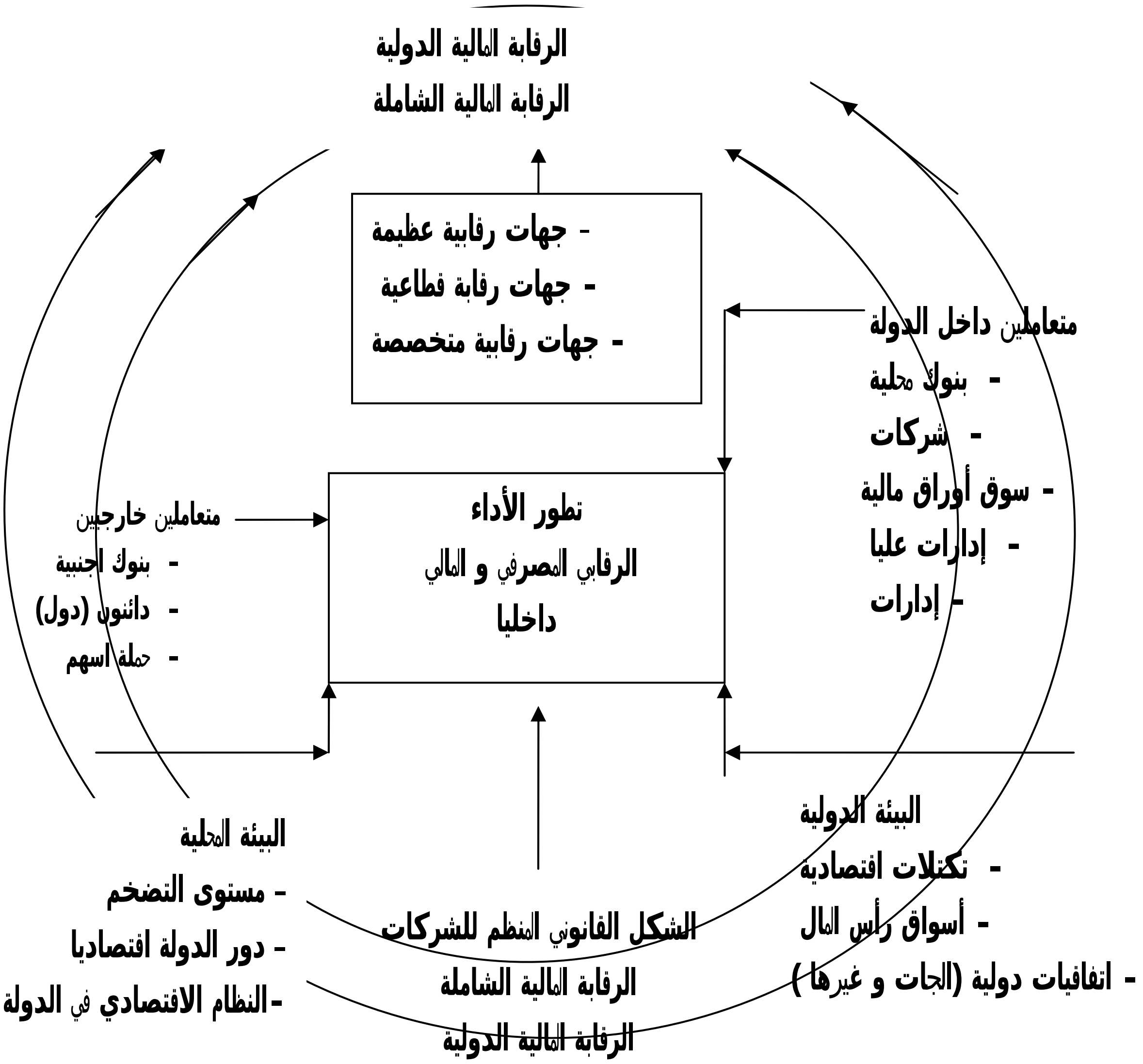

المصدر : صلاح عباس ، العولمة و أثارها في الفكر المالي و النقدي ، القاهرة ، 2005 ،ص ،136

---

[1] صلاح عباس ، العولمة و آثارها في الفكر المالي و النقدي ، القاهرة 2005 ، ص ،136

الفرع الثاني : الاتجاهات الحديثة في استخدام أدوات السياسة النقدية

اتخذت السياسة النقدية اتجاهات حديثة في استخدام أدواتها إذ انتقلت من أدوات مباشرة لإدارة سياستها إلى أدوات غير مباشرة و ذلك وفق متطلبات العصر.

أولا : الاتجاهات الحديثة في البنوك المركزية:

تعد وظيفة إدارة السياسة النقدية من أحدث الوظائف تاريخيا ، مقارنة بالتطورات الحديثة لوظائف البنك المركزي ، كما أن تحقيق الاستقرار للأسعار (وحماية قيمة العملة) ، أصبح هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية .

أما فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية و الرقابة على الائتمان ، فقد ركز الاتجاه الحديث على ضرورة الاستغناء عن الأدوات المباشرة و الاعتماد على الأدوات غير المباشرة [1] و تقلصت سلطة البنك المركزي على الحكم و التوجيه المباشر لوحدات الجهاز المصرفي و من جهة أخرى تطورت وظيفة البنك المركزي بمنحه أكثر درجة من الاستقلالية في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و هذا ليتمكن من انجاز الهدف الرئيسي لهذه السياسة ألا و هي الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار مع حماية قيمة العملة و قدرتها الشرائية[2].

أخذ هذا الاتجاه في التطور بالنسبة للدول النامية ، بعد أن تنامي في الدول المتقدمة ، فقد تبني صندوق النقد الدولي هذا الاتجاه في برامجه للإصلاح المالي و المصرفي بالنسبة للدول النامية ، دون مراعاة تباين واختلاف الظروف الخاصة بكل دولة و الفروقات الموجودة بينها و بين الدول المتقدمة .

إن مسؤولية استقلالية البنك المركزي ارتفعت مقارنتا بالوظائف التقليدية التي كانت منوطة له ، إذ أصبح مسؤولا بشكل مطلق عن وضع و تنفيذ السياسة النقدية (بالإضافة إلى إدارة سعر الصرف) ، و أصبح البنك المركزي هو المسؤول عن كل آثار السياسة النقدية أمام الجمهور بصفة رئيسية ، هذه المسؤولية جعلته يتفرغ بالكامل لإدارة السياسة النقدية على المستوى الكلي(بالإضافة إلى سعر الصرف) في مناخ تسوده آليات السوق .

يحتاج النظام المالي إلى سياسة نقدية سليمة مع إدارة سليمة ، و لهذا كان من الطبيعي أن يجمع البنك المركزي بين وظيفة الرقابة على البنوك (وغيرها من المؤسسات المصرفية و المالية) و بين وظيفة إدارة السياسة النقدية ، بهدف تأمين استقرار المستوى العام للأسعار مع نمو الوعي

و تزايد النفوذ السياسي لجماعة الضغط المنادية بضرورة إتباع سياسة نقدية سليمة ، و مع حساسية الأسواق المالية اتجاه أدنى تسيب من قبل السياسات النقدية المتبعة ، أصبح من الصعب قبول إصدار

---

[1] تعتمد هذه الأدوات على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض و طلب النقود بطريقة تسمح بإدارة الأهداف الوسيطية المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية.

[2] محمد دويدار، أسامة الفولي، مرجع سابق: ص، ص: 293-294.

المزيد من البنكنوت لتمكين الدول التي تعاني من التضخم من الإسراف في الإنفاق و رفع معدلات التضخم في نفس الوقت .

و أدى التدويل المستمر للأسواق المالية، و الثقة الواسعة في السياسة النقدية إلى خلق رواج عالمي للسندات الحكومية لتوفر التمويل المطلوب للحكومة بعيدا عن التضخم و مشاكله .

ثانيا : الاتجاهات الحديثة لاستخدام أدوات السياسة النقدية

تختلف الأدوات المتاحة للبنك المركزي من بلد لأخر وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها، ووفقا للنظام السياسي و المؤسسي السائد، و الهيكل المالي و المصرفي القائم .و من جهة أخرى فان الأدوات السياسية النقدية قد تكون أدوات مباشرة أو أدوات غير مباشرة.

ا- التحول من استخدام الأدوات المباشرة إلى الاعتماد بشكل رئيسي على الأدوات غير المباشرة.

إن التحول من التحكم المباشر إلى التحكم غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مسايرا للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايدة على قوى السوق في تسيير عجلة الاقتصاد، ونحو التخفيف- أو إزالة- القيود والتحرير لكافة الأدوات و السياسات الاقتصادية والمالية و النقدية ، والابتعاد عن أسلوب التوجيهات و القرارات الإدارية التحكمية.

كذلك يندرج هذا التحول في إطار عملية الإصلاح وإعادة التوازن للأسعار النسبية على المستوى الاقتصادي الكلي[1].

لا يمكن إنكار فعالية الأدوات المباشرة خاصة عند استخدامها في الائتمان فهي تمثل جانبا هاما من ترسانة أدوات البنك المركزي حتى وإن لم تعد تستخدم كما كان الأمر في الماضي.

وفي نفس الوقت هناك العديد من الجوانب السلبية لأدوات التحكم المباشر في الائتمان التي كانت سببا وراء هذا التحول إلى الاعتماد بشكل رئيسي على الأدوات الغير المباشرة و هذا ليس في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة فحسب، وإنما للعديد من الدول النامية.

ا-1 الجوانب السلبية للأدوات المباشرة :

تكمن الجوانب السلبية المرتبطة بالسقوف الائتمانية و بالقيود الخاصة بأسعار الفائدة – كأمثلة عن الأدوات المباشرة في انعدام مرونتها و محدوديتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغيير الظروف، و انحسار تطبيقها على قطاعات محدودة من النظام المالي ككل.

كما تؤدي إلى تراجع دور السلطة المالية desintermediation ، حيث تتنقل الأموال من القطاع المالي المنظم إلى الأسواق المحلية غير الرسمية. أو إلى الأسواق الخارجية، فيما يعرف بظاهرة هروب رؤوس الأموال capital flight و لخلق فرص جديدة للإقراض ولجلب الودائع تعمل

---

[1] أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله " اقتصاديات النقود و التمويل" القاهرة،دار الجامعية، 2005، ص،204

هذه الأدوات على عرقلة هذه العملية إذ تحد من المنافسة بين البنوك و تعرقل ذلك التنافس في تحديد الأسعار و تطوير السوق النقدي. مع عدم تحقيقها لتعبئة المدخرات ، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد حجم الائتمان المتاح على مستوى الاقتصاد الوطني . تستلزم هذه الأدوات التدخل المستمر والمتزايد للبنك المركزي في أدق الشؤون الإدارية الوحدات المصرفية ، الأمر الذي يخلق تعارضا متزايدا مع دوره في إدارة السياسة النقدية على مستوى الاقتصاد الكلي .

إن عملية تحديد مستويات الائتمان و أسعار الفائدة ، تسبب في إظهارها و كأنها قرارات سياسية ناتجة عن اعتبارات سياسية أكثر منها اعتبارات نقدية، كما تؤدي عملية تحديد السقوف الائتمانية إلى سوء توزيع الموارد ، حيث تميل البنوك عند منح الائتمان ، إلى تفضيل العملاء القدامى المستقرين في السوق على حساب العملاء المقترضين الجدد.

ا-2 مزايا الأدوات غير المباشرة القائمة على أساس آليات السوق

تحدد الأدوات غير المباشرة على أساس التفاعل بين العرض و الطلب في السوق و نظرا لان معدل الفائدة يعد النقطة الأساسية لعمل السوق فإذا مزايا الأدوات غير المباشرة تسعى لتحقيق التوازن لقوى العرض والطلب الخاصين بالنقود والائتمان في السوق النقدي. إذ يبقي البنك المركزي بعيدا عن التدخل المباشر من قوى السوق. وذلك بصورة غير مباشرة، تضمن كذلك التنسيق بين السياسة النقدية، والمالية وسعر الصرف. يضمن التكيف السريع و التعديل المباشر والتلقائي ، وفقا لتغير ظروف السوق للتقليل من حجم المخاطر، التي كان يمكن أن تنتج للاضطرار إلى الاستمرار في إتباع سياسة خاطئة، ومنه تنقل وتنتشر آثار السياسة النقدية و مؤشراتها بشكل مباشر إلى كافة أطراف قطاعات السوق النقدي، كما يضمن التوزيع الأمثل للأموال و للائتمان القائم على أسس التكلفة و العائد و المخاطرة .إذ يعكس بوضوح و بشكل فوري مواطن الضغط في السوق النقدي عند توفر الشفافية و الوضوح و يعتبر إحكام السيطرة على المتغيرات النقدية و ضمان فعالية التأثير فيها باستخدام الأدوات غير المباشرة من أهم عوامل نجاح السياسة النقدية [1].

الفرع الثالث : الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية

إن تحرير أسعار الفائدة و تحول الخزينة نحو التمويل الذي يسند على عوامل و آلية السوق و الانفتاح [2] التدريجي لاقتصادياتها ، يتطلب وجود سياسة نقدية كفوءة ، مما يعني التحول من السوق الائتمانية التي أثبتت عدم فعاليتها إلى الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية ، حيث أن مثل هذا الانتقال يتطلب تدخل السلطات النقدية في أسواق النقد للتأثير غير المباشر على أسعار الفائدة و

---

[1] محمد أبو العيون ،" تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية و التوجهات المستقبلية ، ورقة عمل رقم 78، القاهرة 2003 ، ص، 31

[2] درجة الانفتاح = الصادرات +الواردات/ الناتج المحلي الخام

كمية النقود ، فقد أصبحت البنوك المركزية في هذه الدول ، تستخدم عددا من الأدوات النقدية تتضمن أذونات الخزينة و شهادات الإيداع والمزادات الائتمانية و اتفاقيات إعادة الشراء ومتطلبات الاحتياطي و تم في عدد من هذه الدول وقف العمل بتسهيلات إعادة الخصم التي تتبعها البنوك المركزية بصورة تدريجية. تجدر الإشارة إلى أن الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية ما زالت في طور مبكر من النمو في الدول النامية ، حيث يحد من تطورها وجود سيولة هيكلية متزايدة لدى القطاع المصرفي بالإضافة إلى النمو المحدود لأسواق النقد و الأسواق الثانوية [1] . وقد شكل التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزانة تحولا نوعيا في القطاعات المالية والمصرفية في هذه الدول ، حيث وفرت أذونات الخزينة أداة جديدة للإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية ، ممهدة الطريق أمام تشجيع و تنمية أسواق الأوراق المالية .

ففي الجزائر تم البدء ببيع أذونات سندات الخزينة القابلة للتداول من أجل تمويل الخزانة في 1995 ، عبر مزادات علنية إلى البنوك التجارية و المستثمرين المؤسسين.

المبحث الثالث : اثر التغيرات العالمية (المالية و المصرفية)على فعالية السياسة النقدية

تشير الكثير من التغيرات و التطورات المالية و المصرفية و الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على فعالية السياسة النقدية و ذلك في أي دولة من دول العالم و خاصة منها الدول النامية و لا سيما الجزائر .

ننوه في البداية أن الآثار الاقتصادية و النقدية للعولمة على فعالية السياسة النقدية ، قد تكون ايجابية و قد تكون سلبية ، وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة السياسة النقدية هو تعظيم الايجابيات و تقليل السلبيات عند أدنى مستوى.

المطلب الأول : اثر التغيرات المالية العالمية على فعالية السياسة النقدية

طرأت على ساحة الاقتصاد العالمي ، العديد من التغيرات و التطورات المالية ، ومن هذه التطورات وجود ما يعرف بترابط الأسواق المالية ، مع ظهور موجة التحرير المالي و تحرير حركة رؤوس الأموال ،و كانت لهذه التطورات التي حملتها ظاهرة العولمة تأثيرات واسعة على فعالية السياسة النقدية لغالبية دول العالم فيا ترى ما مدى تأثير هذه المتغيرات على فعالية السياسة النقدية .

الفرع الأول : اثر ترابط الأسواق المالية على فعالية السياسة النقدية

[1] قارة مصطفى" إصلاح القطاع المالي و المصرفي ، تجارب بعض الدول العربية " في القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات المرحلة المقبلة ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 2000 ، ص: 159 .

تعتمد فعالية السياسة النقدية ، ولاسيما أدواتها الكمية ، على وجود أسواق مالية منظمة إذ أن مجال عمل أدوات تلك السياسة هو السوق المالية ، التي لابد أن تكون على درجة عالية من الفعالية و الكفاءة لتطبيق تلك الأدوات .أي أنها يجب أن تكون ذات طاقة كبيرة تمكنها من استيعاب كميات ضخمة من السندات الحكومية التي يعرضها البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة ، وكذلك قدرته على تطبيق سياسة سعر البنك و امتداد تأثيرها في مجمل المتغيرات الاقتصادية المستهدفة من ذلك .

و يتم تأثير السوق المالية في تطبيق فعالية السياسة النقدية كما يلي[1] :

1. تتطلب فعالية سعر البنك ، وجود علاقة قوية بينه وبين بقية أسعار الفائدة في السوق المالية ، إذ أن مدى تأثير التغيرات في سعر البنك يجب أن تصحبه تغيرات في أسعار الفائدة في السوق . ويتطلب ذلك وجود سوق مالية كفوءة

2. وجود سوق متطورة للأوراق المالية ، إذ يتم فيها إعادة خصم أدوات الائتمان بوساطة البنك المركزي بسهولة تمكن الأخير من إجراء السياسة النقدية ، إذ أن وجود مثل هذه السوق يجعل الأوراق المالية المراد خصمها ذات سيولة عالية و درجة ضمان مرتفعة .

3. يعتمد نجاح سياسة السوق المفتوحة على وجود سوق للسندات كبيرة و نشطة ذات فعالية عالية ، حتى يستطيع البنك المركزي التأثير في المتغيرات .

4. وجود حساسية بين الطلب على الائتمان و مستوى أسعار الفائدة ، فضلا عن أن أسعار الفائدة يجب أن تتمتع بمرونة عالية بإزاء التغير في سعر البنك ، لكي تستطيع السلطة النقدية تطبيق سياستها النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة و سعر البنك ، وهاتان العلاقتان لا تتمان إلا بوجود سوق مالية فعالة .

و هكذا فتنمية السوق المالية تجعل أدوات السياسة النقدية الكمية أكثر فعالية و تأثيرا في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية . من خلال إتاحة المجال الأمثل لتطبيقها و امتداد أثرها نحو الأهداف المتوخاة من استخدامها .

الفرع الثاني: اثر التحرير المالي علي فعالية السياسة النقدية

يعد التحرير المالي احد معالم النظام المالي الجديد ، واهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، وقد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة ، و كذلك بموجة التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي التي تشهدها غالبية الدول ، ويتمثل التحرير المالي كل ما يتعلق بتحرير أسواق

---

[1] عماد محمد على العاني ، " اندماج الأسواق المالية الدولية ، أسبابه و انعكاساته على الاقتصاد العالمي " بغداد ، بيت الحكمة ، 2002، ص: 42

صرف العملات ، وقطاع التامين و المصارف وتحرير حركة رؤوس الأموال ، وتحرير البورصات .

ويشير الجدول التالي إلى الأعوام التي بدأت فيها بعض البلدان الصناعية ، والنامية عمليات التحرير المالي ،بعد مرحلة كان يسودها التدخل الحكومي الواسع النطاق في الأسواق المالية .

الجدول رقم (14): تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الشيلي	1974	الولايات المتحدة الأمريكية	1982
سنغافورة	1978	ألمانيا	1984
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
كوريا الجنوبية	1978	بنجلادش	1988
هونج كونج	1978	الهند	1989
تايوان	1979	المكسيك	1989
اليابان	1979	البرازيل	1989
كندا	1980	البيرو	1991
جنوب إفريقيا	1980	فنزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
اندونيسيا	1981	المغرب	1991

Source. Williamson and M.mahar: A review of financial liberalization south Asia region ; internal discussion paper ;n°171 , world bank, , 1998, p: 43

يستلزم التحرير المالي إلغاء القيود على تسعير وتخصيص الائتمان وبذلك ينتهي التدخل الحكومي المباشر فيما يخص قرارات البنوك المتعلقة بالائتمان كما يستدعي إلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال الدولية ، مما سيخاف مصادر جديدة للتمويل ، وللسياسات الحكومية دور محوري في تحديد كيفية أداء القطاع المالي . إذن التحرير المالي لا يعني قيام نضام مصرفي حر لان الحكومات ستستمر في التدخل بعدة طرق ، فسيتم إشرافها على البنوك لأسباب احترازية .

رغم أهمية تحرير قطاع السلع والخدمات إلا انه ليس مستقلا عن القطاعات الأخرى خاصة القطاع المالي. وعلى الدول أن لا تفتح حساب، رأس المال فجأة، وبالتعامل قد تتعرض للازمة، وهذا يعني أن على البلدان تحرير حساب رأس المال بالتدريج [1] ، حيث أن ذلك يعمل على إزالة التشوهات

[1] عبد الحميد صديق عبد البر ، اثر تحرير أسواق رؤوس الأموال على اقتصاديات الدول النامية ، مصر المعاصرة ، القاهرة ، العدد465، 4661 ، 2002، ص: 97

التجارية و غيرها قبل إلغاء القيود على الحساب الرأسمالي ، إلا أن اختلاف سرعة التصحيح في أسواق السلع عنها في أسواق رأس المال قد يؤدي إلى تصحيحات سعريه مفرطة، وجموح للأسعار في الأسواق المالية، أو احتمال ارتفاع سعر الصرف الحقيقي نتيجة للتدفقات الرأسمالية الضخمة [1].

إن التحرير المالي الذي تنفذه الدولة سيشكل تحديا للمؤسسة الاقتصادية و لقطاعات الأعمال و مثال ذلك اثر التحرير المالي في مرونة أسعار الفائدة ، و كيف يمكن أن يؤثر سعر الفائدة في العديد من الاتجاهات الاستثمارية و التمويلية و تأثيراته على العائد ...الخ ، ولهذا فان التحرير المالي قد يقود إلى خطر السيولة و الائتمان إضافة إلى الكثير من الآثار غير المرغوب فيها مثل التقلبات المستمرة و عدم ربط الخبرات السابقة [2].

إن نجاح عملية التحرير مقترن أساسا و مقيد بتحرير أسعار الفائدة ، إذ تعتبر هذه الأخيرة من المبادئ الأساسية لنجاح عملية التحرير كذلك إعطاء الأهمية لإصلاح السياسة النقدية ، وهو ييسر قيام سوق فيما بين البنوك والسوق الثانوية للسندات الحكومية مما يوفر الأساس للإدارة المستقبلية لحجم النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة .

ولكي تستمر عملية تحرير أسعار الفائدة مسارها ، يجب أن يكون هناك عمل متكامل و اكبر من السلطات النقدية و هيئات الإصلاح في القطاع المالي ، حيث يجب استمرار عملية الدعم لأسعار الفائدة مؤقتا و لنجاح تحرير أسعار الفائدة ، يجب أن تتخذ إجراءات أخرى كإعادة هيكلة ميزانية البنوك بإلغاء الديون المعدومة ، وخوصصة البنوك العمومية ، وفي هذا المناخ التحريري الجديد يجب على الحكومة التخفيض من القيود على الملكية الأجنبية للبنوك المحلية حتى يمكن إدخال أفضل التقنيات في ميدان الإدارة و تقييم الائتمان و لقد اعتبرت تجربة الشيلي في الإشراف على البنوك ما بين (1976-1982) فريدة من نوعها حيث استطاعت نسب الفائدة المحررة النجاح في بيئة تضخمية خيالية فلقد تجاوز معدل التضخم 170% سنويا 1972 و انخفض 10% في 1981. وبلغت نسب الفائدة بدورها مستويات غير معقولة بسبب غياب الإشراف المالي السليم مع النظام المصرفي بسبب ارتفاع القروض المتعثرة وقد قامت الشيلي بإعادة تامين بنوكها في 1982-1983 لحماية المودعين المحليين و الأجانب ومع هذا فان الشيلي هي الدولة الوحيدة التي كانت لها القدرة الكافية للسيطرة المالية التي مكنتها أن تجعل من استقرار الأسعار و التحرير المالي هدفا يتمتع بالمصداقية التامة . يسبق التحرير المالي إلغاء القيود على أسعار الفائدة و على تخصيص الائتمان – التحرير الدولي – أي إزالة القيود على رؤوس الأموال و على تحويل العملة المحلية الأجنبية .

---

[1] B.Eichengreen, M.Mussa, "la libéralisation des mouvements de capitaux" finance et développement , volume 35, n°4, 1998 p:19

[2] سرمد كوكب الجميل ،" تحديات العولمة و خيارات الاستجابة تحليل اتجاهات التحرير المالي اتجاه الاستثمارات الأجنبية حالة الأردن " بيروت ، جامعة الزرقاء ، المؤتمر الأول،2001، ص: 167

الفرع الثالث: اثر تحرير حركات رؤوس الأموال على فعالية السياسة النقدية

لقد تضمنت المادة رقم 6 من الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي (بريتون وودز) 1944 صيغة وسطى في مجال تحرير التدفقات المالية ، حيث أكدت انه لا الصندوق و لا الدول الأعضاء الأخرى ملتزمة قانونيا بالمساعدة في فرض تطبيق الضوابط على حركة رأس المال في دولة معينة ، وقد جاء هذا في معرض ترخيص المادة السابقة نفسها للدول الأعضاء بفرض ضوابط دائمة على حركة رأس المال. وارتبط ذلك بتأكيد الاتفاقية على تثبيت أسعار صرف العملات الوطنية إلى ابعد حد ممكن[1] . ويؤدي ذلك إلى الاستنتاج بأهمية انتهاج سياسة نقدية محلية تراعي الاعتبارات الوطنية . ورغم ذلك فقد انتهج الصندوق من الناحية العملية في الموقف من الأزمات المالية الأسيوية في أواخر التسعينات .

أشار خبراء الصندوق أثناء و بعد هذه الأزمات إلى أن سياسة سعر الصرف الثابت كان لها أثرها المشجع للمضاربة من حيث أنها وفرت لمستثمري (اقتصاد الكازينو) أداة تسمح بتوفير معلومات تفيد في التنبؤ بقيم الأصول المالية ومن ثم دعا خبراء الصندوق إلى معالجة الأزمة بطريقة تفتح الباب أمام أزمات أخرى و هي وصفة تحرير سعر الصرف (مما يؤدي إلى خفضه) و هو ما قد يفيد الفئات الريعية و العاملة في القطاع المالي والأنشطة المضاربية و هو الحال في كوريا الجنوبية[2].

نستطيع القول أن سياسات التحرر أدت إلى إتباع سياسة مالية و نقدية مرنة و ذلك لتتلائم مع صدمات التجارة والأحداث الخارجية الأخرى، وذلك بغرض إحداث استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي .

ولتوضيح هذا الأثر بدقة نحاول استعراض اثر هذا التحرر على فعالية السياسة النقدية لبعض دول جنوب شرق أسيا التي عانت من الأزمة المالية . ففي اندونيسيا بدأت سياسة التحرر المالي في 1970اين تم إلغاء القيود و الرقابة على الصرف الأجنبي، كما أن إلغاء نظام تعدد أسعار الصرف وأصبحت الروبية قابلة للتحويل و منذ ذلك الوقت تبنت الدولة سياسة حرة ومفتوحة للصرف الأجنبي . وفي نهاية 1988 تم إزالة القيود المباشرة والمتبقية على حرية تدفق رؤوس الأموال . وفي 1983 بدأت عملية إصلاح النظام المصرفي الاندنوسي، وفي هذا العام أزيلت القيود التي يفرضها البنك المركزي الاندنوسي علي أسعار الفائدة و على عمليات الإقراض و خلق البنك المركزي إطارا مؤسسيا يمكنه من الرقابة بأسلوب غير مباشر و دون المساس باليات السوق (مثل استخدامه لعمليات السوق المفتوحة ، أدوات الخصم).

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى ،" دور السياسات المالية و النقدية في مجال الإصلاح الاقتصادي " القاهرة ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع ، العدد479، 2005 ، ص: 67

[2] نفس المرجع ، ص:68

أما في ماليزيا ، فالحكومة تمارس رقابة محدودة جدا على عمليات الصرف و التحويلات الرأسمالية و لا تتعدى الرقابة إلا فيما يختص بالدول محل المقاطعة كإسرائيل و صربيا ، عدا ذلك فان كافة المدفوعات لغير المقيمين و تحويلات الأرباح مسموح بها ، كذلك المدفوعات الرأسمالية ، وقد سمحت الحكومة الماليزية في 1994 للمقيمين بالاحتفاظ بنسبة من حصيلة صادراتهم بالعملة الأجنبية في حسابات البنوك بدلا من بيعها للبنك المركزي [1].

وفي 1995 اتخذت الحكومة الماليزية بعض الإجراءات التي من شانها تحويل كوالالمبور إلى مركز مالي إقليمي ، و من أهم هذه الإجراءات :

- تسهيل الاقتراض بضمان الأسهم و تخفيض معدل العمولة في أسواق كوالالمبور للأسهم.
- فك القيود على مديري صناديق الاستثمار الأجنبية والسماح لهم بإدارة صناديق الاستثمارات المحلية .

وقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي الماليزي ، هذا النجاح أدى إلى جذب تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال الساخنة (قصيرة المدى بهدف المضاربة) . إلا انه يلاحظ عموما أن القطاع المصرفي الماليزي كان أكثر تطورا من القطاعات المصرفية الأخرى في دول الأزمة .

تخضع حركات رؤوس الأموال الدولية لتغيرات مستمرة نتيجة ارتباطها بمتغيرات اقتصادية دولية رئيسية تتمثل على وجه التحديد بتغيرات أسعار الفائدة الدولية ، وتقلبات أسعار الصرف ، ولاسيما أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية و هذا يعني أن أي تغير يطرأ في هذين المتغيرين يتسبب في تغير اتجاه حركة رؤوس الأموال الدولية و تستخدم عادة المرونات* في الكشف عن درجة تأثير حركة رأس المال الدولية بهذين المتغيرين

كما يراعي معدل التضخم ، لأنه يؤثر في هذين المتغيرين و من ثم في درجة مرونة حركة رأس المال الدولي[2].

---

[1] مهاتير محمد ، " ماليزيا و الأزمة المالية الأسيوية " القاهرة ، مركز الدراسات الأسيوية ، كلية الاقتصادية والعلوم السياسية ، 2000 ، ص: 9

* مرونة رأس المال الدولي لتغيرات أسعار الصرف = التغير النسبي في حركة رأس المال الدولي / التغير النسبي في أسعار الصرف

مرونة رأس المال الدولي لتغيرات أسعار الفائدة = التغير النسبي في حركة رأس المال الدولي / التغير النسبي في أسعار الفائدة

[2] عماد علي العاني ، مرجع سابق ،ص: 236

نظرا لتراجع الفكر المهيمن على طاقم خبراء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلى حد ما شهد الفكر الاقتصادي و السياسة الاقتصادية منذ التسعينات ، حركة تجديد واسعة سمحت بفرض الضوابط الوطنية على حركة رؤوس الأموال الداخلة و الخارجة ، منها سياسات ذات طابع انكماشي و توسعي .

الفرع الرابع : اثر الاندماج على فعالية السياسة النقدية من خلال ظاهرة الدخول إلى نضام العملات الدولية (ظاهرة الدولرة) (Dollarisation)

يتمتع الأفراد والمستثمرون المحليون والدوليون في ظل الاندماج بحرية واسعة لامتلاك الموجودات النقدية والمالية في مختاف الأسواق المالية ، ويدعم ذلك السهولة لانتقال رؤوس الأموال الدولية فيما يمكن تلك الأسواق ، وتتخذ هذه الأموال إما شكل عمولات أجنبية وإما شكل أصول مالية أجنبية يمتلكها المحليون ، ويمارس ذلك أثرا مهما في فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني .

ولمناقشة ذلك يتطلب أولاً تعّريف مفهوم ظاهرة الدخول إلى نظام العملات الدولية ودوافعها وكيفية قياسها ، وذلك في النقطتين الأولى والثانية على التوالي ، ومن ثم تعرف علاقة هذه الظاهرة بفعالية السياسة النقدية وتأثير الاندماج فيها وذلك في النقطة الثالثة .

أولا : مفهوم ظاهرة الدخول إلى نظام العملات الدولية (الدولرة) و دوافعها

أ- مفهوم الدولرة :

يمكن أن تتخذ الدولرة أشكالا متعددة . فالدولرة الكاملة أو الرسمية تحدث عندما يستخدم بلد ما لعملة أجنبية – في العادة الدولار – باعتبارها عملته القانونية الأساسية الوحيدة . و تحدث الدولرة عندما يحتفظ بلد ما بعملته المحلية في التداول ، ولكنه يسمح أيضا بان يتم الدفع و إجراء المعاملات بالدولار و من المفيد التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة من الدولرة [1]

1- دولرة الدفع - يستخدم الدولار أساسا للدفع [2]،

2- دولرة مالية – يحتفظ السكان المحليون بأصول مالية بالدولار ،

3- دولرة واقعية – تحدد الأسعار و المرتبات المحلية بالدولار.

و هناك فئة قليلة من الاقتصاديات الكاملة الدولرة في العالم ، و تشمل الإكوادور ، والسلفادور ،و بنما . ولكن الدولرة الجزئية منتشرة جدا . وقد ازدادت نسبة الإيداعات بالعملة الأجنبية إلي إجمالي الإيداعات في السنوات الأخيرة في أمريكا اللاتينية ، واسيا ، وإفريقيا و اقتصاديات اروبا التي تمر بمرحلة الانتقال و ذلك حسب الجدول التالي :

---

[1] سكورو هيزن،الدولرة :التحكم في المخاطر هو الحل" مجلة التمويل والتنمية، المجلد42،العدد1، 2005،ص:44

[2] انظر : راجورام راجان " كم هي نافعة الحلول البارعة ؟ "مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 41، العدد 1 ، 2004، ص: 58

جدول (15) الدولرة تنتشر على الرغم من المخاطر(النسبة المئوية للإيداعات بالعملة الأجنبية قياسا لإجمالي إيداعات البنوك)

المناطق	عدد البلدان	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أمريكا الجنوبية	9	45.8	41.6	44.6	48.1	49.2	50.9
الاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال	26	37.3	38.9	43.5	44.3	46.9	47.7
الشرق الأوسط	7	36.5	37.2	37.8	37.5	38.2	41.9
إفريقيا	14	27.9	28.0	27.8	28.9	32.7	33.2
أسيا	13	24.9	23.4	26.8	28.8	28.7	28.2
أمريكا الوسطى	6	23.2	7.6	24.7	24.8	25.2	27.3
بلدان الكارابيي	10	6.3	7.5	6.8	6.7	6.1	6.2
البلدان النامية	14	7.4	-	7.5	6.7	7.0	6.6

المصدر: إحصاءات مالية دولية لصندوق النقد الدولي .

و في ظل هذه الظاهرة التي تنطوي على عملية إحلال العملة الأجنبية و الأصول الأجنبية الأخرى محل العملة المحلية و الأصول المحلية الأخرى يتم ما يلي [1]:

1- استبدال الأصول ويحدث هذا عندما تمثل الأصول المقومة بالعملة الأجنبية مستودعا لحفظ القيمة

2- استبدال العملة، ويحدث حين يتم استخدام الأصول المقومة بالعملة الأجنبية بوصفها وسيلة دفع

ب- دوافع نشوء ظاهرة الدولرة

تعكس الدولرة في الكثير من الحالات من عدم استقرار الاقتصاد الكلي فالناس يفضلون بشكل عام أن تكون لما يحوزونه من الأموال قوة شرائية ثابتة نسبيا و هذا هو السبب الذي يجعل سكان بلدان لها تاريخ من التضخم العالي أو المتقلب قد يفضلون عملة أجنبية قيمتها أكثر استقرار ا . وقد تستمر عملية الاستبدال و الدخول في نظام الدولرة حتى بعد تحقيق الاستقرار المالي كما حدث في بعض دول أسيا و أمريكا اللاتينية . و ذلك رغبة للأفراد في تنويع محافظ أصولهم و الحفاظ على معدل ربح ملائم [2].

تلعب العوامل المؤسسية دورا مهما في تحديد السبب في أن بعض البلدان التي لديها تاريخ من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي قد قامت بالدولرة بينما لم تفعل ذلك أخرى ، فبعض الدول تحاول احتواء التدهور في المدخرات الذي يمكن أن ينتج من التضخم بالسماح باستخدام عملة أجنبية، بينما قد

---

[1] صندوق النقد الدولي " أفاق الاقتصاد العالمي " واشنطن ، أكتوبر 1997، ص: 112

[2] راجع : راتنا ساهاى ، و كارلوس .ا.فيغ."الدولرة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال " مجلة التمويل و التنمية ، مارس 1995، ص: 34

تحاول أخرى مقاومة الدولرة بتعزيز خطط التأشير المالي أو اللجوء إلى قيود رأس المال أضف إلى ذلك أن انعدام وجود أسواق مالية تساند السوق النقدية. وقد حدثت دولرة ناجحة في البوسنة و الهرسك ، المكسيك ، بولندا ، سلوفينيا بعد تنفيذ سياسات تدعو للثقة في مكافحة التضخم .

إن البلد الذي يختار تبني الدولار الأمريكي يتخلى عن إمكانية وضع سياسته النقدية الخاصة استجابة لأوضاع الاقتصاد المحلي ، ويخسر الأرباح التي يحصل عليها بنكه المركزي من عملية طبع النقود لصاح البنك المركزي الأجنبي [1] . و المكسب الرئيسي من الدولرة بالنسبة لبلدان عديدة هي تحييد المصداقية الضعيفة للمؤسسات النقدية المحلية التي قد تنجم عن الانتهاكات السابقة لربط سعر الصرف و تاريخها في التمويل النقدي للعجز المالي و للنظام المصرفي،و التضخم المرتفع .

تستطيع البلدان التي تختار الدولرة من جانب واحد تحقيق فوائد جانبية و بالذات علاقات موسعة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر و تكامل السوق المالي ، ولكن الدولرة بشكل عام قد لا تكون جذابة إلا بالنسبة للبلدان الصغيرة التي لها روابط وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية . ودرجة عالية من الدولرة التلقائية و مصداقية متدنية للبنك المركزي [2] .

ثانيا: قياس ظاهرة الدولرة

يتم قياس ظاهرة الدولرة من خلال احتساب نسبة ودائع العملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي المحلي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع غير أن هذا المقياس ليس دقيقا بسبب أن ظاهرة الدولرة تتضمن العملة الأجنبية المتداولة في الاقتصاد المحلي فضلا عن ودائع العملة الأجنبية . وهذه الكمية من العملة يصعب الحصول على بيانات تخصها ، وعلى ذلك يمكن قياس ظاهرة الدولرة من خلال احتساب نسبة ودائع العملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي المحلي إلى مجموع الودائع المصرفية .و لا تشكل تلك الظاهرة أهمية كبيرة إذا كانت تلك النسبة تتراوح بين (15%- 20%) غير أن أهميتها تزداد حينما تزداد تلك النسبة إلى مستويات تتراوح بين (30%- 60%) . وقد تم استخراج هذا المؤشر لبعض المناطق ذات الأسواق المالية الناشئة في أسيا لمعرفة أهمية هذه الظاهرة فيها كما في الجدول التالي :

---

[1] اندرو برج وادواردو دورينشتاين ، وبادلو ماورو . "خيارات النظام النقدي بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، هل يمكن لعملة مشتركة أن تساعد أم هل الحل هو سعر صرف عائم ؟ " مجلة التمويل التنمية ، المجلد 40، العدد3، 2003، ص: 26.

[2] نفس المرجع ، ص: 26

الجدول رقم (16): ظاهرة الدولرة في بعض الاقتصاديات الأسيوية الناشئة (1993-2000) بـ %

البلد / السنة	تايلاندا	كوريا	اندونيسيا
1993	19.7	29.7	16.7
1994	35.5	33.6	19.1
1995	45	35.8	15.7
1996	44.6	42.0	13.1
1997	57.1	58.0	25.24
1998	29.45	28.2	20.3
1999	20.66	18.2	19.1
2000	19.01	16.5	21.4

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية الدولية واشنطن ، 2000

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن ظاهرة الدولرة زادت في كل من تايلندا وكوريا بصورة واضحة إذ زادت من 19.7% إلى 57.1% تايلاندا من 29.7 %إلى 58% في كوريا فيما بين عامي 1993و 1997 وبعدها عادت نحو الانخفاض بسبب الأزمة الأسيوية ، وانهيار العديد من البنوك التجارية أما في اندونيسيا لم تكن تلك الظاهرة واضحة ، إذ أنها لم تتجاوز نسبة 25.2% وذلك في عام 1997.

ثالثا: اثر الدولرة على فعالية السياسة النقدية

هناك تحدي يواجه اغلب البنوك المركزية خاصة في أمريكا اللاتينية هو كيفية التصدي للدولرة المنتشرة على نطاق واسع . ففي بلدان عديدة ، كانت الدولرة طريقا للتغلب على الفترات الطويلة من التضخم، و انعدام الثقة بالعملة المحلية ، و لكن الدولرة الآن تعقد مهمة إدارة السياسة النقدية، وحالت دون التصدي الفعال للازمات المالية ، تصارع بعض البنوك المركزية النقص الدائم في الثقة بالعملة المحلية الذي يتجلى في أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة التي تعكس علاوة تفرضها الأسواق خوفا من الخطر المحتمل لانخفاض مفاجئ في سعر الصرف . لهذا فان الأمر يقتضي تعزيز مصداقية البنوك المركزية بالاستمرار في تحقيق أهدافها الخاصة بالتضخم . لكن حتى هذا لن يكون كافيا إذ أنها تحتاج أدوات لتقوية قدرة العملة المحلية على المنافسة مع الدولار[1]. يعد الاندماج احد الأسباب المهمة التي تقف وراء ازدياد ظاهرة الدولرة إذ يتمكن الأفراد والشركات المحلية من تنويع محافظهم المالية و

[1] أوجستين كارتنزو لويس .ا .جاكوم .ه " ترويض الوحش – كيف استطاعت بنوك أمريكا اللاتينية المركزية التغلب على التضخم المفرط لتصبح الحارس على استقرار الأسعار مرجع سابق ، ص: 28

الاحتفاظ إلى جانب الأصول المحلية بمجموعة من الأصول الأجنبية ، فضلا عن أن الاندماج يتضمن عملية واسعة من التحرر المالي و المصرفي[1] .

إلا أن هذه الامتيازات التي منحها الاندماج للإفراد والشركات المحلية أخذت تمارس أثارا مهمة في الاقتصاد الوطني و لا سيما في السياسة النقدية و فعاليتها ، ويتضح ذلك من خلال أن السلطة النقدية تفقد نتيجة الدولرة إحدى مهامها الرئيسية التي تعزز فعالية سياستها النقدية في الاقتصاد الوطني باعتبارها المقرض الأخير والتي تعمل من خلالها توجيه الائتمان و تمويل القطاع الخاص ومن ثم تمويل الاقتصاد الوطني الأمر الذي يؤدي إلى لجوء البنوك التجارية المحلية إلى البنوك الأجنبية لطلب التمويل الذي تحتاجه .

كما تضعف ظاهرة الدولرة من قدرة السلطة النقدية على التحكم بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد ، إذ أن رغبة الأفراد و الشركات المحلية بالاحتفاظ بالنقود الأجنبية وإحلالها محل النقود المحلية ، يعمل على انخفاض الطلب على النقود المحلية وزيادة عرضها، الأمر الذي ينجم عنه اختلال في التوازن النقدي في السوق المحلية[2].

تهدف سياسات تعزيز جاذبية العملة المحلية بشكل عام إلى تقليل المخاطر، والتكاليف المرتبطة باستخدامها. وتشمل مثل هذه التدابير المحافظة على انخفاض التضخم، وإزالة الأسقف الإدارية على أسعار الفائدة، وتخفيض شروط الاحتياطي العالية غير المعوضة بالنسبة للإيداعات بالعملة المحلية، والتحرك نحو استهداف التضخم وأنظمة سعر الصرف الأكثر مرونة، وتنمية أسواق الأوراق المالية بالعملة المحلية وتحسين كفاءة نظام الدفع المحلي تنخفض قدرة السلطة النقدية في الحفاظ على سعر الصرف المستقر للعملة المحلية فيظل ازدياد ظاهرة الدولرة، لصعوبة تدخلها في سوق الصرف الاجنبى لشراء العملة المحلية الفائضة الناجمة عن ضخامة حجمها الذي يتطلب كميات كبيرة من العملات الأجنبية .

لقد نجحت السياسة النقدية بالفعل في تحجيم ظاهرة الدولرة من خلال الإجراءات الخاصة بتحرير سعر الصرف الأجنبي حيث انخفض معدل الدولرة في 1991ب50% وإلى حوالي 2.23% عام 2002-2003 [3] وهذا بالإضافة إلى خفض معدل التضخم من 7.14 % عام 1991-1992 إلى 7.3 % عام 1995-1996 ثم إلى حوالي2.3 % عام 2002-2003 و هذا حسب الجدول التالي :

---

[1] غويلرموا. و كارلوس ا.فيغ " إحلال العملات في بلدان التضخم المرتفع ، مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 30، العدد 1، 1993 ص: 37

[2] سوكوروهيزين ، مرجع سابق ، ص: 45

[3] عزت ملوك قناوي ، مرجع سابق ، ص: 362

الجدول رقم (17) معدلات الدوارة و التضخم في مصر من 1995-2003

السنة	96/95	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00	02/01	03/02
معدل التضخم	7.3	6.2	3.8	3.8	2.8	2.2	2.7	3.2
معدل الدوارة	22.9	19.4	17.9	17.3	18.8	21.3	23.2	23.2

المصدر : عزت ملوك قناوي، " الإصلاح النقدي في مصر و أداء الجهاز المصرفي المصري خلال الفترة 1995-2003،" مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي الإحصاء و التشريع ، العدد 480، ، 2005، ص: 384

و كنتيجة لأثر الدوارة علي فعالية السياسة النقدية ، وأدائها في الاقتصاد الوطني تتميز تلك الفعالية بالضعف كلما زادت ظاهرة الدوارة ، كما طفقت عملات أجنبية أخرى مثل اليورو، إذ تأثرت بعض البلدان من اليورو ، إلا أن اصطلاح الدوارة كثيرا ما يستخدم للإرشاد إلى الحالتين الدوارة و اليوروة .

المطلب الثاني : اثر التغيرات المصرفية العالمية على فعالية السياسة النقدية

شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين و مع بداية القرن الواحد والعشرين العديد من التطورات تمثلت أساسا في التوجه نحو البنوك الشاملة ، و الخوصصة ، البنوك الالكترونية ... ، والتي انعكست بشكل واضح على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم كانت لهذه التطورات التي حملتها ظاهرة العولمة تأثيرات واسعة على فعالية السياسة النقدية ، حيث أصبحت مهمة القائمين على هذه الأنظمة الاستفادة من الآثار الإيجابية و مواجهة الآثار السلبية . إلا انه يوجد خلاف في الرأي حول الآثار النقدية للتطورات المصرفية العالمية محليا أو عالميا ، خاصة أن معظم البنوك في الدول النامية ، و منها الجزائر لازالت غير مؤهلة للاندماج في الاقتصاد العالمي سواء من حيث الالتزام باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية أو الالتزام بمقررات بازل

الفرع الأول: أثر الاندماج المصرفي على فعالية السياسة النقدية

أدى الالتزام بقوانين المنظمة العالمية للتجارة و إبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الضغوط على بعض الدول النامية للقيام بتنفيذ تصحيحات هيكلية أكثر عمقا في اقتصاداتها ، بما في ذلك القطاعات المصرفية ، و في ضوء الأحجام الصغيرة التي تتسم بها المؤسسات المالية في هذه الدول ، تعمل السلطات على تشجيع الاندماجات بين مؤسساتها المالية ، فعلى سبيل المثال تم في أوروبا ، الدمج بين بنك باريس الوطني BNP و أكبر مصرفين في فرنسا و هما سوسيته جنرال و باريبا ، الأمر الذي ينتج عنه قيام أكبر مصرف في أوروبا و السادس عالميا حيث تتجاوز قاعدة

أصوله 600 مليار دولار [1]. شهد عام 1997 بالنسبة للقطاع المصرفي العربي حالات اندماج و حيازة بين المصارف العربية ، و لكنها ضمن نسب ضئيلة من حيث الحجم [2] و الجدول التالي يبرز ذلك .

جدول رقم (18) : حالات الاندماج المصرفي عربيا :

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
99/93	لبنان	23 حالة	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	17 حالة	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا و لبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان و البحرين و الكويت	بنك عمان التجاري
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

المصدر : بن زعرور عمار ، درواسي مسعود ،"الاندماج المصرفي كآلية لزيادة قدرة التنافسية - حالة الجزائر في مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات ، مرجع سابق، ص ،143.

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد الحالات في مصر و لبنان كانت أكبر من الحالات في باقي الدول حيث بلغت 17 ، 23 حالة على التوالي ، أما بقية الدول العربية فهناك حالة واحدة و يلاحظ من الجدول أن الجزائر لم يرد ذكرها و هذا يعني أنه لم يحدث أي اندماج .

أجبرت التدفقات الاستثمارية الرأسمالية المتزايدة عددا من الأسواق الدولية على الاندماج خاصة في ظل القيود الدولية أمام حركة الخدمات المصرفية و المالية و هذا أدي إلى تزايد أعداد فروع المصارف التجارية العابرة للقارات في الأسواق العربية المحلية ، مما نشأ عنه ظاهرة التركز المصرفي على شكل مصارف تجارية عملاقة ، مكنتها من القدرة على المنافسة المحلية و الدولية .فيا

---

[1] محمد الفنيش ،"القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات مقبلة"في وقائع الندوة المنعقدة في 2-3 أفريل ، أبو ظبي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، 2000 ص :173-174

[2] فالح عبد الكريم الشخلي، "الأهمية الإستراتجية للجهاز المصرفي العربي في تنمية المشاريع الصغيرة و آفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي" في المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب المنعقدة في دمشق بتاريخ 22-24 أكتوبر، ، 2002 ، ص،ص: 12،5

ترى هل دمج المصارف عامل مساعد في تحقيق رقابة مالية و تنفيذ سياسة نقدية ، و بالتالي وضع سياسات مصرفية تتلافى التضخم و تخدم الجميع؟ [1].

لقد تغير الحال في ظل اندماج الأسواق المالية الدولية فيما يتعلق بآلية انتقال التغيرات النقدية إلى النشاط الاقتصادي في اتجاهين [2].

الاتجاه الأول: أصبح سعر الفائدة في ظل الاندماج ، يتحدد من خلال المتغيرات الاقتصادية الدولية عن طريق اندماج الأسواق المالية الدولية أكثر مما يتحدد من خلال المتغيرات الاقتصادية المحلية ، بمعنى أن سعر الفائدة أضحى متغيرا خارجيا و عليه فان السياسة النقدية يكون تأثيرها محدودا في سعر الفائدة ، لذا فان التغيرات النقدية لا تمتد إلى النشاط الاقتصادي من خلال قناة سعر الفائدة بل تمتد بواسطة الآلية التي سنناقشها في الاتجاه الثاني .

- **الاتجاه الثاني** : شهدت المحفظة الاستثمارية تطورا ملموسا في ظل اندماج الأسواق المالية الدولية ، و يظهر ذلك فيما يلي :

1 - اتساع مكونات المحفظة الاستثمارية ، فقد شملت أصنافا جديدة من المجودات النقدية و المالية و تمثلت في الأوراق المالية المبتكرة في الأسواق المالية و الأوراق المالية الأجنبية

2 - زيادة درجة الترابط فيما بين الأسواق النقدية و المالية .

3 – ارتفاع درجة الشفافية و سهولة الحصول على المعلومات و زيادة دقتها على مستوى الأسواق جميعها

و يترتب على ذلك محدودية انتقال أثار التغيرات النقدية المحلية نحو النشاط الاقتصادي بوساطة قناة سعر الفائدة و ذلك بسبب انحلال العلاقة بينهما نسبيا كما بينا آنفا في الاتجاه الأول.

الفرع الثاني : أثر النقود و الصيرفة الالكترونية على فعالية السياسة النقدية .

يمكن تعريف النقود الالكترونية ، بأنها عبارة عن أرصدة نقدية مسجلة الكترونيا في بطاقة تخزين القيمة Stored Value Card وتعتبر أيضا من النقود الائتمانية والرصيد المختزن في البطاقة يعتبر جزء من مطلوبات أو التزامات المؤسسة التي أصدرتها والمؤسسة التي أصدرت البطاقة الائتمانية تستخدم الأموال التي دفعها عامل البطاقة و تمثل له أصولا نقدية [3].

---

[1] عامر الياس شدا ، " دمج المصارف بين العولمة و الاستثمار و مسؤولية القرار؟" مجلة المصارف ، أكتوبر، العدد 117 ، 2003 ، ص: 22

[2] عماد محمد علي العاني ، مرجع سابق ، ص، ص 287: – 288

[3] صلاح ، زين الدين ، تأثير النقود الالكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية " القاهرة ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث "، 2004 ، ص، ص:5،4 .

و ينصرف تعريف النقود الالكترونية بمعناه العام على كافة وسائل الدفع والتسديد والتحصيل من خلال استخدام الحواسيب كوحدات طرفية، أما المعنى الخاص ، فيعرف النقود الالكترونية على أنه مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية (Digitals signes) التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني أن التوقيع الرقمي هو المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية[1] .

تتميز النقود الالكترونية عن النقود التقليدية بالتكلفة الاقتصادية المنخفضة حيث تعتبر عملية استخدام التحويل أو التسديد الالكتروني أرخص من استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية مع أنها بسيطة وسهلة الاستخدام ، حيث لا يتطلب وجود الإجراءات التقليدية في المصارف كملء الاستمارات و غيرها و لا تعترف بالحدود الجغرافية و العوائق أمام حركة الأموال ، أما من ناحية السرعة، فهي سريعة في الدفع و التي تتم فور الانتهاء من ضغط آخر الأزرار المصلوبة على لوحة المفاتيح في الحاسوب .

و تتميز النقود الالكترونية الآمان و الثقة في التحويلات المالية و التي توفرها أجهزة خادمة تدعم بروتوكولات الحركات المالية الآمنة .

أولا : العولمة و وسائل السداد المستحدثة و عرض النقود :

رافق ظاهرة العولمة توسع في انتشار بطاقات الائتمان ونشوء واستخدام النقود الالكترونية في تجارة الانترنت كوسائل بديلة من النقود في سداد المدفوعات و تسوية الحسابات و مما لا شك فيه أن من خلال هاتين الوسيلتين ، يمكن أن تخلق النقود و بالتالي لا يبقى الاحتكام الكامل للسلطات النقدية المختصة في عرض النقود.

و تجدر الإشارة إلى أن استمرار التوسع في استخدام بطاقات الائتمان و النقود الالكترونية في تجارة الانترنت ستزيد من اضمحلال تأثير سياسات الاقتصاد الكلي من خلال عرض النقود ومعدلات الفائدة ، و إذا كانت لا تزال العمليات التي تتم ببطاقات الائتمان و النقود الالكترونية تجري تسويتها من خلال السلطات النقدية المختصة ، المصارف المركزية أو المصارف التجارية المأذونة ، التي يجري تحويلها إلى نقود ذات قوة ابرائية و في هذا استعادة لسلطات المصرف المركزي و المصارف المأذونة على كمية النقد المتداولة في الاقتصاد.

قد تزيح بطاقات الائتمان و النقود الالكترونية و ما ماثلها من وسائل مستحدثة أخرى النقود التقليدية المعروفة و تحل محلها ، حتى في إجراء التسويات دون المرور بالبنك المركزي أو

---

[1] أكرم حداد ، مشهور هذلول " النقود و المصارف ، مدخل تحليلي و نظري " ، الأردن ، دار وائل ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص : 57

المصارف المأذونة ، و في مثل هذا الوضع تفقد الدولة قدرتها و سلطتها على إدارة الاقتصاد من خلال عرض النقود و معدلات الفائدة .كما تجرد النقود من صفتها و سمتها الوطنية ، لكن حتى ولو تحقق ذلك ، ستبقى الحاجة إلى سلطة عامة يناط بها ضبط و رقابة استقامة و أمانة و شفافية نظام الكمبيوتر و مشغليه ضمانا لتسوية المدفوعات و أداء الاقتصاد الوطني وفقا لما هو مستهدف .

ثانيا : مواقف الاقتصاديين حول أثر النقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية

يثور اهتمام السلطات النقدية و المصرفية المسئولة على النطاقين المحلي و الدولي بشأن انعكاس انتشار النقود الالكترونية على وظائف المصارف المركزية و مسؤولياتها بشأن إدارة السياسة النقدية ، إذ يرى بعض لاقتصاديين أن انتشار النقود الالكترونية قد يؤثر على الطلب على الكميات النقدية و من ثم على السياسة النقدية .

فالنقود الالكترونية قد تقود إلى تغييرات في سرعة دوران النقود ، كما أنها قد تؤدي إلى احتمال حدوث إصدار زائد إذا ما تم استخدامها في منح الائتمان ، فضلا عن تأثيرها المتوقع على احتياطات المصارف المركزية ومن ثم على حجم ميزانياتها و ما يترتب من أثار على قدرتها على تطبيق السياسة النقدية .

يمكننا أن نميز بين ثلاثة مواقف تتراوح بين المبالغة في تلك الانعكاسات و نفيها تماما أو النظر إليها باعتدال [1].

أ- الموقف الأول يرى انتشار استعمال النقود الالكترونية يؤثر على فعالية السياسة النقدية ايجابيا :

يرى أصحاب هذا الموقف [2]أن حلول النقود الالكترونية محل العملة (النقود الورقية و المعدنية) سيزيد من فاعلية السياسة النقدية [3].

إن تطور النقود الالكترونية خاصة البطاقات مختزنة القيمة سيسمح للجمهور أن لا يصبح رهينة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (Fed) إذ يمكن لهذه النقود أن تأخذ مكان الأوراق النقدية. ومنه يخصص الاحتياطي الموجود في يد الحكومة و يقتصر دور المجلس على تأمين احتياطات المصارف. وحسب افتراضات وليم نيسكانن W.NISKANEN فان تزايد النقود الالكترونية بالقدر الذي يجعلها تقلل بشكل

---

[1] أحمد جمال الدين موسى "النقود الالكترونية و تأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية" أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية بعنوان الجديد في أعمال المصارف بين الوجهتين القانونية و الاقتصادية ،لبنان الجزء الأول الجديد في التقنيات المصرفية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1 ، 2002 ، ص 166:

[2] يعبر عن هذا الموقف جورج سيلجن G.Selgin

[3] نفس المرجع ، ص: 166

جوهري الطلب على العملة و أن إدارة السياسة النقدية سيتم بشكل أفضل عن طريق التحكم في بعض الكميات النقدية ، التي يعتبر البنك المركزي مسؤولا عنها.

ب- **أما الموقف الثاني** [1]، فيرى عدم وجود تأثير للنقود الالكترونية على السياسة النقدية وإنما سيتمثل الأثر الوحيد، الذي قد يكون له أهمية في خسارة الحكومة لدخلها من احتكار إصدار العملة Seigneuriage incone ، و يقدم ايلي Ely حجتين كدليل على رأيه ، الأولى تتمثل في كون أن الحجم المتوقع لسوق البطاقات مختزنة القيمة لن يزيد عن 10 بلايين دولار أمريكي، وأن الدخل الناجم عنها(و هو ذاته مقدار خسارة الحكومة) الذي يكون في حدود 600 مليون دولار. وفي هذه الحالة لن يكون هناك تأثير هام على الطلب على العملة .أما الحجة الثانية، فكونه يرى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (Fed) لا يتحكم في الواقع الأمر في عرض النقود، لأنه يوفر بشكل غير فعال كميات العملة التي يرغب الناس الاحتفاظ بها. وكذلك كون أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يمد أيضا بشكل غير فاعل النظام المصرفي بالاحتياطات التي تحتاجها المصارف لمقابلة الاحتياطات القانونية . و هكذا فان السياسة النقدية تتمثل اليوم كلية في إشارات سعر الفائدة التي يرسلها مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو النظام المالي، ومن ثم فان الانتشار المحتمل للنقود الالكترونية لن يؤدي إلى أي تأثير يذكر علي السياسة النقدية.

ج-**الموقف الثالث** [2] : يعتبر أن انتشار النقود الالكترونية قد يقلص دور المصارف المركزية في إصدار النقود ، و لكنه لن يهدد دورها في إدارة السياسة النقدية، و يرجع ذلك إلى أن في الماضي أدى التطور في أشكال النقود إلى خفض الطلب على نقود المصرف المركزي ، و يحتمل أن يؤدي التطور في مجال النقود الالكترونية إلى المزيد من تقليل الطلب على تلك النقود .إلا أن الآثار المتوقعة لانتشار النقود الالكترونية على السياسة النقدية لا تزال غير مؤكدة.

كما يرى أن ما لي البنك المركزي من عملات و ودائع احتياطية للمصارف التجارية سيتلاشى في القرن الواحد و العشرين مثلما حدث بالضبط لحيازة النقود السلعية في القرن العشرين و يعتقدا أن الآثار الحصرية للنقود الالكترونية ستكون محدودة . و مع هذا ، فان البنوك ستتجه نحو تحقيق احتياطياتها أيا كان التطور في التكنولوجيا . و بناء على كل هذا ، يخلص الكاتبان إلى أن انتشار النقود الالكترونية سيؤدي على الأرجح إلى تقليل و ربما إلى اختفاء دور المصارف المركزية في إصدار النقود، و لكن لن يؤدي إلى إلغاء دورها في ممارسة السياسة النقدية و تسوية الالتزامات الناشئة على الضريبة، أو عن المعاملات بين المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية.

---

[1] صاحب هذا الموقف بيرت ايلي B.ELY

[2] أصحاب هذا الموقف : هما : جيري جوردان J.JORDAN و ادوارد ستيفنز E.STEVENS

تثبت النقود الالكترونية بأنواعها المختلفة فعاليتها، وكفاءتها في توسيع نطاق التجارة الالكترونية، لدرجة أنها يمكن أن تحل محل أوراق البنكنوت التقليدية التي يصدرها البنك المركزي وبالتالي تؤثر في كمية وسائل الدفع والمعروض النقدي بما يجنيه ذلك من احتمال انتشار التضخم . وفي ظل توسع استخدام النقود الالكترونية ، تبقى عدة أسئلة مطروحة للإجابة مثلا . ما التأثير المتوقع للنقود الالكترونية على السياسة النقدية ؟، و هل تسبب حالة من التضخم ؟وهل ينتهي دور البنك المركزي في الرقابة على حجم المعروض النقدي؟وأي من النقود الالكترونية سوف يسود في الصرف الأجنبي ، اليورو أم الدولار أم الين الالكتروني ، و هل تحدث دولرة الكترونية ؟و لمعرفة عدد المتعاملين عبر قنوات الصيرفة الالكترونية في بعض البلدان الأوربية، نعرض الجدول التالي [1] :

جدول رقم:(19) عدد المتعاملين عبر قنوات البنوك الالكترونية في بعض البلدان الأوربية 1999-2004

الوحدة : مليون

السنوات	ألمانيا	اسبانيا	فرنسا	السويد
1999	0,9	0,7	0,2	1,0
2000	1,6	1,3	0,4	1,3
2001	2,5	1,8	0.8	1,5
2002	3,5	2,1	1,1	1,7
2003	4,3	2,5	1,8	1,9
2004	4,9	2,7	2,1	2,0

Source: Data.monetor

رحيم حسين ، هواري معراج " الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنه المصارف الجزائرية ، في مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية ، و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات ، مرجع سابق ، ص :17 .

أما على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد بلغت نسبة العائلات المتعاملة عن طريق الصيرفة الالكترونية على الخط 50% في 2003، و 57% في سنة 2004 ، 85% في سنة 2008

ثالثا :أثر النقود الالكترونية على فعالية بعض أدوات السياسة النقدية

تؤثر النقود الالكترونية على فعالية بعض أدوات السياسة النقدية كسياسة السوق المفتوحة و سعر الفائدة و ذلك كما يلي:

ا- اثر النقود الالكترونية على فعالية سياسة السوق المفتوحة:

يتوقف هذا الأثر على مدى انتشار استخدام النقود الالكترونية، فكلما كان التعامل بالنقود الالكترونية ضعيفا، كلما كان تأثيرها على فعالية سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي و العكس صحيح.

---

[1] رحيم حسين ، هواري معراج " الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية ، في مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية ، و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات ، مرجع سابق ، ص : 17 .

ب- اثر النقود الالكترونية على فعالية سعر الفائدة:

تتوقف قدرة البنك المركزي على التحكم في سعر الفائدة على الطريقة التي يتم بها خلق النقود الالكترونية و يمكن التمييز في هذه الحالة بين حالتين [1].

الحالة الأولى: وهي حق إصدار النقود الالكترونية على البنوك و المؤسسات الائتمانية مع التزامها بوجود الغطاء القانوني للنقود الالكترونية التي يتم إصدارها. فان البنك المركزي يحتفظ بقدرته على التحكم في سعر الفائدة .

الحالة الثانية : وهي حق إصدار النقود الالكترونية على البنوك و المؤسسات غير البنكية و المؤسسات غير المالية كالتجار علما أن الجهتين الأخيرتين تخضعان لرقابة اقل صرامة من الأولى . و بهذا فانه في حالة قيام مصدرو النقود الالكترونية ، و بصفة خاصة المؤسسات المالية غير البنكية، والمؤسسات غير المالية كالتجار . بعرض المزيد من النقود الالكترونية دون غطاء قانوني، أي دون أن يتم موازنتها من خلال انخفاض النقود في مكان آخر. فمن المتوقع في هذه الحالة أن يفقد البنك المركزي القدرة على التحكم في مستوى سعر الفائدة لا سيما إذا كانت سلطة البنوك غير خاضعة لأية قيود.

رابعا : الآثار المحتملة واقعيا للنقود الالكترونية على الأوضاع النقدية و الإجراءات الواجبة الإتباع:

يتوقف تأثير النقود الالكترونية على تطبيق السياسة النقدية على ما إذا كان تأثيرها الأولي على الطلب على احتياطات المصرف أم على قدرة هذا المصرف على عرض تلك الاحتياطات . فالتأثير على الطلب يمكن أن ينتج سواء بسبب إحلال النقود الالكترونية محل الودائع الاحتياطية، أو بسبب تخفيض طلب المصارف على الفوائض الناجمة عن عمليات المناقصة و التسوية.

ومن المتصور أن عملية إحلال كثيفة جدا قد تعقد الإجراءات المستخدمة من جانب المصرف المركزي لتحديد معدلات الفائدة في السوق النقدية ، ومع ذلك فنظرا لأنه يتوقع أن تحل النقود الالكترونية غالبا محل النقود السائلة و ليس الودائع . فانه من غير المحتمل أن تضطر المصارف المركزية لإحداث تصحيحات جوهرية في سياسات و أساليب عملها الحالية. [2]

أما التأثير على جانب العرض فسيتوقف على وقع النقود الالكترونية على حجم ميزانية المصرف المركزي و مدى حلولها محل النقود السائلة، بحيث أن هذه الأخيرة تشكل المكون الأكبر في

---

[1] بوزعرور عمار. النقود الالكترونية و أثرها على السياسة النقدية " في مجملة الاقتصاد المعاصر " الجزائر العدد2- أكتوبر 2007، ص :37

[2] عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي. دراسة للمبادئ الحاكمة الاقتصاديات النقود و البنوك و الائتمان. بيروت دار الجامعة الجديدة، 2004،ص: 339

جانب خصوم المصرف المركزي في دول عديدة. فان انتشارا كثيفا للنقود قد يقلص ميزانية المصرف المركزي إلى حد بعيد. [1]

و السؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن أن يؤثر هذا التقلص في تطبيق السياسة النقدية .

بالنظر إلى الحجم المتواضع لعمليات السوق المفتوحة في الظروف العادية فان ضمور ميزانية البنك المركزي لن يقود إلى نتائج هامة على مستوى السياسة النقدية . ومع ذلك فان خطر انكماش ميزانية البنك المركزي يمكن أن يظهر في حالة وجود ظروف استثنائية، لأنه لن يكون في مقدور المصرف المركزي حينئذ أن يقوم بتنفيذ عمليات واسعة لامتصاص الاحتياطي لأنه سيفتقد وجود أصول كافية في ميزانيته. و الواقع أن تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية يتوقف بشكل كبير على سرعة انتشارها، و على المدى الذي ستحل فيه محل النقود السائلة [2] .

الفرع الثالث : أثر عولمة المصارف على فعالية السياسة النقدية

يشهد النظام الدولي تغيرات جذرية على الصعيد المصرفي والمالي وتتبلور في اتجاهين أساسين أحدهما هو الاتجاه نحو التحرير و التدويل و إزالة القيود والآخر هو الاتجاه نحو التكتل بمختلف أشكاله ، و كل هذا يمثل تحديا لا يمكن مواجهته إلا البنوك الكبيرة القادرة على تنويع خدماتها و تخفيض تكلفتها و تحقيق الانتشار على الصعيدين المحلي و الدولي . تفرض العولمة المصرفية دخول بعض الأعمال المصرفية الجديدة مثل [3] التعامل في المشتقات المالية ، توريق الديون ، والتحويلات الالكترونية ، و القروض المشتركة ، و الرهون العقارية .و المساهمة في شركات الضمان رأس المال المخاطر و غيرها .و يتطلب ذلك استعداد البنوك لتدريب الكوادر البشرية لديها على القيام بهذه الأعمال بكفاءة عالية .و تنظيم النظم المطبقة في العمل و ميكنتها ، و إعادة هيكلة العمالة و ترشيد تكلفة الخدمات المصرفية ، و تنويع الأوعية الادخارية واستخدام ماكينات الصرافة الالكترونية في العمل المصرفي داخل البلد و مع البنوك المراسلين في الخارج.

يؤثر الجهاز المصرفي المتعثر على عملية نقل المؤشرات الخاصة بالسياسة النقدية .فالأجهزة المصرفية التي ترتفع فيها نسبة القروض الرديئة دائما ترتفع فيها هوامش أسعار الفائدة و ترتفع معها بالتالي في المدى القصير على الأقل أسعار الإقراض ، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من دور الوساطة désintermédiation و إضعاف إمكانية التحكم النقدي .كما يؤثر الجهاز المصرفي المتعثر على توزيع الموارد .فالاضطرار لمد أو إعادة تمويل القروض التي فاتت مواعيد استحقاقها ، يؤدي إلى تقييد إمكانية الإقراض لمقترضين جدد .

---

[1] نفس المرجع،ص:340.

[2] نفس المرجع ص:341

[3] عصام الدين أحمد عباس أباظة ،"مرجع سابق" ص :148.

إذا كانت البنوك مضطرة للعمل في مناخ يسوده عدم اليقين في السياسة، فان احتمال فشل بعض البنوك يزيد .فارتفاع معدلات التضخم و تقلبها ، يعطي مؤشرات سوقية خاطئة في ظل الدعوة لصالح استقلالية البنوك المركزية ، و في ظل تدعيم كفاءة الأداء بالنسبة لوظيفتي الرقابة و إدارة السياسة النقدية ، تطور الاتجاه لفصل وظيفة الرقابة و الإشراف على البنوك عن البنوك المركزية .

لقد تطورت البنوك المركزية من حيث العدد ، و من الوظائف إذ بلغ عددها على مستوى العالم كما يلي :

جدول رقم (20) تطور عدد البنوك المركزية على المستوى العالمي .

السنوات	1700	1800	1850	1900	1910	1920	1930	1940	1950	1960	1970	1980	1990
عدد البنوك	2	3	12	18	20	23	34	41	59	80	108	137	161

المصدر : نبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة ، اتحاد المصارف العربية 1994 ص، ص: 31،30

حسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1997 ، ركز على الاتجاه نحو إطار الاستقرار النقدي إذا تجمعت لديه الخبرة و الرؤية الشاملة التي يمكنها أن تعزز عمل لجنة بازل و المجهودات الهادفة إلى الرقابة المصرفية و تحقيق الأمان و السلامة المصرفية ، و ذلك من خلال تصميم و تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي.

يرى صندوق النقد الدولي أن هناك عوامل داخلية و خارجية تؤثر في الأداء المصرفي

و أن السلامة المصرفية لا تقتصر فقط على البنية المصرفية و آليات التنفيذ ، و لكن عدم استقرار البنية الاقتصادية المحلية ، يعد أهم المصادر الرئيسية لضعف السلامة المالية لما يظهر فيها من تذبذب أسعار الفائدة و تقلب حاد لأسعار الصرف ، و الإخلال النقدي وارتفاع معدلات التضخم ، و زيادة مخاطر الائتمان و المخاطر الكلية للسوق .

ثم يبدأ من هنا ص.ن.د بتطبيق معايير الرقابة المصرفية على أسس سليمة مع زيادة عنصر الشفافية .

هناك علاقة ارتباط موجبة بين نمو القطاع المالي في اقتصاد ما ، و بين معدل نموه الاقتصادي ، و هو ما حفز السلطات النقدية في العديد من الدول النامية على تطبيق سياسة التحرر المالي ، بالسماح لقوى السوق أن تلعب الدور الرئيسي ، مع اقتصار التحكم المركزي على الأدوات غير المباشرة ، التي لا تتعارض مع آليات السوق ، لهذا تم اتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تحرير المنظومة المصرفية .و ذلك بتحرير الملكية في الجهاز المصرفي ، و بإزالة العوائق أمام دخول بنوك جديدة في المجال المصرفي ، سواء كانت وطنية أو أجنبية ، بغرض تهيئة بيئة مصرفية سليمة ، و للاستخدام الأمثل يتم تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة ، و جعلها تتحدد في إطار قوى العرض و

الطلب ، تبعا لآليات السوق ، و في ظل التحرير دائما ، يتم تحرير سعر الصرف و سعر العمولات ، التي تفرضها البنوك على خدماتها .كما يجب الاعتماد أكثر على عمليات السوق المفتوحة.

و في ظل عملية التحرير المالي للمنظومة المصرفية ، يتم السماح بتنويع الأدوات المالية التي تستخدمها البنوك ، و هذا لجذب المزيد من المدخرات .

و تجدر الإشارة إلى أن رغم الايجابيات الخاصة بالتحرير المالي ، إلا أنه ، و بذات القدر كان مصدرا للإضعاف البنكي كنتيجة مباشرة لاحتدام المنافسة ، و تصاعد معدل المخاطر.

الفرع الرابع: اثر غسيل الأموال على فعالية السياسة النقدية

تعتبر ظاهرة غسيل الأموال مظهرا من مظاهر الجريمة المنظمة ، و قد تفاقمت هذه الظاهرة تبعا للعولمة السياسية و الاقتصادية و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و هذا ما جعلها محل اهتمام الرأي العام و الحكومات بضرورة مكافحتها .

أولا : ارتباط غسيل الأموال بالانفتاح و التحرر الاقتصادي

ترتبط عمليات غسيل الأموال بالانفتاح المالي و التجاري و نمو القطاع الخاص الطفيلي و هذا ما حدث في الكثير من البلدان العربية و الإسلامية في بداية التحرر الاقتصادي فيها و نتج ذلك عن ارتجالية القوانين و الثغرات التي رافقتها .

ثانيا : الآثار المترتبة عن جريمة غسيل الأموال

تبعا للآثار السلبية لغسيل الأموال على الاقتصاد الكلي يتعين على السياسات الكلية أن تلعب دورها لمكافحة غسيل الأموال و يتم ذلك عن طريق الرقابة على الصرف ، حيث ينظر أحيانا إلى الإجراءات المضادة لغسيل الأموال إنها متعارضة مع رفع القيود و التي من المرجح أن يكون من أثرها زيادة ضخمة في حجم المعاملات الدولية، فالرقابة على الصرف أدت إلى ظهور أسواق موازية فعالة و مزدهرة و مرتبطة بالاقتصاد السري و الخفي ، فمنذ سنوات خلت و بعد محاولة تقدير تدفقات الأموال المغسولة ، خاص بنك التسوية الدولية(B.I.S) و صندوق النقد الدولي إلى انه بالرغم من أن الودائع التي تغطيها الإحصاءات البنكية الدولية و ميزان المدفوعات قد تشمل مبلغا ضخما من أموال المخدرات ، لكن هذا العنصر يمثل في الغالب نسبة صغيرة و بالتالي لا يمكن بيانها على حدى ، وقامت بمحاولات جادة أخرى لقياس حجم غسيل الأموال بفحص نسبة النقود السائلة بمفهوم M 1 و M2 إلى الناتج الداخلي الخام ، انطلاقا من النسب المعلنة في الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي ، وتسمح الأساليب الفنية المرتبطة بحسابات ميزان المدفوعات . وضع تقديرات لإجمالي رؤوس الأموال المقربة من كل بلد و التي يشك في كونها ذات علاقة بغسيل الأموال.

لقد قام عدد كبير من البلدان بإعادة صياغة قوانين البنوك المركزية و التجارية

و الصرف الأجنبي بمساعدة فنية من صندوق النقدي الدولي ، و من الأفضل وضع قوانين بنكية منفصلة تغطي متطلبات رفع التقارير للإغراض غير الاحترازية و تتصل النصوص التي تغطي سرية أعمال البنوك و معالجة الأعمال المصرفية "الاوفشور" بصفة خاصة بغسيل الأموال .

ثالثا : اثر التستر التجاري على فعالية السياسة النقدية

هناك تأثير سلبي في الاقتصاد على فعالية السياسة النقدية إذ أن معظم المعاملات في اقتصاد الظل تتم بالشكل النقدي المباشر و بالتالي ، فان زيادة الأنشطة المختلفة في إطار معاملات المنخرطين في جريمة التستر التجاري ستؤدي بالتأكيد إلى زيادة الطلب على النقود ليصبح احد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها. وهو ما سيؤثر على فعالية السياسة النقدية . بسبب زيادة اعتماد التعاملات في مجال التستر التجاري على الأساس النقدي ، و التي تشكل في حقيقتها احتياطات البنوك . و النقود السائلة و المقترضة يجب أن تكون تحت تحكم و سيطرة السلطة النقدية . و وفقا لهذه الحالة تتضاءل فرص نجاح فعالية السياسة النقدية بل إن جزءا من السيولة النقدية لا يمكن التنبؤ بحجم و حقيقة أثارها السلبية على احتياطات البنوك و بقية السيولة النقدية بعد استبعاد السيولة المستخدمة في معاملات التستر التجاري و فعالية السياسة النقدية المتبعة بشكل عام [1].

رابعا: اثر غسيل الأموال على فعالية السياسة النقدية

تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى حصول أصحابها على دخول كبيرة دون أن يقابلها زيادة في إنتاج السلع و الخدمات في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، و إذا أضيف إلى ذلك نقص معدل الادخار ، و نقص إيرادات الدولة من الضرائب و الرسوم فان ذلك يساهم في زيادة عجز الموازنة و بالتالي ارتفاع الأسعار ، و على المستوى الدولي ، تساعد عمليات غسيل الأموال على تصدير التضخم من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية التي يشعر أصحاب الأموال القذرة على أنها أكثر أمانا لأموالها و مع وجود تيار داخل كبير في الدول الصناعية لا يصاحبه زيادة في العرض السلعي فان ذلك يؤدي – في ظل ظروف معينة – إلى حدوث تضخم في الدول الصناعية ، و لما كانت الدول النامية تعتمد على الدول الصناعية المتقدمة حوالي 80٪ من حجم تجارتها الدولية فان ارتفاع الأسعار في الدول المتقدمة يعني زيادة أسعار السلع التي تستوردها الدول النامية و بالتالي ارتفاع الأسعار فيها.[2] كما تؤثر عمليات غسيل الأموال تأثيرا سلبيا على قيمة العملة الوطنية للدولة مصدر الأموال بسبب ارتباط هذه العمليات بتهريب الأموال للخارج و الذي يستلزم تحويل هذه الأموال إلى العملات

---

[1] عبد الحميد العمري ، اثر التستر التجاري على فعالية السياسة النقدية في جريدة المال و الاقتصاد ، المملكة العربية السعودية ، العدد 3876 13، مارس 2007 www/.Google.com

[2] صلاح الدين حسن السيسي " القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني " القطاع المصرفي و غسيل الأموال "، جامعة القاهرة ، عالم الكتب ، كلية التجارية ، الطبعة الأولى ،2003 ص183

الأجنبية ، وهذا يعني زيادة الطلب على هذه العملات الأجنبية و انخفاضه على العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية و تدهورها[1].

تلحق عمليات غسيل الأموال أضرارا كبيرة بالاقتصاد و يظهر ذلك في ارتفاع أسعار الفائدة على العملة الوطنية ، إذ يعد سعر الفائدة إحدى الأدوات النقدية التي يمارسها البنك المركزي لمعالجة التضخم الاقتصادي ، ويؤثر سلبا على تحويل الأموال للخارج في البلدان التي يتم غسيل الأموال فيها و على الاقتصاد الوطني و يضطر البنك المركزي لرفع سعر الفائدة لمحاربة التضخم لتعزيز الثقة بالعملة الوطنية .كما أن الزيادة في الإنفاق وزيادة الطلب على البضائع يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و النتيجة ضعف القدرة الشرائية للعملة و هو التضخم [2].

الفرع الخامس : اثر المعايير المصرفية الدولية على فعالية السياسة النقدية

من أهم التحديات التي أصبحت تواجه كل البنوك في العالم ، ضرورة تبني المعايير الدولية التي أقرتها لجنة بازل بملاءة رأس المال و قواعد الحذر و الالتزام بالشفافية ، حيث أصبح القائمون على هذه الهياكل ملزمين بالحذر و الاحتياط ، و ذلك عن طريق تدعيم رؤوس أموال البنوك و احتياطاتها ، للدلالة على متانة مراكزها المالية ، مما يزيد من ثقة المتعاملين معها و يقيها من الهزات المالية [3].

تحتل قضية رأس رؤوس المال البنوك أهمية بالغة بوصفها صمام أمان لمواجهة الصدمات والأزمات فضلا عن أهميتها في تعزيز القدرة الاستثمارية للبنك ، و تحسين نظام تقويم المخاطر، وجعل فئاتها ترتبط بدقة أكبر مع المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها البنوك[4]، ومن ثم فقد اهتمت لجنة بازل بإصدار صيغتها الثانية المتعلقة بكفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر التي تواجه العمل البنكي في الوقت الراهن على الرغم من أن الاقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لكفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حاليا 8% ، إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال[5]. و الشكل التالي يوضح المخاطر الإضافية التي تم إضافتها تبعا للجنة بازل .

---

[1] نفس المرجع ، ص:183

[2] محمود محمد سعيفان ،" تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال " عمان ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، 2008، ص: 191

[3] زيان محمد " متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي " في مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات ، مرجع سابق، ص:415.

[4] التسويق في العصر الرقمي http//www.dz .alotaibi.com

[5] سيم كاراكاداج و مايكل تيلور ، نحو معيار مصرفي عالمي جديد"مقترحات لجنة بازل " مجلة التمويل و التنمية، مارس 2001 ص :50

شكل رقم (6) : المخاطر الإضافية التي تم إضافتها طبقا للقواعد المقترحة لبازل

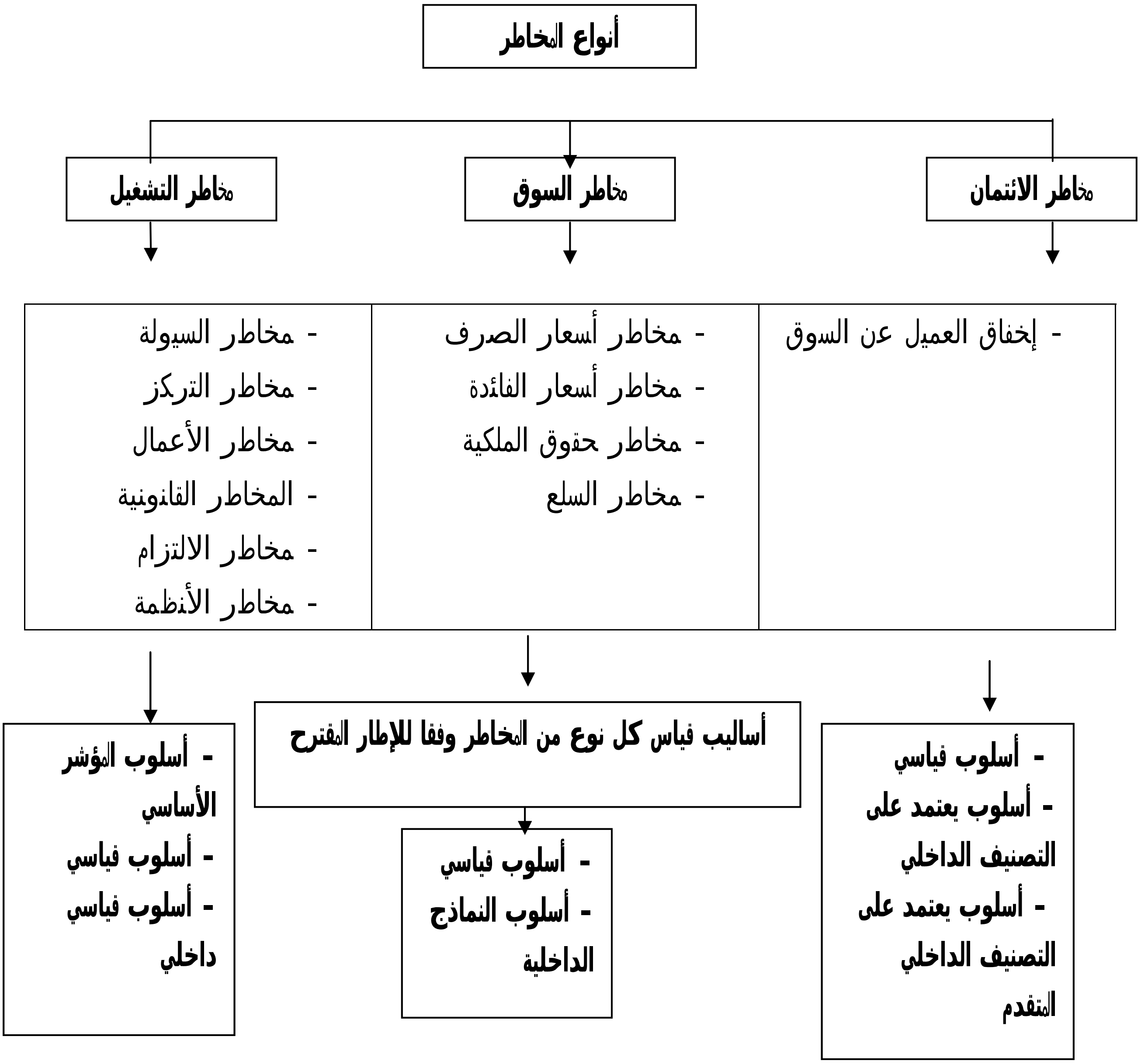

المصدر: مصدر احمد شلبي"الرقابة المصرفية و إدارة المخاطر في ظل مخاطر بازل II"ومتطلبات الحكم المؤسسي في المؤتمر العلمي السنوي الرابع و العشرين للاقتصاديين المصريين، تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري أيام 5-7 ماي ، القاهرة ،2005 ص:17

حددت لجنة بازل رؤيتها المالية بالرقابة على المخاطر البنكية ، التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان مكانة بارزة ، وقد اشتملت تلك القواعد على ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان، كفاية سياسات تقييم جودة الأصول ، كفاية مخصصات الديون المعدومة ، وضع ضوابط للحد من مخاطر التركز ، و التي تقدر عادة بنسبة من رأس مال تصل إلى 25 % ، كما اهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر الاقتراض للعملاء ذوي العلاقة بالبنك .

من بين أهداف لجنة بازل ، تأمين رقابة دولية شاملة على جميع المصارف العالمية، عبر إيجاد وسائل إنذار مبكر للمشكلات التي يمكن أن يتعرض لها النظام المالي العالمي ، و ذلك من خلال مبدأين أساسيين للرقابة علي المستوي الدولي ، و هما عدم بقاء أي بنك أجنبي خارج الرقابة، و أن تكون الرقابة فاعلة و مواتية [1].

إن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات المصرفية في كثير من الدول هي عدم إدارة المصارف للمخاطر المصرفية ، و ضعف الرقابة الداخلية و الخارجية بما فيها رقابة السلطات الإشرافية.

قد تم اتخاذ عدة خطوات ايجابية لتطوير المعايير الدولية في مجالات نشر الإحصاءات والبيانات والشفافية المالية، وشفافية السياسات النقدية والمالية، وتحسين القواعد المالية المصرفية [2]

اعتمدت اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي في سبتمبر 1999 ميثاق الممارسات السليمة في مجال الشفافية في السياسات النقدية و المالية ، و دعت جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ هذا الميثاق (تحولت اللجنة مؤقتة منذ ذلك الحين إلى اللجنة النقدية و المالية الدولية) ، و تستند ممارسات الشفافية السليمة في الميثاق إلى مبدأين ، الأول هو السياسات النقدية و المالية يمكن أن تصبح أكثر فعالية إذا كان الجمهور على علم بالأهداف و أدوات السياسة و إذا كان هناك التزام موثوق به من جانب السلطات بتحقيقها، والمبدأ الثاني هو أن حسن الإدارة يتطلب أن تخضع البنوك المركزية ، و الوكالات المالية للمساءلة، وعلى الأخص إذا كانت السلطات النقدية و المالية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية [3].

إن التطبيق المتواصل للمعايير سواء في مجال صنع السياسة النقدية ، أو التنظيم الاحترازي و الرقابة ، أو نشر البيانات ، أو الممارسات المالية يساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي، و الاستخدام المنتج للمدخرات المحلية، ودفع النمو الاقتصادي، مع زيادة مقدرة الاقتصادات والنظم المالية على مواجهة التقلبات في الأوضاع الاقتصادية العالمية ، و تغييرات اتجاهات السوق [4] .

---

[1] فاروق محفوظ ، " دور الرقابة على المصارف في ترشيد العمل المصرفي" ، مجلة البنك و المستثمر ، لبنان ، العدد 63 ، فيفري 2005 ، ص: 14.

[2] محمد الفنيش ، مرجع سابق ، ص: 44 .

[3] كارل هابر ماير ، " مقترحات بشان الهيكل المالي الدولي الجديد و انعكاسات ذلك على النظم العربية " ، في القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات المرحلة المقبلة ، مرجع سابق ص: 60 .

[4] نفس المرجع ، ص: 75.

جدول رقم (21) دعائم لجنة بازل 2:

متطلبات رأس المال الدنيا	المتابعة الرقابية	انضباط السوق
* مخاطر السوق - لا تغيير عن بازل I	* على المصارف أن تعمل على تقييم الكفاية الإجمالية لرأس المال لديها ، و أن يكون لديها إستراتجية للمحافظة على مستوى رأس المال.	* إن انضباط السوق يدعم الجهود لتعزيز سلامة و الأمان في القطاع المصرفي
* مخاطر الائتمان - تغيير جذري عن بازلI - ثلاثة بدائل مختلفة لحساب المتطلبات الدنيا لرأس المال - حوافز مالية للمصارف للتحول نحو إدارة أكثر تقدما للمخاطر الائتمانية بالارتكاز على التصنيف الداخلي. - الطرق المتقدمة تفرض متطلبات معينة للأنظمة و جمع المعلومات ، بالإضافة إلى متطلبات نوعية لإدارة المخاطر	* على المشرفين مراجعة و تقدير استراتجيات تقييم كفاية رأس المال الداخلي. * على المشرفين أن يفرضوا على المصارف العمل فوق معدلات ارس المال الدنيا وان يمتلكوا رأس المال إضافي يفوق رأس المال الدنيا. * على المشرفين التدخل بشكل مبكر للحيلولة دون انخفاض رأس المال إلى دون الحدود الدنيا.	* الإفصاح عن المعلومات الأساسية و الثانوية سيزيد عملية انضباط السوق.

المصدر: اتحاد المصارف العربية – العدد 279 فيفري 2004. في : ماجدة احمد شلبي " الرقابة المصرفية و إدارة المخاطر في ظل معايير بازل I I و متطلبات تطوير الحكم المؤسسي . في المؤتمر العالمي السنوي الرابع و العشرين للاقتصاديين المصريين ، تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري . 2005 ، ص: 42 .

خلاصة:

نخلص مما تقدم أن السياسة النقدية ليست دواء عاما شاملا ، يعالج جميع مشكلات الاقتصاد الوطني ، فإذا كان لهذه السياسة مزاياها الايجابية التي تسهم في فعاليتها وزيادة هذه الفعالية ، فان لها حدودا لاستطيع تجاوزها ، وتحد من فعاليتها ، التي تتوقف على نوع الأوضاع والظروف الاقتصادية المادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني و التي تطبق في ظلها هذه السياسة فحسب وإنما تتوقف أيضا على المكانة التي تحتلها هذه السياسة داخل السياسات الاقتصادية العامة . ولا يكفي الاعتماد على السياسة النقدية و حدها لعلاج المشكلات الاقتصادية، وتحقيق والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي بل يجب أن تكمل و تتكامل مع السياسات الأخرى.

كما تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتحقيق معدلات تضخم منخفضة, وكذلك في معالجة الاختلالات الاقتصادية, إلا أن فعاليتها تستوجب توفر شروط معينة لا تتوفر في العديد من الدول النامية لما تعانيه هذه الأخيرة من مشاكل واختلالات في هياكلها الاقتصادية والمالية والنقدية والتي بدأت في تطبيق الإصلاحات اللازمة لتحسين أوضاعها منها الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وبذل الجهود لتقوية استقلالية البنوك المركزية التي تعتبر شرطاً من شروط نجاح السياسة النقدية.

من خلال هذا الفصل توصلنا كذلك إلى أن للعولمة تأثير واسع على فعالية السياسة النقدية فمع تصاعد العولمة ظهرت العديد من التغيرات العالمية سواء مالية أو مصرفية التي أخذت تؤثر بقوة في الجهاز المصرفي ولا سيما السياسة النقدية من حيث الأدوات و التنفيذ .

وفي ظل هذه التغيرات فان البنوك المركزية بحاجة إلى استراتجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة خاصة في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية فان البنوك تعمل على وضع خطط وسياسات تمكنها من الصمود مثل الاندماج، الخوصصة... استعمال النقود الالكترونية، ربط الأسواق المالية ، مع التحرير المالي و تحرير حركة رؤوس الأموال.

الفصل الرابع

تنسيق السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة

تمهيد :

لقد بينت أزمة 1982 و الأزمة الأسيوية 1997 مدى الخطر الذي يمكن أن تتعرض له البلاد النامية نتيجة الاعتماد الكامل على المؤسسات الدولية ، فمقترحات إصلاح النظام المالي الدولي تدعو إلى دعم و تقوية عدد محدود من المؤسسات الدولية، في حين يمكن التأكيد على أن في إمكان مؤسسات إقليمية و شبه إقليمية قوية أن تلعب دورا مهما من حيث زيادة استقرار النظام المالي العالمي.إن خبرة غربي أوربا ابتداء من اتحاد المدفوعات في السنوات الأولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاتحاد الأوربي و العملة الموحدة (اليورو) هذه تدل على أن الترتيبات الإقليمية يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار .

المبحـث الأول: تنسيق السياسة النقدية لمكافحة التضخم في إطار المنظمات الدولية

تعد الترتيبات الإقليمية أمرا مهما لأنها تعكس مدى حاجة كل إقليم للمحافظة على مصالحه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك حماية ودعم المصداقية في الأسواق ، كما تمكن المجموعة من ممارسة الضغوط المناسبة على أعضائها لانتهاج سياسات اقتصادية (نقدية) سليمة تخدم الإقليم بأكمله.

المطلب الأول : عموميات حول التكامل النقدي

شهد العالم نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات و التجمعات الاقتصادية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي وتعتبر هذه الظاهرة نتيجة للروابط التاريخية والثقافية والجغرافية القائمة بين الدول المنضمة إلى هذه التكتلات، كما تعتبر رمزا للعلاقات السياسية القائمة بينها والأيديولوجية السائدة فيها ، لكن نجد بعض التكتلات الإقليمية لا يوجد بينها هذا التجانس الثقافي والحضاري ومن بين هذه التكتلات ما يسرع بخطى حثيثة نحو تحقيق أغراضه ، فيفرض نفسه على العلاقات الاقتصادية الدولية بينما تتعثر خطى غيره حتى تختفي من الوجود أحيانا.

الفرع الأول: التكامل النقدي

أولا : مفهوم التكامل النقدي

يمكن تحديد مفهوم التكامل النقدي عن طريق بيان أنواع و صور العمليات و السياسات التي تدخل تحت هذا المفهوم و هنا يمكن التفرقة بين التكامل النقدي الكامل و التكامل النقدي الجزئي. يتحقق التكامل النقدي بالكامل بين مجموعة من البلاد عندما تصل هذه الأخيرة إلى إنشاء عملة واحدة مشتركة فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية غي أداء جميع وظائف النقود أما التكامل النقدي الجزئي فيشمل صورا و صيغا عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل إلى درجة إنشاء عملة مشتركة و أهم صورة تتمثل في إقامة اتحاد للمدفوعات و تجميع الاحتياطي و تنسيق أسعار الصرف بين الدول الأعضاء

والتنسيق النقدي و استخدام عملة موازية و كذا إتباع سياسات مشتركة في مواجهة تدفقات رأس المال بين الدول الأعضاء و الخارج[1] .

ثانيا: الارتباط بين التكامل الاقتصادي و التكامل النقدي

هناك ارتباط بين التكامل النقدي و التكامل الاقتصادي . فالتكامل النقدي يسير و يسهل تحرير التجارة و تحرير انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء كما انه يمكن أن يؤدي كذلك إلى توفير المقومات النقدية لعملية التكامل في التنمية بين مجموعة من الدول، و لكن هناك اختلاف نظريا حول ما إذا كان التكامل الاقتصادي يجب أن يسبق التكامل النقدي ، بمعنى أن يكون قد تحقق قدر من تحرير المبادلات و حركات عناصر الإنتاج أو قدر من التكامل الإنمائي قبل تطبيق إجراءات وصور التكامل النقدي لكي يكون هناك أساس موضوعي تؤثر فيه و تطوره الترتيبات النقدية ، فهناك من يرون ذلك . و هناك اتجاه أخر يرى انه من الممكن أن يقوم تكامل نقدي بين مجموعة من الدول لا تكون قد قطعت شوطا يذكر في طريق التكامل الاقتصادي [2].

ثالثا : قياس التكامل :

يمكن قياس التكامل الاقتصادي العالمي بطرق مختلفة ، و هو يشمل مجموعة من المقاييس مثل نسب التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (و كلاهما إلى الانفتاح على المعرفة الخارجية) و معدلات الجدارة الائتمانية (مقياس لإمكانية التوصل إلى أسواق رؤوس أموال دولية) و نصيب المنتجات المصنعة من الصادرات (هو مقياس غير دقيق على قدرة البلد على إنتاج بالمعايير العالمية و استيعاب المعرفة التقنية [3].)

الفرع الثاني : العناصر المكونة للاتحاد النقدي: يتكون الاتحاد النقدي من ثلاث عناصر هي:

أولا: قابلية تحويل العملات : تكون العملة قابلة للتحويل عندما تستخدم من طرف مقيمين وغير مقيمين لهذا البلد في إطار عمليات دولية وهذا يعني أن العملة القابلة للتحويل يمكنها أن تستبدل مقابل عملات أجنبية بدون قيود في سوق الصرف .

ثانيا : الحرية التامة لحركات رؤوس الأموال : يفترض إنشاء الوحدة النقدية أن تتحقق مختلف العمليات الدولية بحرية . حيث تسجل هذه العمليات في حساب مالي لميزان المدفوعات و التي تشمل

---

[1] إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي .العولمة ... و التكتلات الإقليمية البديلة ، القاهرة ، عربية للطباعة و النشر ، 2002 ص:42

[22] محمد لبيب شقير ، مقدمة تحليلية ، التكامل النقدي العربي (المبررات – المشاكل- الوسائل) صندوق النقد العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1981 ص : 17

[3] ميلان براهميات و يوري دادوش ، أوجه التفاوت في التكامل العالمي ، مجلة التمويل و التنمية ، العدد3 ، 1996 ، ص : 47.

الاستثمارات المباشرة و استثمارات الحافظة ، أرصدة المقيمين على مستوى البنوك الأجنبية و أيضا مختلف القروض توظيفات و قروض في الخارج اعتبرت اتفاقية ماستريخت الحرية التامة لحركات رؤوس الأموال كشرط أولي لتحقيق الاتحاد الاقتصادي و النقدي .

ثالثا : التثبيت القاطع لأسعار الصرف أن أسعار العملات المعنية تكون ثابتة بدقة . يمكن انتساب هذه الحالة إلى قاعدة الصرف الثابت ، حيث تكون هوامش التقلبات منعدمة و أسعار مرجعية كاملة

الفرع الثالث : العقبات التي يسعى التنسيق النقدي إلى إزالتها

يمكن تصنيف هذه العقبات في ثلاثة أنواع [1]:

أولا : تكاليف الصرف : وهي التكاليف الفعلية المتعلقة بتحويل عملة إلى أخرى و تنعكس هذه التكاليف في فروقات البيع و الشراء التي تفرضها البنوك في المعاملات النقد الأجنبي و كذلك في كلفة المشاق المسببة لعملاء المصارف .

ثانيا: مخاطر سعر الصرف : و هي المخاطر التي تنطوي على احتمال تغيير سعر الصرف بين عمليتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين اتخاذ القرار بعملية ما و حلول موعد الدفع

ثالثا : الرقابة على الصرف : هي نظم إدارية تحد من أو تحرم تعاملات معينة بالنقد الأجنبي و هي تميز بالضرورة بين الذين يرغبون في إجراء تعاملات بين منطقة عمل و أخرى.

الفرع الرابع : أهداف التكامل النقدي

تتمثل الأهداف الاقتصادية للتكامل النقدي في الآتي [2]:

1- تنشيط و تعزيز و دعم المبادلات بين الدول الأطراف، و ذلك عن طريق خفض أو إزالة المخاطر ذات الطبيعة النقدية و التي تحيط بهذه المبادلات .

2- تنشيط تدفقات رؤوس الأموال بين الدول الأطراف و استبعاد أو إنقاص التدفقات المتقلبة و غير مستقرة التي تترتب على عدم استقرار أسعار الصرف بين عملات هذه الدول مع ما يترتب على ذلك من توفير التكاليف اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات المتقلبة .

3- التوفير في استخدام الاحتياطات الدولية ، حيث لن يصبح من اللازم استخدامها في تسوية المدفوعات بين الدول الأطراف التي ستعتمد على عملاتها في هذه المدفوعات سواء اعتمادا كليا أو اعتمادا أساسيا .

---

[1] جون ويليامسون ، " مفهوم و صور و أهداف التكامل النقدي " ، " التكامل النقدي العربي (المبررات – المشاكل – الوسائل) مرجع سابق ، ص ،ص : 47-48

[2] محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص،ص : 21-22

4- المساهمة في توفير الإمكانيات لنجاح و استمرار التنمية التكاملية لاقتصاديات المنطقة، ويرجع ذلك إلى ما تحققه الأساليب المتعددة للتكامل النقدي من تدعيم و تقوية المبادلات بين الدول الأعضاء

5- تؤدي بعض صور التكامل النقدي إلى زيادة القوى التفاوضية للمنطقة التي يشملها التكامل النقدي في مواجهة العالم الخارجي .

وهناك أهداف أخرى تتمثل في دعم عملية تحرير التجارة الخارجية في نطاق منطقة من المناطق التي تعاني من نقص مزمن في الاحتياطات الدولية السائلة و التوفير في الاحتياطي الموجود لدى الأطراف المعنية، وكذا تحقيق استقرار دوري بالإضافة إلى دعم سياسة مشتركة لأسعار الصرف لمواجهة بقية العالم، و توزيع الموارد الناتجة عن إتاحة المجال لتوظيف الاستثمار حيث تكون معدلات العائد اكبر مما هي عليه في حالة توظيفها في مكان تحقق كمدخرات و يمكن كذلك التحقيق من تدفق الاستهلاك فعندما يكون دخل كل من المناطق المنظمة إلى الاتحاد خاضعا لصدمات من أي نوع[1].

و أيا كان نوع التكامل النقدي ، فانه ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة لهدف أو لأهداف معينة ذات طبيعة اقتصادية في الغالب ، فهي بدرجة أو أخرى تؤدي إلى التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع و عناصر الإنتاج بين مجموعة الدول الأعضاء.

الفرع الخامس : صور و أشكال التكامل النقدي:

أولا : الاتحاد النقدي أو التكامل الكامل: ويتمثل في إنشاء عملة موحدة تحل محل عملات دول الاتحاد و بالتالي يستلزم وجود بنك مركزي أو سلطة نقدية[2].

ثانيا : التكامل النقدي الجزئي: و هو شكل من أشكال العمل النقدي المشترك الذي يضم مجموعة من البلدان التي تملك عملات مختلفة لا يستلزم وجود بنك مركزي [3] .

يأخذ التكامل النقدي الجزئي عدة أشكال :

ا- اتحاد المدفوعات:هو ترتيب يقوم بموجبه عدد من البلدان ذات عملات غير قابلة للتحويل بإنشاء نظام للمقاصة متعدد الأطراف و يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري بينها.

ب- تجميع الاحتياطي :هو ترتيب يقوم الأعضاء بمقتضاه بإيداع جزء من احتياطاتهم لدى احد الوكلاء

ج- تنسيق أسعار الصرف: يتضمن تنسيق أسعار الصرف الاتفاق بين البلدان الأعضاء على إتباع سياسات من شانها تحديد المدى الذي يمكن أن تختلف فيه أسعار الصرف بين عملات الأطراف المشاركة

د- التنسيق النقدي: عن طريق الاتفاق على السياسة النقدية التي تتبعها الدول الأعضاء تحقيقا لأهداف معينة.

---

[1]جون ويليامسون ، مرجع سابق ص ، ص: 51-53.

[2]زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، " البنوك المركزية و السياسة النقدية " دار اليازوري ، عمان 2006 ، ص :168

[3]نفس المرجع ، ص:168

هـ - العملة الموازية : كعملة مكملة للعملات المحلية للدول الأعضاء و ليست بديلا عنها وذلك لأداء دور نقدي محدود (دور الوحدة الحسابية – أو لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء كليا أو جزئيا) أو دور النقدي كامل (إلى جوار العملات المحلية) .

و- تكامل الأسواق المالية للدول الأعضاء : عن طريق إلغاء (أو التخفيف) التدريجي لقيود الصرف و غيرها من أنواع القيود و العقبات التي تعرقل انسياب رؤوس الأموال بهذه الدول.

ثالثا: السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال

ومن ناحية أخرى، يمكن التمييز بين أربع صيغ للتكامل [1] النقدي،مناطق العملة اتحادات العملة المناطق النقدية ، الاتحادات النقدية، تنطوي مناطق العملة أساسا على عناصر تستند إلى تعريف الحد الأدنى للتكامل النقدي و هي تدخل من باب ترتيبات شبكة عملات مع ما يتعلق بها من قيود على المعروض النقدي [2] أما اتحادات العملة فتنطوي على سياسة تثبيت سعر صرف مشترك ، حيث ينتهي بها الأمر إلى أن تدعو إلى ضرورة تكوين مجمع احتياطي للاتحاد فضلا عن سياسة مشتركة في مجال التضخم أما الترتيبات النقدية في المناطق النقدية و الاتحادات النقدية فتمثل الرقابة و السيطرة على الأسواق المصرفية و النقدية و من هنا فالمنطقة النقدية هي التي تمارس فيها جميع الصلاحيات الواردة في مناطق العملة واتحادات العملة ، بالإضافة إلى ذلك فان أنواع الأموال المختلفة يتم تبادلها بحرية في أسواق مالية متكاملة و أخيرا فان الاتحادات النقدية تمثل أكثر أشكال التكامل النقدي تقدما .فهي إلى جانب احتواءها على جميع العناصر إلا أنها تشمل أيضا سياسة مصرفية مشتركة .بمعنى آخر فهي تنطوي على هيكل مصرفي موحد في كل أنحاء الاتحاد ومن ثم فان الوسطاء المصرفيين من جميع الأنماط يعملون في هذا الصدد على أساس اتحاد بأكمله.

الفرع السادس : نظريات التكامل النقدي

هناك العديد من النظريات التي تناولت موضوع التكامل النقدي بالتحليل و أهم هذه النظريات هي نظرية منطقة العملة المثلى ونحاول فيما يلي التعرف على المقصود بمناطق العملة المثلى والعوامل المؤثرة عليها و أهم النظريات التي تعرضت لها .

أولا : منطقة العملة المثلى

---

[1] جون وليامسون ، مرجع سابق ص، ص :42- 46

[2] ألفريدو ميرو ،"التكامل النقدي العربي ، فوائده و عقباته الاقتصادية و صيغ تحقيقه، صندوق النقد العربي ، مرجع سابق ص ، ص:565 ، 566 .

تكتسب منطقة العملة صفة المثلى إذا كانت هذه المنطقة تحقق درجة عالية من الكفاءة في علاج الصدمات الداخلية و الخارجية التي تحدث وبذلك قد يكون هناك فائدة من قيام هذه المنطقة أو العكس بمعنى أنه ليس من الضروري أن تكون كل مناطق العملة مناطق مثلى[1].

إن الأساس النظري الذي يقوم عليه مفهوم (التكامل النقدي) و هو ما يدعى الآن في الأدبيات الاقتصادية و النقدية العالمية ب (منطقة العملة المثلى Optimum currency area [2].

جاء من خلال النقاش الذي دار منذ الثلاثينات و حتى الآن حول المغالطة بين نظام أسعار الصرف الثابتة و نظام الصرف المرنة.

و قد عرفت منطقة العملة المثلى أربعة أطر هي [3]:

1 – إطار قابلية عوامل الإنتاج على الحركة داخل منطقة ما و عدم قدرتها على ذلك خارجها

2 – إطار التناغم بين المؤسسات الاقتصادية و التنسيق بين السياسات القطرية.

3 – إطار التناسق المتبادل بين الدول الأعضاء في المنطقة من حيث الإيديولوجيات السياسية أو الاقتصادية .

4 – إطار تكامل أنماط تجارة الأقطار التي تتألف المنطقة منها .

و قد أكد بعض الاقتصاديين أن ما يهم في تكوين مثل تلك المنطقة هو رغبة جميع الأقطار المكونة لها في التنازل عن استقلاليتها في شؤون النقد و الائتمان وأسعار الفائدة. ويعني ذلك في الواقع خلق النقود على انفراد و وضع سياسة نقدية خاصة لكل قطر من هذه الأقطار.

ثانيا : نظرية مندل (Mundell) : عرف منطقة العملة المثلى على أنها إقليم يتميز بقابلية كبيرة لعوامل الإنتاج – خاصة العمل- على الانتقال داخليا و قابلية محدودة على الانتقال خارجيا . و يعني ذلك تدفق هذه العوامل من المناطق ذات الكلفة أو المردود المنخفضين، إلى مناطق ذات كلفة و مردود مرتفعين مما يمكن معه منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن اختلافات حدية في مستويات التكاليف و الأسعار بين الأقطار الأعضاء في المنطقة. و يعتبر تدفق العوامل هنا بديلا عن إجراء تعديلات في

---

[1] مغاوري شلبي علي " اليورو ، الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم " ، مصر ، مكتبة زهراء الشوق ، الطبعة الأولى ، 200 ، ص :141 .

[2] كان روبير مندل هو أول من صاغ مصطلح منطقة العملة المثلى و ذلك عام 1961 و قد تابع هذا الموضوع بعض الاقتصاديين أمثال ماكينون و كينين ، و لكنهم ركزوا على الإطار النظري و صياغة بعض الحجج التي تؤيد انضمام الدولة إلى هذه المناطق .

[3] عبد المنعم السيد علي " الوحدة النقدية العربية " مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة القومية (7) ، ص: 16 .

أسعار الصرف [1] وبذلك يعتبر مندل أن معيار منطقة العملة المثلى يرتكز إلى عوامل طويلة المدى مثل قابلية العوامل على الانتقال فأي قطر يعمل عملة مبادلة حرة مع قطر آخر في العمل و رأس المال عملة مثلى مع ذلك القطر [2].

ثالثا : نظرية ماكينون Mc Kinnon : عرف ماكينون منطقة العملة المثلى بأنها تقوم على التنسيق بين السياسات النقدية و المالية للدول الأعضاء بها و ذلك بما يحقق هدفي التوازن الداخلي والتوازن الخارجي و هدفي التوازن الداخلي و الخارجي قد لا يتحققا في حالة إتباع الدولة هدف نظام سعر الصرف و ذلك لأن إتباع هذا النظام قد يخلق نوع من التناقض بين تحقيق التوظيف الكامل و استقرار الأسعار على المستوى الداخلي . كما أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي إلى خلق نوع من الازدواج في الاقتصاد وارتفاع الأجور والأسعار في قطاع التصدير و زيادة حدة التضخم .

ويذهب الاقتصادي Mc Kinnon أن منطقة العملة المثلى تشمل الاقتصادات المفتوحة على بعضها بدرجة كبيرة أي أن العنصر الحاكم لانضمام الدولة إلى منطقة العملة هو مدى انفتاح الاقتصاد الوطني أي نصيب السلع التجارية من الناتج أو حجم التجارة الخارجية[3] .

يرى ماكينون أن الدولة المعتمدة في دخلها الوطني على قطاع التجارة الخارجية ، يكون من مصلحتها الدخول في منطقة عملة مع أهم شركائها التجاريين، وذلك لتحقيق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار و هذا واضح في حالة دول الاتحاد الأوربي، التي ترتكز تجارتها الخارجية في التجارة فيما بينها، أي يوجد درجة عالية من الانفتاح التجاري بينها و درجة أقل مع دول العالم الخارجي .

رغم المبدأ الذي صاغه ماكينون إلا أن نظريته واجهت العديد من الانتقادات و يتعلق ذلك بمبدأ الانفتاح الاقتصادي كمحدد للانضمام إلى منطقة العملة، حيث يرى البعض أن الدول التي لها اقتصاد يتمتع بدرجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي ولديها قطاع كبير للتجارة الخارجية يكون من مصلحتها إتباع نظام أسعار صرف مرنة والعكس في حالة الدول التي لديها قطاع صغير للتجارة الخارجية.

ويبرز ذلك بأن الاقتصادات المفتوحة تكون عرضة للصدمات الخارجية بسبب ارتباطها بالعالم الخارجي وبالتالي فهي في حاجة إلى نظام صرف مرن للتغلب على هذه الصدمات، كما أن هذه النوعية من الاقتصادات لا تفضل استخدام السياسة النقدية لمحاربة التضخم في حالة أسعار الصرف الثابتة كما أنها في حاجة لمستوى أقل من الأجور لزيادة التوظيف و الحد من البطالة .

---

[1] سي بول هالوود ، رونالد ماكدونالد "النقود و التمويل الدولي " ترجمة محمد حسن جسني ، دار المريخ ، الرياض ، 2006 ، ص : 558.

[2] عبد المنعم السيد علي ، " الوحدة النقدية العربية" نفس المرجع ، ص: 17 .

[3] نفس المرجع ، ص: 559 .

ورغم هذه الانتقادات إلا أن الواقع العملي ومن خلال تجربة دول الاتحاد الأوربي و غيرها من التكتلات فان كبر حجم قطاع التجارة الخارجية و زيادة درجة الانفتاح تعتبر عاملا هاما في حصول الدولة على مكاسب من الانضمام إلى منطقة العملة.

رابعا : نظرية كينين حول منطقة العملة المثلى Kenen

يربط Kenen بين منطقة العملة المثلى و بين تنوع مزيج إنتاج مجموعة من الأقطار . فكلما زاد مثل هذا التنوع ، زادت إمكانات تحقق منطقة عملة مثلى بينها و فائدة تثبيت أسعار الصرف بين عملات الأقطار المكونة لها . فحين يتنوع إنتاج قطر ما بخاصة في صادراته يزيد استقلاله عن التقلبات الأجنبية ، أي يقل أثر ذلك على مركز مدفوعاته و استقرار أسعاره و ثبات دخله و ذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الايجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المختلفة و المتنوعة التي ينتجها القطر [1].

خامسا : نظرية الأهداف الاقتصادية لمنطقة العملة المثلى .

ترى هذه النظرية أن الدول التي تريد تكوين منطقة للعملة فيما بينها يجب أن يكون لها أهداف اقتصادية متشابهة، وخاصة فيما يتعلق بأهداف التوازن و الاستقرار الداخلي في مجال الأسعار

و التوظيف وذلك لأن عدم التقارب في الأهداف سوف يؤدي إلى مزيد من الخلل في حالة قيام منطقة للعملة بين الدول الأعضاء.

سادسا : نظرية فليمنج لمنطقة العملة المثلى

لقيام منطقة العملة بين مجموعة من الدول ، يذهب فليمنج إلى وجود تقارب في معدلات التضخم بين هذه الدول[2] ، وأن عدم وجود هذا التقارب سوف يؤدي إلى زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات

و أن سياسة سعر الصرف المرن تكون أكثر ملائمة لظروف الدول التي تتقارب فيها معدلات التضخم، و لكنها لا تؤدي إلى التقارب بين الدول التي تسعى إلى تكوين منطقة عملة. ويلاحظ أن هذه النظرية أهملت عنصر البطالة وعلاقته بالتضخم و أثر ذلك على تشجيع الدول على إقامة منطقة عملة.

سابعا : النظرية الحديثة لمنطقة العملة المثلى

اهتمت هذه النظرية بالمنافع التي تحققها منطقة العملة المثلى ، حيث لخصت أهم هذه المنافع فيما يلي :

- إن قيام منطقة للعملة بين الدول الأعضاء يدعم مركزها الاقتصادي و التفاوضي أمام بقية دول العالم و التكتلات الاقتصادية الأخرى و يحسن من شروط التجارة و الاستثمار لصالحها.

---

[1] عبد المنعم السيد علي ، مرجع سبق ذكره، ص : 18

[2] عبد المنعم سيد علي ،" الوضع الاقتصادي و النقدي الخارجي للأقطار العربية و دور الفوائض المالية في إمكانية تحقيق التكامل النقدي العربي " في التكامل النقدي العربي (المبررات ، المشاكل ، الوسائل) ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1981 ، ص 553.

- تؤدي منطقة العملة إلى زيادة المبادلات بين الدول الأعضاء دون عقبات ، و ذلك بسبب إلغاء مخاطر تقلبات أسعار الصرف و هذا يساعد على مزيد من الإنتاج و التنمية في الدول الأعضاء .

- قيام منطقة للعملة يلغي دور الدولة في الرقابة على النقد و ذلك لعدم وجود حركة رؤوس أموال بغرض المضاربة .

- قيام منطقة للعملة يجنب الدول الأعضاء مشكلة الاحتفاظ باحتياطيات أجنبية لأن زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء يقلل احتياجاتها من هذه الاحتياطيات .

أما المشاكل و السلبيات المرتبطة بمنطقة العملة حسب هذه النظرية ، فتتمثل فيما يلي [1]:

- منع الدولة من استخدام السياسة النقدية الوطنية في التغلب على مشاكلها الخاصة، التي تصادفها دون بقية الدول الأعضاء و يعتبر هذا من أهم التحديات التي تواجه النظام النقدي الأوربي .

- وجود أثر سلبي على الاستثمارات في الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازين المدفوعات أو الدول الأقل نموا.

- مشكلة التخوفات السياسية لدى الدول الأعضاء من التنازل عن العملة الوطنية كأهم رموز السيادة الوطنية و إلغاء دور الدولة في مجال السياسة النقدية .

الفرع السابع : مزايا و عيوب اتحاد العملة (اتحاد نقدي)

تشير التجارب الحديثة التي أجريت عن فوائد اتحادات العملة بالنسبة للتجارة [2] و الدخل أن المكاسب المتحققة خلال فترة زمنية تتراوح بين 20-30 سنة ، يمكن أن تكون كبيرة .فعلى سبيل المثال ، خلصت دراسة أجراها في عام 2003 أندروز (جامعة كاليفورنيا) إلى أن اتحاد العملة يمكن أن يزيد التجارة بين الأعضاء بمقادير تتراوح بين 10 و 100% . و يكاد يكون ذلك من خلال خلق التجارة، لا من تحويل وجهتها.و الآثار الايجابية الأخرى لاتحاد العملة و هي بشكل أساسي تخصيص تكاليف المعاملات و زيادة المنافسة و شفافية الأسعار و أيضا انخفاض علاوة المخاطر على أسعار الفائدة في البلدان الأعضاء و وجود إطار قوي كانضباط السياسات .

أما العيوب فتكمن في أن الاقتصاديات المرتبطة معا في اتحاد نقدي مجبرة على إتباع نفس السياسة النقدية،سواء كانت مناسبة أو لا في حين أن الصدمات الاقتصادية قد تتباين فيما بين البلدان [3].

المطلب الثاني : الإطار العام للتنسيق النقدي

يقوم التنسيق النقدي على إعداد سياسة نقدية مشتركة للاتحاد المرغوب إقامته.

---

[1] مغاوري شلبي ، مرجع سابق ، ص : 147 .

[2] اللغز الذي لم يتم حله بعد ، هو ما الذي يسبب ازدياد التجارة في اتحاد ما للعملة ، يبدو أن إلغاء مخاطر الصرف الأجنبي هو أحد الطرق الواضحة لذلك

[3] سوزان شادلي "رسم طرقا للنجاح في استخدام عملة اليورو" مجلة التمويل و التنمية،العدد 2 – 2004 ، ص :301 .

الفرع الأول : التنسيق النقدي: تعريفه ، أهدافه

أولا : **تعريف تنسيق السياسات النقدية:** و يقوم هذا التنسيق على أساس تثبيت أسعار الصرف لدول التكتل أو تحديد حدود ضيقة لتقلب تلك الأسعار، وإطلاق حرية تحويل هذه العملات إلى بعضها البعض بين مختلف مناطق التكتل، إذ أن ترك الحرية لأسعار صرف هذه العملات في التقلب يؤدي إلى تقلب أسعار السلع والمنتجات المتبادلة بينها مما يعرض المتعاملين لمخاطر كبيرة كذلك فان عدم إطلاق حرية تحويل هذه العملات يؤدي إلى تقييد التبادل التجاري بين المناطق المختلفة داخل التكتل نتيجة إحجام كل إقليم عن التعامل التجاري مع غيره من الأقاليم الأخرى خشية أن يؤدي إلى تراكم العملات الأجنبية غير القابلة للتحويل لديه إلى حدوث تضخم فيه، كما و يمكن لهذا التنسيق أن يتم في صورة متباينة تؤدي كل منها إلى تحقيق نفس الغرض حيث يمكن تحديد أسعار الصرف بين العملات و ذلك يسمح بالتحويل النقدي دون قيد أو شرط داخل كل الاتحاد . ومن الممكن أيضا إصدار عملة موحدة تحل محل لعملات المختلفة للدول الأعضاء إلا أن إصدار العملة الموحدة تقابله بعض الصعوبات، باعتبار أن العملة تعد مظهرا من مظاهر سيادة الدولة و إلغاؤها يعني الانتقاص من هذه السيادة .

يتضمن تنسيق أسعار الصرف الاتفاق بين البلدان الأعضاء على إتباع سياسات من شأنها تحديد المدى الذي يمكن أن تختلف فيه أسعار الصرف بين عملات الأطراف المشاركة[1] .

ثانيا :أهداف التنسيق النقدي: يهدف التنسيق إلى تحقيق الأغراض التالية [2]:

1- التنسيق بغية تصحيح الاختلال النقد الدولي في موازين المدفوعات :و الفكرة الأساسية هنا أن صندوق النقد الدولي يمكن أن يساعد وزارة المالية أو البنك المركزي في أية دولة عضو على تجاوز مصاعب الاختلال المؤقت أو العرضي لميزان المدفوعات عن طريق تقديم قروض سريعة بفوائد ميسرة ، تساعد على تجاوز المصاعب إلى حين اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لوضع ميزان المدفوعات أو وضع احتياطات العملة الأجنبية في البلد.

2- التنسيق من أجل استقرار سعر الصرف و تحقيق قابليتها للتحويل و العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء .

3- التنسيق بهدف تطوير الأوراق المالية .

4- التنسيق بهدف توسيع استعمال العملة وتهيئة الظروف لإنشاء عملة موحدة.

5- التنسيق بهدف تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

---

[1] جون وليامسون ، مرجع سابق ، ص :41

[2] محمد سعيد النابلسي ، مرجع سابق ، ص، ص :210-217

الفرع الثاني : ضرورة وجود تنسيق و تعاون تشريعي دولي للنقود الالكترونية

تعتمد النقود الالكترونية في وجودها على التقدم التكنولوجي و انه من السهل التعامل بهذه النقود عبر الحدود عن طرق شبكة الإنترنت و ينتج عن هذا عدة صعوبات تتعلق بتحديد التنظيم القانوني الذي يمكن أن تخضع له المعاملات و الصفقات التجارية التي تتم بواسطة النقود الالكترونية . و حتى لو قامت هذه الدول بتقنين التعامل بتلك النقود فانه ليس بالضرورة أن تتشابه القواعد المنظمة لهذه المسألة مما يثير في النهاية صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق عن حدوث مشكلة قانونية[1].

كنتيجة للبعد الدولي للنقود الالكترونية فان التنظيم القانوني الوطني لهذه النقود الالكترونية لن يكون فعالا ما لم يشكل بتنظيم و تنسيق و تعاون دولي.

لقد أضحى إذا من الضروري أن تتعاون الدول من خلال اتفاقيات جماعية و ثنائية يوضح فيها مسؤوليات مواطني كل دولة .هذا و لقد حددت لجنة بازل للنقود الالكترونية عددا من القضايا التي يمكن أن تثيرها النقود الالكترونية و يمكن للتعاون الدولي أن يحل المشكلات الخاصة بها و من هذه المسائل الشفافية و غسيل الأموال .

أولا : التزام الجهة المصدرة للنقود الالكترونية بتقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية

إن إصدار النقود الالكترونية قد يؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود

و تحسبا لهذا فانه من الضروري أن تقوم المؤسسات الائتمانية المسموح لها بإصدار النقود الالكترونية بتقديم بيانات إحصائية دورية للسلطات النقدية المتخصصة كالبنك المركزي مثلا . وذلك من أجل رفع فعالية السياسة النقدية و يجب على هذه التقارير أن توضح حجم النقود الالكترونية التي تم إصدارها أو المزمع إصدارها و ذلك خلال فترة زمنية محددة.

ثانيا : إلزام مصدري النقود الالكترونية بالاحتفاظ بالاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي

يتعين على البنك المركزي أن يفرض قيودا خاصة بالاحتفاظ النقدي على مصدري النقود الالكترونية[2] و ذلك تحسبا لأي زيادة كبيرة في خلق النقود الالكترونية ، مما يؤثر في النهاية على السياسة النقدية ومن شأن المحافظة على هذا الالتزام أن يؤدي إلى استقرار الأسعار و بخضوع مصدري النقود الالكترونية لهذا الشرط ، فان النقود الالكترونية تقف على قدر من المساواة مع الصور الأخرى للنقود و التي تخضع عند إصدارها لمتطلبات الاحتياطي النقدي.

---

[1] محمد إبراهيم محمود الشافعي " النقود الالكترونية ، ماهيتها ، مخاطرها ، و تنظيمها القانوني ، في مجلة الأمن و القانون " مجلة دورية محكمة تصدرها أكاديمية الشرطة ، دبي العدد الأول ،2004 في الموقع الالكتروني hTTP://WWW:arriyadh .com./Economic

[2] نفس الموقع: hTTP://WWW:arriyadh .com./Economic

الفرع الثالث : تعزيز التنسيق بين أجهزة الرقابة المصرفية الوطنية و الدولية

تميل مختلف قطاعات النظام المالي إلى التفاعل مع الجهاز المصرفي بعدة أشكال ، كما أن الاضطرابات التي تحدث في قطاع ما يمكن أن تمتد أثارها بسهولة إلى الجهاز المصرفي، ويتم عادة في العديد من البلدان إخضاع المصارف و غيرها من قطاعات النظام المالي (التي تنظم إما في مجموعات مالية أو مؤسسات ضخمة) للتنظيم و الرقابة من قبل السلطات الوطنية المختلفة.و لذلك فمن المهم تحقيق التطابق و التنسيق بين السياسات و الممارسات التنظيمية و الرقابية إلى أقصى حد ممكن بغية حصر نطاق الآثار المقترنة بها أو اللجوء إلى أساليب التحكم التنظيمية و قرارات الحاجة إلى توحيد الرقابة على المجموعات المالية إلى قيام بعض البلدان بإنشاء جهة وطنية واحدة للرقابة باعتبارها الجهاز الرئيسي لتنسيق أعمال جميع الجهات الرقابية التي ترتبط بمجموعة معينة و تخضع حاليا القواعد التنظيمية و الممارسات الرقابية للتوحيد على المستوى الدولي و هو ما من شأنه أن يسهل عمليات الرقابة الموحدة و تبادل المعلومات بين أجهزة الرقابة دوليا كما أنه يحسن الفعالية و يمكن أن يضيف المزيد من الانضباط على الهياكل التنظيمية و الرقابة الوطنية و ثمة حاجة متزايدة إلى ذلك في بيئة من التدويل المتنامي للعمل المصرفي التي تميل إلى النيل من فعالية التركيز الوطني على الرقابة التحويطية بما في ذلك استخدام هياكل تنظيمية معقدة للشركات و مشتقات مالية خارجية لتجنب القيود المالية المحلية[1].يكون التنسيق مجديا إذا سمح بتحقيق نتائج أعلى من تلك التي تحقق بالسياسات الوطنية المستقلة ". و ينصب التنسيق أساسا على ثلاثة محاور رئيسية" تسمى مثلث التضارب (triangle d'incompatibilité) وهي معدلات صرف ثابتة، حرية حركة رؤوس الأموال، السياسة النقدية المستقلة.

إن مشكل محدودية تطبيق السياسة النقدية يظل مطروحا و على سبيل المثال فان الفاصل الزمني بين وضع أهداف تلك السياسة و زمن إحداث التأثيرات المرغوبة قد يطول .

الفرع الرابع : فعالية تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في ظل التكتلات الاقتصادية

يكون تنسيق السياسات النقدية فعالا ، إذا ما توفرت لكل البلدان المشتركة نفس التأثير السياسي و الاقتصادي أو إذا كان البلد الذي يتمتع بمكانة أكبر – اقتصادية أو سياسية- هو أيضا البلد الذي لا يواجه اقتصاده اختلالات كبيرة في بعض المجالات التي تجري تنسيقها و من أسباب نجاح النظام النقدي الأوربي في تخفيض معدل التضخم في البلدان الأعضاء أن ألمانيا كانت هي القوة الاقتصادية الرئيسية في المجموعة أن معدل التضخم في ألمانيا كان شديد الانخفاض ومن ثم فقد أجبرت البلدان الأخرى الأعضاء في النظام النقدي الأوربي على إتباع سياسة نقدية أصبحت بالتدريج أكثر اتساقا مع

---

[1]توفيق عبد الوهاب أبو العينين سمري "دور البنوك في دعم و تنشيط برنامج الخصخصة" رسالة ماجستير ، القاهرة ، جامعة عين الشمس ، كلية الاقتصاد 1999 .،ص203

السياسة الألمانية . و فضلا عن ذلك ، أصبحت السياسة النقدية أكثر ثقة من غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى .

يكون التنسيق النقدي فعالا إذا كان توافق واضعوا السياسة و القائمين على التنسيق بالتنبؤ الصحيح ، فلابد أن يكون الاتفاق على الأهداف الاقتصادية التي ينبغي بلوغها بالتنسيق و يمكن أن تكون الأهداف الرئيسة مثلا في الإسراع بالنشاط الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة و التضخم .

هناك خطر قد ينجم عن التنسيق الدولي للسياسات النقدية و المتمثل في وجود ضغوطات على البلدان التي نجحت في تصحيح اختلالاتها المالية . لكي تخفف من سياساتها النقدية حتى تتماشى أكثر مع سياسات البلدان التي كان التكييف فيها أقل.

الفرع الخامس : عيوب سياسات التنسيق

تعاني سياسات التنسيق من نقائص و عيوب جمة نذكر أهمها في التالي [1]:

1- عدم ضمان الاتساق التلقائي المسبق بين الأهداف السعرية (أسعار الصرف) و الأهداف الكمية (الأرصدة النقدية) .

2- بما أن الدول المشاركة ستحتفظ بالسلطة و بالأدوات اللازمة ، فليس هناك آلية – تلقائية - ستحول بينها و بين انتهاك قواعد التنسيق .

3- ليس هناك وسيلة لضمان التجديد التلقائي لاتفاقات التنسيق.

4- ليس هناك عملية تلقائية يمكن من خلالها التقليل من السلطة التقديرية التي تصدر عنها القرارات عبر الزمن .

5- إن هذا النهج يعجز عن التنبؤ في أسعار الصرف في المستقبل.

المبحـــث الثاني: تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في إطار المنظمات الدولية

المطلب الأول : الهيئات النقدية الدولية

تتمثل الهيئات النقدية الدولية في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

الفرع الأول : صندوق النقد الدولي: أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية دولية أقرت رسميا في 1945/12/07 سميت اتفاقية "بريتون وودز" Bretton Woods [2].لعل ما اشتهر به صندوق النقد الدولي هو تقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء ومنحها قروضاً مربوطة بالسياسات في أوقات الأزمات الاقتصادية. على أن الصندوق يتيح للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضاً من خبراته الفنية

---

[1] كريم نشاشيبي ، مرجع سابق ص 223 .

[2] الأعضاء الذين يتمتعون بأكبر قوة تصويتية هم الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا، فرنسا ، اليابان و المملكة المتحدة.

على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، والسياسات والإدارة الضريبية، والإحصاءات الرسمية. والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية. وتعد المساعدة الفنية عنصراً مكملاً لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات، وهي تمثل حوالي 20% من التكاليف الإدارية للصندوق.

أوكلت إلى الصندوق مجموعة من الأهداف النقدية كان الاعتقاد سائدا بأنها ستحقق الاستقرار في النظام النقدي الدولي حسب مناقشات مؤتمر"بريتون وودز" و يمكن اختصارها كالتالي :

أولا : العمل على تحقيق ثبات في أسعار الصرف و تجنب سياسات التخفيض التنافسي لأسعار الصرف عن طريق تثبيت سعر الدولار بالذهب و إمكانية تحويله إلى الذهب ، بالإضافة إلى تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار و كذا السماح بتقلبات في أسعر الصرف في حدود 1% [1].

ثانيا : تشجيع التعاون النقدي و العمل على قيام نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية فيما بين الدول ، كما يقوم بالعمل على تقليل حجم الاختلال في موازين مدفوعات الدول [2] و إعطاء الثقة للدول الأعضاء بأن موارد الصندوق متاحة لهم بضمانات مناسبة ليتمكنوا من تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتهم دون الحاجة إلى اتخاذ تدابير انكماشية[3].

نستنتج مما سبق أن صندوق النقد الدولي يضطلع بالقيام بالوظائف التالية [4] :

أ- **الوظيفة التنظيمية :** حيث يسهر الصندوق على تطبيق قانون حسن السيرة المتعلق بسعر الصرف ، المدفوعات المتعلقة بالعمليات الجارية و قابلية تحويل العملات.

ب- **الوظيفة التمويلية :** تعتبر الوظيفة الأساسية في الصندوق ، حيث يسهر الصندوق من خلالها على وضع تحت تصرف الدول الأعضاء الموارد المالية اللازمة لمواجهة الاختلالات في موازين مدفوعاتهم .

---

1 صالحي صالح ، مرجع سابق ص 93.

2 عبد المعطي محمد حشاد "المصطلحات المصرفية" القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، الطبعة الثانية ، 2002 ص 64

3 كمال شرف،هاشم أبو عراج "النقود و المصارف" دمشق منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثانية ، 2004/2003 ، ص 258 .

4 Jacques Henry David :crises financières et relation monétaire international – édition économique –France , 1986 ;p82

ج- الوظيفة الاستثمارية : يعمل الصندوق على تقديم الاستشارة التقنية و الفنية إلى جانب التعاون و التنسيق مع الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بالنظام النقدي الدولي.

الفرع الثاني : البنك الدولي

يعد أول بنك بين الدول ذي طبيعة عالمية، كما أنه أول ثمار التعاون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية في مجال القروض طويلة الأجل و لا يقدم قروضا قصيرة الأجل أو مساعدات تتعلق باستقرار سعر الصرف لعملة أي دولة.

يمكن تحديد الأهداف الأساسية للبنك من خلال تشجيع نمو ميزان التجارة الدولية لمدى طويل و المحافظة على توازن المدفوعات للدول الأعضاء بتشجيع الاستثمارات الدولية [1] و تنظيم عمليات الائتمان و الإقراض الدولية ، و تسهيل انسياب القروض التي تتطلبها عمليات الاعمار و البناء و كذا تنظيم مبادلات و مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتهم [2]

و المساعدات التي يقدمها أكثر مما يعطيها صندوق النقد الدولي كالقروض إلا أن هذه القروض تقتصر على الحكومات أو الشركات التي تكون مضمونة من طرف الحكومة [3] .

نستخلص مما سبق بأن أهداف البنك الدولي تمنح أهمية بالغة لأعمال التعمير و التنمية وارتباط ذلك في بداية نشاط البنك بالاقتصاديات الأوربية التي دمرتها الحرب و رغبة الو.م.أ في الهيمنة في دواليب الاقتصاد العالمي و بعد الانتهاء من عملية اعمار الدول الأوربية، تحولت اهتمامات البنك نحو تمويل المشروعات الإنتاجية لدول العالم الثالث و سمح ذلك بتوسيع نشاطه و تعدد وظائفه في مجالات أخرى استثمارية أهمها تقديم المعونات الفنية و تشجيع الاستثمار الخاص بالإضافة إلى حل النزاعات المالية بين الدول و تدريب موظفي الدول الأعضاء في إدارة التنمية.

المطلب الثاني : التنسيق النقدي مع ص.ن.د. و البنك العالمي

تستند برامج التثبيت الاقتصادي التي يصممها و يتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات و التي بلغت ذروتها في كتابات جميس ميد في حين تستند برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي على النظرية النقدية و النيوكلاسيكية في تخصيص و توزيع الموارد .

الصندوق معني أساسا بمشكلات الأجل القصير أما البنك فيختص بالمشكلات ذات الأجل المتوسط أو الطويل . و يوجد الآن تنسيق كامل و دقيق بين سياسات الصندوق و سياسات البنك من حيث شروط القروض و التسهيلات المقدمة منها للدول النامية.

---

[1] حشاد عبد المعطي محمد ، مرجع سابق ، ص 35.

[2] صالحي صالح ، مرجع سابق ص 110

[3] إسماعيل محمد هاشم ، مرجع سابق ، ص 255

الفرع الأول : التنسيق النقدي مع صندوق النقد الدولي

يتبع صندوق النقد الدولي نهجا عمليا (عملية التنسيق) في مساعدة البلدان الأعضاء على تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي ، إذ يدرك أن الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان لا تتيح تطبيق نموذج واحد على الجميع ، إذ أن كل برنامج تصحيحي مدعوم بموارد الصندوق يصممه البلد العضو المعني بتعاون وثيق مع الدوائر المختصة . و تنطوي هذه العملية على استعراض شامل للاقتصاد المعني بما في ذلك طبيعة و أسباب المشكلات (التضخم ، عجز أو فائض ميزان المدفوعات ...) إلى جانب تحليل السياسات اللازمة لتحقيق توازن قابل للاستمرار بين الطلب على الموارد و مدى توفرها[1] .

و ترتكز البرامج المدعومة بموارد الصندوق على مجموعة معينة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية و منها الائتمان المحلي و الاحتياطي الدولي و هي ترتكز أيضا على عناصر بالغة الأهمية في نظام التسعير منها سعر الصرف و معدلات الفائدة و في بعض الحالات أسعار السلع

و في خلال الفترة التي يطبق فيها اتفاق استعداد ائتماني أو اتفاق تمويل ممدد، يتابع الصندوق تنفيذ البرنامج الإصلاحي عن طريق معايير للأداء تختار وفق اعتبارات عديدة . و تشمل هذه الاعتبارات الطابع الهيكلي و المؤسسي للاقتصاد في البلد المعني و توفر البيانات الإحصائية

و الرغبة في التركيز على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية و يتابع الصندوق النتائج المحققة نتيجة البرامج الإصلاحية عن طريق مراجعات دورية من قبل المجلس التنفيذي .

أولا : التنسيق في مجال السياسة النقدية

في هذا المجال يعطي برنامج الصندوق أهمية ارتكازية لضبط نمو عرض النقود ضبطا محكما لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يناظره إفراط في السيولة المحلية . و لهذا فان برامج التثبت تتضمن سياسات نقدية صارمة أهمها ما يلي [2] :

1- زيادة أسعار الفائدة المدينة ، اعتقادا أن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى نتيجتين مرغوبتين .الأولى هي زيادة الادخار المحلي) و بخاصة إذا أصبح سعر الفائدة الحقيقي موجبا)

2- وضع حدود عليا(سقف) للائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال فترة البرنامج و بخاصة الائتمان المسموح للحكومة و للقطاع العام خلال فترة تنفيذ البرنامج ، حتى و لو أدى هذا إلى الإضرار بتمويل الخدمات العامة و بالإنتاج في مشروعات القطاع العام و إلى وجود طاقات عاطلة.

3- تنمية أسواق رأس المال و تحرير التعامل فيها (البورصات).

---

[1] رمزي زكي التضخم و برامج التكييف الهيكلي ، مرجع سابق ص 169

[2] رمزي زكي "التضخم و التكييف الهيكلي في الدول النامية "مرجع سابق ص، ص :169-170

تلك أهم السياسات التي يتفرع عنها برنامج التثبت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي و هي تمثل قواسم مشتركة في جميع البرامج التي عقدها الصندوق مع مختلف الدول النامية و هذا كله في إطار التنسيق الذي تم بينها من أجل مكافحة التضخم ...الخ .

و يعتبر نموذج جاك جي بولاك أحد النماذج التي صاغها الصندوق للتعامل في مجال التنسيق النقدي مع الدول الأعضاء و لا سيما الدول النامية منها.

ثانيا : شرطية صندوق النقد الدولي و سياسة الاقراضية في ظل عملية التنسيق الدولي

يعمل الصندوق على تقديم مجموعة من التسهيلات و القروض التي تختلف في أهدافها

و مجالات توظيفها ومشروطيتها و ما يهمنا في هذه الدراسة هو الشرطية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية و التي نستطيع من خلالها التأثير مباشرة على السياسات النقدية لهذه الدول نحاول في البداية أن نركز على الإطار العام لشرطية صندوق النقد الدولي و الجانب النقدي لهذه الشرطية .

يقصد بمشروطية صندوق النقد الدولي بتلك الشروط المصاحبة للقروض و التسهيلات الائتمانية التي يقدمها إلى الدول النامية والتي من خلالها يتعهد المقترض بإجراء تعديلات معينة على السياسة النقدية و الاقتصادية بما يستجيب لمتطلبات القضاء على الاختلالات الهيكلية و الدورية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية .كما أن البلدان النامية في بعض الحالات لا تستطيع الاقتراض من البنك العالمي إلا بموافقة FMI و ذلك في إطار ما يعرف بالشرطية المتقاطعة ، حيث أصبح الحصول على الموارد المالية من إحدى المنظمتين يتوقف على مشروطية المنظمة الأخرى.

و يتم تحديد تلك المشروطية في وثيقة تسمى بورقة إطار السياسات و التي عادة ما يكون إعدادها مشتركا بين كل من FMI و البنك العالمي و يوافق عليها كل من مجلس إدارة المنظمتين .وأكثر من ذلك اتسع نطاق مشروطية FMI ، لتشمل المساعدات الرسمية الثنائية والتي أصبح شرط الحصول على الجدارة الائتمانية [1]من عند FMI ضروريا للحصول عليها ،كما أصبحت بعض البنوك الإقليمية للتنمية مثل بنك الأمريكيتين للتنمية أو البنك الأوروبي للإنشاء و التعمير يعتبر القيام ببرنامج التثبيت مع FMI ضروريا للحصول على تسهيلاتها . و هكذا أحكمت الحلقات على البلاد النامية المحتاجة إلى التمويل الخارجي ، فهي إذا اتفقت مع FMI و قبلت شروطه انفتحت أمامها أبواب التمويل الخارجي و إن رفضت الدولة مطالب الصندوق، فتجد نفسها أمام جدار عازل يفصلها على منافذ التمويل و هذا بحكم التعاون الدولي القائم حاليا بين مصادر التمويل المختلفة حيث أصبح يوجد بين الاقتصاد العالمي نوع من التنسيق بين هذه المصادر في ظل المشروطية الدولية.

---

[1]حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب حكومة أي دولة عضو شرطا ضروريا للحصول على الموارد المالية من مصادر التمويل الخارجي ، و هذا ما يطلق عليه الجدارة الائتمانية أو خاتم الرضا.

تخفيض مستويات الأجور الحقيقية.

تتضمن مشروطية صندوق النقد الدولي مجموعتين من الإجراءات الأولى تهدف إلى التثبيت المالي و الحد من التضخم . و الثانية للتعديل الهيكلي في بنية الاقتصاد الوطني في المدى الطويل.

و تتضمن كل مجموعة الإجراءات التالية :

- إجراءات المجموعة الأولى: تتحدد في تقليص الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله بما فيه الإنفاق على الخدمات العامة و الدعم للسلع الأساسية و الدعم للقطاع العام مع تقليص العرض من النقد و الائتمان للقطاع الحكومي و القطاع الخاص ورفع أسعار الفائدة على الودائع المحلية .

- إجراءات المجموعة الثانية:

يتم فيها إلغاء دور الدولة الرقابي على الأسعار و إلغاء دورها في التحكم بآليات العرض والطلب و تحرير الأسعار بشكل كامل ، مع تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية و تحديث التجارة الخاصة و تحفيز رأس المال على التصدير .تعمل هذه الإجراءات كذلك على نقل ملكية المنشآت العامة و الحكومية للقطاع الخاص مع تسهيم منتجات القطاع الخاص ، طبقا لتكاليفها الحقيقية .

الفرع الثاني : التنسيق النقدي مع البنك العالمي

فيما يتعلق ببرامج التكييف الهيكلي المعقودة مع البنك الدولي فهي لا تختلف في تشخيصها للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية المدينة عن رؤية صندوق النقد الدولي فهي تشخص هذه الأزمات على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها هذه البلدان و أن عنف هذه الأزمات و شدة وطأتها قد نجما بسبب تأخر هذه البلاد في إجراء عمليات التكييف اللازمة للقضاء على الاختلافات الهيكلية .

أولا : التنسيق في مجال تحرير الأسعار

تعطى قروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار و إبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض و الطلب . فالبنك يري أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية و البنك الدولي ضد سياسة الحد الأدنى للأجور و ضد الدعم السلعي (الطعام المدعوم و الأغذية الرخيصة المستوردة) و ضد دعم مستلزمات الإنتاج و القروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة ، و البلدان التي تنسق مع البنك يلزمها أن تطبق كل أوامر البنك العالمي.

ثانيا : استخدام نموذج بولاك

يعرف الأسلوب العام الذي درجت دوائر الصندوق على استخدامه في تصميم برامج التصحيح الاقتصادي " بالبرمجة المالية " التي لم يعتريها أي تغيير أساسي مفاجئ ، نظرا لأنها تشمل جميع الجوانب على تعددها و اختلافها. و لذلك تراها بدءا بأبسط النماذج النقدية في الخمسينات تنمو

و تتكيف باستمرار [1]، آخذة بعين الاعتبار كل البيانات الجديدة في علم الاقتصاد و المشكلات النظرية الجديدة و الأدوات المبتكرة للسياسة الاقتصادية ، و ما زاد من الاهتمام في الأهداف الاقتصادية لبلدان الأعضاء .

إن إعداد نموذج اقتصادي قابل للتشغيل انطلاقا من المعادلات الاقتصادية الكلية الأساسية ذات التغيرات التي يمكن تفسيرها استنادا إلى معادلات أخرى ، خاصة بالإنتاج، تكوين الأسعار و سعر الصرف (إن كان متغير داخليا) . . . و هذا ليساهم بشكل واضح و دقيق من ناحية تطبيقية ويساعد كذلك في قياس درجة فعالية . لقد صور ص .ن. الدولي هذا النموذج من الزاوية النقدية لسببين أساسيين :

- ضرورة التركيز على الطابع النقدي لمشكلات ميزان المدفوعات [2].
- البيانات النقدية لا تزال أدق و أجهز البيانات المتاحة[3].

كما صمم هذا النموذج لدراسة التأثيرات التي تقع على كل من تكوين الدخل و ميزان المدفوعات لأهم متغيرين خارجيين ، وهما التغيرات المستقلة في الصادرات وإنشاء الائتمان المصرفي المحلي[4] و للتصدي لذلك لابد من نموذج يعترف صراحة بدالة الطلب على النقود و هو ما أن نفترض أن الطلب على النقود يتناسب مع الدخل .أما المعادلة السلوكية الثانية فهي دالة الطلب على الواردات .كما جاء هذا النموذج شاملا لكل من مؤيدي نظرية كينز و نظرية النقود .فبالنسبة للنظرية الأولى استوعب النموذج نموذج المضاعف مع الميل الحدي للإنفاق ، أما النظرية الثانية فهي قائمة على أساس السرعة للتداول .

و منه نجد أن المعادلات المشكلة للنموذج تعد كأساس منطقي لعملية البرمجة التي يقوم بها الصندوق و التي عرفناها سابقا بالبرمجة المالية التي تشمل كل الإجراءات الجوهرية ، التي على البلد المقترض اتخاذها للحصول على الائتمان من الصندوق [5].

صاحب أو مؤسس هذا النموذج النقدي هو جاك جي بولاكJacques .J.Polak[1] و مضمون هذا النموذج كالتالي :

$$* \Delta Md = K\Delta Y ....(1)$$

---

[1] بولاك جاك جي الطابع المتغير لشروط ص.ن.د، OCDE ، أوت ،1991،ص:35

[2] يعد أن أهل ذلك الجانب في العديد من البلدان الأعضاء على الأقل في الماضي ، لأن مشكلات المدفوعات ستظل قائمة م لم تتم معالجة جوانبها النقدية

[3] مما يتيح استعمالها لمعايير أداء للتحقق من تقيد البلد المعني بشروط ترتيبات الصندوق

[4] 35ولاك جاك جي :" النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي مخطط جرئ و معمر" التمويل و التنمية ، العدد 4 ، المجلد 34، 1997 م ص : 16

[5] بولاك جاك جي ،" النموذج النقدي ل ص ن د ، و مخطط جرئ " مرجع سابق ص: 17

حيث ΔMd : التغير في طلب النقود في بلدها ΔY : التغير في الدخل

K مقلوب سرعة تداول النقود $(K = Md / Y)$

$* \ M = my \ldots\ldots\ldots (2)$

حيث M : الطلب على الواردات m : الميل الحدي للبلد للاستيراد

$* \ \Delta MO = \Delta R + \Delta D \ldots\ldots\ldots (3)$

حيث ΔMO : التغير في عرض النقود ΔR : التغير في احتياطات الأجنبية للبلد

ΔD : التغير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي

$* \Delta R = X - M + K \quad \ldots\ldots\ldots \quad (4)$

حيث : X الصادرات K : تدفقات رأس المال الصافية للقطاع غير المصرفي .

يعتمد هذا النموذج على المعادلات السلوكية اتجاه الطلب على النقود و ميزان المدفوعات، وكذلك استنادا إلى معادلات أخرى خاصة بالإنتاج وتكوين الأسعار. و سعر الصرف أن الانعكاس الموجود في الفائض في الطلب يعبر عن الجزء الحاصل في ميزان المدفوعات، والذي يتجسد بدوره في فجوة التجارة الخارجية. و منه تنطلق النظرية من أن انعدام التوازن الخارجي إنما يعبر عن عدم توازن داخلي و نتيجة لعدم القدرة على الحفاظ على التوازنات الكبرى بسبب نقص الاحتياطات الخارجية [2] .

إذن المنطلق الأساسي للبرامج التي يقترحها ص.ن.د هي تحرير التجارة الخارجية لتحقيق الرواج الاقتصادي . و هو منطلق أدم سميث " دعه يعمل دعه يمر" و من أهم التدخلات التي كان سعى الصندوق لتحقيقها هو كيفية معالجة مشاكل عاجلة (ارتفاع معدل التضخم، نفاذ احتياطي أسعر الصرف ...) و يكفي لذلك في المنظور التقليدي تعريف المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يجب التأثير عليها (إنتاج تشغيل ، كتلة نقدية) [3].

و من أجل الفهم أكثر لطبيعة برامج التصحيح ، نرى أنه من الأنسب إسقاط الدراسة على المجاميع الكبرى للمحاسبة الوطنية . و هذا للتعرف على موارد الدولة ، المكونة من الإنتاج المحلي الوردات و الاستخدامات المشكلة من الاستهلاك و الاستثمار و الصادرات .

لو افترضنا ما يلي:

Y الناتج الداخلي الإجمالي Cp الاستهلاك الخاص

---

[1] مواطن من هولندة كان يعمل مديرا لدائرة البحوث في ص ن د من 1968 حتى 1979 و هو يعتبر الأب المؤسس للنموذج النقدي للصندوق و سواء داخل الصندوق أو خارجه .

[2] بلوناس عبد الله ، أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية و خيار إعادة الجدولة ، الجزائر معهد العلم الاقتصادية ، ماجستير ، 1996 ، ص :187

[3] قدي عبد المجيد ، ص.ن.د و مسار التصحيح الهيكلي حالة الجزائر ، عمل غير منشور ، 1996 ، ص:1.

C G الاستهلاك الحكومي   Ip الاستثمار الخاص

I G الاستثمار العام

X الصادرات من السلع و الخدمات و الهبات المدفوعة للخارج

M الواردات من السلع و الخدمات و الهبات المستلمة .

حيث كل المتغيرات معينة بفترة زمنية واحدة في السنة عادة

$$y = Cp+C\,G +Ip + I\,G + X -M.......(5)$$

ومنه

$$X-M=Y-(Cp+C\,G +Ip+I\,G).......(6)$$

نضع

$$A=Cp+C\,G +Ip+I\,G ....(7)$$

حيث A هو طاقة الاستيعاب الداخلي (Absorption domestique) ، حيث يمثل إجمالي الإنفاق على السلع و الخدمات من قبل المقيمين في البلد المعين .

لنرمز ب Bc لموقف الميزان الجاري موجبا أم سالبا .

$$Bc = X – M........(8)$$

نعرض المعادلتين (7) و (8) في (6) تصبح المعادلة كما يلي :

$$Bc = y – A......(9)$$

نلاحظ أن الاقتصاد مرتبط مع بقية العالم بالتعامل من خلال الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات .   و بتعويض (8) في (4) نجد

$$\Delta R=.Bc + K \ (10)$$

و بتعويض (9) في (10) نجد أن

$$\Delta R = y – A + K \ (11)$$

تبين المعادلة (11) أن ميزان المدفوعات يتأثر بطاقة الاستيعاب الداخلي (A) و كذلك بحركة رؤوس الأموال (K) (1)

فيما يخص طاقة الاستيعاب الداخلي، يمكن حدوث ثلاث حالات :

Y أكبر من A

Y تساوي A

Y أصغر من A

و بشكل عام نادرا ما تتحقق الحالة الثانية . و الغالب ما يكون اقتصاد بلد في الحالة الأولى أو الثالثة ، أي وجود فائض أو عجز في ميزان الموارد الداخلية (Y-A) .

غالبا ما يكون تدفقات رأس المال الصافية للقطاع غير المصرفي محدودة و هذا ما نجده في المعادلة (11) إذ لم تمول الزيادة في الطاقة الاستيعابية(A) عن الدخل(Y) بواسطة (K) الاقتراض الخارجي ، و هذا ما يؤدي إلى تدهور تدفقات رأس المال الصافية للقطاع غير المصرفي .

و في الأخير نجد إن ص.ن.د يركز على محاولة الحد من الطلب ، و الذي يرجع سببه إلى توسع الإنفاق (I G + C G) بدرجة لا تبررها محدودية . الإيرادات العامة (الضرائب). و ذلك لان تخفيض الطاقة الاستيعابية أيسر من زيادة الدخل.

و مما سبق ذكره و تحديدا من المعادلات الموضوعية يمكن تعين معادلة أو متطابقة ميزان المدفوعات كما يلي :

1- متطابقة ميزان المدفوعات .

اعتمادا على المعادلة الخاصة بعلاقة الواردات بالدخل و هذا في

m : ثابت $M = my$..........(2)

و لدينا كذلك من المعادلة الرابعة(4) ما يلي : $\Delta R= X - M+ K$........ (4)

من خلال (2) و (4) نستطيع الوصول إلى القيمة المرغوب فيها من الواردات

(M). و هذا من خلال المعادلة التالية : $M^*= -\Delta R^*+(x+K)$ ....(12)

تعرف المعادلة (12) بدالة الهدف للواردات حيث:

ΔR^* : الهدف المنشود لميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج

إذن يؤثر طول فترة التصحيح على اختيار هدف ميزان المدفوعات فعندما تكون الفترة موضع الاعتبار قصيرة نسبيا ، فانه يمكن تحديد هدف ملائم لميزان المدفوعات، و ذلك بالاسترشاد بالميزان الكلي في الواقع فان هذا يعني ابتغاء تطور معين مرغوب في صافي الاحتياطات الدولية و الذي يمكن تحقيقه في خلال أي مجموعة مركبة للنتائج في الحسابات الجارية و الرأسمالية لميزان المدفوعات[1].

و شان معدلات النمو والتضخم، فان ميزان المدفوعات يمكن أن يكون نتيجة و هدف للسياسة الاقتصادية. إلا انه يتمتع بكونه معدلا لمتطلبات الميزانية في اقتصاد ما بالنسبة لبقية العالم . و هذه الصفة المميزة لميزان المدفوعات أسهمت أحيانا في إعطاء الانطباع بان السياسات التي تؤديها موارد الصندوق كانت متحيزة بدرجة مفرطة لصالح نتائج ميزان المدفوعات و هذا كان واضحا مرارا من تحقيق أهداف السعر و النمو .

يمكن أن نلاحظ من المعادلة (9) أن العجز في الحساب الجاري الناجم عن زيادة الاستيعاب المحلي عن الناتج المحلي الإجمالي . أما حسابيا يمكن تحسين الحساب الجاري من خلال اتخاذ سياسات تؤدي إلى [2]:

- تخفيض الاستيعاب المحلي (A)

[1] جيتان مانويل ، شرطية ،ص.ن.د تطور المبادئ و الممارسات ، صندوق النقد الدولي، واشنطن ، 1981 ، رقم 38

[2] صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات النقدية في الدول العربية ، تحرير على توفيق الصادق و آخرون ، أبو ظبي ، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل ، العدد2 ، 1996 ، ص.ص : 114، 115

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي (y)
- تخفيض (A) و زيادة (y)

لدينا في المنحنى التالي الذي يربط كل من السعر النسبي بطاقة استيعاب الداخلي(A) ،حيث أن قيمة السعر النسبي يتحدد وفق المتغيرات التالية :

e: سعر الصرف (عدد الوحدات العملة المحلية مقابل وحدة أجنبية)

pm : سعر الواردات بالعملة الأجنبية

t : تعريفة جمركية

px : سعر الصادرات بالعملة الأجنبية

pn : سعر السلع غير دولية

a : وزن سعر الواردات

(1-a) : وزن سعر الصادرات

e (1+t)pm: سعر الواردات بالعملة المحلية

epx : سعر الصادرات بالعملة المحلية

e [a (1 + t) pm + (1 -a) px] : متوسط سعر السلع بالعملة المحلية .

تدخل هذه التغيرات في تركيب السعر النسبي [1] (**S**) و هو ذو الصيغة التالية:

$$S=(e[\, a\,(1+t)\,pm + (1-a)\,px\,)\,]\,pn$$

إن إعداد الشكل التالي يبين لنا الحالات المتباينة من الاختلافات التي يمكن من خلالها تسيير أوضاع الاقتصاد المختلفة .

---

[1] السعر النسبي، هو السعر الذي يعكس بصدق علاقات تكاليف المنتجات و علاقات إنتاجية عوامل الإنتاج و هو يمثل أسعار السلع الاقتصادية منظورا إليها من خلال علاقاتها التبادلية. و مجموع القيم الناشئة عن العلاقات التبادلية بين السلع و الخدمات في فترة معينة تكون هيكل الأسعار في الاقتصاد الوطني : انظر إلى رشدي شيحة مرجع سابق ص :502 .

الشكل رقم (17) : أوضاع الاقتصاد المختلفة

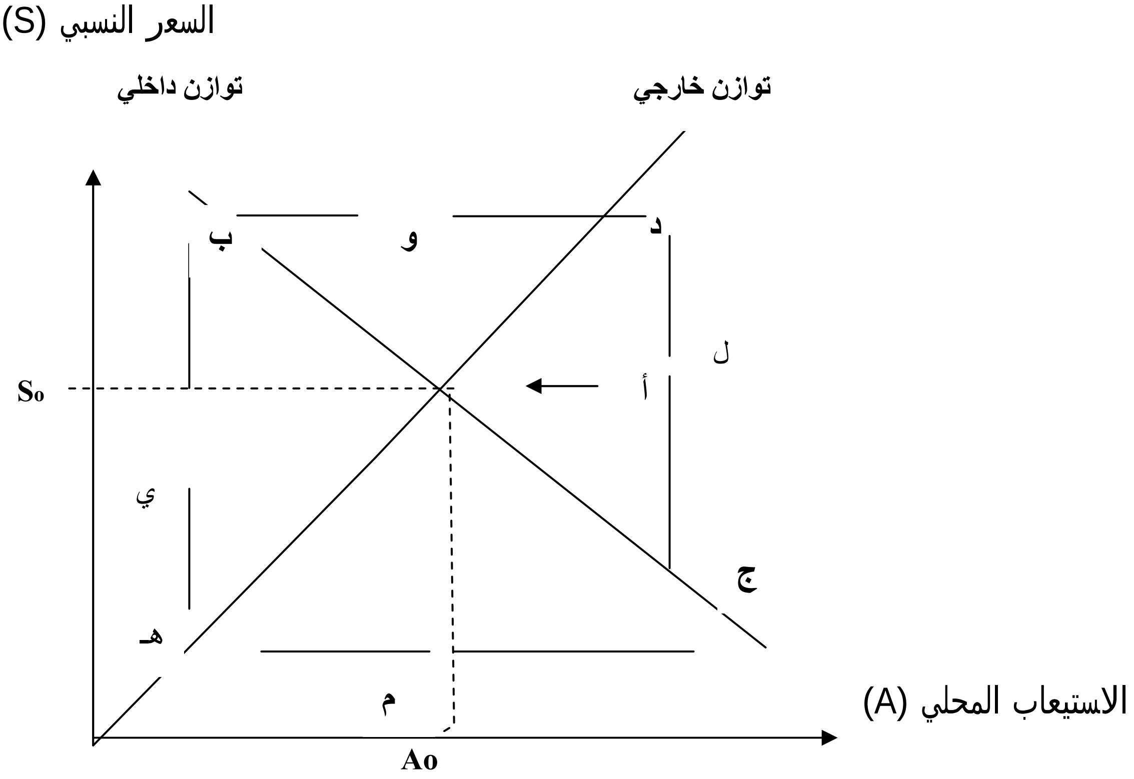

المصدر: الصندوق النقد العربي السياسات النقدية في الدول العربية مرجع سابق ص 119

عندما يكون مستوى الاستيعاب المحلي (Ao) و السعر النسبي (So) يكون الاقتصاد في حالة التوازن داخلي و خارجي ، و باستثناء هذه الحالة تكون في إحدى الحالات التالية :

أ – توازن داخلي و توازن خارجي (حالة مثلى)

ب – توازن داخلي و فائض خارجي

ج – توازن داخلي و عجز خارجي

د – توازن خارجي و تضخم داخلي

ه – توازن خارجي و ركود داخلي

و- فائض خارجي و تضخم داخلي

ي-فائض خارجي و ركود داخلي

م-عجز خارجي و ركود داخلي

ل-عجز خارجي و تضخم داخلي

و تبين لنا من خلال هذا الشكل أن الخطوة الأولى لتصحيح الوضع الاقتصادي و دفعه باتجاه التوازن سواء كان داخليا [1] أو خارجيا أو هما معا هي اختيار السياسات المناسبة التي تعالج الاقتصاد و انتقاله إلى الوضع الجيد .

2- عرض النقود و الطلب عليها :

من حيث عرض النموذج النقدي ل ص.ن.د و الذي أقامه بولاك ، نأخذ دالة العرض النقدي التالية حيث :

$$\Delta MO = \Delta R + \Delta D \ldots \ (3)$$

أن ΔD هو التغير في الائتمان المحلي الإجمالي ، ويقصد به مجموعة فرعية خاصة من الأصول ناقص الخصوم في الميزانية العمومية لمؤسسة مالية معينة،أو في الميزانية العمومية لمجموعة من هذه المؤسسات[2].ويمكن اعتباره كمقياس للقوة الشرائية التي تولدها المؤسسات المالية المحلية في بلد ما .

كما أن توسع الائتمان المحلي مقياس لازدياد العرض النقدي الناشئ عن المؤسسات المالية المحلية أي يتم الحصول عليه بعد تعديل الزيادة المحققة في العرض النقدي تبعا للتغير في فائض المدفوعات الخارجية أو عجزها .

كما تستخدم هذه العبارة" توسع ائتمان محلي" عادة للإشارة إلى النظام المصرفي ككل و أغلبية ترتيبات الاستعداد الائتماني ل ص.ن.د. قد وضعت حدودا قصوى للائتمان المحلي المقدم فقط من البنك المركزي أو من السلطات النقدية .

أما ΔR فتمثل التغير في الاحتياطات الأجنبية للبلد و قد كان لهذه المعادلة (3) دور فعال في محاولة منع الإفراط في خلق الائتمان المحلي لدرء التضخم المستورد الناجم عن التوسع في عرض النقود بسبب ارتفاع حجم التدفقات الأجنبية ، و قد فضل الصندوق إجراء تعويم حد (تصاعدي) للعملة في كثير من البلدان ، مطمئنا أن معظم هذه البلدان خفضت قيمتها خفضا شديدا .

أما من ناحية الطلب على النقود، فتوحي الدلائل من بلدان عديدة بأن أبسط شكل لهذه الدالة، هو افتراض أن الطلب على النقود يتناسب مع الدخل، مستوى الأسعار، و سعر الفائدة، فإذا ارتفعت الأسعار فسوف يرغب الجمهور في الاحتفاظ بكمية أكبر من الأرصدة النقدية. و عند مستويات الأسعار المنخفضة يطلب الجمهور كمية اصغر من الأرصدة النقدية. وكلما نما الاقتصاد (أي كلما ازداد الدخل الحقيقي على مر الأيام) فان الطلب على النقود سوف ينمو بنفس النسبة . و يمثل سعر

---

[1] يجد عدم التوازن الاقتصادي الداخلي جذوره في عجز الموازنة العامة للدولة ، و في نمو كمية النقود بمعدلات سريعة وفي القيمة المغالى فيها سعر الصرف للعملة المحلية ، وفقا لهذه الرؤية يعكس نفسه فيعدم توازن خارجي و هو ما يطلب القضاء على فائض و استعادة التوازن الداخلي و الخارجي .

[2] حميدات محمود ، مدخل التحليل النقدي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 1996 ، ص، ص 55، 56

الفائدة تكلفة الفرصة البديلة بالاحتفاظ بالنقود إلى حد انه عند أسعار الفائدة المرفقة يطلب الجمهور أرصدة نقدية اصغر، و عند أسعار الفائدة المنخفضة.

يطلب الجمهور أرصدة نقدية اكبر وتكون المعادلة كما يلي[1] :

Md=f(p.y.t)

حيث: Md = طلب الجمهور على النقد   p = المستوى العام للأسعار

y= مستوى الدخل الحقيقي   t = سعر الفائدة

و إذا افترضنا أن الطلب على النقود يتناسب مع الدخل فتكون المعادلة المستخدمة هي المتعلقة بالنموذج النقدي لبولاك في المعادلة رقم (1) كالآتي :

Δ Md = kΔy………. (1)

إن اختلال ميزان المدفوعات ينتج من عدم التوازن بين عرض و طلب النقود داخل الاقتصاد و منه معالجة هذا العجز يجب أن نصل إلى :

Δ Md = ΔM**0**

تعتبر سياسة ميزان المدفوعات في ظل الطريقة النقدية أمرا واضحا. و بما أن ميزان المدفوعات ينتج من الحقيقة القائلة أن عرض النقود ينمو بسرعة اكبر من الطلب على النقود. لذلك فان علاج عجز المدفوعات هو إبطاء معدل النمو في عرض النقود، حتى يعود إلى مستوى معدل النمو في الطلب عليها. و إذا كانت المشكلة هي فائض ميزان المدفوعات و الذي يعكس القصور في معدل النمو في عرض النقود بالنسبة على الطلب عليها، فعلاج ذلك هو زيادة معدل النمو في عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها [2].

3- الموازنة العامة للدولة

على الرغم من أن الصندوق ظل يستخدم نفس النموذج في جوهره كأساس لما يضعه من ترتيبات الائتمان . فان هذه الترتيبات ذاتها استمرت في التوسع و العمق على مر السنين و لذا فان خلق الائتمان المحايد من الوجهة التحليلية انقسم إلى ائتمان لقطاع الخاص (يجري تشجيعه عادة)

و ائتمان للقطاع الحكومي(يجري تثبيطه عادة) [3] و نفس الشيء بالنسبة إلى تغير في صافي المديونية الخارجية(Δf)و منه نحصل على المعادلتين التاليتين :

ΔD =ΔDp + ΔD G ……….. (13)

حيث: **ΔDp** : الائتمان للقطاع الخاص   **ΔD G** : الائتمان للقطاع الحكومي

ΔFI = ΔFIp+ ΔFI G ……..(14)

---

[1] هندسون جون ، هندر مارك ، مرجع سابق ، ص : 251.

[2] نفس المرجع ، ص: 255 .

[3] بولاك جاك جي :" النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي مخطط جرئ و معمر مرجع سابق ، ص 17 .

حيث: ΔFI : صافي المديونية الخارجية

ΔFI **G** : تغير صافي المديونية الخارجية للقطاع الحكومي

ΔFIp: تغير صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص

و في تحديد إضافي تحرك الصندوق صوب تقديم النصح بشان أنواع معينة من الضرائب (على أساس أن بعض الضرائب أكثر قبولا من غيرها) ، أما فيما يخص أنواع مختلفة من المصروفات ، تتضمن تشجيع شبكات الأمان الاجتماعي و التعليم مع العدول عن النفقات العسكرية و غيرها من المصروفات غير المنتجة [1].

و منه يكون قيد الميزانية بالشكل التالي (**G -T**) حيث تمثل عجز الموازنة العامة و تبسيط نقول T تمثل الإيرادات أما G الإنفاق العام

$$G - T = \Delta D\ \mathbf{G} + \Delta FI\ \mathbf{G}$$

بتحديد التغير في الائتمان الموجه للقطاع الحكومي و بمعلومة التغير في صافي المديونية الخارجية للحكومة يمكن تقدير عجز الموازنة العامة للدولة و بالقدر الذي يختلف به العجز الفعلي للموازنة عن العجز المقدر تكون محاولة السلطات تغيير الإيرادات أو النفقات أو كلاهما إلى أن يتطابق العجز الفعلي مع العجز المقدر [2].

تتكامل السياسات التكيفية الطويلة و المتوسطة للبنك العالمي مع السياسات قصيرة المدى التي يدعمها صندوق النقد الدولي بغرض التقليل من العجز في ميزان المدفوعات ، رغم أن كلا المؤسستين قد يشذ عن ذلك أحيانا ، فيقوم البنك العالمي بعمليات تحويل قصيرة الأجل في إطار سياسات التكييف الهيكلي و يقوم صندوق النقد الدولي بعمليات طويلة الأجل و تتمثل شرطية البنك العالمي في التزام الدول المعنية بتنفيذ تشكيلة واسعة من السياسات الهادفة إلى ترشيد استخدام الموارد المتاحة و غيرها من الإجراءات [3].كما أصبح البنك العالمي يطبق مبدأ الشرطية المتقاطعة مع صندوق النقد الدولي.

تقوم السياسة الاقراضية للبنك الدولي على منح قروض متوسطة و طويلة الأجل و على الأخص الأخيرة و هي موجهة إلى الدول النامية ، بصفة خاصة في الوقت الحاضر بعد الانتهاء من إعادة بناء و تنمية أوربا . و تحظى قروض البنك العالمي عموما بفترة قدرها خمسة سنوات و يتم استردادها على فترة تتراوح بين 15 و 20 سنة و هي تمنح في الوقت الحالي إلى الدول النامية التي

---

[1] نفس المرجع ، ص 17

[2] بن عبد الفتاح دحمان ، مرجع سابق ، ص : 130

[3] قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ص :250

يبلغ متوسط دخل الفرد فيها حدا معينا .تصبح بعدها قادرة على استفاء حاجتها التمويلية عن طريق الاقتراض المباشر من الأسواق المالية العالمية مباشرة. [1].

المطلب الثالث : تجارب بعض الدول في مجال التنسيق مع ص.ن.د و البنك الدولي

نقتصر في هذه الدراسة على بلدين هما كورية و تركيا.

الفرع الأول : التجربة الكورية و التنسيق النقدي مع ص.ن.د

تميز الاقتصاد الكوري خلال الأزمة الأسيوية بما يلي :

1 - تضييق عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الكوري إلى أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1998 و 1999 و العمل على زيادة معدل النمو من عام إلى آخر.

2 – الإبقاء على معدل التضخم في حدود 9% و التطبيق الفوري للسياسة النقدية بما يسمح بتهدئة الأسواق واحتواء تأثير تخفيض قيمة الوزن الكوري على التضخم و الإقلال من نمو النقود بما يسمح بثبات معدل التضخم و تقييم سعر الصرف مع الإبقاء على تدخل محدود من البنك المركزي لتسهيل العمليات.

3 – إتباع سياسة ضريبية متشددة خلال عام 1998 لتخفيض العبء على السياسة النقدية لتوفير التكاليف اللازمة لإعادة هيكلة القطاع المالي و اتخاذ إجراءات تعويضية للوصول إلى توازن الموازنة العامة.

4 – الموافقة التشريعية على عدة مشروعات هيكلة القطاع المالي ، تشمل مشروعات للبنك المركزي الكوري ، يكفل استقلاليته و حفاظه على استمرار الأسعار كوظيفة أساسية و مشروع قرار لتقوية الرقابة على أعمال البنوك التجارية و المتخصصة و شركات التأمين و مشروع قرار اعتماد الحسابات المالية لهم من مراجعين خارجيين .

هذا وقد اتخذت الحكومة الكورية الإجراءات للعمل على تطبيق ما ورد ببرامج الإصلاح وكما يلي:

- اتخذت كوريا سياسة اقتصادية متعاونة و متفقة مع برنامج الصندوق . فقد اتبعت سياسة نقدية متشددة متمثلة في الإبقاء على سعر فائدة (للإقراض) مرتفع يزيد عن 10% .

- إصلاح و إعادة هيكلة المؤسسات المالية ، ففي عام 1997 كانت كوريا تمتلك سوق واعدة و لكن لم يكن هناك نظام و حذر.

- كذلك أكدت الخطوات الكورية على أهمية التعاون بين قطاع الأعمال و القطاع المالي في علاج مشكلة القروض المتعثرة.

---

[1] عادل حشيش " العلاقات الاقتصادية الدولية " دراسات لمظاهر و مشكلات الاقتصاد الدولي ، المكتبة الاقتصادية مصر ، 2000 ، ص: 172

و بالرغم من الجدل الذي تعرض له برنامج الإصلاح الاقتصادي الكوري من نقد ، إلا أننا نستطيع القول أن الإصلاح قد أتى بثماره و كان إصلاح حقيقي(فمعدل النمو الكوري قد انتقل من معدل سالب عام 1998 إلى ما يزيد عن 7% عام 1999 ، كذلك تم المحافظة على معدل تضخم متدني أقل من 2% وانخفضت معدلات البطالة من 8,6% في فيفري 1999 إلى 6,2 في سبتمبر من نفس العام مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التطور لحد عامين فقط من هجوم الأزمة المالية).

الفرع الثاني : التجربة التركية و التنسيق النقدي مع البنك الدولي .

تعتبر تجربة تركيا في الإصلاح الاقتصادي من التجارب الرائدة التي أثارت كثيرا من الجدل حول أبعادها و أسبابها و آثارها و قد بدأت الحكومة التركية منذ بداية الثمانينات في تحرير الاقتصاد التركي و تطبيق العديد من السياسات و الإجراءات في إطار برنامج الإصلاح و التحرير الاقتصادي و تطبيق آليات السوق.

قامت تركيا - بالتعاون و الاتفاق مع البنك الدولي – بعمل إصلاحات نقدية كبيرة فخلال فترة السبعينات اتسمت السياسة النقدية بأسعار فائدة حقيقية سالبة وبزيادة الائتمان المقدم من البنك المركزي إلى القطاع العام و قامت الحكومة في جوان 1980 برفع الحدود القصوى المفروضة على معدل الفائدة ، كما تم تحديد سعر الفائدة على الودائع لأجل بناء على التزام أدبي بين البنوك التجارية ، الأمر الذي أسفر عن تحول معدلات الفائدة الحقيقية إلى معدلات موجبة في نهاية 1984 ، سمح للبنوك التجارية بوضع معدلات غير تمييزية بحرية تامة و قد اقترن ذلك بتوحيد نسبة السيولة للبنوك عن معدل 10% منذ 1983 ، كما و تم إلغاء التباين في نسبة الاحتياطي بين الودائع لأجل و الودائع المجنبة للائتمان ذات الأغراض الخاصة بنسبة واحدة قدرها 25% ، كما بدأ البنك المركزي في دفع فائدة على الاحتياطات القانونية بالنقد الأجنبي على أساس سعر الصرف .

واستمرت عملية الإصلاح حيث صدر في عام 1985 قانون إصلاح النظام المصرفي ، يلزم البنوك بتحديد نسبة معينة من الأرباح قبل دفع الضرائب.

و هكذا تشير إصلاحات السياسة النقدية التي تدرج الحكومة التركية في إحداث الإصلاحات لتلافي الآثار السلبية و المحافظة على المستوى العام للأسعار.

المبحث الثالث : **تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في إطار التكتلات الإقليمية**

هناك العديد من التكتلات الإقليمية التي تنتشر في ربوع العالم وهي ظاهرة تعد من أهم السمات التي تشهدها أسواق السلع والخدمات في العالم في العصر الحالي، وتهدف هذه التكتلات إلى تعزيز العلاقات وتفعيل التبادل التجاري وكذا يهدف البعض منها الى تحقيق الاستقرار النقدي و المالي وهذا من خلال تنسيق السياسة النقدية . وسنركز في هذا المبحث على نوعين من الاتحاد ، الاتحاد الأوروبي و اتحاد غرب إفريقيا.

المطلب الأول : تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في إطار الاتحاد النقدي الأوروبي

لا يخفى أن موضوع الاتحاد النقدي الأوربي هو موضوع واسع النطاق و متعدد الأوجه.لذلك فان محور البحث هو عن السياسات النقدية المشتركة في الاتحاد الأوربي .كما يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن ,حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة .

الفرع الأول : الاتحاد النقدي الأوروبي و السياسة النقدية المشتركة

أولا : الاتحاد النقدي الاروبي .

يمكن إرجاع بداية الاتحاد الأوروبي إلى جماعة الفحم و الصلب الأوربية التي أنشأت في عام 1952 و أدى ذلك إلى معلمين رئيسين آخرين من معالم التقارب الحقيقي، هما معاهدة روما 1957 التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية[1] و المرسوم الأوروبي الواحد 1986، الذي ألزم جميع الأعضاء بإيجاد سوق واحدة للإتحاد الأوربي للسلع و الخدمات و رأس المال و العمل و هذا الدافع اتجاه الاندماج الأوروبي كان يضبط توازنه في الوقت المناسب بقدر أكبر من الانضباط، ربما أوضح صوره في التطورات المؤسسة التي كانت مصممة لكي تضمن الاستقرار السعري و المالي، في البداية وفر نظام سعر الصرف لاتفاقية بريتون و ودز الانضباط للإتحاد[2] إلا أن انهيار هذا النظام أطلق تدافعا من أجل البحث عن أداة تثبيت أسمى جديدة و هو ما توج في أواخر السبعينات بالنظام النقدي الأوروبي.

ثانيا: الإتحاد الأوروبي و التنسيق النقدي

مرت عملية توحيد النقود الأوربية المنظمة لليورو بمراحل من التعاون و التنسيق عبر نصف قرن من الزمن تقريبا. فمن الممكن إجمال المراحل الأساسية كما يلي[3]:

المرحلة الأولى : التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة والتي قام خلالها بنك التسويات الدولي بتسهيل المدفوعات بين الدول الأوروبية .

---

[1] هي اتحاد جمركي له رسوم جمركية خارجية مشتركة و سياسة زراعية مشتركة

[2] مايكل ديبلر، " ما بعد التكامل " مجلة التمويل و التنمية، العدد 2 ص : 9

[3] محمد سعيد النابلسي "التنسيق و التعاون بين البنوك المركزية و أثرهما على الاقتصاد العربي " في التعاون الاقتصادي العربي و أفاق المستقبل مركز البنك العربي للبحث العلمي، بيروت ، ط1 ، 2001، ص: 204.

المرحلة الثانية : التي أعقبت تأسيس المجموعة الأوربية و التي بدأت خلالها الدول الأوربية بتحديد هوامش معينة لتقلبات عملات الدول الأوربية اتجاه بعضها البعض و التي انتهت إلى ما يسمى بأسلوب الأفعى أو الثعبان snack و القائم على ربط العملات الأوربية بهوامش ضعيفة جدا للتحرك ضمنها.

المرحلة الثالثة : و هي المرحلة التي أثمرت عملة أوربية حسابية (اسمية) تستند إلى سلة عملات أوربية رئيسية، كالمارك الألماني و الفرنك الفرنسي والليرة الايطالي ...الخ.

المرحلة الرابعة : انتهت إلى تكريس العملة الاسمية (اليورو) بعملة واحدة و موحدة لها ذاتيتها و استقلاليتها و هي المرحلة الأخيرة.غير أن هذا الطريق الذي سلكه الأوربيون بالتدرج في التعاون و التنسيق النقدي في خطوات متتابعة و متزامنة مع التنسيق و التعاون الاقتصادي الشامل ضمن منهج متكامل للوحدة الاقتصادية الشاملة، لا يعني بالضرورة أنه المنهج الوحيد للتعاون و التنسيق النقدي إلا أنه مع ذلك المنهج الصحيح و الوحيد الذي يؤدي إلى تكامل نقدي متوج بتوحيد العملات بالأسلوب العلمي و المنطقي و مما لا يؤدي إلى مصاعب و انتكاسات قد تخرب المسعى و تدمر الهدف.

إن التجربة الأوربية لا تعكس فقط مراحل محاولات التعاون و التنسيق النقدي التي تؤدي بالضرورة إلى وحدة نقدية و إنما تعكس مراحل متعددة يمكن أن يكون كل منها هدفا في حد ذاته للتعاون و التنسيق. و هذا ما حصل فعلا في محاولات تعاونية و تنسيقية هامة و معروفة في أقطار أمريكا اللاتينية و غرب إفريقيا و شرق آسيا.ففي بعض هذه المجموعات تم تعاون و تنسيق على غرار المرحلة الأولى التي تمت في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن بعض المجموعات تجاوزت هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى متقدمة حيث أمكن للبنك المركزية الأعضاء تقديم تسهيلات متبادلة بغية تدعيم موازين المدفوعات أو احتياطي البلدان الأعضاء و تقدمت مجموعات من الدول ضمن اتفاقيات التعاون النقدي إلى مرحلة اتفاقيات إلغاء الحواجز على انتقال رؤوس الأموال بينها، أو إلي التنسيق في أسعار الصرف ضمن هوامش محددة أو حتى التنسيق في سياسة أسعار الفوائد للسيطرة على مستويات التضخم إلا أن أيا من هذه المراحل لم يصل إلى مرحلة التكامل النقدي الذي يصلح أساسا للتوحيد بين العملات.في إطار التنسيق النقدي حددت شروط لإنظمام الدول من بينها [1]:

- أن معدل التضخم (مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) في الدولة الراغبة في الانصهار للمرحلة الثالثة وجب أن لا يلزم بأكثر من 1.5 % عن متوسط معدل التضخم في الثلاث دول الأعضاء التي تحقق أدنى معدلات التضخم.

---

[1] زكريا الدوري يسرى السامرائي، مرجع سابق ص : 176

- أن أسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل في الدولة الراغبة في الانضمام للعضوية يجب أن لا تزيد عن 2 % عن أسعار الفائدة في الدول الثلاث التي تكون أسعار الفائدة فيها أدنى من أسعار فائدة في دول المجموعة.

- أن تكون عملة الدولة المعنية قد بقيت مدة سنتين على الأقل ضمن نطاق آلية أسعار الصرف الأوربية.

- يجب على الدولة المعنية أن تحقق وضعا ماليا صحيحا قابلا للاستمرار و يتمثل ذلك الوضع في أن لا يتجاوز عجز الموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي و أن لا يتجاوز نسبة الدين العام 60 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا : السياسة النقدية الأوربية المشتركة

يقصد بتوحيد السياسات المتعلقة بتدفقات رأس المال بين المنطقة من جهة و بقية دول العالم من جهة أخرى، و ذلك أن تقوم بلدان الأعضاء بتوحيد قيود التمويل التي تعتمدها في مواجهة العالم الخارجي أو كأن تقوم بلدان الأعضاء بالموائمة بين سياساتها حيال الاستثمار المباشر الوافد من الخارج[1].

في حين يمكن تمييز بعض هذه الترتيبات من ناحية كونها تشكل مراحل على طريق تحقيق التكامل النقدي الكامل و خلق عملة مشتركة كترتيبات تنسيق عملات الصرف و "التنسيق النقدي" و "العملة الموازية". فيمكن النظر إلى الأشكال الأخرى للتكامل النقدي الجزئي كالسياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال و تجميع الاحتياطي على أنها ترتيبات نقدية تستهدف تحقيق غاية محددة أو بعد بمنافع مباشرة دون أن يكون هنالك هدف أبعد بالضرورة كهدف التكامل النقدي التام .

إن تصميم سياسة نقدية بطريقة لا تناسب جميع الأعضاء قد تؤدي إلى حدوث اضطراب في النظام النقدي الأوربي و هذا ما حدث في سبتمبر 1992 و بسبب الوضع المسيطر للشؤون النقدية فان ألمانيا هي التي تقوم بالفعل بوضع السياسة النقدية للاتحاد الأوربي ككل، فقد كان البنك المركزي الألماني (البوندزنيك) بتحديد أسعار فائدة مرتفعة في محاولة لكبح التضخم الناجم عن النفقات المرتفعة لإعادة توحيد ألمانيا، أمام كل هذا يجد البنك المركزي الأوربي نفسه غير قادر على التماشي مع رغبات جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بأسعار الفائدة. و من ثم في سياسة سعر الصرف. من الطبيعي أن يشمل التحول نحو العملة الموحدة التغيير في أدوات السياسة النقدية كافة و أولها سعر الفائدة، حيث يتم التعامل بسعر الفائدة المرجع اعتبارا من أول جانفي 1999 و هو سعر الفائدة الدولي

---

[1] دينا عبد الله الدباس "التكامل النقدي العربي"، الأردن ، البنك المركزي الأردني " دائرة الأبحاث و الدراسات "، 1986، ص21

على اليورو ، إضافة إلى قيام ترتيبات في دول الاتحاد النقدي بإحلال سعر الفائدة الدولي على اليورو محل سعر الفائدة على الإقراض في الأسواق الدولية لديها.

و من ثم فانه من الضروري التأكد من إدراج بنود تتعلق بسعر الفائدة المرجعية في العقود التي لا تخضع لقوانين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي[1].

يتلاشى دور البنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي. بالنسبة لتحديد أسعار الخصم

و هذا في إطار السياسة النقدية الجديدة إذ يقوم البنك المركزي الأوربي بهذا الدور و بالتالي لن تستخدم منظومة البنوك المركزية الأوربية تسهيل إعادة الخصم مما يعني إلغاء الأساس الذي تستند إليه البنوك الوطنية لتحديد سعر الخصم.

الفرع الثاني : آلية عمل البنك المركزي الأوروبي في إطار السياسة النقدية المشتركة

يعتبر الحفاظ على استقرار سعر الصرف الهدف الرئيسي للبنك المركزي الأوربي، غير أن خصوصية البنك تكمن في تمتعه باستقلال نسبي بعيدا عن تدخل السياسة بشكل مباشر، فللبنوك المركزية العالمية قواسم مشتركة، إذ تقوم بوظيفة الإشراف على العملة و تقرر متى و كم يطبع منها إضافة لتحديد سعر الفائدة. لكن الشيء الذي يميز هذه البنوك عن بعضها هو مدى استقلاليتها عن السياسة، كما أن البنك ملزم أيضا بمحاربة التضخم قبل الحد من البطالة و دعم عملية النمو إذ يقول الرئيس الأول للبنك المركزي الأوربي « فيم دوسينبيرغ » : " إن توازن الأسعار له تأثير إيجابي على الوضع الاقتصادي العام حتى على النمو الاقتصادي والرؤيا التشغيل " [2].

يعتبر البنك المركزي الألماني بمثابة مثال يحتذي به البنك المركزي الأوربي، على صعيد الالتزام باستقرار الأسعار. و على الرغم من أن وضع آلية عمل البنك المركزي الأوربي على الطريقة الألمانية لم يكن من اختيار الألمان أنفسهم فقد تم جعل مدينة فرنك فورت مقرا له، و جاء هذا الاختيار كونها تحتضن البنك المركزي الألماني الذي يعتبر مثالا في محاربة التضخم، و تم الاحتفاظ بالبنوك المركزية لمنطقة اليورو رغم تأسيس البنك المركزي الأوربي، غير أن مهامها أصبحت محدودة، إن الأداة الرئيسية للبنك المركزي الأوربي، تكمن في تثبيت سعر الفائدة الرئيسية و هذا لاستقرار الأسعار، أما البنوك التجارية فيمكنها اقتراض الأموال من البنك المركزي الأوربي و إعادة اقتراضها بفوائد و عن طريق التحكم بسعر الفائدة الرئيسية يمكن للبنك السيطرة على حجم الأموال المتداولة في السوق، و هو الأمر الذي يجعل استثمار الشركات و الودائع الخاصة مرتبطا بهذه السياسة.

و على الرغم من مهمة البنك القاضية بالحفاظ على استقرار الأسعار فإن انخفاضها المستمر لم يزعج مسؤولية، على العكس فإنهم يعرفون توازن الأسعار بنسبة تضخم تصل إلى 2% في نفس الوقت يجب أن لا يزيد سعر الأورو أن يخسر من قيمته كثيرا.

---

[1] منى قاسم " اليورو و أسواق المال الدولية و العربية " سلسلة قضايا مصرفية -1- ، ص 56

[2] www.google.com

أولا : انتهاج البنك المركزي الأوروبي لسياسة نقدية إقليمية فعالة

يقضي النظام الأوربي للبنوك المركزية بضرورة انتهاج البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الوطنية لسياسة نقدية إقليمية فعالة تغطي منطقة الأورو، بحيث يقوم البنك المركزي الأوروبي باتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية الأوربية، في حين تلتزم البنوك المركزية الوطنية بتنفيذ هذه السياسة و القرارات الصادرة من البنك المركزي الأوربي لتنفيذها.

تشير المادة 105 من اتفاقية ماستريخت إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوربية هو العمل على استقرار الأسعار و تدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة و وفقا للمبادئ التي أشارت إليها المواد و لهذا تتحدد أهداف النظام الأوربي للمصارف المركزية فيما يلي :

- تحديد و تطبيق السياسة النقدية الخاصة بالجماعة
- التحكم و السيطرة على الاحتياطات النقدية للدول الأعضاء
- تدعيم سياسات موازين المدفوعات بما يخدم الأهداف التنموية[1].

و يعتبر الاهتمام بالنظام النقدي الاوربي من أخطر بنود السياسة النقدية في المعاهدة التي تعمل على توحيد العملات الأوربية في عملة نقدية موحدة مشتركة تتداولها كل دول الاتحاد حيث يحتاج هذا الهدف لمرحلة تطور طويلة بدأت منذ أن اعتمدت الإيكو ECU كعملة حسابية، و انتهت باتفاق زعماء الاتحاد الأوربي على إطلاق اسم الأورو على العملة الجديدة[2].

و لقد صاغت معاهدة ماستريخت أهدافا واضحة للسياسة النقدية الأوربية، و ألزمت البنك المركزي الأوربي بالعمل على تحقيقها داخل منطقة اليورو و فيما يلي هذه الأهداف نجد :[3]

- استقرار الأسعار داخل منطقة اليورو، خاصة و أن العكس - أي حالة عدم الاستقرار - يخلق مناخا طاردا للاستثمارات العينية و المالية و يحقق العديد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية السلبية التي تضر بنشاط الأعمال و جمهور المستهلكين.

- تعزيز دور السياسات الماكرو - اقتصادية داخل منطقة اليورو سعيا لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، و تهدف المعاهدة إلى إلزام البنك بضرورة العمل من خلال منظومة اقتصادية متكاملة تضمن التنسيق و التفاعل بين مجموعة السياسات الماكرو اقتصادية داخل منطقة اليورو

---

[1] عبد الفتاح الجبالي " العرب و إشكاليات الوحدة النقدي الأوربية " كراسات إستراتيجية رقم 11، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1992، ص :11

[2] عبد الحميد عبد المطلب، " اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز " القاهرة ، الدار الجامعية 2006 ، ص، ص 98،97

[3] سامي عفيفي حاتم ، التكتلات الاقتصادية بين التنظيم و التطبيق "، الدار المصرية اللبنانية ، 2005، ص، ص 199 ، 200

مجتمعة و اعتبر هذا التنسيق و الدعم أمرا ضروريا في ضوء حرص البنك المركزي الاوربي على تحقيق معدل تضخم يقل عن 2% سنويا داخل منطقة اليورو.

ـ التنسيق بين السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف و ذلك من خلال العمل على التحديد الدقيق لمجموعة العلاقات التي تربط بين السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف فالسياسة النقدية تتعامل مع المتغيرات النقدية الداخلية أما السياسة الثانية فتتعامل مع المتغيرات النقدية الخارجية.

و لابد من التنسيق بين هاتين السياستين على نحو يساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي يقع في مقدمتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف و السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي و الخارجي.

ثانيا: أهم أدوات السياسة النقدية للنظام الأوروبي للبنوك المركزية التي اقترحتها مؤسسة النقد الأوروبية

تبنت سياسة النقد الأوروبية عدة أدوات و استراتيجيات نقدية لمساعدة البنك المركزي الأوروبي في القيام بعملياته منها ما يلي [1]:

1- عمليات السوق المفتوحة : تلعب عمليات السوق المفتوحة دورا محوريا في توجيه أسعار الفائدة، و إدارة سيولة النظام المالي و تقدم الجزء الأكبر من السيولة لإعادة تمويل القطاع المالي. إن النظام الأوروبي للبنوك المركزية يعمل بشكل طبيعي كقابض من العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.

2-الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي الأوروبي : إن وجود نظام للحد الأدنى للاحتياطي يمكن أن يعزز إدارة السيولة و يساهم في إيجاد أسعار فائدة أكثر استقرارا . و إذا ما اجتمع هذا الاحتياطي مع اشتراط الاحتفاظ بمتوسط فان المؤسسات المالية ستتمكن من تحديد متوسط حيازتها من الاحتياطي المطلوب عبر فترة الاحتفاظ به و أن تسوى التقلبات في السيولة اليومية من خلال حساب الاحتياطي

3-التسهيلات الدائمة : و هي أشكال التسهيلات التي يمكن من خلالها حصول المصرف على سيولة مقابل أصول مستوفية للشروط، و ستحدد أسعار الفائدة للتسهيلات الدائمة ، حدود أسعار فائدة السوق و بذلك تحد من "الاتحاد النقدي الاقتصادي الأوروبي "عندما قد يكون الطلب على اليورو غير مستقر و موازنة أسعار الفائدة غير مكتملة.

وتوفر الحدود الضيقة لأسعار فائدة التسهيلات أداة تعمل أوتوماتيكيا للحد من تقلبات معدل سعر الفائدة. ويذكر بأن الأداة الرئيسية في مجال التسهيلات هي تسهيل الإقراض الحدي و التي تتيح للمصارف أن تحصل على تسهيلات ليلة واحدة مقابل ضمانات مقبولة.

---

[1] منى قاسم، مرجع سابق ، ص، ص:55،59

4-تسهيل الودائع : و يتيح هذا التسهيل للمصارف إيداع الفوائض النقدية لليلة واحدة و بالتالي يمثل سعر الفائدة على هذه العقود أرضية لأسعار الفائدة السوقية لليلة.

المطلب الثاني : تنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم في إطار تكتل منطقة الفرنك الإفريقي (CFA)

منطقة الفرنك الإفريقي هي امتداد للترتيبات الاقتصادية والمالية التي كانت في فرنسا تديريها مستعمراتها. وتشمل هذه المنطقة كل من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى ومنطقة النقد المشتركة القائمة على عملة جنوب إفريقيا (الراند).

الفرع الأول : الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا UMOA والبنك المركزي لدول وسط أفريقيا : BEAC

تتكون منطقة السيفا CFA من اتحادين نقديين منفصلين عن بعضهما هما الاتحاد النقدي لغرب أفريقياUMOA و والاتحاد النقدي لدول وسط أفريقيا BEAC ويتبع كل من الاتحادين نظام تثبيت قيمة العملة لمتداولة في نطاقه (CFA) بالنسبة للفرنك الفرنسي (قبل إلغاء التعامل به وإحلال اليورو محله ومنه يعتبر الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا و الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا هما الاتحادان النقديان في العالم اللذان يمثلان الاتحاد أو التكامل النقدي الكامل [1] الذي يدار نظامه المصرفي بواسطة بنك مركزي لكل اتحاد و أيضا من خلال عملة مشتركة.

أولا : نشأة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا :

ترجع أصول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا الذي يرمز له بالمصرف المركزي لغرب إفريقيا إلى عام 1955 عندما انتقل حق إصدار الأوراق النقدية فيما كان يسمى وقتها باتحاد غرب إفريقيا الفرنسية من مصرف تجاري خاص إلى مؤسسة جديدة خاضعة للملكية العامة، هي مؤسسة الإصدار لإفريقيا الغربية الفرنسية و توغو و في سنة 1959 تغير اسم المؤسسة ليصدق صفتها كمصرف مركزي و مع ذلك فلم يتسنى إلا بحلول عام 1962 أن ينشأ الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا بموجب معاهدة تم توقيعها [2] تنص على إصدار عملة مشتركة و إنشاء مصرف مشترك و انضمت توغو سنة 1963.

---

[1] أعضاء الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا (بنن، بوركينا فآسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توجو)

- أعضاء الاتحاد الاقتصادي و النقدي لإفريقيا الوسطى (الكمرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو،غينا الاستوائية، الجابون)
- الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا و لإفريقيا الوسطى منطقتان فرعيتان للفرنك المالي الإفريقي

[2] معاهدة إنشاء البنك المركزي لدول غرب إفريقيا و معاهدة إنشاء الاتحاد النقدي غرب إفريقيا.

تم تقرر إلحاق البنك بالاتحاد و تكليفه بإصدار فرنك الجماعة المالية الإفريقية، و قيامه بإمساك حساب عمليات لدى الخزانة الفرنسية و أعيد تشكيل الاتحاد بمعاهدة في سنة 1973 و عدل بموجب تلك المعاهدة كل من الاتحاد النقدي و لائحة البنك الذي نقل مركزه الرئيسي و يديره محافظ و مجلس للإدارة من 14 عضو، اثنان من كل دولة عضو من فرنسا. و وقعت الدول الاتفاقية مع فرنسا كحكم التعامل الاقتصادي و حيازة أنصبة في حساب العمليات، و في سنة 1990 أنشئت المفوضة المصرفية للإتحاد النقدي لتكون مسئولة عن الإشراف على أعمال المصارف و المؤسسات المالية في الإقليم و لها حق إيقاف عمل أي مؤسسة مصرفية[1] .

ثانيا : أهداف الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا

تتمثل أهداف الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا فيما يلي :

1- يهدف الاتحاد إلى إعادة التوازن لاقتصاديات الدول الأعضاء بدراسة تطورات الحالة الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء.

2- وضع التوجهات السياسية والنقدية لإجراء التعديلات اللازمة من طرف السلطات المختصة بالشئون المالية في الدول الأعضاء [2]**.**

3-إعطاء الأولوية لمحاولة إنجاز مشروعات الاكتفاء الذاتي للغذاء.

//أهداف البنك المركزي الأفريقي حتى اكتمال السوق الأفريقية المشتركة:

تتمثل أهداف البنك المركزي الأفريقي حتى اكتمال السوق الأفريقية المشتركة في ما يلي :

1. تعزيز حرية التجارة وزيادة كثافتها فيما بين الدول الإفريقية ، يعد أحد هذه الأهداف التي وضعتها أغلب التكتلات الفرعية القائمة في مقدمة أولويتها، وعلى ذلك فإن دور البنك المركزي الأفريقي يجب إن يستهدف من الآن إنشاء غرفة مقاصة لتسوية حسابات الدول الأعضاء ، إذ أن ذلك الهدف سوف يترتب عليه خروج معاملات تجارية بين الدول الأعضاء من دائرة التعامل الفعلي بالعملات الحرة ، والاكتفاء بالتعامل عليها حسابياً ، أي سيترتب عليه توفير في النقد الأجنبي المتاح للدول الأعضاء [3] .

---

[1] محمد محمود الإمام،"تجارب التكامل العالمة و مغزاها للتكامل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص:168

[2] http//www.voiceofafrica.com vu le 23/05/2008

[3] Mshomba, Richard E. (2000) Africa in the Global Economy(Bulders Lynne Reinner Publishers Inc., P 192.

2. يجب أن يستهدف البنك المركزي الأفريقي في هذه المرحلة إنشاء بيانات عن الاقتصاديات الأفريقية وأن تكون هذه القاعدة متاحة للنشر في شكل تقرير سنوي ، فضلاً عن إمكانية إتاحتها على شبكة المعلومات الدولية وبطبيعة الحال يجب أن تركز هذه القاعدة على المعلومات الخاصة بالسياسة النقدية ومؤشراتها في الدول الأفريقية . إن هذه القاعدة يمكن أن تساعد صناع القرار الاقتصادي والباحثين في مجال الاقتصاد النقدي والمالي للدول الإفريقية بشكل خاص وباحثي الاقتصادي الإفريقي بشكل عام[1].

3. التنسيق فيما بين محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء بإتاحة اجتماع دوري يتم فيه عرض المشكلات وتبادل الآراء في ضوء معايير قياسية للمؤشرات الاقتصادية كنسبة الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي ، أسعار الفائدة ، معدلات التضخم ، منح الائتمان ، على أن يشمل تطور العمل في هذا المجال وضع قوائم إرشادية موحدة للعمل المصرفي في الدول الأعضاء ، وذلك لتعظيم منافع الاتحاد النقدي وخفض تكلفته[2].

ب/ أهداف البنك المركزي الإفريقي بعد اكتمال السوق الإفريقية المشتركة

يضاف إلى جانب الأهداف السابقة ، مجموعة أخرى من الأهداف الخاصة بعرض النقود ومعدلات منح الائتمان المحلي بما يتناسب مع طبيعة مرحلة التنمية التي تمر بها كل دولة من الدول الأعضاء ، كما يمكن بدء الوحدة النقدية إصدار العملة الإفريقية الموحدة في الدول التي تستوفي شروط مؤشرات الأداء الاقتصادي الخاص بمعدلات التضخم والدين العام وأسعار الفائدة على أن يعطى لباقي الدول الأخرى التي لم تستوف هذه الشروط فترات زمنية لتوفيق أوضاعها النقدية والدخول إلى الوحدة النقدية ولا شك أن وجود الوحدة النقدية بين مجموعة من الدول الأعضاء يستدعي وجود المصرف المركزي الإفريقي كهيكل مؤسسي قائم ومستمر ويمارس وظائفه في مجال إصدار النقد ومراقبة الائتمان والرقابة على البنوك التجارية ، فضلاً عن القيام بوظيفته كبنك للحكومات [3] .

الفرع الثاني: السياسة النقدية للإتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا

تضم مجموعة دول الإكواس دولاً فرانكفونية ، ودولاً أنجلوفونية ، فضلاً عن الدول التي كانت مستعمرة من البرتغال ، ترتبط الدول الفرانكفونية بعلاقات وطيدة مع فرنسا ، فالأخيرة تعضد عمليات التنمية والاستقرار النقدي من خلال المساعدات الإنمائية ، والعمل على مساندة النظام النقدي في هذه الدول غير أن الدول الفرانكفونية ترتبط من ناحية أخرى بعلاقات جوار جغرافي مع نيجريا الأنجلوفونية والتي لها أجندة تنموية مختلفة عن مجموعة الدول الفرانكفونية ، الأمر الذي يترتب عليه

---

[1] Moyo,Johnathen N.(1998) " Generational Shifts in African Politics: prospects for a New Africa", Occasional paper series Vol. 2 No.3 The African Association of Political Science, Harare

[2] Supplement to Vol. 6 No. 1. African Economic Research Consortium plenary sessions 1945-95 19Pp.212-64

[3] Ibid, p: 212

كثير من المشكلات عند الحديث عن التكامل النقدي لمجموعة دول الإكواس [1]، فعند تنسيق السياسات النقدية في دول هذه المجموعة عادةً تكون فرنسا غير ممثلة في هذه الاجتماعات ، إذ إنه ليس لها صفة قانونية داخل هذا التجمع وهو أمر يوقع الحرج بالنسبة لممثلي الدول الأفريقية الفرانكفونية ، أضف إلى ذلك فإن المجموعة الفرنسية داخل تكتل الأيكواس لها سياساتها الخاصة في مجال التكامل والتعاون النقدي حيث تكون فرنسا معضدة لهذه البرامج الخاصة بهذه المجالات ومن ناحية أخرى فإن نيجيريا التي لها أجندة مختلفة للتعاون النقدي والتكامل الاقتصادي في إقليم الغرب الأفريقي تحاول أن تقلص النفوذ الفرنسي في الإقليم ، أيضاً فإن فرنسا تتحاشى الدخول في عمليات تعزيز التكامل الاقتصادي لغرب أفريقيا من خلال نيجيريا[2].

إن الأداة الأساسية من أدوات السياسة النقدية أو الائتمانية التي يستخدمها البنك المركزي، هي إعادة التمويل، و إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي تخضع لحد أعلى تقرره السلطة العليا في البنك المركزي، حيث تحدد الحد الأعلى للائتمان لكل دولة من دول الاتحاد، و كذلك حجم إعادة التمويل، و يقوم البنك كذلك باستخدام أداة سعر الخصم، و يعتبر مؤشر لأسعار الفائدة في الأسواق المالية، و استخدام هذه الأداة يعتبر قليلا ، حيث تم تغيير سعر الخصم ثلاث مرات خلال الفترة (1975-1985).

إن استخدام البنك المركزي لاتحاد دول غرب إفريقيا أدوات السياسة النقدية لتنظيم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للدول الأعضاء، فعلى سبيل المثال كان البنك المركزي يطلب مراجعة التسهيلات الائتمانية التي يتقدم بها الأفراد إلى البنوك التجارية و التي تتراوح قيمتها بين (30-100) مليون فرنك دول الاتحاد و كذلك فإن منح الموافقة المسبقة من قبله تعتبر شرطا أساسيا لمنح تلك القروض.

كما يفرض البنك المركزي معايير أو نسب معينة على البنوك التجارية مثل نسبة السيولة و معدل توزيع المخاطر و معدل رأس المال إلى الأصول الخطرة، و من الجدير بالذر أن البنك المركزي قد قام بتخفيض العديد من القيود المفروضة على البنوك التجارية بغرض تحرير القطاع المصرفي من الكثير من القيود[3].

---

[1] Masson, Paul R / Paul R. Masson and Catherine Pattillo. . The monetary geography of Africa; *Washington, ,* the Brookings institution;2005 p;p:7; 22

[2] West African States www.wbee.Isnet.co.uk/or-was.num
Mongfa, Celestin, (1997:, A currency Reform Index for Western and Central Africa. The World Economy;Vol. 20, No. 1 Pp 103-125.

[3] زكريا الدوري ، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص، ص: 170-171.

تعتبر البنوك المركزية مسئولة عن إدارة سعر صرف عملاتها الوطنية مقابل العملات الأخرى، فبالنسبة للبنك المركزي لاتحاد غرب إفريقيا فان عملتها هي الفرنك الإفريقي و هو مرتبط ارتباطا ثابتا بالفرنك الفرنسي أما الآن فأصبح التعامل بعملة اليورو.

و يمكننا الوقوف على النقاط التالية في مجال السياسة النقدية[1]:

1- عدم وجود سوق محلية في دول الاتحاد للأوراق المالية المصدرة من الحكومات، أي غياب عمليات السوق المفتوحة من سياسات البنك المركزي لاتحاد دول غرب إفريقيا.

2- إجراء عمليات سوق النقد في الاتحاد من خلال مؤسسات الوساطة المالية التي تقبل الودائع و التي يشرف عليها البنك المركزي.

3- الحد الأقصى لإقراض البنوك لحكومات دول الاتحاد هو 20% من الإيرادات الحكومية.

4- تعد أداة إعادة التمويل أداة رئيسية من أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي للإتحاد، حيث تحدد الحد الأعلى للائتمان لكل دولة من الاتحاد و كذلك حجم إعادة التمويل.

5- سجلت أداة سعر إعادة الخصم استخداما تواضعا ، فعلى سبيل المثال تم تغيير سعر الخصم ثلاث مرات فقط خلال الفترة (1975-1985).

6- استخدام الأدوات الكيفية للسياسة النقدية من طرف بنك الاتحاد لتنظيم الائتمان المقدم من البنوك التجارية في الدول الأعضاء ، إذ فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية التي يتقدم بها الأفراد إلى البنوك التجارية ـ ذات مبلغ محدد ـ فيعتبر تقديم الموافقة المسبقة للبنك المركزي شرطا أساسيا لمنح تلك القروض.

7- فرض البنك المركزي على البنوك التجارية لمعايير أو نسب معينة متعلقة بالسيولة، توزيع المخاطر، رأس المال إلى الأصول الخطرة، ليقوم بتخفيف تلك القيود على البنوك التجارية اعتبارا من عام 1990 و هذا لغرض تحرير القطاع المصرفي من ذلك القيد.

تشير دراسة صندوق النقد الدولي إلى أن تغير دول الفرانكفونية تعاملاتها من الفرنك الفرنسي إلى اليورو الأوروبي سيفيد هذه الدول في ثلاث أشكال هي :

1- بأن نصف صادراتها تم توجيهها إلى أسواق الاتحاد الاوربي فان التوسع في اقتصاد الاتحاد الاوربي قد يعني واردات أكبر في إفريقيا و دفعا لاقتصادياتها.

2- إن التغيير في تعاملاتها إلى اليورو قد يرفع معدلات تبادلاتها الاعتبارية و يدعم استقرارها.

---

[1] بن عبد الفتاح دحمان، " السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطب الكلي" دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2004 ص، ص: 172-173

3- إن الارتباط مع اليورو قد يؤدي إلى التوسع في المنطقة الحرة لحركة رأس مال من فرنسا إلى دول أعضاء الاتحاد الاوربي الأخرى لذلك تم الإسراع بعملية العولمة الاقتصادية لمنطقة الفرنك في إفريقيا.

لكن عيوب الدخول إلى منطقة اليورو لا يمكن إغفالها و هي :

1- علاقة اليورو بالفرنك أن قوة اليورو قد تضعف المنافسة في منطقة الفرنك الفرنسي الإفريقية كما قد تؤدي إلى زيادة المخاطرة الكامنة في التنسيق المالي و الأزمات النقدية كشرق آسيا.

2- بالرغم من أن الارتباط مع اليورو سيحقق إلى حد ما استقرار معدلات التبادل و يثبت الأسعار إلا أنه لم يعرف حتى الآن ما إذا كانت صادرات من السلع و البضائع الأولية و المواد الصناعية الناشئة في منطقة الفرنك الإفريقي ستظل قائمة.

أثنى المديرون التنفيذيون في مناقشاتهم التي أجروها في يوليو 2006 على الأداء الاقتصادي الكلي الايجابي للجماعة الاقتصادية و النقدية لوسط إفريقيا في عام 2005 و الذي نتج في جانب منه عن الإيرادات النفطية غير المتوقعة و عن التحسن في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية، و يشير المديرون إلى أن الوضع الاقتصادي العام في الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا في عام 2006 كان يشكل تحديا، فقد انخفض التضخم انخفاضا حادا رغم ارتفاع أسعار الواردات الوقود

و ظلت مستويات الاحتياطيات الأجنبية ملائمة و لكن انخفض متوسط النمو إلى 3,4 % و زاد عجز الحساب الجاري، أما بالنسبة للتقدم الذي تم إحرازه في تقارب السياسات و التكامل الاقتصادي

و الإصلاحات الهيكلية فقد كان بطيئا و أدت الصدمات الاقتصادية الكلية و مواطن الضعف الهيكلية إلى جانب المشكلات الاجتماعية السياسية في بعض البلدان، إلى إعاقة النمو و الحيلولة دون زيادة تعميق التكامل الإقليمي، غير أن الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا يكثف جهوده لإزالة هذه المعوقات و قد أجرى في عام 2006 إصلاحات تجارية و وضع برنامجا إصلاحيا طموحا للفترة 2006-2010 و بما أن القطاع المالي رحب المجلس بطلب السلطات تنفيذ برنامج إقليمي لتقييم القطاع المالي.وفيما يلي جدول يعرض بعض المؤشرات الاقتصادية للاتحاد:

جدول رقم (22) : بعض المؤشرات الاقتصادية للاتحاد

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نسبة الميزانية الأساسية من اجمالى الناتج الوطني (%)	0.0	0.3	-0.5	-0.3	-0.1	-0.1
متوسط المعدل السنوي للتضخم (%)	3.7	3.6	0.2	1.8	4.1	2.9
نسبة الدين من إجمالي الناتج الوطني (%)	121.1	101.9	98.4	101.8	96.3	89.8
متأخرات المدفوعات الداخلية(بالمليار)	10.2	20.8	175.3	94.8	140.9	10.0
متأخرات المدفوعات الخارجية(بالمليار)	133.4	46.1	306.4	445.3	429.5	96.2
نسبة الرواتب من الإيرادات المالية(%)	38.7	37.1	36.9	38.9	37.8	38.5
نسبة الاستثمارات المالية من الموارد الدولية/الإيرادات المالية(%)	17.8	21.5	18.4	14.6	15.0	17.2
معدل الانكماش (%)	14.5	14.5	14.7	14.4	14.6	14.6
معدل نمو اجمالى الناتج الوطني (%)	-	5.0	3.2	0.2	3.7	1.5

source: www.uemoa.com

يتضح لنا من الجدول انخفاض معدلات التضخم حيث انخفضت من 4.1% عام 2001 إلى 2.9% عام 2002، ويرجع هذا التحسن في الأوضاع لتوفر المحاصيل في الموسم الزراعي في حين حدثت زيادة نسبية في معدلات التضخم بعد عام 2002.

تقوم البنوك المركزية على مستوى التجمعات الإقليمية الفرعية بتنسيق السياسة النقدية و ذلك من خلال أدواتها قصد الوصول إلى تحقيق أهداف مشتركة.

الفرع الثالث : السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMESA

من بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة في القارة الإفريقية نجد السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا .

أولا: تعريف الكوميسا

تعتبر الكوميسا أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا، تجمع مجموعة من الدول(*) ذات سيادة تحاول تشجيع التكامل الإقليمي فيما بينها من خلال تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية ومواجهة تحديات العولمة بمختلف أنواعها، وتغطي الكوميسا رقعة جغرافية واسعة تكاد تعادل 41 % من مساحة القارة الإفريقية، كما تضم نصف سكان القارة تقريبا (حوالي 380 مليون نسمة [1].

يمكن تعريف الكوميسا من الناحية الاقتصادية بأنها تكتل اقتصادي إفريقي يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي[2] تسعى إلى إقامة سوق إفريقية مشتركة بين دول شرق وجنوب القارة السمراء.

ثانيا : نشأتها

ترجع أصول نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الإفريقي مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ التفكير في كيفية دفع هذا التكامل للأمام، ومن خلال ذلك تم توقيع المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرق إفريقيا في 21 ديسمبر 1981 ودخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982، وقد استهدفت المعاهدة تحقيق الأهداف التالية:

- تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية.
- التعاون في مجال التجارة والجمارك وتبادل المعلومات.
- العمل على إنشاء سوق إفريقية مشتركة بين الدول الأعضاء بحلول عام 2000 .وبعد قرابة أحد عشر عاما من تلك المعاهدة اتفقت الدول الأعضاء على تحويلها إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في سنة 1993 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 08 ديسمبر 1994. أما عندما دخلت الكوميسا حيز التنفيذ أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري للكوميسا بالعاصمة المالاوية (ليو نجوى)، تحركت قوى التكامل الاقتصادي الإقليمي نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة في أكتوبر 2000. والقضاء على كافة القيود الجمركية وغير الجمركية لزيادة توسيع رقعة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في تجمع الكوميسا. وفي إطار البرنامج الزمني للصعود على درجات سلم التكامل

(*) هذه الدول هي: مصر، السودان، إثيوبيا، إريتيريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زمبيا، زيمبابوي، سوازيلاند، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب.

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، "إفريقيا والعولمة"، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 14/12 أفريل 2002، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2004، ص 412.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، "السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي"، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص :13.

الاقتصادي لتجمع الكوميسا فإنه يمكن القول بأن هذا البرنامج يتضمن تحقيق الدرجات التكاملية خلال الفترة 2004-2028 على الوجه التالي:

- إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول ديسمبر 2004، بحيث تنتهي أجهزة التكامل المنوط بها تنفيذا لأحكام معاهدة الكوميسا من إعداد تعريفة جمركية موحدة تم تطبيقها على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء. وتتراوح هذه التعريفة بين 05 %، 10 %، 30 %.

- إنشاء الاتحاد النقدي بحلول عام 2025 ويتم بموجبه إصدار عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي موحد والتنسيق الكامل بين السياسات النقدية للدول الأعضاء.

- الانضمام للجماعة الاقتصادية الإفريقية وهي الجماعة التي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي في قمة سيرت الليبية عام 2001، وذلك بحلول عام 2028، وبذلك يتم إنشاء السوق الإفريقية المشتركة التي تضم كل دول القارة الإفريقية.

في هذه الحالة فإن دول القارة الإفريقية تلتزم بالاتفاق على عملة إفريقية موحدة وبنك مركزي إفريقي واحد يشرف على صنع السياسة النقدية على كامل التراب الإفريقي، والملاحظ أيضا أن دول الكوميسا تتباين فيما بينها من حيث الانتماءات الثقافية والحضارية حيث تضم مجموعة الدول العربية ممثلة في مصر والسودان، جيبوتي، جزر القمر، ومجموعة الدول الأنجلوفونية التي تمثل الثقل السكاني الرئيسي لدول الكوميسا، ومجموعة الدول الفرانكفونية، كما تتباين أيضا الدول الأعضاء فيما بينها من حيث درجات النمو ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، حيث يتراوح الناتج الوطني الإجمالي لمجموعة الدول المتوسطة النمو في المجموعة حوالي عشرة مليارات دولار، بينما ينخفض في الدول الأقل نموا إلى حوالي 1,9 مليار دولار.

ثالثا : أهداف الكوميسا

لقد حددت الاتفاقية المنشأة للكوميسا وفي مادتها الثلاثة مجموعة من الأهداف تؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لتيسير وتحسين التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي للدول الأعضاء،ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي[1]:

- السعي إلى تنمية مطردة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هياكل إنتاجها وتسويق منتجاتها.

- تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي، خاصة التجارة والجمارك والصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والموارد الطبيعية.

---

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 132-133.

- تشجيع التنمية المشتركة لكل قطاعات النشاط الاقتصادي والتطبيق المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي والبرامج.

- إبراز دور القطاع الخاص والغرف التجارية وتشجيعها على أداء مهام جديدة تتناسب إيجابيا مع أهداف مجموعة الكوميسا.

- التعاون على خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي والمحلي بما في ذلك الدعم المشترك للبحث العلمي والتكنولوجي من أجل تحقيق التنمية.

- التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول ومناطق العالم، وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية.

- الإسهام في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى اتحاد إفريقي، وذلك حتى لا تتنصل الدول الأعضاء من مسؤولياتها القارية.

- كما تحدد الهدف العام لإنشاء الكوميسا في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على الذات في تمويل التنمية وتوثيق التعاون بين دول السوق.

استهدفت دول الكوميسا تنسيق السياسة النقدية فيما بينها من خلال برنامج يرتكز على 4 مراحل تنتهي بإقامة سلطة نقدية واحدة [1].

المرحلة الأولى (1992- 1996) :

1. الاهتمام بعلاج عجز الموازنة العامة وتخفيضه ، مع إتاحة فرصة أكبر لنمو عرض النقود والتوسع في الائتمان المحلي وتحقيق الاستقرار النقدي بغية تهيئة المناخ المناسب لتحرير التجارة البيئية وتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال غرفة المقاصة .
2. العمل على تحرير أسعار الصرف اعتماداً على قوى السوق لتعزيز تحرير المعاملات التي تتم بين الدول الأعضاء .
3. التوسع في استخدام الشيكات السياحية بين الدول الأعضاء .

المرحلة الثانية (1997-2000) :

تهدف إلى الحد من تقلبات العملات الوطنية وتخفيف قيود الرقابة على النقد الأجنبي ، كما يتم إلغاء أية قيود على المعاملات الجارية .

المرحلة الثالثة (2000-2024):

---

[1] البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 1999 . 2000 (القاهرة - البنك المركزي المصري ، 2001 & Finance Economics, Monetary and Fiscal Co-operation in Comesa, Comesa Monetary Harmonisation Programme.www.comesa.int/finance/econm. hp.htm.

حيث يتم تعويم العملات الوطنية للدول الأعضاء بالنسبة لبعضها البعض ، مع السماح بهامش للتحرك ، وتظل البنوك المركزية للدول الأعضاء خلال هذه المرحلة مستقلة ، غير أن السياسة النقدية يتم تنسيقها من خلال مؤسسة نقدية موحدة.

المرحلة الرابعة والأخيرة (2024):

يقوم فيها اتحاد نقدي كامل تصدر فيه سلطة نقدية إقليمية عملة واحدة ، حيث يكون هناك عملة واحدة مستخدمة في كافة الدول الأعضاء ليتم إصدارها بمعرفة هيئة نقدية موحدة . إن أغلب دول الكوميسا الآن استكملت تحرير أسعار الصرف (فيما عدا اريتريا التي مازالت تضع بعض القيود وأثيوبيا ، وبعض الدول المرتبطة براند جنوب أفريقيا - ، وعلى مستوى عرض النقود فأغلب الدول خفضت من معدلات نمو العرض النقدي ، ونجحت في تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار . هذا وقد انعقد الاجتماع الخامس للجنة محافظة البنوك المركزية في موريشيوس في الفترة من 23 إلى 24 مارس 2000 ، وكانت أهم الموضوعات المطروحة على أجندة الاجتماعات .

1. مشروع تسهيل التجارة البيئية وضمان الأخطار السياسية من خلال إنشاء وكالة التأمين الأفريقية .

2. إعادة تنظيم غرفة المقاصة لدول الكوميسا .

3. إنشاء نظام المدفوعات والتسويات Com Pass وهو نظام يتيح التعامل بالعملات الوطنية .

لقد بدأت لجنة محافظي البنوك المركزية لدول كوميسا اجتماعاتها في ديسمبر 1997 ، وتعقد اجتماعاتها بشكل دوري ومنتظم .

وقال نائب محافظ البنك المركزي لدول غرب أفريقيا دامو جوستين بارو إن الدول الثماني سجلت نموا حقيقيا بلغ 3% عام 2006 مقابل 4% عام 2005.وأوضح أنه يتوقع أيضا نموا ضعيفا يصل إلى نحو 4% أيضا هذا العام.وارجع بارو في افتتاح اجتماع للبنك في دكار ضعف نسبة النمو إلى انخفاض الإنتاج الزراعي خاصة محصول القطن الذي يعتبر أكبر مصدر للعملة الصعبة بالمنطقة.كما أشار إلى أنه تم احتواء نسبة التضخم في الدول الثماني عند 2.3% بالمقارنة مع 4.3% عام 2005 [1].

لم تحظ دراسة أثر تنسيق السياسات الكلية على التكامل بالاهتمام إذ تركز الاهتمام على ضرورة مواجهة المشاكل التي تترتب على المبالغة في أسعار الصرف و عدم قابلية عملات الدول الأعضاء للتحويل فيما بينها و معالجة عدم استقرار العملات و إذا كان البعض يرى أن حلول اليورو و الاتحاد الأوربي يقل من شأن هذا

إن استمرار جماعتي الفرنك الإفريقي لم يعني نجاح الوحدة النقدية في النهوض باقتصاديات الدول الأعضاء، لأنهما استندتا إلى قوة اقتصاد عملة الأساس (فرنسا) مع محدودية الاقتصاديات المحلية التي لم تكن تملك درجة عالية من النشاط محدد معالم سياسات نقدية.

يلاحظ بالنسبة لدول الكوميسا بأن هناك دولا كثيرة تعاني من معدلات تضخم مرتفعة للغاية، فيما يمكن أن نسميه بالتضخم الجامح، فقد سجلت أنجولا معدل تضخم لسنة 1999 وصل إلى 270%، بينما زيمبابوي 59 %، الكونغو الديمقراطية 46 % ومالاوي 45 %، وزامبيا 27,9 % وبوروندي 26 %، السودان[1] 20 %. وهذا يكشف عن درجة معينة من درجات عدم التجانس بين دول الكوميسا، وعلى عدم كفاءة السياسات النقدية في هذه الدول مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "السوق الإفريقية المشتركة..."، مرجع سبق ذكره، ص:96.

الخلاصة:

تسعى الدول و خصوصا ذات السمات الاقتصادية المشتركة إلى تكوين اتحادات اقتصادية ونقدية وتأخذ هذه الاتحادات أو التكتلات صيغا مختلفة تبعا لنوعية الاتحاد المرغوب في تكوينه .إن عدم وجود اتحاد نقدي كامل، لا يستلزم وجود بنك مركزي موحد لإدارة السياسة النقدية و لكن قد ترغم بعض الدول الاتحادات النقدية في تكوين اتحاد كامل ، والذي تمثل في إنشاء عملة موحدة تحل محل عملات دول الاتحاد ، وبالتالي يستلزم وجود بنك مركزي أو سلطة نقدية و لتكن مجلس نقد لإدارة السياسة النقدية .

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأقطار وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة

إن التعاون النقدي هو القاعدة الصلبة والمتينة التي يقف عليها التعاون الاقتصادي بين أي مجموعة من الدول و لأن الأوروبيين أدركوا هذه الحقيقة منذ فترة مبكرة و عملوا بجد لتحقيقها فقد نجحوا في إنشاء نظام نقدي أوروبي الذي يعتبر خلاصة عمل دؤوب قامت به الدول الأوروبية منذ أواخر الخمسينيات بدءا بتأسيس اتحاد الدفع الأوروبي إلى إنشاء نظام الثعبان النقدي الذي يعتبر أول خطوة على طريق النجاح بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية.

تعتبر اتفاقية ماستريخت منعطفا حاسما في مسيرة التكامل النقدي الأوروبي، حيث وضعت سيناريوهاته و حددت مراحله التي تم فيها مراعاة التدرج و إحداث تقارب بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي ليسهل في النهاية التنسيق بين سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية لضمان استقرار العملة الموحدة و أيضا تم وضع الإطار المؤسسي الذي سوف يقوم على إدارة هذا النظام

و تحديد مهام المؤسسات المكونة له وكيفية الوصول إلى شكل نهائي و وضع معايير للانضمام للوحدة النقدية .

أما بالنسبة للاتحاد النقدي الإفريقي فيجب تحديد أهداف البنك المركزي الأفريقي في ضوء مرحلة التكامل الاقتصادي بتوسيع نطاق هذه الأهداف كلما تم إحراز تقدم على مستوى التكامل حتى الوصول إلى الوحدة النقدية التي تغطي دول القارة.

الفصل الخامس

اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر

تمهيد:

اتسمت المنظومة المصرفية و المالية الجزائرية خلال التسعينات من القرن العشرين باقتصاد الاستدانة نظرا أن أغلبية عمليات تمويل الاقتصاد تمت من خلال القرض المصرفي. و على النقيض من ذلك يلاحظ غياب الأسواق المالية. و في الوقت نفسه تميزت المنظومة المصرفية بنقص هيكلي للسيولة تجعلها تلجأ لإعادة التمويل لدى البنك المركزي.

اعتادت المناقشات حول السياسة النقدية على طرح عدد من الاستفهامات. من أهمها كيفية تحديد ووضع سياسة أسعار الفائدة إلى جانب إجراءات و فعالية السياسة النقدية. في محيط يعيش تغيرا دائما بسبب السرعة في الابتكار المالي و التكامل النقدي. كما يتجدد الجدل حول خصائص الأدوات والأهداف الوسيطية و الأهداف النهائية للسياسة النقدية. و ما هذه إلا قائمة جزئية لبعض المواضيع الرئيسية التي تستدعى باستمرار انتباه السلطات النقدية في تصور و أداء و تحليل نتائج السياسة النقدية.

كما تشهد الدول النامية في الوقت الحالي موجات تضخمية محسوسة و ذلك راجع لوجود عوامل مختلفة للضغط التضخمي، و من خلال ذلك حاول صندوق النقد الدولي وضع معالم سياسة نقدية جديدة كبديل للسياسة التقليدية المتبعة لمكافحة التضخم و تكمن في محتواها إتباع سياسة نقدية تقيدية.

وسنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث بحيث نعرض في المبحث الأول وضعية التضخم في الجزائر في فترة التسعينات وما بعدها و اعتمدنا هذه الفترة لأنها الفترة التي اهتمت بالإصلاحات، أما المبحث الثاني ندرس فيه اثر العولمة على التضخم و بالتحديد اثر المتغيرات المالية و المصرفية على التضخم و كذلك على فعالية السياسة النقدية في مكافحة هذه الظاهرة و المبحث الثالث نتناول فيه تصميم أهداف السياسة النقدية في الجزائر في ظل العولمة وأخيرا في المبحث الرابع نبين فيه أداء السياسة النقدية .

المبحث الأول: وضعية التضخم خلال الفترة 1990- 2008

ساهمت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي واجهتها الجزائر بعد الاستقلال في خلق الحافز و الرغبة في التكفل بعملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : سياسة الأسعار في الجزائر: تقوم الأسعار في أي اقتصاد بثلاث وظائف و هي[1] :

- تخصيص الموارد (Allocation des ressources)
- إعادة توزيع الدخل الوطني.
- تنظيم التداول و المبادلات.

إلا أن هناك اختلافا بين اقتصاد السوق و الاقتصاد المخطط فيما يتعلق بالقدرة على تحقيق كل وظيفة. كانت الأسعار في الجزائر تحدد إداريا منذ الاستقلال إلى غاية بداية التسعينات أين بدأت عملية تحرير الأسعار.

الفرع الأول : نظام الأسعار بعد سنة 1990

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و من أجل الدخول إلى نظام اقتصاد السوق وضعت السلطات العمومية نظاما جديدا للأسعار سنة 1989 مبني على تحرير أسعار أغلب المنتوجات و الخدمات و رفع الدولة دعم الأسعار تدريجيا.إن هذا النظام من الأسعار يمكن للسلطات المركزية التدخل مباشرة في تحديد الأسعار و استعمالها في نطاق السياسة الاقتصادية و الاجتماعية لكي لا يكون هناك أي تجاوز[2].و نميز نوعين من الأسعار[3].

أولا : الأسعار المنظمة: و تميز فيها نوعين من الأسعار:

1- الأسعار المضمونة Les prix Garantis.

هذه الأسعار متعلقة بالسلع و الخدمات التي تحتاج إلى عناية، و تحديد هذه الأسعار يكون مسبقا في مرحلة الإنتاج.

2- تسقيف الأسعار و الهوامش Le plafonnement des prix et des marges

و يتعلق بالمواد و المنتوجات المعنية بالدعم المباشر و غير المباشر للقدرة الشرائية للمستهلكين (الحليب الخبز، الزيت...) و يحدد الحد الأقصى لسعر البيع بواسطة مرسوم حكومي لبعض المواد أو بواسطة قرار وزاري للمنتوجات الأخرى.

---

[1] - أيت طالب حميد،"محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر" رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1997، ص: 32.

[2] - Bali Hamid, " Inflation et mal développement en Algérie " (Alger ; o p u ; 1993, P: 104.

[3] -Benissad H., L'ajustement structurel objectifs et expérience (Algérie ; alin édition 1994; . P: 63- 64.

ثانيا : الأسعار الحرة : Les prix libres

يخص هذا النظام من الأسعار، مجموع السلع و الخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المنظمة و يكون هذا النوع محل تصريح بأسعار البيع عند الإنتاج.

الفرع الثاني : مظاهر التضخم في الجزائر

من بين مظاهر التضخم في الجزائر نجد توسيع وسائل الدفع، عجز ميزانية الدولة، ارتفاع أسعار الإنتاج، لكن ما هو شائع هو الارتفاع المستمر في أسعار الاستهلاك و هذا المظهر بدى جليا في الفترة (2006-2008) و لمعرفة مدى تطور معدلات التضخم من1990-2008 نضع الجدول التالي:

جدول رقم (23):**الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في الجزائر خلال الفترة 1990-2008 بنسبة مئوية**

الفترة	التضخم	الفترة	التضخم
1990	17,9		
1991	25,9	2000	0.3
1992	31,7	2001	4.2
1993	26,5	2002	1.4
1994	38,4	2003	2.6
1995	21,9	2004	3.6
1996	15,1	2005	1.6
1997	6,0	2006	5.0
1998	5.0	2007	5.5
1999	2.6	2008	5.8

المصدر: صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي "العولمة و التضخم افريل 2006 ، ص: 192

من خلال أرقام الجدول نجد أنها تذبذبت بين الارتفاع و الانخفاض إلى أن جاءت مرحلة تحرير الأسعار فبلغت نسبة التضخم 25%. أما الفترة (2002-2005) فقد انخفضت إلى معدلات أدنى بين1.4%في 2002 و 1.6 % في 2005.ثم ارتفعت إلى 5.8 % في 2008. وذلك نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة أو السلع التي يشكل الاستيراد جزء كبير من محتواها لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية أما محليا فنتج عن الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية و خصوصا أسعار المنتجات الغذائية الصناعية ويفسر هذه النسب المرتفعة بارتفاع أسعار البطاطا .و باعتبارها من السلع الواسعة الاستهلاك قامت الدولة بدعمها إذ انخفضت بنسبة 30.9 % و مع ذلك مازالت أسعارها مرتفعة. فبعد التباطؤ الواضح لوتيرة التطور مع معدل قدره 3,6% في عام 2004 إلى 1,6% في عام 2005، سجلت الأسعار الموجهة للاستهلاك انتعاشا في الارتفاع منذ عام 2006.غير أنه يمكن اعتبار هذا الارتفاع بصفته معتدل بفضل تدخل الدولة خاصة فيما يتعلق الأمر بتنظيم و/ أو دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية.وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يحدث في سياق عالمي متميز

بضغوطات على المواد الغذائية الأساسية وبإعادة ظهور أعمال الشغب الناتجة عن الجوع في العديد من بلدان إفريقيا وآسيا.و هذا التطور يبينه المنحنى التالي :

الشكل رقم (8) : تطور نسبتي التضخم العام والتضخم في المواد الغذائية (1997-السداسي الأول لعام 2008)

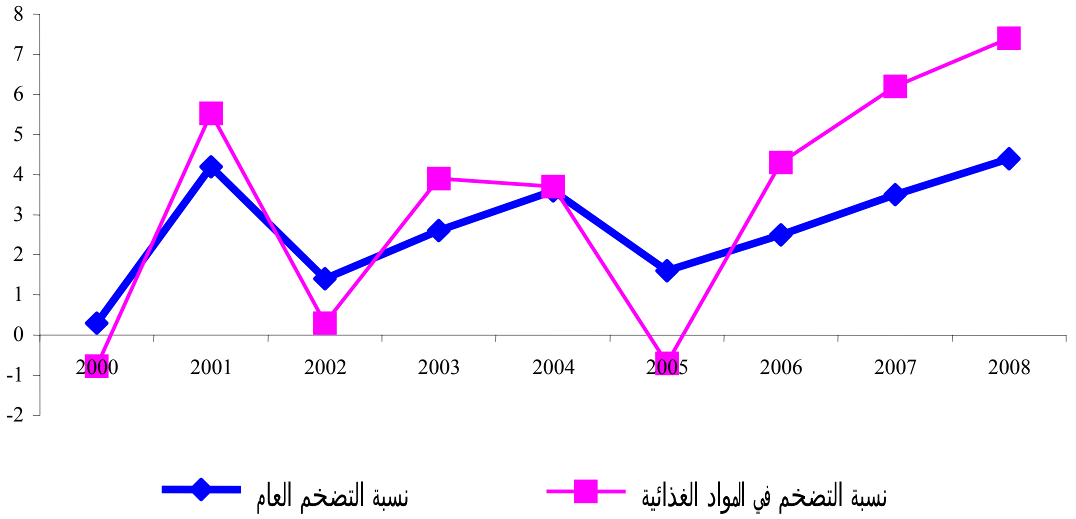

المصدر : المجلس الاقتصادي و الاجتماعي تقرير 2009.

ترجع الزيادة في المواد الغذائية خلال عام 2008 بنسبة 7,4% أساسا إلى زيادة المواد الغذائية الصناعية (10,8%). بينما ازدادت المواد الزراعية الطازجة بنسبة 4,1%.

الفرع الثالث : محددات التضخم في الجزائر

نتيجة للصدمة النفطية الأولى في أوائل السبعينيات من القرن العشرين ارتفعت معدلات التضخم بسبب ارتفاع أسعار الواردات و ضغوط الطلب القوي على قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري في ظل طفرة الإيرادات النفطية[1].في عام 1990 كان أكثر من 50 % من البنود التي تشكل الرقم القياسي لأسعار المستهلك خاضعة إما لحدود قصوى سعرية أو لحدود على هوامش الأرباح،كما أدت عملية تخفيض العملة في أوائل التسعينات من القرن العشرين إلى تزايد معدلات التضخم و الزيادة في تكلفة كل من الواردات، و خدمة الديون الخارجية، أين ظهرت عجوزات في الميزانية التي مولت عن طريق الإصدار النقدي و بنهاية 1992، وصل معدل التضخم إلى 28%.أما في سنة 1994 على أثر تخفيض قيمة العملة بنسبة 40,17% ارتفعت معدلات التضخم إلى 39% و سرعان ما أخذت الدولة في تطبيق

---

[1] - النشاشيبي كريم، و آخرون، "الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق" (ص.ن.د، واشنطن 1998) ص: 69.

سياسة مالية و نقدية تقييدية و سياسة دخول متشددة، حيث وصل في 1996 إلى 15% ثم إلى 7% في مارس 1997 و إلى 5,1% في 1998.[1]

سمح تحرير الأسعار بتعديل الأسعار النسبية Les prix relatives و منه ظهور نتائج إيجابية من ناحية تخفيض معدلات التضخم.و قد تم تحديد أجور المؤسسات العامة فعليا على أساس الوضع المالي لكل مؤسسة.

ترى الحكومة أنها تحكمت في التضخم باعتمادها على مؤشر أسعار الاستهلاك. ربما هناك خلط بين معدل التضخم، و تطور مؤشر أسعار الاستهلاك، ذلك أن التضخم هو نسبة نمو الرقم الاستدلالي الضمني للإنتاج الداخلي الخام و هو يحتوى على مواد الاستهلاك و مواد الاستثمار. و مؤشر أسعار الاستهلاك لا يحتوي على مواد الاستهلاك المحددة قانونا، لكن مواد الاستهلاك تتغير مع الظرف فضلا عن كون القاعدة المعتمدة في حساب هذا المؤشر تعتبر ضيقة و تتعلق في الأغلب بمنطقة الجزائر العاصمة فقط.كما ترتب فئات المنتجات إلى ثلاث فئات :

- فئات ذات تضخم ضعيف، تقل عن 1% سنويا ، تضم المجموعات الثلاثة : الأثاث ، الملابس التربية
- فئات ذات تضخم دون هدف المتمثل في 3% و لكن تزيد عن 2.5% تتشكل من المجموعات الثلاثة : السكن ، سلع متنوعة و الصحة .
- الفئة الثالثة تضم مجموعتين : السلع الغذائية و النقل – الاتصال ، حيث يفوق التضخم 4.1%

الفرع الرابع : أسباب التضخم في الجزائر

بعد أن تتبعنا ملامح ظاهرة التضخم في الجزائر يمكن حصر أسباب التضخم في ثلاثة أسباب أساسية وهي:الأسباب النقدية، الأسباب الهيكلية و الأسباب المؤسساتية.

أولا : الأسباب النقدية و المالية

كان من الضروري لتطبيق إستراتيجية التنمية في الجزائر توفير تمويل نقدي ضخم و أمام عجز الادخار الوطني عن تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات، لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض، إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي[2].و كان الاختلال بين نمو النقود و نمو الناتج الوطني يترجم في صورة فائض في الطلب و يساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية بالجزائر، و يقول Pierre Berger في شان النقود ما يلي:

"النقود مثل الأكسجين للحياة، تحرق الهيئة l'organisme إذا وجدت بإفراط. و هي وسيلة وميكانيزم لازدهار الاقتصاد لكن في بعض الحالات تنشأ اختلالات خطيرة لما تصدر النقود بسهولة تامة دون مراقبة.

---

[1] النشاشيبي كريم، و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 69

[2] Bali Hamid op, cit. P 138

I/ تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها

تعتبر الكتلة النقدية في اقتصاد معين العنصر المحدد للدخل الوطني ولمستوى الأسعار لذا تهتم الساطات بالكمية النقدية المتداولة في كل وقت .إن ارتفاع الكتلة النقدية له أثار تضخمية خاصة لما لا يواكب هذا الارتفاع نفس النمو في مستوى الإنتاجية ومنه خلق وضعية اختلال في الاقتصاد الوطني .و لما تسعى الدولة إلى تعديل القيمة الخارجية للعملة بسبب تدهور قيمته الداخلية تزداد حدة التضخم سواء بالطلب، بالتكاليف أو بخلق النقود. تستطيع الدولة خلق كمية من النقود إضافية في سبيل تمويل نفقاتها العامة و هو ما يسمى بـ التمويل بالتضخم".[1]

إن عملية الإصدار النقدي في الجزائر لم تلتزم بأي حيطة أو حذر فقد توسعت الكتلة النقدية خلال الفترة 2004-2008 وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (24) تطور الكتلة النقدية (2004-2008)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008
معدل نمو PIB	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4
معدل نمو (M_2)الكتلة النقدية	10.5	11.7	18.6	24.2	16.0

المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، سبتمبر 2009 ص: 217

إن نمو الكتلة النقدية ظل مرتفعا إلى غاية 2007 تم التحكم فيه سنة 2008 (16,0% فقط من الزيادة مقابل 24,2% سنة 2007 و18,6% سنة 2006)، وتيرة نزولية تقارب تلك السابقة خلال فترة 2001-2004 وهذا بالرغم من التوسع القوي لمجموع الممتلكات الخارجية خلال سنة 2008.ولقد تمكن تنفيذ برنامج الاستثمار في جزئه الخاص بالعملة الصعبة من التخفيف من الوتيرة المتزايدة للتوسع النقدي لسنة 2008، علما أن ترقب نمو الكتلة النقدية كان أعلى بشكل واضح من تلك التي أنجزت في الواقع.

لقد توسعت الكتلة النقدية من كل سنة من هذه الفترة. و حسب مؤشرات بنك الجزائر فإن الوفرة النقدية وشبه النقدية في تزايد مستمر، وذلك بالرغم من أن التزايد لا يزال محصورا في حدود معقولة، إلا أنه يبدو أن الإنتاج ينمو بوتيرة أقل من التوسع النقدي للكتلة النقدية .و في حالة استمرار عدم التطابق بين نمو الإنتاج و النمو النقدي فإن ظهور شبح التضخم من جديد يصبح أمرا حتميا مما يقضي على المكاسب المحققة في إطار التعديل الهيكلي، و يتسبب في تراجع أوضاع الأسر من حيث تراجع القدرة الشرائية.و هدا ما نتج عن الأزمة المالية العالمية 2008-2009 .

---

[1] - Berger Pierre ”la monnaie et ses mécanisme“, Edition Bouchene Alger, 1993, p 108.

ب- تطور مالية الدولة

ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها متزايدة باستمرار و لهذا أمام الإيرادات المحدودة تلجأ السلطات لتغطية هذه النفقات بتدبير إيرادات جديدة.

ب-1- الجباية البترولية Fiscalité Pétrolière.

و تستعمل في عمليات تتم داخل الوطن، أي أن يتم خلق كتلة نقدية انطلاقا من موارد العملة الصعبة من أجل تمويل معاملات داخلية.

ب-2- الضرائب الأخرى

تتمثل هذه الضرائب في الضرائب المقتطعة من الدخول (مباشرة) و بالنسبة للضرائب المقتطعة من غير الإجراء فتحمل على السعر للمستهلك النهائي (غير مباشرة).أما بالنسبة للضرائب على النفقات فيتم تحميلها مباشرة على الأسعار (TVA) و هناك ضرائب تفرض على رؤوس الأموال تعتبر أقل قوة تضخمية مقارنة مع الضرائب السابقة و حسب بعض الأرقام الخاصة بتطور الإيرادات العامة للدولة أن الإيرادات النهائية للدولة قد انتقلت من حوالي 4.049 مليار دج في بداية المخطط الثلاثي إلى حوالي 328.400 مليار دج في سنة 1992 أي تضاعفت بحوالي 82 مرة في 25 سنة[1] .

ب-3- النفقات العامة لميزانية الدولة

إن ما يقابل النفقات العامة لميزانية الدولة هو الطلب على السلع و الخدمات العمومية، و المتمثلة في الاستهلاك العام، الدخول الموزعة، والنفقات الأخرى الخاصة بتدعيم الأسعار و ما تخلفه من أثار تضخمية مضاف إليه تسديد القروض العامة الداخلية .

أصبح دور البنك المركزي الجزائري التمويلي يتسم بالمحدودية إذ أن اقتراض الدولة باستمرار من البنك المركزي له أثار توسعية متعددة قد يؤدي إلى إحداث ضغوط تضخمية حادة و لهذا فان سياسته في إقراض الدولة يجب أن تقتصر على أوقات الانكماش الاقتصادي إذ تعتبر هذه السياسة من انجح السياسات وأكثرها فاعلية لتحقيق التنمية الاقتصادية و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

---

[1] بن عربة بوعلام، ، "التضخم في النظرية الاقتصادية (الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية)، رسالة ماجيستر، 1996، ص:117

و الجدول التالي يوضح تسبيقات البنك المركزي للخزينة خلال الفترة 2000-2008.

الجدول رقم (25) تسبيقات البنك المركزي للخزينة خلال الفترة 2000-2008

الوحدة: بمليار دينار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تسبيقات البنك المركزي للخزينة	-156.4	-276.3	-304.08	-464.1	-915.8	-1986.5	-2510.7	-32948	-4365.7
صافي القروض إلى الدولة	677.6	569.7	578.6	423.4	-20.6	-933.2	-1304.1	-2193.1	-3627.3

المصدر : تقرير بنك الجزائر 2004-2009

عرفت صافي القروض إلى الدولة ارتفاعات وانخفاضات و ذلك تماشيا مع منهج التمويل و السياسة المنتهجة من فترة لأخرى وقد بلغت هذه القروض ،677.6،569.7 ، 578.6،423.4، -20.6 مليار دج خلال الفترة 2000-2004 على التوالي و الملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة ابتداء من 2000 بشكل ملفت للانتباه أين أصبحت قيمتها سالبة و هذا الانخفاض كان أكثر من 2005-2008 و ذلك نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية و ارتفاع أسعار البترول و تقليل دور الخزينة في عملية التنمية . كما كان الرصيد الإجمالي للخزينة في السداسي الأول من سنة 2009 سلبيا بمبلغ 228,7 مليار دينار. وقد ترافق هذا الانخفاض في قدرة الخزينة على التمويل مع استقرار في موارد صندوق ضبط الإيرادات (4280,1 مليار دينار في نهاية 2008 ونهاية جوان 2009). خلال السداسي الأول من سنة 2009، جلبت الخزينة العمومية موارد غير مصرفية، تسمح لها بتمويل عجزها وحتى رفع ودائعها في الحساب الجاري لدى بنك الجزائر،

مساهمة بذلك في تطوير الادخار المؤسسي.إن العجز في الميزانية يخضع إلى حدود عندما تريد الخزينة العامة سد هذا العجز بواسطة التسليفات من البنك المركزي .

ب-4 ارتفاع التكاليف:

تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40 % إلى 90 % من تكاليف الإنتاج[1]، حيث كل زيادة في الأجور تؤدي إلى في زيادة التكاليف، و هذا سوف يؤثر على مستوى الأسعار.كما أن ارتفاع تكلفة المواد الأولية، و المواد نصف المصنعة، و إهتلاك وسائل الإنتاج تكون تضخما مستوردا نتيجة وجود تضخم في الدول التي تستورد منها هذه المواد. كما تم تخفيض الدعم على السلع بصفة غير مباشرة نتيجة انزلاق سعر صرف العملة الوطنية. و هذا ما وقع في 1994 بعد أن خفضت قيمة الدينار إلى 40,17 % و عقب هذا الإجراء مباشرة أخذت أسعار بعض السلع في الارتفاع، و منه ارتفع معدل التضخم إلى 38,4 %.

ثانيا : الأسباب الهيكلية تتدخل العوامل الهيكلية في إحداث قوى التضخم وفق ما يلي:

1- التضخم الناتج عن التخلف: إن ما ساعد على ظهور هذا النوع هو النسبة المتزايدة من السكان.و التي يقابلها ضعف في الإنتاجية التي تقيس كفاءة العمل الإنتاجي[2] . و ترجع أسباب الضعف إلى:

*** نقص حوافز العمل:** التي تترجم بمعدل الغياب المرتفع وتعتبر الدوافع والحوافز من المؤثرات الأساسية التي تلعب دورًا هامًا وحيويًا في سلوك الأفراد،ومن خلالها يمكن خلق الرغبة لديهم في الأداء . الأمر الذي يمكن معه القول أن قدرة المنظمات على تحقيق أهدافها تتوقف إلى حد كبير على نجاح الإدارة في توفير القدر الكافي من الدافعية لدى الأفراد ووضع نظام فعال للحافز الذي يوجه لإثارة الدوافع التي بدورها تدفع العاملين للإنتاج وتحقق لهم الرضا عن ذلك العمل.وترفع الروح المعنوية وزيادة معدلات الأداء ومنه انخفاض معدل التغيب .و يقصد بمعدل دوران العمل نسبة الأفراد الذين يتركون المنظمة لسبب ما.وبالتالي فإن ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل يعكس قوة أو ضعف النظم والسياسات وطبيعة المناخ الإنساني السائد في المنظمة.وبالتالي يتم قياس معدل دوران العمل بالمعادلة التالية[3]:

$$\frac{\text{عدد حالات التعويض – الأفراد الذين لا يمكن تركهم}}{\text{متوسط عدد الأفراد}} \times 100$$

وهناك طريقة أخرى لحساب معدل دوران العمل، وهي :

$$\frac{\text{عدد الأفراد الذين تركوا المشروع خلال فترة زمنية معينة}}{\text{متوسط عدد الأفراد العاملين بالمشروع خلال نفس الفترة}} \times 100$$

---

1 - Ben Achenhou. M,Inflation , dévaluation; marginalisation Alger ; Dar Echerifa;1993, p: 7.
2 - Bali Hamid, op, cit, p.: 150.
3 في الموقع www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=2015&d...

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل معدل دوران العمل يساعد في تشخيص وتحليل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الارتفاع، علما أن هذا المعدل المرتفع قد يكون قسما معينا أو إدارة وليس المنظمة ككل، مما يعني وجود مشاكل خاصة في هذا القسم أو تلك الإدارة.

* **عدم تأهيل اليد العاملة بسبب ضعف التكوين و نقص التجربة المهنية.**حيث يشكل التكوين الركيزة الأساسية لعرض يد عاملة مؤهلة لذلك يجب الاهتمام بالتكوين و الاستفادة من المساعدات التقنية و المادية و المالية و التي تعمل على تكوين اليد العاملة قصد تأهيل التشغيل و بالتالي جلب رؤوس الأموال الأجنبية و استقطاب الأسواق ، في هذا المجال يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

-إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة .

-إعداد برامج واسعة للتكوين و الرسكلة الموجهة لإطارات المؤسسة و الذي يرقى إلى مستوى الشراكة الفعلية بين الطرفين.

-تحسين التكوين وفق متطلبات السوق لتوفير يد عاملة مؤهلة.

- الاهتمام بمراكز البحث العلمي و الجامعات و المعاهد و ذلك من خلال تسخير كافة الشروط الضرورية لترقية الخدمات المقدمة.

-تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التطوير.

-إحداث مراكز فنية و تأهيل مخابر التحليل.

-تكوين أخصائيين في الجودة لتمكين المؤسسات الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية ISO .

-الاهتمام بالمعرفة و العنصر البشري الذي أصبح أهم عنصر لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة.

-استخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم عملية صنع القرار و البحوث و التطوير و تصميم و تطوير المنتجات.

-تدعيم البحث و الاستغلال الأفضل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي قصد تحسين القدرة الصناعية .

2- التضخم الجهوي: الذي يظهر لما يحدث اختلال بين الإنتاج و الاستهلاك لمنطقة محددة. و كلما تهيأت الظروف لحدوث تطور و نمو، زاد التوسع في النشاط الاقتصادي و منه تظهر الحاجة إلى الهياكل الاقتصادية، التي تسمح لقيام عملية التصدير و الاستيراد.

3- التضخم المستورد: يحدث التضخم المستورد عن طريق عملية التصدير و الاستيراد اذ يمكن أن يكون تضخما بالطلب، فيغذي بالدخول الموزعة بعد عملية التصدير، كما يمكن أن يكون تضخما بالتكاليف في سعر السلع المستوردة المستعملة في الإنتاج المحلي، أي أن الضغوط التضخمية المستوردة تظهر في السوق المحلي و هذا عن طريق وجود عجز وفائض في ميزان المدفوعات. كان لزيادة أسعار المواد الأولية الفلاحية المستوردة (الحبوب ، غبرة الحليب ، المواد الزيتية) في 2008

أثرا جوهريا على المستوى العام للأسعار في الجزائر و ذلك بنسبة 37.5 % مقابل 36.5% في سنة 2007 [1] .يعتبر الارتفاع في الواردات في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 واضحا و دلك بالنسبة للمنتجات الفلاحية 42.4 % و سلع التجهيز الصناعية و الفلاحية 40.9% و المنتجات نصف المصنعة 41.5 % على حد السواء ..و إذا كان الارتفاع الكبير في واردات المنتجات الغذائية يعود في جزء كبير منه إلى القفزة في أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية فان الارتفاع في واردات سلع التجهيز و المنتجات نصف المصنعة تفسر بواسطة الطلب القوي للأعوان الاقتصاديين . أما في السداسي الأول من سنة 2009 استقرت واردات السلع عند 9,6 مليار دولار على أساس وتيرة ثلاثية. يعتبر هذا المستوى الثلاثي من الواردات متناغما مع مبلغ الواردات في الثلاثي الرابع من سنة 2008 (9,5 مليار دولار)، ولكنه يوجد في حالة تراجع طفيف مقارنة مع مستواها (10,2 مليار دولار) المسجلة في الثلاثي الثالث والثلاثي الرابع من سنة 2008. يترافق الاستقرار النسبي في مستوى واردات السلع في السداسي الأول من سنة 2009 (19,19) مليار دولار مقابل 19,70 مليار دولار في السداسي الثاني من سنة 2008 مع توسع قوي في بند سلع التجهيز الصناعية (34,07%) والذي يعتبر متناغما مع ارتفاع وتيرة إنجاز برنامج الاستثمارات العمومية للدولة وكذلك استثمارات قطاع المحروقات. بالمقابل، سجلت الواردات بعنوان بند التغذية تقلصا جوهريا (-21%) مقارنة مع المستوى المسجل في السداسي الأول من سنة 2008 .يبقى مستوى الخدمات المستوردة مرتفعا في السداسي الأول من سنة 2009 (5 مليار دولار)، وهي تقريبا نفس الوتيرة السداسية المسجلة في سنة 2008 (5 و6 مليار دولار). يفسر هذا المستوى المرتفع أساسا بواسطة "خدمات البناء والأشغال العمومية" (1,4 مليار دولار) و"الخدمات الفنية للمؤسسات" (1,46 مليار دولار). بالفعل، تمثل واردات الخدمات بعنوان البنى التحتية العمومية، بمعنى في إطار إنجاز ميزانية تجهيز الدولة، وبواسطة مؤسسات قطاع المحروقات الجزء الأهم من الخدمات المستوردة[2].

في الوقت الذي كان فيه الاتجاه العالمي يسير نحو تباطؤ التضخم، بل وتسجيل تضخم سلبي في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو، يبرز تطور الأسعار في الجزائر تحديا جديدا للتضخم الداخلي القوي لاسيما وأن السداسي الأول من سنة 2009 قد تميز بتقلص نقدي. وعليه يعتبر التضخم داخليا وليس ناتجا بدرجات جوهرية عن الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة كما كان عليه الأمر في 2007 و2008؛ حيث أن التضخم المستورد قد تآكل بشكل معتبر.

---

[1] تقرير البنك المركزي 2009

[2] نفس المرجع

يعود التضخم المستورد إلى هيكلة الميزان التجاري للدولة، حيث بلغ حجم الواردات نفس مستوى الصادرات، خلال 11 شهر الأولى من 2009 اقترب من 38 مليار دولار وهي سلع وخدمات شهدت معظمها زيادات في أسعارها مثل المواد الغذائية واللحوم والمواد نصف المصنعة ومواد البناء والمواد الطبية. كما ساهمت أمريكا في إتباع سياسة الدولار الضعيف في رفع كلفة الاستيراد بالنسبة للجزائر بسبب خسارة الصرف بين الدولار واليورو. وبالفعل مازال اليورو يحقق ارتفاعا مقابل الدولار منذ أن دخلت أمريكا مرحلة التمويل بالمكشوف أو التمويل بالتضخم تحت وطأة الأزمة المالية الأخيرة.

قد يزيد أثر التضخم المستورد بانفتاح الأسواق العالمية، كما أن مرحلة الثمانينات عرفت جملة من الإجراءات لمحاولة الرفع من مستوى كفاءة الإنتاجية، حيث أن المؤسسات العمومية لا تشغل طاقتها الإنتاجية على أكمل وجه و يرجع ذلك لعدة عوامل أهمها:

- نقص الإطارات و اليد العاملة المؤهلة لتسيير المؤسسات ذات التكنولوجيا المتطورة.
- نقص التكامل بين مختلف القطاعات الإنتاجية، و هو ما يجعل استحالة الوصول إلى الطاقة الإنتاجية المنتظرة. في أغلب الأحيان الطاقة الإنتاجية لا تتجاوز 50% من طاقتها النظرية.

كما سعت السلطات بالتحكم في التضخم المستورد بترشيد هيكل الواردات و فرض الرقابة على السلع المستوردة مع محاربة السوق الموازية.و قد تطورت الواردات و الصادرات خلال 2003-2007 كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (26) تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة (2003-2008)

بملايين الدولارات الأمريكية

السنوات/البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	24469.0	32217.0	46334.0	54741.0	60590.0	78590
الواردات	13322.0	17954.0	19857.0	20681.0	26348.0	37993

المصدر : تقرير بنك الجزائر2009 ، ص: 221

باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد على مصدر أساسي للإيرادات ألا و هي المحروقات والتي شهدت بدورها ارتفاعا محسوسا قبل الأزمة المالية العالمية الحالية .و قد أكد وزير التجارة الجزائري أن الإجراءات القانونية والتنظيمية الجديدة التي بدأ العمل بها في 2008 والتي تهدف إلى وقف النزيف الذي تتعرض له احتياطات البلاد من النقد الأجنبي بفعل الزيادات الهائلة في واردات السلع والخدمات بين الأعوام 2004 و2008.مع فرض قيود على نشاط التجارة الخارجية الذي يعتبر نشاطاً حراً في شقيه المتعلق بالواردات والصادرات بموجب القانون، بقدر ما تهدف إلى كبح فاتورة الواردات التي ناهزت 40 مليار دولار في سنة 2007، منها 29 مليار دولار لمصلحة 25 ألف شركة استيراد تابعة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي وتضاعفت واردات الجزائر من السلع والخدمات خلال الفترة ذاتها بواقع ثلاثة أضعاف، مرتفعة من 13 مليار دولار إلى 39.8 مليار دولار، فيما استقرت

الصادرات خارج قطاع الهيدروكاربونات بين مليار وملياري دولار طوال الفترة الممتدة بين 2000 و2008.أما صادرات الجزائر خارج قطاع الهيدروكاربونات تجاوزت بالكاد ملياري دولار سنة 2008، في حين بلغت الفوائد التي قامت بتحويلها الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر 10 مليارات دولار للمرة الأولى منذ الاستقلال.

ثالثا : الأسباب المؤسساتية

تتمثل الأسباب المؤسساتية في العوامل المؤسسة، التي تقوم على إلغاء الرقابة على الأسعار، بعد أن كانت مسيرة إداريا، كون المؤسسات في وضع شبه احتكاري جعلها ترفع أسعارها دون اعتبار لمنطق المنافسة، و خاصة في وجود الندرة[1].

و في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ نهاية عقد الثمانينات، و الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد بما في ذلك تحرير كل من الأسعار، و التجارة الخارجية، و تتحدد الأسعار في نظام الاقتصاد الحر على أساس تفاعل قوى العرض و الطلب و هذا عن طريق جهاز الأثمان، و على هذا الأساس كان تحرير نظام الأسعار الدافع الأساسي لارتفاعها، حيث عرفت بعض المواد ارتفاعات بمعدل أكثر من 300 % خلال سنة 1992 (السكر، الزيت)[2]. ونفس الارتفاع عرفته سنة 2007-2008 خاصة بالنسبة للمواد الأولية الاستهلاكية و مواد البناء كالحديد و الاسمنت .

إن تحسن الإيرادات بمقتضى صادرات المحروقات، و انخفاض الطلب على الواردات نظرا لتقليص الطلب الاجتماعي قد سمحا بتوفير فوائض تجارية من جهة و إعادة تكوين احتياطات الصرف لتبلغ مستوى معقول .و من جهة أخرى فقد قلصت خدمة الديون إلى مستوى أضعف من الذي كان مقررا من قبل.

المطلب الثاني : العولمة والتضخم في الجزائر

تعرف العولمة بوجه عام بتسارع معدل نمو التجارة الدولية في السلع و الخدمات و الأصول المالية بالقياس إلى معدل نمو التجارة المحلية. و لإجراء تحليل مجد للعولمة و التضخم يجب تحديد العلاقة إزاء خلفية التطورات المالية والمصرفية في التضخم . ووفقا لممارسة البنك المركزي يقاس التضخم الكلي بالتغيرات في مؤشر أسعار المستهلكين. وتجدر الإشارة انه قد شرع منذ شهر أكتوبر 2009 في استعمال مؤشر جديد لأسعار الاستهلاك لحساب الوتيرة المتوسطة للتضخم التي تخضع للقواعد العالمية، إذ أن هذا المؤشر الجديد يهدف إلى إبراز تغير الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل مجموعة من المنتوجات والخدمات التي تم شراؤها على مستوى نقاط بيع مختلفة، حيث تحدد هذه المؤشرات تطور أسعار سلة المواد والخدمات التي تمثل استهلاك العائلات وتحدد القدر الذي يجب

---

[1] - Ben Bitour Ahmed, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, Edition, marinoor 1998, p-p: 77- 78.
[2] - Bali Hamid, op, cit, p: 188.

صرفه بشكل أكبر أو أقل من أجل استهلاك ذات المنتوج في فترة معينة. كما أن هذا المؤشر المعد على أساس 100 (سنة 2001) يهدف إلى "توضيح تغير الأسعار التي يدفعها المستهلك لاقتناء المواد و الاستفادة من خدمات على مستوى مختلف نقاط البيع". و لهذا المؤشر معنى دقيق حيث انه يقيس تطور أسعار "قفة" من المواد و الخدمات تمثل استهلاك الأسر. و يشير إلى "السعر الزائد أو المنخفض الواجب دفعه لاستهلاك نفس الشيء في فترة معينة من السنة" [1].

و قد اعد المؤشر حسب أنماط حساب كلاسيكية. كما تخضع عملية حسابه لقواعد علمية مستعملة عالميا في أغلبية البلدان. و يتعلق الأمر بمؤشر أسعار تشكيلة القفة للسنة القاعدية انطلاقا من تحقيقات وطنية حول استهلاك البيوت. و عقب التحقيق حول تكاليف استهلاك البيوت الذي أنجز في 2000-2001 و بغية تحسين نوعي جهاز متابعة الأسعار تمت مراجعة قاعدة هذا المؤشر مع اخذ بعين الاعتبار مجموع التغيرات الحاصلة و هكذا أصبح عدد تنوع المواد 791 بعدما كانت في 1998 تقدر ب 732 حيث بعض المواد بقيت لكن عدد كبير منها الغي و أدخلت أخرى جديدة. و سيتم المتابعة الشهرية لتنوع هذه المواد التي تم انتقاؤها حسب شروط معينة مثل المصاريف السنوية

و تكرار المصاريف و مدى جدوى اقتناء المادة. كما سيتم إضافة 300 مادة أخرى تعويضية يجري التحقيق بشأنها بصورة عادية و التي تسمح بتحيين سلسلة متوسط الأسعار في حالة غياب مادة مماثلة مؤقتا أو كليا.

و السؤال المطروح كيف أثرت التغيرات المرتبطة بالعولمة على التضخم ؟ و للإجابة على هذا السؤال من المفيد استعراض القنوات الرئيسية التي تؤثر من خلالها العولمة على معدلات التضخم العالمية [2].

1- حوافز السياسة الاقتصادية : كانت جهود السياسة النقدية القوية لتحقيق معدل تضخم منخفض والمحافظة عليه احد العوامل الرئيسية التي ساهمت في الهبوط العالمي لمعدلات التضخم . وقد لعبت العولمة دورا في تزايد قوة أداء السياسة النقدية من خلال تغيير حوافز صانعي السياسات . ومن الأرجح أن تواصل العولمة تأثيرها على التضخم في العديد من البلدان النامية و الجزائر منها من خلال أثرها على أهداف البنوك المركزية للتضخم.

2- انخفاض التكامل التجاري و مستوى الأسعار : أدت العولمة و الزيادة المصاحبة في التكامل التجاري إلى تخفيض حواجز الدخول إلى الأسواق أمام المنتجين الأجانب و غالبا ما يترتب على ذلك

---

[1] حسب الديوان الوطني للإحصاء.

[2] صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي ،" العولمة و التضخم " ، افريل 2006 دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية .

تعزيز تنافس الأسعار في السوق المحلي و زيادة الواردات إن أسعار السلع عادة ما تنخفض مقارنة بالمستوى العام للأسعار و من أمثلة ذلك المنسوجات و نظرا لان مثل هذه السلع تشكل احد مكونات أسعار المستهلكين فان انخفاضها أسهم في الانخفاض العام للتضخم و بالنسبة للجزائر فان المنتجات الصينية قد غزت الأسواق و هذا بأسعار منخفضة .

3- نمو الإنتاجية و العرض الكلي و الأسعار النسبية : من الممكن أن تؤدي العولمة إلى تزايد نمو الإنتاجية نتيجة لتزايد الضغوط من اجل التجديد و أشكال أخرى للمنافسة غير السعرية و مع تزايد العرض الكلي تؤدي مكاسب الإنتاجية هذه عادة إلى انخفاض الأسعار .

4- استجابة التضخم لتقلبات الناتج المحلي : ربما أثرت العولمة على قوة استجابة التضخم الدورية لتقلبات الناتج لعدد من الأسباب . فعلى سبيل المثال أصبحت أسعار مواد عديدة منتجة أو مستهلكة محليا تتحدد بصورة متزايدة بعوامل الطلب و العرض الخارجية و ليس بالعوامل المحلية .ويعزز ذلك أثار التكامل المالي الذي يسمح بحدوث عجوزات أو فوائض اكبر في الميزان التجاري وبالتالي إضعاف العلاقة بين الناتج و الطلب المحلي .

من خلال العلاقة بين التضخم و العولمة يمكن أن نصل إلى بعض الملاحظات التالية :

- بما أن البنك المركزي هو الذي يحدد هدف التضخم على المدى المتوسط .فان اثر العولمة على التضخم سيكون مؤقتا ما لم تتغير الأهداف العامة للسياسة النقدية . ولكن زيادة الانفتاح في البلدان النامية يبدو انه كان من العوامل المهمة وراء التحسن المستمر في أوضاع التضخم و من المرجح أن يظل كذلك في المستقبل .

وعلى الرغم من هذه التطورات لا يمكن الاعتماد على العولمة في السيطرة على الضغوط التضخمية في الظروف الراهنة ذلك أن النمو العالمي القوي و تناقص الركود الاقتصادي قد خفضا الأثر التقييدي لانخفاض أسعار الواردات على التضخم. و نظرا للاستمرار المتوقع في النمو العالمي القوي فان الخطر الأساسي هو أن يؤدي أي ارتفاع في أسعار الواردات إلى تزايد قوة الضغوط التضخمية في المستقبل و على الأخص في البلدان التي قطعت شوطا طويلا في الدورة الاقتصادية .لذلك يجب تنبيه صانعو السياسة النقدية لأي علامات على ارتفاع التضخم في الفترة القادمة .

نحاول أن نسقط هذه الوقائع على الاقتصاد الجزائري إذ يعتبر استقرار وتثبيت الاقتصاد أحد العوامل الهامة والضرورية لإرساء قواعد اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد سمحت المجهودات التي قامت بها الجزائر بتسجيل نتائج ايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى، حيث تمّ التحكم في معدل التضخم، وعاد التوازن إلى الميزانية العمومية وميزان المدفوعات، وحقق الميزان التجاري فوائض، الشيء الذي سمح بإعادة بعث الآلة الإنتاجية عن طريق الاستثمارات العمومية خاصة. وبالنظر إلى خصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بأحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات،

مصدرا هاما من مصادر الجباية، مما يجعله في مواجهة الكثير من التحديات خاصة في حالة تراجع أسعار النفط مما قد يفتح المجال واسعا لعودة التضخم وتزايد الضغوط الخارجية.

ومع إرساء قواعد اقتصاد السوق في الجزائر برزت بعض المؤشرات التي من شأنها تهديد الاستقرار وتغذية هذه الضغوط: منها ارتفاع النفقات العمومية وارتفاع السيولة لدى القطاع البنكي، الذي يبين بوضوح ضعف قدرة استيعاب الاقتصاد [1].

استطاعت الجزائر أن تتفادى مثل هذه العوارض خاصة من خلال تبنيها سياسة نقدية حذرة، سمحت لها بالتحكم في مستوى الكتلة النقدية وفي معدل التضخم ، كما سجلت نسب نمو موجبة للناتج الداخلي الخام واستقرّ معدل التضخم وتراجع مستوى البطالة. لكن هذا النمو لم يكن ليتحقق لولا الظرف المواتي المتمثل في ارتفاع أسعار البترول منذ عدة سنوات, تبقى بذلك معدلات النمو هشة، لأنه تحقق بفضل المحروقات، و تبقى أسعار البترول هي المتغيرة الأساسية، متغيرة التي لا تتحكم فيها الجزائر .

أما بالنسبة للانفتاح التجاري فتظهر آثاره بإلغاء الحواجز التجارية خاصة على الإنتاج وعلى الاستهلاك. ، حيث لما تزاح الحواجز التجارية، يمكن للمستهلك أن يقتني ما يحتاجه بأسعار منخفضة. وهذا ينطبق على الحقوق الجمركية التي تؤثر مباشرة في سعر البيع، و كذلك بالنسبة للحواجز غير التعريفية مثل الإجراءات الجمركية التي ترفع سعر البيع عند عبور الحدود. وفي إطار اتحاد جمركي تنخفض أسعار السلع المباعة بين دولتين من الدول الأعضاء، بصفة عامة.

إن المنافسة المفرطة على الأسعار تحتم على المنتجين تخفيض تكاليفهم، في نفس الوقت تنوع منتجاتهم وبنوعية متدنّية، لكن هناك العديد من الأمثلة التي تبرز القيمة المضافة التي قدمتّها المنافسة في كونها سمحت بتعدّد المنتجات المتاحة مع اختيار واسع للأسعار وللنوعية. كما سجل معدل التضخم في البلدان المغاربية نسبة تقل عن 3% سنة 2002، ممّا يضع البلدان المغاربية في وضعية مرضية مقارنة بالمناطق النامية الأخرى. هذا التطور ناتج عن الاستعمال الأمثل لسياسة نقدية حذرة مرتكزة على التحكم في الائتمان الداخلي وتحرير معدلات الفائدة، واللذين صارا موجبين حسب معدلات حقيقية[2].

---

[1] صديقي مليكة " برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 242

[2] محمد عباس محرزي " نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي" أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر2005 ص: 150

توقع صندوق النقد الدولي نسبة النمو في الجزائر أنها قريبة من 5% في 2007 وهي أعلى بالمقارنة مع ما تحقق فعليا بنسبة 3% أما في 2008 فبلغت 2.4%.وأطلقت الجزائر في 2005 خطة نهوض اقتصادي تستند إلى الطلب و تمولها بصورة رئيسية موارد في الموازنة ناجمة عن وفرة في العائدات النفطية.وعلى الرغم من سياسة نقدية وصفت بأنها "حذرة"، سجلت الجزائر في 2007 معدل تضخم من 5.5 % ناجما أساسا عن زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 3.7% وزيادة أسعار المواد الأولية وخصوصا القمح والحليب في السوق الدولية.والجزائر واحدة من اكبر مستهلكي القمح والحليب المستوردين في العالم.

إن أهم تحد للجزائر هو تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات، وهذا يقتضي الحيلولة دون ارتفاع نسبة التضخم بسبب توجه الحكومة نحو زيادة حجم الإنفاق العمومي، لأن التحكم في نسبة التضخم ضروري لحماية القطاع الخاص ، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وحماية الطبقات الهشة التي تعاني أكثر من ارتفاع التضخم. كما اقترح " ص ن د " مراقبة الإنفاق العمومي وأنه "لن يكون للبرنامج التكميلي لدعم النمو أي أثر دائم دون تحسين قدرات الهياكل والرأسمال البشري في الجزائر، لكن دون تعزيز ثقل الدولة في الاقتصاد ."[1] و دعا "ص ن د" في ختام تقريره إلى مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة لرفع نسبة مشاركة القطاع الخاص وتحسين مستوى الإنتاج الواجب ترقيته .

المبحث الثاني : مظاهر العولمة و أثرها على التضخم في الجزائر

كان للتغيرات الاقتصادية المالية و المصرفية انعكاسا واضحا على تطور أداء البنوك، و قد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة و تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، و زيادة الاتجاه نحو العولمة المالية.

إن للتغيرات المصرفية العالمية، التي عكستها العولمة على أداء البنوك هو ظهور كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا في عالم البنوك على المستوى الكلي، و كان لهذه التغيرات انعكاسا على توجهات السياسة النقدية في الجزائر و ذلك من خلال المعايير المصرفية الدولية،(لجنة بازل) و كذلك أثر غسيل الأموال و أثر التحرير المالي على فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر. ...و غيرها .

---

[1] تقرير صندوق النقد الدولي"بعثة للجزائر تحذر من تفاقم معدلات التضخم "يوم 22/11/ 2007 في الموقع
www. arabic.business.maktoob.com

المطلب الأول :أثر التحرير المالي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر

عرف النظام المالي الجزائري خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق إصلاحات عميقة تخص مختلف الهيئات المالية بدءا من البنك المركزي، إذ تتطلب عملية التحرير خطوة أساسية لتحقيق الاستقرار، بمعنى الحد من التقلبات الاقتصادية، و بشكل خاص الحد من الضغوط التضخمية، أما الخطوة الثانية تتمثل في فتح سوق وطنية كرأس المال و تحرير البنوك و المؤسسات المالية.

في الجزائر نلاحظ أن التحرير قد بدأ أولا بأسعار الفائدة على الاقتراض الذي تم سنة 1996 حيث أصبحت الأسعار موجبة ب 0.31**%** في حين كانت النسبة على الإيداع تقدر ب 4.19 **%** لترتفع هذه الأخيرة سنة 1997 إلى 4.20 **%** .

و ما يمكن ملاحظته هو أن أسعار الفائدة قد ارتفعت بشكل محسوس عند التحرير و هذا ما يترجم الرغبة في تعبئة الادخار و جلب الموارد المالية، إلا أن هذه النسب عادت للتراجع ، حيث نلاحظ أنه مع انخفاض النسبة على الودائع انخفضت الأسعار على الاقتراض. إذ انتقلت من 19 **%** في 1995/12/31 إلى 10.52 **%** في 2000/12/31 و هذا بهدف تشجيع الاقتراض للقيام بالمشاريع بدلا من توظيفها.

لقد نجحت الجزائر إلى حد ما في التحكم في تخفيض الطلب، إلا أن العرض لا يزال غير مرن، دائما في إطار تخفيض وتيرة التضخم ثم انتهاج سياسة صارمة على نفقات الدولة بالعمل على تخفيض الطلب و انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى المراقبة الكمية لتوسيع الكتلة النقدية و القرض في آن واحد.

و لكن نجاح سياسة الحد من التضخم تتطلب مراعاة التنسيق بين عملية تخفيض التضخم و عملية تحرير سعر الفائدة، سعر الصرف و الأجور حتى تتمكن من مواصلة عملية التحرير التي تمس بعد ذلك القطاع المالي، و ذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة و الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة.

المطلب الثاني : أثر المعايير المصرفية الدولية على فعالية السياسة النقدية في الجزائر

بالنسبة لاتفاقية بازل I فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999 و ذلك كما نصت عليه التعليمة 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر1994 عن بنك الجزائر المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية التي تشمل على القواعد التالية :

أولا : تغطية المخاطر و ترجيحها:

يقصد بالخطر المصرفي توقع تحمل خسارة، أو هو تطور غير ملائم للنتائج. و هناك من يعرفه بأنه : "عدم التأكد من الربح المرتقب. و حالة عدم التأكد سببها هو عمليات التحكيم بين المردودية المستقبلية المحتملة.

و ضمان حالي و أكيد.[1] .فتم إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها و ذلك وفقا لنوعية العميل و طبيعة العملية.

فبالنسبة لعناصر الأموال داخل الميزانية، يتم حساب الخطر المرجح من خلال المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية، بعد احتساب كل المؤونات و الضمانات اللازمة، مرجحة بمعامل ترجيح معين يحدد النظام 02/03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك و المؤسسات المالية و المتمثلة في : المخاطر الائتمانية مخاطر أسعار الفائدة ،مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، المخاطر القانونية و القضائية.

ثانيا : **معيار تقسيم و توزيع المخاطر:** حددت التعليمة رقم 74- 94 بتاريخ 29 نوفمبر 1994 معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة و أهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال[2] ، فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 % ، تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري و حدد ت آخر أجل لذلك بنهاية ديسمبر 1998 وقد حددت المادة 5 من نفس التعليمة كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و 7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك و مجموع هذين الجزئين يشكل رأس المال الخاص للبنك ، بينما المادة 8 من التعليمة بينت العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يكافئها من قروض

و ذلك في ملحق خاص نشره و وزعه بنك الجزائر و كل ذلك بطريقة مشابهة كما ورد في مقررات لجنة بازل (1) [3]. و من أمثلة التزام البنوك العاملة في الجزائر بمعيار بازل (1) البنك الوطني الجزائري حقق نسبة كفاية لرأس المال وصلت إلى 10.12 % سنة 1997 [4] لتنخفض بشدة إلى

6.12 % سنة 1999 ، ثم تبلغ 7.64 % سنة 2000 [5]، أما الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط الذي تحول إلى بنك سنة 1997 حقق نسبة ملاءة لرأس المال قدرت بـ 14 % و هي نسبة جيدة مع حداثة خضوعه للتنظيمات البنكية[6]، و فيما يخص البنوك الخاصة فنجد بنك المجموعة المصرفية العربية (ABC) حققت نسبة كفاية لرأس المال وصلت 22.98 % سنة 2000 لتنخفض إلى 9.8 %

---

[1] http://www.ingdz.com/vb/newreply.php?do=newreply&noquote=1&p=134662#_ftn2

2: المادة 3 من التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة .

[3] : راجع مواد التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة و راجـع كفايـة رأس المال حسب مقررات لجنة بازل .

[4] التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 1997 ، ص: 25 .

[5] التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 2000 ، ص: 23 .

[6] : CNEP NEWS N° 09, Mars 2000, p; 12.

سنة 2001 ثم لترتفع إلى 15.62 % سنة 2002[1] ، وهذا يعني أن هذه النسبة مراقبة بشدة من طرف البنك الذي يحاول تحسينها باستمرار و ساعدته خبرته الدولية في ذلك [2] .

و حسب الفقرة (أ) و (ب) من المادة 02 من القانون 91/09 الصادر في 14 أوت 1991 فإن البنوك و المؤسسات المالية ملزمة باحترام ما يلي:

- يجب أن لا يتعدى مجموع المخاطر المتعلقة بنفس المستفيد المعدلات التالية بالنسبة لصافي الأموال الخاصة 40 % ابتداء من 01 جانفي 1992 ، 30 % ابتداء من 01 جانفي 1993 ،25 % ابتداء من 01 جانفي 1995. و تكون هذه النسبة كما يلي:

-المخاطر المتعلقة بنفس المستفيدين25% < الأموال الخاصة بمعنى أنها يجب أن تكون أقل من ربع 4/1 الأموال الخاصة للبنك.

ثالثا : متابعة الالتزامات : تأتى قواعد الحذر في إطار تسيير مخاطر القروض و التحكم فيها حيث نصت هذه القواعد على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيب ذممها حسب درجة المخاطرة و تكوين المؤونات اللازمة لكل منها.

رابعا : التأمين على الودائع : يعد هذا الإجراء من القواعد الوقائية الأساسية المقترحة من طرف لجنة بازل و تأكد هذا التوجه لإقامة مثل هذا الإجراء مع الأزمات التي تعرض لها مؤخرا النظام المصرفي و خصوصا بنك الخليفة والبنك التجاري و الصناعي ،وقد حدد القانون رقم 03/04 الصادر في 04 مارس 2004 نظام ضمان الودائع و الذي يقوم بتسييره شركة مساهمة تدعى " شركة ضمان الودائع البنكية " و تساهم فيه البنوك بنسبة 01 % من إجمالي ودائعها نهاية كل سنة. حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيق هذه التعليمة بنهاية سنة 1992، كما أن اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعاييرها، بينما منحت التعليمة السابقة للبنوك التجارية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق ذلك المعيار، و ذلك تماشيا مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر و التطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي.

كما نصت المادة 03 من التعليمة رقم 94/74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994عن بنك الجزائر و المتعلقة بتحديد المعدلات المتعلقة بالقواعد الحمائية أو الحذرة و أهمها تلك المتعلقة بتحقيق معدل كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وقد نصت على وجوب أن تحترم المؤسسات المالية وبصفة دائمة نسبة ملاءة تعادل على الأقل 8% و قد جاء احترام هذه النسبة بصورة تدريجية تتوافق والمرحلة

---

[1] التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية الجزائر لسنة 2002 ،ص:29 (عبر عنه في هذا التقرير بمؤشر كوك)

[2] اليفي محمد،دور نظـام حمايـة الودائـع في سلامة واستقرار النظام المصرفي- حالة الجزائر- ماجستير ،جامعة الشلف ، 2005، ص:29

الانتقالية التي كانت تمر بها البنوك الجزائرية و الاقتصاد الوطني عموما و كان تطبيق هذه النسبة على النحو التالي :

% 4حتى نهاية جوان 1995.

% 5حتى نهاية ديسمبر 1996.

% 6حتى نهاية ديسمبر1997 .

% 7حتى نهاية ديسمبر 1998.

% 8حتى نهاية ديسمبر 1999.

وقد حددت المادة 05 من التعليمة 94/74 كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسـي بينما حددت المواد 06 و 07 العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ومجموعها يشكل رأس المال الخاص للبنك ، فيما بينت المادة 08 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصـر المخاطرة ، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يكافئها من قروض و ذلك في ملحق خاص ينشره و يوزعه بنك الجزائر وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقـررات بازل 1.

يذكر أن اتفاقية (بازل 2) تتضمن ثلاثة محاور رئيسية هي الحدود الـدنيا لمتطلبـات كفايـة رأس المال، والتي يقصد بها وضع حدود دنيا لنسبة رأس المال المتـوافر لـدى البنـك مقابـل القـروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها. كما يتطلب ضرورة مراجعة القواعد التنظيمية المعمول بهـا فيمـا يخص الإشراف والرقابة على المصارف وبيان مدى كفايتها والتركيز على فتح قنوات اتصـال بـين الأجهزة المعنية لضمان التنسيق فيما بينها بشأن عمليات تقييم أسس المراجعة الداخلية والرقابة. وقواعد السوق وهي التي تتعلق بالبيئة الخارجية التي يعمل فيها البنك واعتبار السوق بمثابة الرقيب علـى أداء المصرف من خلال تتبع تقاريره المالية بصفة دورية لبيان مدى قدرتـه علـى اسـتيعاب المخـاطر وتحملها، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تدعيم قواعد الشفافية والإفصاح.

في السنوات السابقة شهدت البنوك العمومية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط " إعادة رسملة و هذا ما أشارت إليه المادة 202 من القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 بضرورة رفع رأسماله إلى الحد الأدنى المطلوب " حيث بدأت العملية بمساعدة تقنية من البنك الدولي و صاحب هذه العملية تبني " عقود نجاعة Contrat de Performance " بين الحكومة و مديري البنوك بهدف تحسيس المديرين بمسئوليتهم و تحميلهم مسؤولية خاصة على احترام نسب كفاية رأس المال .و في سياق موازي لعمليات الرسملة فقد تقرر رفع الحد الأدنى لرأس المال المسموح به لتأسيس بنك جديد من 500 مليون دينار إلى 2.5 مليار دينار و هذا بموجب الأمر رقم 11/03 الصادر عن بنك الجزائربتاريخ2003/08/26. في ظل ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تطورات فرضت على صانعي السياسة المصرفية و المؤسسات الدولية. وضع العديد من المعايير الرامية إلى تحقيق السلامة

المصرفية الدولية فان البنوك الجزائرية مطالبة بمراعاة هذه القواعد في سياق سعيها إلى تنويع خدماتها و الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في السوق المصرفية، و من أهم المجالات التي ينبغي مواكبتها ما يلي[1]:

أ- تدعيم القواعد الرأسمالية: تحتل عملية تدعيم رؤوس أموال البنوك أهمية كبيرة باعتبارها خط الدفاع الأول في مواجهة الصدمات و الأزمات، فضلا عن أهميتها في منح قدرة أكبر للبنوك في تنويع خدماتها و توسيع نشاطها المصرفي، و في ضوء ذلك و تطبيقا لمقترحات لجنة بازل ألزم بنك الجزائر كافة البنوك الخاضعة له بتطبيق معدل 8 % .

ب- تطوير السياسات الائتمانية بالبنوك: حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر المصرفية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان، و في هذا الإطار تسعى البنوك العمومية الجزائرية إلى وضع ضوابط و محددات لمنح القروض تفاديا لأزمات السيولة التي عرفتها في الفترة الأخيرة نتيجة ثقل المحافظ بالديون المشكوك في تحصيلها.

ج- الاهتمام بإدارة المخاطر: في ضوء ما تشهده السوق المصرفية من تطورات كبيرة نتيجة انفتاحها على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي أصبح النشاط المصرفي يرتكز في مضمونه على إدارة المخاطر وعلى هذا الأساس تم تعديل قانون النقد و القرض لتفعيل دور بنك الجزائر و هياكله.

د- وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك: نظرا لأهمية موضوع سلامة النظام المالي و المصرفي و مع التوجهات الصارمة لتدعيمها من طرف المؤسسات الدولية و في مقدمتها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و لجنة بازل للرقابة المصرفية، فان هناك حاجة ماسة لوضع آلية التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية بالبنوك الجزائرية و ذلك للعمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها و مواجهة المخاطر التي قد تواجهها.وبمجمل الأحكام القانونية، لاسيما الواردة في الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003. و المتعلق بالنقد و القرض، قام كل من بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض بوضع إطار تنظيمي ملائم في مجال الرقابة المصرفية، يتماشى مع القواعد الاحترازية و معايير الرقابة العالمية.

وتم تدعيم النظام الدائم للإنذار طيلة سنة 2004، حيث ينشط هذا النظام عبر مختلف المصالح الفنية لبنك الجزائر التي هي على علاقة مع البنوك التجارية من جهة، و من جهة أخرى آلية اكتشاف صعوبات البنوك على أساس تصريحات مقربة. غير أنه لا يمكن لهذا النظام الدائم للإنذار والمتواجد على مستوى بنك الجزائر أن يحل محل القيام الفعلي للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات

---

[1] معطى الله خير الدين ، بوقموم محمد ، المعلوماتية والجهاز البنكي – حتمية تطوير الخدمات المصرفية - في مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة الصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، شلف ، 2004 ، ص، ص: 203، 204.

المالية نفسها و تجدر الإشارة أن البنوك و المؤسسات المالية لم تقم إلى غاية اليوم بإقامة كل إجراءات الرقابة الداخلية و هذا ما يشكل خطرا عمليا يناقض نوعية نتائج الرقابة الخارجية[1].

لقد اهتم صندوق النقد الدولي لفترة من الزمن بالمشكلات المتصلة بسلامة القطاع المالي في عمليات المتابعة والإقراض، ولتقوية متابعة الأنظمة المالية قام الصندوق في مايو 1999 بإدخال "برنامج تقوية القطاع المالي" الذي صمم لمساعدة الدول لكي تصبح أكثر مرونة إزاء الأزمات. [2]

ويساعد صندوق النقد الدولي بالفعل البلدان على رسم السياسات السليمة للاقتصاد الكلي قبل الصدمة وبعدها، بل يقدم مساعدات مالية إلا أن دوره يمكن تدعيمه بثلاث طرق رئيسية: [3]

1- المساعدة الفنية بشكل أكثر انتظاما وهذا بتركيزه على الإعداد لمواجهة الأزمة عن طريق نظم محاسبية وخطط إنفاق وتقوية الإطار المؤسسي، وكذا تقديم النصح بشأن السياسات والمعونة الفنية إلى البلدان لجزء من برامجه وعملياته الإشرافية.

2- تقديم مساعدات لميزان المدفوعات.

3- تحديد البلدان التي تحتاج إلى تمويل أكبر من المانحين.

وأخير يمكننا القول أن صندوق النقد الدولي يعتبر الملجأ للتعاون والتشاور الاقتصادي الدولي وقد قام الصندوق بتقديم حلول للمشاكل الاقتصادية الدولية المهمة واتخاذ الإجراءات التي تمس الجوانب المذكورة سابقا والتي من شأنها أن تحد من تأثير الأزمة ومن أمثلة البلدان التي قدمت لها المعونة المكسيك ودول جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى روسيا.

المطلب الثالث : أثر غسيل الأموال على فعالية السياسة النقدية في الجزائر

تعد الجزائر من أقل البلدان المتلقية للتدفقات المالية، حيث أشار البنك الوطني بباريس B.N.P أن المغتربين الجزائريين في فرنسا وحدهم لهم قدرة ادخارية بحوالي 2.5 مليار دولار و نظرا لضعف الوساطة المالية الجزائرية فان أكثر من 60 % من التحويلات تمر عبر السوق الموازية بفعل إشكالية سعر الصرف للدينار الجزائري بين السوق الرسمية و السوق الموازية [4].

كان لانفتاح البنوك الجزائرية على العالم الخارجي أثاره الايجابية فيما يخص تسهيل المعاملات للأفراد و المؤسسات و اكتساب الخبرة، فقد كانت له آثار سلبية أيضا.

---

[1] محمد لكصاسي " التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2004" ، ص: 8.

[2] نانسي هاب وممتاز حمين ولور رديفير، "امتصاص الصدمات" مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد 40، ديسمبر 2003 ص: 27.

[3] ستانلي فيشر، "الأزمة المالية الآسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي" مجلة التمويل والتنمية، العدد الثاني، يونيو 1998 ص:15

[4] الأخضر عزي، دراسة ظاهرة تبيض الأموال (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية) ، في مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة الصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، شلف ، 2004 ص، ص 187- 188

سعت وزارة العدل إلى إصدار قانون خاص بعقوبات تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و أهم ما ميز هذا القانون هو إنشاء لجنة الاستعلام المالي التي تتكون من قضاة و ممثلين عن البنك المركزي. وتكمن مهمتها في تلقي الإخطارات من البنوك والمؤسسات المالية حول كل العمليات المشبوهة والتحقيق فيها ثم إحالتها على العدالة في ثبوت التهم على أصحابها.

كشفت خلية الاستعلامات و معالجة المعلومات المالية [1] بأن العقار أضحى في الجزائر المجال المفضل لتبييض الأموال مستطردة أنه تم تسجيل 80 إعلانا عن وجود شبهة تبييض الأموال خلال السداسي الأول من عام 2007 ، و أوضح المتحدث باسمها أنه من الصعب حاليا تقدير الخسائر الناتجة عن تبييض الأموال في الجزائر و حجم عمليات التبييض، و قد سجلت عدد التصريحات ارتفاعا محسوسا لدى البنوك حيث لم تتعد عدد التصريحات ما بين 2005 و 2006 سوى 12 تصريحا.أما في 2007 وصل إلى 51 محضر يتعلق بالمخالفات مست طبيعة نشاط هذه البنوك .

هناك إجراءات وقائية وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية و هي عبارة عن قواعد فعالة يتوجب الالتزام بها وقائيا و ميدانيا و قد أصبحت هذه المقررات تطبق انطلاقا من برامج إصلاح اقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

يترتب على وجود تبييض الأموال زيادة الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الخفاء. غير أن مثل هذا الطلب على النقد لا يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة و يتسبب وجود تبييض الأموال في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة ككل .كما يؤثر على السياسة النقدية من خلال حركات احتياطات البنوك من النقود و الأرصدة السائلة و التي يفترض أنها تخضع لسيطرة و تحكم البنك المركزي و في حالة توجيه السياسة النقدية بما يتناسب و حقيقة الدخل الوطني فانه يكون من الصعب على البنك المركزي القيام بهذه المهمة في حالة وجود تبييض الأموال .

كما تؤدي ظاهرة تبييض الأموال إلى تشوه الأسعار المحلية ، حيث تميل الأسعار في الاقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي في تقديم نفس أنواع الخدمات و السلع ، إلا انه عندما تكون أسعار السلع و الخدمات مدعمة من قبل الحكومات بشكل كبير فإنها تقدم للمستهلكين في الاقتصاد الخفي بأسعار مرتفعة نتيجة للمضاربات [2]. و يرجع انخفاض أسعار السلع في الاقتصاد الخفي عن أسعار السلع في الاقتصاد الرسمي إلى أعبائه الإدارية و الضريبية و الإجرائية .

---

[1] أنشأت هذه الخلية عام 2003 .

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، العولمة المالية و تبييض الأموال " الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ،2008، ص: 259

المطلب الرابع : الانضمام للتجمعات الإقليمية (الشراكة الأورومتوسطية) و أثرها على التضخم في الجزائر

قامت الجزائر بإصلاحات شاملة مست جل القطاعات و ذلك من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي

والتوطين الإنتاجي خاصة منه الأوروبي، حيث صدر قانون الاستثمار سنة 1993 و تم تعزيزه بفكرة إجراء الشباك الوحيد لتسيير العملية الاستثمارية و تسويق العملية الاغرائية بالمزايا الجبائية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر فضلا عن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار 1993 ثم تبعتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2001.

يعد اتفاق الشراكة الإطار الذي تم توقيعه بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 في بروكسيل تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات و التدابير و التي من شأنها تدعيم المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر ذلك أن 59.39 % من واردات الجزائر تأتي من الاتحاد الأوروبي أي ما قيمته 5.9 مليار دولار من مجموع 9.94 مليار دولار سنويا مما أهل الاتحاد الأوروبي أن يتصدر قائمة شركاء الجزائر في إطار ما يسمى بالدولة الصغرى)، فضلا عن الواردات السلع فقد سجل تباطؤ للسنة الثانية على التوالي و هذا بعد النمو المسجل في 2004(34.7 %) إذ لم ترتفع في سنة 2006

إلا بنسبة 4.1 % مقابل 10.6% في 2005 أما من صادرات الجزائر التي تتجه إلى الاتحاد الأوروبي أي ما قيمته 12.4 مليار دولار من مجموع 19.13 مليار دولار سنويا[1] لذلك فان نسبة 3/2 من مبادلات الجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي حيث تتمثل وارداتها منه في المواد الاستهلاكية النهائية فضلا عن بعض المواد الأولية و قطع الغيار [2]و التي ارتفعت خلال سنة 2008 بكاملها إلى 3,5% مقابل 2,1% في 2007 أما معدل التضخم في منطقة اليورو بلغ 4% في نهاية جوان 2008، مما يمثل ضعفي ما كان عليه في نهاية يونيه 2007. خلال سنة 2008 بكاملها إلى 3,5% [3].و الجدول التالي يبين مقدار التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا للفترة 2007-2008.

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء الجزائر 2004 .

[2] محمد لكصاسي استعادة الثقة في القطاع المالي العالمي تدخل أمام اللجنة الدولية النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي 2009/04/26

[3] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال أفريقيا الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا "الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية الأمم المتحدة ، تحليل ظرفية سنة 2008، الرباط (المغرب) 6-9 ماي 2009.

الجدول(27): التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا ما بين 2007-2008. (بملايير الدولارات الأمريكية)

	السلع المصدرة		السلع المستوردة		الميزان التجاري		ميزان الخدمات		ميزان الحسابات الجارية	
	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008
الجزائر	59,7	79,9	27,6	37,4	32,1	42,5	-3,6	-3,9	28,7	34,8
مصر	26,6	29,4	41,8	52,8	-15,2	-23,4	11,2	14,9	2,5	0,8
ليبيا	38,8	60,3	15,3	25,1	23,5	35,2	-2,2	-2,4	17,1	32,9
المغرب	13	21,1	25,1	36,7	-12,1	-15,6	6,7	6,8	0,4	-0,9
موريتانيا	1,4	1,8	1,2	1,4	0,2	0,4	..	..	-0,05	-0,3
السودان	9,2	11,9	8,3	7,8	0,9	4,1	-2,5	-3,1	-4,5	-2,1
تونس	15,2	19,1	19,1	22,5	-3,9	-3,5	1,9	2,3	-0,9	-1,3
شمال أفريقيا	163,7	223,4	136,8	183,7	26,9	39,7	..	14,5	40,65	63,7

المصدر: stat.wto.org/country profiles

الشكل رقم (9): تطور المبادلات الخارجية 2007-2008

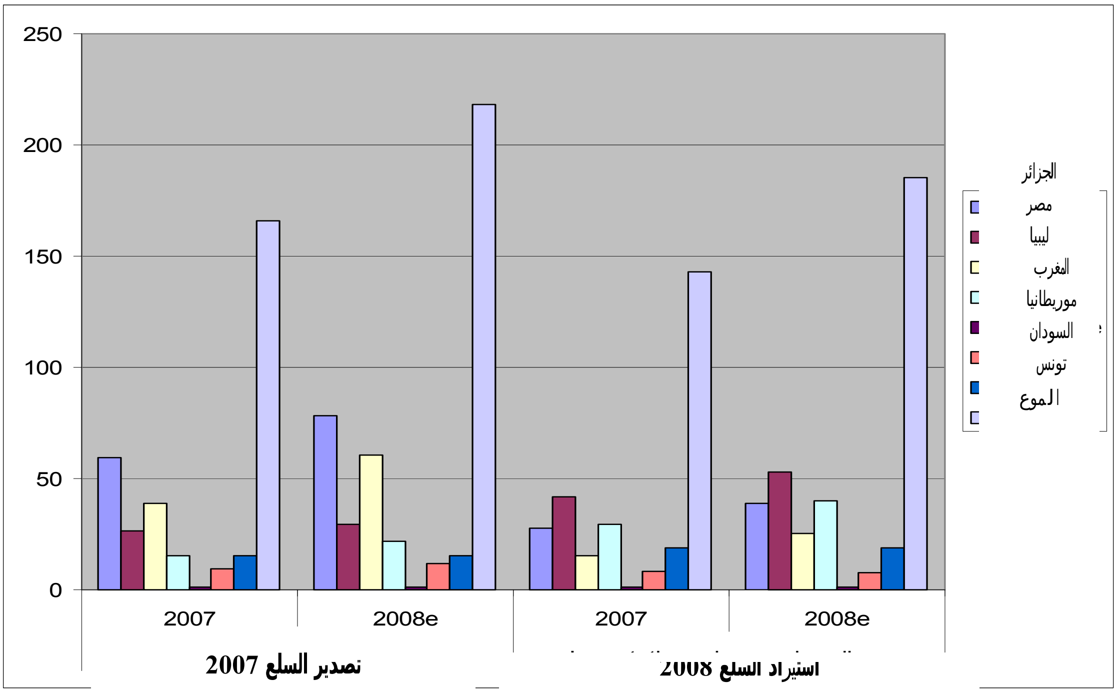

نلاحظ من الجدول و الشكل المبين أعلاه أن واردات المنطقة ارتفعت بنسبة 24.8 % في 2008 مقارنة ب2007 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفطية. وقد أدى هذا التطور، والذي يبقى دون

مستوى ارتفاع الصادرات (36.9%) إلى زيادة الفائض التجاري الإقليمي الذي انتقل من 26.9 % مليار دولار في 2007 إلى 39.7 مليار دولار في 2008.ويمكننا أن نلاحظ بأن جميع دول المنطقة (باستثناء السودان نظرا لتراجع الطلب) قد سجلت زيادة في وارداتها ما بين 2007 و2008 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والمحروقات في الأسواق الدولية بشكل خاص.

أما الشكل التالي فيوضح الأرصدة التجارية لبلدان شمال إفريقيا

الشكل رقم (10) الأرصدة التجارية لبلدان شمال أفريقيا بملايير الدولار الأمريكي

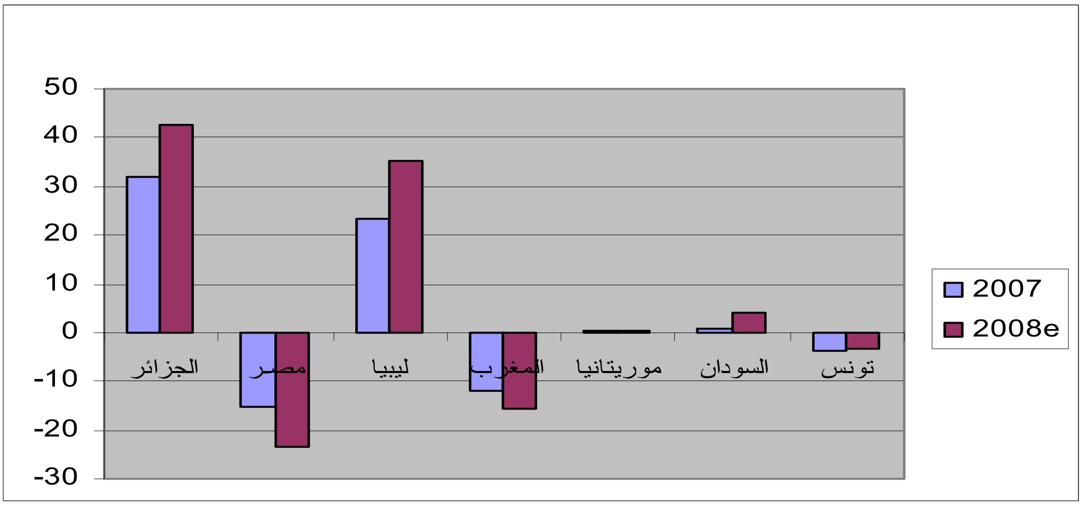

المصدر: كتاب إحصائيات 2008، stat.wto.org/country profiles

سجلت الجزائر والتي تعتبر من بين البلدان ذات الإمكانيات التصديرية الكبيرة أضعف مستوى للمبادلات مع الدول الأخرى في الإقليم، أي بمعدل لا يتجاوز 1,7% من تجارتها الخارجيةو2,0% من وارداتها الإجمالية و1,7% من صادراتها. وتعتبر مصر والمغرب وتونس الزبائن الرئيسيون للجزائر التي تمدهم بالمواد النفطية والمنتوجات الكيميائية والبلاستيكية ومؤخرا بالمنتوجات السمكية. كما تغطي الجزائر كل حاجات موريتانيا من المحروقات. وتعتبر مصر وتونس أهم مزوديها بالمواد الغذائية والسلع شبه النهائية ومواد التجهيز الصناعي والمواد الاستهلاكية غير الغذائية.

تعتبر المبالغ الموجهة للاستثمار في دول المغرب العربي ضعيفة مقارنة بالمنـاخ الاسـتثماري الذي وفرته .و الجدول الموالي يوضح الأصل الجغرافي للاستثمار الداخل إلى دول المغرب العربـي الثلاث .

الجدول رقم (28) الأصل الجغرافي للاستثمارات المتدفقة إلى (الجزائر ، المغرب، تونس)للفترة 2003-2007

الأصل	التوجه (مليون اورو)			
	البلد	الجزائر	المغرب	تونس
أوروبا	ألمانيا	114	352	15
	النمسا	-	-	108
	بلجيكا	15	1334	3
	اسبانيا	4296	2967	25
	فرنسا	616	4040	242
	اليونان	-	41	-
	ايطاليا	183	481	189
	النرويج	1622	-	-
	هولندا	114	41	27
	البرتغال	23	84	28
	بريطانيا	159	148	246
	السويد	-	4	266
	سويسرا	229	451	-
	دول أوروبا أخرى	17	135	2
أمريكا	كندا	569	66	128
	الولايات المتحدة الأمريكية	1510	670	34
دول الميدا	مصر	2299	-	-
	الأردن	35	-	-
	لبنان	39	-	-
	المغرب	24	-	37
	تونس	21	-	-
	تركيا	12	-	-
الخليج	العربية السعودية	373	236	-
	البحرين	-	484	-
	الإمارات	157	2175	3100
	الكويت	1176	129	214
	قطر	-	226	403
أسيا	استراليا	25	-	-
	الصين	543	-	52
	كوريا الجنوبية	10	2	-
	الهند	16	51	46
	اليابان	14	50	-
	ماليزيا	-	2	-
	دول أسيوية أخرى	-	26	-
دول أخرى	البرازيل	1	318	-
	روسيا	-	89	-
	إفريقيا الجنوبية	-	500	
	أخرى	-	61	-
	المجموع	4491	15307	51803

Source: ANIMA 2008

من خلال هذا الجدول يتضح أن مساهمة أوروبا في الاستثمارات المتدفقة إلى دول المغرب العربي ضعيفة مقارنة بالتدفقات من الخليج وهذا رغم مرور عدة سنوات على اتفاق الشراكة الاورو- متوسطية الذي كان ينتظر من خلاله زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

كما أن الاستثمار في مجال الخدمات أصبح يستحوذ على حصة الأسد فبالتالي الشركات تستثمر في المجالات التي تحقق لها قيمة مضافة مرتفعة بغض النظر عن مساهمتها في تنمية اقتصاديات الدول النامية و منه الجزائر لم تتمكن من جلب الاستثمارات مثل نظيرتيها تونس و المغرب مثل ما كان منتظرا و إنما اتفاق الشراكة طغى عليه الجانب التجاري .

من أهم القيود التي تحاصر المستثمر الأجنبي هو حجم الأسواق أي قدرة السوق على استيعابه و تتحدد هذه القدرة على الطلب الفعال أي مدى قدرة المواطن على دفع ثمن السلع و الخدمات المعروضة في السوق خاصة إذا كانت إستراتيجية المستثمر هي غزو السوق المحلية و لهذه الأخيرة عوامل داخلية تتحكم فيها و ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار الاقتصادي كاستقرار معدلات الصرف استقرار الأسعار ، انخفاض معدلات التضخم ...الخ من المؤشرات الاقتصادية .

وقد وضع مؤتمر برشلونة إطارا جديدا للعلاقات الاروبية المتوسطية في صورة شراكة تهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر في أفاق 2010 و قد كانت الجزائر إحدى الدول التي وقعت على اتفاقية الشراكة و يتم الإعداد لهذه المنطقة من خلال التحرير للتدريجي للمبادلات عن طريق التفكيك الجمركي و إقامة تعاون مالي و اقتصادي .

كما انه في ظل اليورو لن تتمكن الدول الاروبية من اللجوء إلى أداة سعر الصرف للتأثير على وضعها التنافسي ، مما يمكن الجزائر من الاستفادة من وجود محيط خارجي قابل للتوقع و أكثر شفافية . إن المشكل القائم بالنسبة للجزائر هو هيكل صادراتها الذي يهيمن عليه المحروقات المقيمة بالدولار الأمريكي فان المشكل يطرح لما يتراجع الدولار أمام الاورو و هذا ما حصل في السداسي الأول من 2008.و على الرغم من وجود عوامل أخرى تؤثر في وضع الدينار مثل الطلب و العرض في السوق ما بين البنوك ، وضع الحساب الجاري ، الاحتياطي من العملة الأجنبية ، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، التضخم المحلي ، سعر الصرف في السوق الموازي .

يعكس التطور في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار و الاورو في 2006 تقلص الفارق في التضخم مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر و كذلك حالة أسواق الصرف لأهم العملات الأجنبية فقد انتقل متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 73.3627دينار لكل دولار واحد في 2005 إلى 72.6464دينار لكل دولار واحد في 2006اي بارتفاع 1% . ومن جهة أخرى فقد استقر متوسط سعر الدينار مقابل الاورو في سنة 2006 حيث انتقل من 91.3014 دينار للاورو الواحد في 2005الى 91.2447 دينار للاورو الواحد في 2006.

يتسم التوسع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاستمرار منذ 2004 لاسيما و إن قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2006 مثلت ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003(634مليون دولار)، تحسنت قيمة الدينار مقارنة بالدولار خصوصا في الفصل الثاني من سنة 2008 و ذلك توافقا مع تطور سعر الدينار/الاورو . قد أدى هذا إلى تعزيز معدل صرف الدينار في المدى القصير وفي ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية و النقدية و أسواق الصرف

و عودة التضخم على المستوى العالمي خصوصا الدول الشريكة للجزائر.والجدول التالي يوضح وضعية التضخم لبعض دول شمال المتوسط .

الجدول رقم (29) : نسب التضخم في دول شمال المتوسط 2006-2009 نسبة مئوية

	2006	2007	2008	2009
مالطا	2.6	0.7	4.7	1.8
تركيا	9.3	8.8	10.4	6.3
ايطاليا	2.2	2	3.5	0.8
فرنسا	1.9	1.6	3.2	0.1
اسبانيا	3.6	2.8	4.1	0.3-
اليونان	3.3	3.0	4.2	1.3
قبرص	2.2	2.2	4.4	0.2

Source: Cnuced 2009

من خلال الجدول نستنتج أن تطور معدلات التضخم في هذه الدول كان متقاربا بين سنة 2007/2006 إلا أن في سنة 2008 ارتفعت إلى أن تضاعفت حتى أربع مرات مثل ما حدث في مالطا و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول الذي شهد أرقام قياسية خلال هذه السنة.

ونتيجة لهذا الوضع جاء الميزان التجاري لصالح الطرف الأوروبي فبلغت واردات الجزائر من أوروبا عام 2008 نسبة 53,15% مرتفعة بنسبة 45,46% مقارنة بعام 2007 حيث بلغت 21مليار دولار بعدما كانت تقدر بـ 11,2 مليار دولار عام 2005 أما الصادرات فبلغت نسبتها 52,04% وتكشف الأرقام بصورة واضحة اعتماد الجزائر الكبير على مختلف الواردات الأوروبية، كما تبقى الاستثمارات الأوروبية تجاه الجزائر متواضعة مقارنة بدول الجوار المغاربي حيث لم تتجاوز قيمة هذه الاستثمارات 500مليون يورو في حين بلغت استفادة دول الجوار مبلغ 3 مليارات يورو.

الأمر المؤكد في الجزائر أنه بعد مرور أربعة سنوات من دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ هناك فشل في تحقيق ما رسمته الجزائر لنفسها من أهداف وهي رفع صادراتها نحو أوروبا من السلع والخدمات الخارجة عن قطاع النفط والغاز وتشير الإحصائيات أنه في مقابل 1دولار تصدره الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فإنها تستورد ما قيمته 20 دولار. فقد بلغت الصادرات الجزائرية نحو أوروبا

خارج قطاع النفط والغاز 1 مليار دولار خلال عام 2008 مقابل واردات بلغت 20,8 مليار دولار في نفس السنة[1].

المطاب الخامس : نمو المبادلات الدولية و أثرها على التضخم .

على الرغم من تباطئ نمو تبادل الخدمات بين الاتحاد الاروبي و الدول المتوسطية الشريكة إلا أن العجز في ميزانية التبادل التجاري تضاعفت خلال الفترة 1995-2006 لصالح الدول المتوسطية الشريكة و يرجع السبب الأساسي في ذلك إلى تطوير قطاع السياحة في هذه الدول إذ حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي أعلى مستوى لها حيث وصلت إلى 15 بليون يورو عام 2006. والجدول التالي يبين قيمة التبادل التجاري بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي ومع بقية العالم في 2005

الجدول رقم(30) :التبادل التجاري بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي ومع بقية العالم في 2005 .

مليار يورو

	بقية العالم			**الاتحاد الاروبي**		
	دائن	مدين	الرصيد	دائن	مدين	الرصيد
الجزائر	**2.0**	**3.8**	**-1.8**	**1.1**	**2.0**	**-0.9**
مصر	**11.4**	**6.4**	**5.0**	**5.2**	**2.2**	**3.0**
الأردن	**1.9**	**2.0**	**-0.1**	**0.2**	**0.5**	**-0.3**
لبنان	**8.7**	**6.4**	**2.3**	**0.5**	**0.4**	**0.1**
المغرب	**6.5**	**3.1**	**3.4**	**3.1**	**1.5**	**1.6**
فلسطين	**0.2**	**0.4**	**-0.2**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
سوريا	**2.3**	**1.9**	**0.4**	**0.2**	**0.3**	**-0.1**
تونس	**3.2**	**1.8**	**1.4**	**3.1**	**1.0**	**2.1**
تركيا	**21.6**	**9.2**	**12.4**	**11.5**	**4.5**	**7.0**
المجموع	**71.9**	**46.0**	**25.9**	**27.2**	**15.4**	**11.8**

المصدر : ميزان المدفوعات للبلدان المتوسطية الشريكة و موقع www.euro stat.org

نلاحظ من الجدول أن اروبا هي الشريك التجاري المهيمن مع تركيا مصر ثم المغرب وما يلاحظ أن التبادل التجاري المسيطر هو في قطاع الخدمات وليس السلع إذ تطورت تجارة الخدمات بين اروبا

[1] تصريح وزير المالية ، بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي : شراكة غير متكافئة!
العدد 176 / 2008 في مجلة المعرفة www.almarefh.org

و الدول المتوسطية الشريكة ب 15.2% إلى 18.5% لكن الوضع يختلف من دولة لأخرى وهذا حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (31) التبادل التجاري بين اروبا و الدول المتوسطية الشريكة مليار اورو

	دائن			مدين		
	2000	2005	النمو	2000	2005	النمو
السلع	82.8	101.8	23	64.6	88.8	37
الخدمات	10.9	15.8	45	15.6	27.6	77

المصدر: فابريسجراس، الاتحاد الأوروبي – الدول المتوسطية: نمو تجارة الخدمات و الاستثمار 2008، في الموقع 10 سنوات بعد برشلونة www.animaweb.org/.

تلعب تجارة الخدمات دورا رئيسيا في لبنان إذ تمثل أكثر من 60 % من إجمالي التجارة و مصر أكثر من 40% و بالعكس في الجزائر تسيطر التجارة في السلع ب90% و تركيا ب80%.[1]

تؤثر صعوبة التحكم في حركة رؤوس الأموال على السياسة النقدية ، حيث غالبا ما تؤدي إلى زيادة التوسيع النقدي و كذلك الزيادة في سعر الصرف الحقيقي مما قد يتسبب في حدوث أزمات فجائية خطيرة ، والمثال على ذلك هو ما حدث في دول شرق أسيا ، حيث تسبب خروج الأموال الضخمة في انهيار تام لاقتصادياتها .

لم يتحكم بنك الجزائر في السنوات الأولى من التسعينات من القرن العشرين في نمو الكتلة النقدية و بالتالي في التضخم إلا أن التحكم فيه بدأ يظهر أكثر ابتدءا من 1996 إلا انه في سنوات 2007-2008 أخذت هذه النسب المتحكم فيها في الارتفاع من جديد و ذلك ناتج عن عمليات الاستيراد لبعض المواد الأساسية كالحليب و السميد ، الحبوب الجافة ... وغيرها ، حيث أصبح معدل التضخم 5.5 % في 2007بعد أن كان 1.6 في 2005% .

المبحث الثالث : العولمة و الدائرة النقدية في الجزائر

يسود العالم أمام ظهور العولمة التعامل الحر في العلاقات الاقتصادية الدولية، و بالتالي أصبح الاندماج في هذا المنطق بتكييف برامجها الاقتصادية على الوضع ، تفرضه الظروف الاقتصادية الصعبة التي آلت إليها الجزائر بتكييف برامجها الاقتصادية على هذا الوضع الجديد، وهذا ما دفع بها إلى الدخول في شراكة الاتحاد الأوربي و السعي إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

[1] فابريسجراس، الاتحاد الاروبي –الدول المتوسطية: نمو تجارة الخدمات و الاستثمار ، 2008، في الموقع 10 سنوات بعد برشلونة www.animaweb.org/

المطلب الأول : اثر تقلبات الدولار على ميزان المدفوعات

بعد انتهاء مدة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و مع مواصلة التطبيق الصارم للسياسة النقدية و ذلك بدعم نتائج المتغيرات النقدية الكلية و منها ميزان المدفوعات الذي أصبح يشكل فائضا في معظم بنوده و الجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (32) تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2002- 2008 (مليار دولار)

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزان التجاري	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60
رصيد الحساب الجاري	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45
رصيد حساب رأس المال	-0.71	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-	0.99-	2.54
رصيد ميزان المدفوعات	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر

حقق ميزان المدفوعات رصيدا ايجابيا وهذا راجع دائما إلى ارتفاع أسعار البترول إلى غاية 2007 بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة إذ لم تتعد 790مليون دولار في سنة 2005.كما يعود ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات و تطور الميزان التجاري بالدرجة الأولى إلى تراجع المديونية.أما بالنسبة لاستمرار عجز رصيد حساب رأس المال و هذا راجع كذلك إلى ضعف التمويل الخارجي و كذا صعوبة الدخول إلى الأسواق الدولية .

لقد زاد فائض ميزان الحساب الجاري بنسبة 95 في المائة من 11.12 مليار دولار إلى 21.72مليار دولار من 2004 إلى 2005 حسبما أفاده بنك الجزائر واستفاد ميزان المدفوعات من الزيادة الكبيرة المسجلة في قطاع المحروقات ومداخليها والتي شكلت 95 في المائة من الصادرات الإجمالية. وقد بلغت صادرات المحروقات 45.49 مليار دولار في عام 2005 بالمقارنة مع 31.55 مليار دولار في 2004. وبلغت الصادرات الأخرى 790 مليون دولار في 2005 بالمقارنة مع 670 مليون دولار في عام 2004. وتم تسخير فائض التجارة الجزائرية لتسديد الديون الخارجية وتمويل

برامج التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة وترقية البنيات الأساسية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجالات غير قطاع النفط. وتميزت سنة 2007 بتحسن قوي في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات مقارنة مع سنة 2006.

نظرا للظرف المتميز بالصدمات الخارجية التي تجسدت من خلال الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية و عودة التضخم على الصعيد العالمي ، ساهم المستوى المرتفع في أسعار البترول بشكل واسع في تقوية سلامة ميزان المدفوعات في سنة 2007 و 2008 .

جدول رقم (33) تطور أسعار البترول بالدولار الأمريكي

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار البترول	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	144	67

المصدر: من2000-2002 تقرير بنك الجزائر 2003، مع من 2003 -2007 تقرير بنك الجزائر 2008،2008-2009 من النشرات الاقتصادية .

إن تعزيز ميزان المدفوعات خلال السنوات 2000- 2008 قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال تطور أسعار المحروقات و هذا يظهر جليا في الجدول إذ هناك زيادة مستمرة في الأسعار إذ انتقل من 29.03دولار سنة 2003الى 74.95 دولار في 2007 إلى أن وصل إلى أرقام قياسية في سنة 2008ب 144 دولار ثم اخذ في التراجع محققا قيمة اقل من 67 دولار للبرميل في 2009 و هذا الانخفاض راجع للازمة العالمية الحالية .

تعكس تطورات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار و الاورو خلال سنة 2007 مواصلة عملية استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار ، المرتكزة على أساس وضعية مالية خارجية صافية قوية ، و ذلك بالرغم من التقلبات المتزايدة في أسواق صرف العملات الصعبة الرئيسية [1].

تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة الخارجية الملازمة لتراجع أسعار المحروقات. و قد ظهرت القناة الناقلة لانعكاسات الركود العالمي ابتداء من الثلاثي الرابع لسنة 2008. و هذا يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات غير أن إجمالي ميزان المدفوعات قد يكون متوازنا في 2008 .إن ميزان المدفوعات الخاص برؤوس الأموال المسجل خلال سنتي 2007 و 2008 سيكون محفوظا في سنة 2009 ، أن

---

[1] بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2007 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، أكتوبر 2008

ذلك سيشكل "نجاعة جد معتبرة في الظرف الحالي المتميز بأزمة مالية حادة التي يسجل فيها عدد متزايد من البلدان الناشئة أو النامية حاجيات هامة من التمويلات الخارجية أو التي نشأت اثر وضعية الصدمة المفاجئة الناجمة عن تدهور واضح لوضعية البنوك الدولية و الأسواق المالية.من جهة أخرى ذكر محافظ البنك المركزي أنه "يجب التأكيد بأن الجزائر قد صنفت من طرف صندوق النقد الدولي من بين عدد محدد للبلدان الناشئة و النامية التي تعتبر نسبة الهشاشة بها ضئيلة."[1].

و كشف أيضا أن بنك الجزائر سيواصل التسيير "الحذر "لاحتياطات الصرف "أما بما يتعلق بتدعيم عملية الإشراف على البنوك الناشطة بالجزائر أوضح محافظ بنك الجزائر أن نظاما جديدا " لتقييم" المؤسسات البنكية سيتم وضعه خلال السداسي الثاني من سنة 2009. و من خلال هذا الإجراء الجديد فان الأمر لا يتعلق بتنقيط البنوك بل بتقييم قابلية التسديد : " تنظيم ضبط النظام المالي الناشئ كأولوية على المستوى العالمي."إن نظام التنقيط "ريتينغ" سيكون مرفوقا بعملية تحسين "إمكانيات التصدي" خلال الثلاثي الأول من سنة 2009.و تتمثل "إمكانيات التصدي" في عمليات تجريبية تسمح بقياس قدرات البنوك على المقاومة أمام صدمات محتملة. إن استحداث نظام جديد للتنقيط البنكي يتوافق و المعايير الدولية المعمول بها في هذا الميدان، والذي سيدخل حيز التنفيذ (المنظومة الجديدة) سنة 2010 ويندرج نظام التنقيط البنكي الجديد الهادف إلى تعزيز الرقابة البنكية في إطار العمل على تحسين تقييم و تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها لمرافقة رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الذي سجلت هذا العام. واستنادا لذات المصدر فإنه تم تعزيز رفع رأسمال البنوك بتطهير إضافي للقروض غير المجدية، في حقائب البنوك العمومية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

وفي هذا الإطار، أفاد بنك الجزائر بأنه بالرغم من عدم تأثر القطاع البنكي و المالي الجزائري بشكل مباشر بالأزمة المالية الدولية، فإن تعزيز نظامه يعد هدفا دائما للسلطات النقدية و سلطات الرقابة. مشيرا إلى أن الإنجازات المحققة في مجال الاستقرار النقدي و صمود القطاع خير دليل على عدم تأثر القطاع بالأزمة. وأوضحت تعليمة البنك بأن الأمر رقم 03- 11المؤرخ في أوت ,2003 والمتعلق بالنقد والقرض يمنح صلاحيات أكبر في مجال الاستقرار المالي لذات الهيئة البنكية. حيث أنه بموجب هذا الأمر باشر بنك الجزائر العديد من الأعمال لاسيما في شقها التنظيمي، وهذا قصد تعزيز المتانة المالية للبنوك و الهيئات المالية خلال الفترة2009/2008.

وبالموازاة مع ذلك، فقد طورت آليات رقابة احترازية جديدة على شكل متابعة للبنوك من خلال مؤشرات لمتانة النظام البنكي، ومؤشرات شاملة حول مستوى الأموال الخاصة و القروض التي تم توزيعها وكذا مستوى تمويل القروض دون فوائد. ومن بين المؤشرات التي تعتبر جزءا من الرقابة

---

[1] لكصاسي محمد حوار مع الإذاعة الوطنية يوم 2009/5/5

المنتظمة نجد نسبة الملاءة الشاملة التي انتقلت من 85,12 بالمائة سنة 2007 إلى 54,16 بالمائة العام الماضي.

والجدير بالذكر أن مجلس النقد و القرض كان قد أصدر في ديسمبر2008 الإطار التنظيمي الجديد الخاص برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك من 5,0 مليار دج إلى 10 مليار دج، والمؤسسات المالية من 5,0 مليار دج إلى 5,3 مليار دج، الأمر الذي يعتبر ضروريا حسب بيان البنك لتمكينها من مواجهة مخاطر البنوك، من بينها المخاطر التي تمس النظام البنكي في مجمله.

بعد الترخيصات الممنوحة من طرف مجلس النقد والقرض في السداسي الثاني من سنة 2009 أصبحت المؤسسات المعنية بصدد إتمام مسار إعادة تحديد الحد الأدنى من رأسمالها ملتزمة بأجل 12 شهرا المتاح للبنوك و المؤسسات المالية للامتثال للشروط الجديدة في مجال الأموال القاعدية الخاصة. وأبرزت تعليمة بنك الجزائر في هذا السياق أن الأمر يتعلق بعامل مهم لإستراتيجية تعزيز متانة و استقرار النظام البنكي، كما أن البنوك و المؤسسات المالية ذات رأسمال عمومي كان لديها مستوى رأسمال أعلى من رأسمال المال الأدنى، مشيرة (التعليمة) إلى أن عملية تحويل الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية-بنك جارية. واستنادا لبنك الجزائر، فان آثار انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية وركود الاقتصاديات المتطورة في البلدان النامية و البلدان الناشئة تبين بوضوح خلال السداسي الأول من السنة الجارية، لا سيما في البلدان التي تأثرت بتراجع رؤوس الأموال في سياق يتميز بتبعية قطاعها البنكي للأسواق المالية العالمية أضاف بيان بنك الجزائر.

وأكد أن بنك الجزائر "سيتابع عن كثب تطور الأخطار لاسيما كثافة القروض للتأكد من تنمية قروض سليمة بالنسبة للاقتصاد." كما اعتبر أن مستوى سيولة البنوك في أواخر مارس 2009 يسمح بدعم "مواصلة توسيع القروض الموجهة للاقتصاد لاسيما لتمويل الاستثمارات المنتجة."

و أوضح أن الأمر يتعلق بالنسبة للجزائر "بمواصلة تسيير فترة الأزمة الاقتصادية و المالية الدولية بالطريقة المثلى مع مواصلة وضع الشروط الضرورية لتنويع الاقتصاد الوطني من خلال التركيز على مكاسب استقرار الاقتصاد الكلي."

و هكذا فاق النمو خارج المحروقات المستمد من برنامج الاستثمارات العمومية نسبة 6 بالمائة في حين بقي التضخم تحت المراقبة في ظرف يطبعه فائض هيكلي من حيث السيولة بينما تجاوز فائض الحساب الجاري الخارجي 21 بالمائة مقارنة بالناتج الداخلي الخام. ومن جهتها جمعت الخزينة المزيد من الموارد على مستوى صندوق ضبط الإيرادات و بالرغم من ارتفاع واردات الممتلكات و الخدمات أكد لكصاسي أنه تم تسجيل في أواخر 2008 تراكما ومستوى قياسي لاحتياطي الصرف

الرسمي و كذا مستوى جد منخفض للديون الخارجية (5ر2 بالمئة من الناتج الداخلي الخام) و حصة ضئيلة لخدمة الديون الخارجية (1 بالمئة من صادرات الممتلكات و الخدمات)إن هذه المؤشرات تدل بوضوح على حيوية مكانة الجزائر المالية الخارجية على المدى المتوسط.

يتأثر الدولار بقوة كغيره من النقد نتيجة الأزمة المالية المستمرة التي انعكست على الاقتصاد الحقيقي و يسبب ضعف الثقة بالأسواق تقلبات كبرى في الأسعار لا تبررها عمليات العرض والطلب . ومن الأمثال المباشرة للتقلبات نذكر أسعار النفط التي تدنت مجدداً إلى ما دون 40 دولاراً على الرغم من التخفيضات المهمة في الإنتاج .

من أهم أسلحة السياسة النقدية هي الفوائد، حيث ترفع لمواجهة المضاربات ضد النقد الوطني وتخفض لتسهيل زيادة الكتلة النقدية . وفي الظروف السلبية تزداد فرص المضاربة أمام الراغبين بها على حساب الاستقرار الوطني . ليس بالضرورة أن يكون المضاربون أبناء الوطن بل يمكنهم القيام بالعمليات من الخارج عبر الانترنت أو النظام المصرفي الالكتروني . وفي السويد مثلا وفي فترة الأزمة المصرفية والنقدية أي في العام1992 رفعت الفوائد حتى 500% ثم خفضت إلى 50% وهي نسب مرتفعة بكل المعايير كذلك فعلت كوريا الجنوبية خلال الأزمة الآسيوية في منتصف العام 1997، حيث رفعت الفوائد لمنع نقدها من الانهيار الكلي . وفي أواخر سنة 1997، رفعت البرازيل أيضا فوائدها حتى 50% للدفاع عن نقدها مما ساهم في تخفيف النمو ورفع عجز الموازنة . على الرغم من منافع رفع الفوائد لمحاربة المضاربين ضد النقد، ليست هناك دلائل كافية للقول أن رفع الفائدة يلغي الكارثة، بل ربما يؤجل حصولها لفترة . هناك مساوئ كبرى للمبالغة في رفع الفوائد إذ يؤدي إلى ركود قوي يرفع البطالة ويسيء إلى الأمن الاجتماعي .

المطلب الثاني : وضعية الدينار الجزائري في ظل العولمة

تتحدد أسعار الصرف مرات عديدة في اليوم في سوق الصرف بين البنوك بتدخل بنك الجزائر و البنوك و المؤسسات المالية الوسيطية المعتمدة ، و يتعلق الأمر بتحديد مرن لسعر الصرف .في حالة الجزائر معدل الصرف الفعلي الحقيقي هو مؤشر مختصر يشمل المبادلات التجارية للجزائر مع 15 من الدول التجارية الشريكة و التي تمثل 88 % من المبادلات الإجمالية .تؤدي عملية الحساب هذه إلى تطور الظرف الدولي و الوطني بصفة دائمة في مجال معدلات التضخم و تطورات معدلات الصرف في الوقت الذي تحدد فيه أساسيات الاقتصاد بطريقة استشرافية .

الجدول رقم (34)سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 2000-2007

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	75.3	77.3	79.69	77.39	72.08	73.36	72.64	69.36

المصدر: www.cnes.dz et www promex.dz.

تبين الدراسات التي قام بها بنك الجزائر بان سعر الصرف للدينار يوجد منذ 2003 بالقرب من مستواه التوازني طويل الأجل و هو ما يعتبر منسجما مع تقييم صندوق النقد الدولي.

يعمل التضخم المحلي على زيادة الديون الخارجية في البلدان النامية، فالتضخم يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لأنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستوردات، ومقابل ذلك تنخفض أسعار الصادرات المحلية إلى الخارج. وهذا ما كان دائما ينعكس سلبا على الموازين التجارية.كما يتسبب التضخم المحلي من جهة أخرى، في تدهور أسعار صرف العملة المحلية، ويقود إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعمل أيضا على عرقلة انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وكل هذا يقود إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات. وتضطر الدول للاستدانة الخارجية، لتمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري إذن فالتضخم يعمل على زيادة الديون الخارجية لتلبية الحاجات المتزايدة في البلدان النامية. ولكن في الوقت نفسه تؤثر زيادة الديون الخارجية بدورها في التضخم في هذه البلدان. فهناك علاقة جدلية بين المديونية وأعبائها وبين التضخم وتفاقم مشكلته؛ والتي تظهر على الشكل التالي:

❈ إن زيادة حجم المديونية وتفاقم أعباء خدمتها، يعني زيادة حصة النقد الأجنبي المخصصة لدفع أعباء هذه الديون، وهذا يعني إضعاف قدرة البلد المدين على الاستيراد، فتنخفض كمية الواردات، وترتفع أسعارها نتيجة الضغوط التضخمية عليها.

❈ إن زيادة الحاجة للنقد الأجنبي بدفع أعباء الديون يدفع الحكومة إلى زيادة الصادرات المحلية، وهذا يسبب ضغوطا تضخمية على الأسعار الداخلية، وذلك نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلدان النامية على اعتبار أن معظمها هي ذات طابع زراعي، وتختص أساسا في إنتاج المواد الخام والأولية.

❈ إن ارتفاع أعباء الديون يعني ارتفاع كلفة المشروعات الممولة بواسطة القروض الخارجية، وهذا ما يولد ضغوطا تضخمية تؤدي إلى حصول ارتفاع في أسعار السلع المصنعة، أي التضخم بالتكاليف.

❈ إن تفاقم أعباء الديون سوف يعمل على زيادة الضغوط على سعر صرف العملة الصعبة المحلية متسبب في تخفيض قيمتها، وهذا ما ينعكس في حصول ارتفاع في أسعار الواردات من السلع والخدمات. وبالتالي تزداد تكاليف الإنتاج، وينتج عنها ضغوط تضخمية، تنعكس في حصول زيادة في أسعار السلع المستوردة والمصنعة. إذا فالتضخم ظاهرة خطيرة تهدد استقرار وكيان اقتصاديات البلدان النامية. إذ أنه يضعف القدرة التنافسية للبلد على التصدير، ويسهم كذلك في تدهور أسعار الصرف، مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات. وذلك لأن التضخم سيقود إلى مزيد من العجز في الميزان التجاري وإلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وهذا يسبب عجزا في ميزان حركة رؤوس الأموال. وبذلك تزداد الحاجة باستمرار إلى الاقتراض من العالم الخارجي.

سجلت سنة 2008 مستويات قياسية جديدة لليورو مقارنة بالدولار. فبعد تجاوزه ولأول مرة في نوفمبر 2007 عتبة 1,45 دولار، وصلت قيمة اليورو إلى أكثر من 1,60 دولار في جويلية 2008 مسجلا عدة قيم قياسية واحدة تلو الأخرى. ورغم عكس هذا التوجه ابتداء من جويلية ، يبقى ما اكتسبه اليورو كبيرا في سنة 2008 في ظل ارتفاع قيمة اليورو مقارنة بالدولار، والذي انتقل من 1,4 دولار أمريكي في المتوسط في 2007 إلى 1,5 دولار في المتوسط خلال 2008. وحسب الجدول التالي يمكن أن نقارن مدى ارتفاع قيمة العملات مقابل اليورو و الدولار وهذا بالنسبة لمجموعة من الدول العربية.

الشكل رقم (11): ارتفاع قيمة العملات مقارنة باليورو وبالدولار لمجموعة من الدول ما بين 2007 و 2008

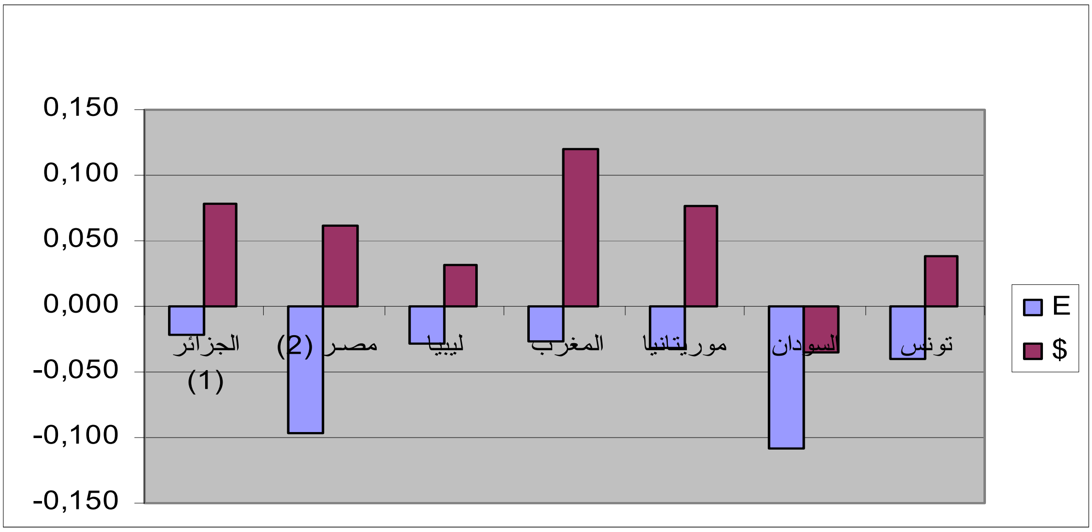

المصدر : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال أفريقيا الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا "الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية الأمم المتحدة ، تحليل ظرفية سنة 2008، الرباط (المغرب) 6-9 ماي 2009.

وهكذا تقوى الدينار الجزائري خلال 2008 مقارنة بالدولار الأمريكي، مع تراجع في قيمته مقارنة باليورو بنسبة 8% في 2007 و2% في 2008. و خلال نفس الفترة ساهم الدولار الأمريكي بنسبة 42 % من احتياطيات النقد الأجنبي في حين شكل اليورو 36% وعملات أخرى 22 %.

تتمثل علاقة الاورو بالدولار و أثرها على الدينار الجزائري بالصراع القائم بين الأورو و الدولار على الأسواق, حيث أن التحدي بالنسبة للأوروبيين على المدى الطويل هو جعل الاورو عملة نافذة كما هو الحال بالنسبة للدولار الأمريكي, لكي تصبح عملة دفع و وسيلة احتياط و لكي تصبح كذلك عملة يبرم بها الصفقات, ومن ثم تصبح الأورو عملة دولية موازية للدولار و يكون ارتباط العملات الأجنبية للدول النامية بهذه العملة كما يكون أثره في الاندماج التجاري و المالي لهذه الدول, و في مقدمتها الجزائر بالمقابل يزول الخطر عن هذه الدول السائرة في طريق النمو, و كحال

العديد من الدول ستكون الجزائر تابعة و خاضعة للسياسة النقدية لهذه الدول, كما لا يمكن حصر هذه التبعية في النتائج الوخيمة على الاقتصاد الجزائري.

إن الارتفاع الذي شهدته قيمة الدولار بالنسبة للعملات العالمية الرئيسة، من شأنه أن يقلل حجم الضغوط التضخمية على الاقتصاد المحلي للدولة والتي سببها خلال الفترة الماضية ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض سعر الصادرات وتراجع معدل الاستهلاك الفردي، ما يساعد على تحقيق نمو جيد للسوق، إلا أنهم رأوا أن هذه الارتفاعات تحمل تأثيراً سلبياً على حجم الدخول النفطية المتوقعة خلال الفترة المقبلة.

إن ارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات العالمية وتحديدا (اليورو) من دوره أن يخفض تكلفة الإنتاج على الشركات والمصانع المحلية بنسبة 30 بالمئة، والتي تتحملها هذه المؤسسات بسبب ارتفاع قيمة المعدات ولوازم الإنتاج المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي واليابان، الأمر الذي ستقل معه بالتبعية قيمة السلع الاستهلاكية التي تصل إلى المستهلك النهائي؛ ما يرفع معدل الاستهلاك الفردي، وبالتالي تنخفض معدلات التضخم في الدولة بنسب جيدة، ربما تزيد عن 5 بالمئة في حال استمر هذا الارتفاع.كما أن هذا الارتفاع ربما يؤثر سلبا على حجم الطلب على النفط، إذ ستزيد تكلفة شرائه على الدول الأخرى غير المتعاملة بالدولار، وبالتالي يمكن أن تتجه إلى تقليل حجم الطلب لديها.

إن التأثير الإيجابي لارتفاع قيمة الدولار أمام اليورو والإسترليني والين على السوق المحلي يكمن في زيادة القدرة الشرائية للدينار المرتبط بالدولار، وبالتالي ارتفاع حجم الواردات، وانخفاض قيمتها السعرية عما كانت عليه منذ بدء تأثيرات الأزمة المالية؛ ما يسد الفجوة بين قيمة الاستيراد وإعادة البيع داخل الدولة، ويخفض سعر التجزئة للسلع المطروحة أمام المستهلك العادي أو أمام شركات التصنيع التي تستورد لوازم الإنتاج من الخارج و منه خفض معدلات التضخم.
أن ارتفاع قيمة الدولار عالميا تحمل تأثيرات منعشة للاقتصاد المحلي، أهمها خفض معدل التضخم، خصوصا في الجانب السعري للسلع المستوردة، سواء لاستهلاك الأفراد أو الشركات.

المطلب الثالث : تحرير القطاع المصرفي الجزائري

يعد إصلاح النظام المالي من أهم مراحل عملية الإصلاح الاقتصادي و أحد المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح ويعتمد الإصلاح المالي على تحرير القيود المفروضة على النظام المالي – من خلال تحرير المنافسة مع البنوك الخاصة والأجنبية , وتحرير أسعار الفائدة وتحرير توجيه الائتمان _ مع تحويل ملكية البنوك العامة إلى القطاع الخاص ويجب أن تتم خطوات الإصلاح المالي مع

خطوات الإصلاح الاقتصادي الأخرى لكي يدعم كل منهما الأخر ويسير الاقتصاد الوطني نحو الإصلاح الشامل و ذلك كما يلي[1] :

الفرع الأول : حرية الدخول والخروج للعمل المصرفي .

أول خطوة لإصلاح النظام المصرفي الجزائري نفسه هي ترك حرية الدخول إلى مجال العمل المصرفي وذلك حتى يتسنى للقطاع الخاص أن يقوم بمنافسة البنوك المحلية التي قد تبقى تحت هيمنة الدولة , ومن ثم تتحسن عملية الوساطة المالية من خلال زيادة المنافسة ,سواء بين البنوك العمومية أو البنوك الوطنية المملوكة للقطاع الخاص أو البنوك الأجنبية .فالجزائر بها ستة بنوك عمومية و بعد سحب الاعتماد من مجموعة من البنوك مثل الخليفة بنك و المصرف التجاري و الصناعي الجزائري، مونا بنك ، اركو بنك ، جينرال بنك ، يونيون بنك ، الجيريان انترناشينال بنك إضافة إلى الريان بنك فذلك معناه أن كل البنوك الخاصة ذات رأسمال الجزائر تم تصفيتها و صارت الساحة المصرفية مقتصرة على عشرين بنكا منها سبعة بنوك عمومية و 6 مؤسسات مالية وهذا في 03 جانفي 2010 ولابد أن يرتبط ذلك بتحرير حسابات رأسمال مع الخارج لأن ذلك من شأنه أن يحقق و يرفع الكفاءة في القطاعات المالية المحلية من خلال زيادة المنافسة من الخارج . فالمنافسة الأجنبية تلزم المنشآت المحلية بأن تكون أكثر كفاءة وأن توسع نطاق ما تقدمه من خدمات . كما أنها يمكن أن تعجل بنقل التكنولوجيا المالية وهي مسألة لها أهمية للبلدان النامية , وسوف تكسب الجزائر ان وصلت إلي تحقيق تكامل أسواقها مع بقية العالم قدرة أكبر في الحصول على رؤوس الأموال , وعلى خدمات مالية مما يتيح لها فرصة تنويع مخاطرها . لكن لفتح الأسواق المالية مشاكل أيضا-فعلى الجزائر إن تطور سوقها المالي قبل تحريره- فإذا حدث ذلك قبل الأوان فإنه يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في تدفق الأموال وربما تكون سببا في مضاعفة عدم الاستقرار الداخلي . كما أن حرية دخول المؤسسات الأجنبية قد يؤدي إلى إخراج البنوك المحلية ذات التكاليف المرتفعة في مجال الوساطة المالية و الشكل التالي يبين هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الى غاية مارس 2009.

---

[1] بطاهـر علي " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية"جامعة الجزائر دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، 2006 ص ،ص 142:169

الشكل رقم (12): هيكل الجهاز المصرفي في الجزائر حتى شهر مارس 2009

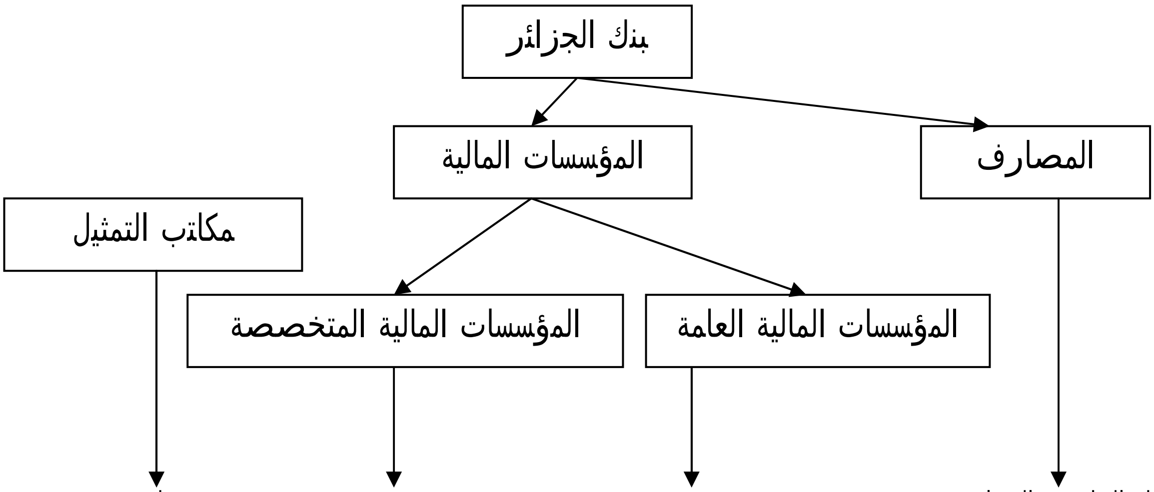

المصارف:

1. البنك الخارجي الجزائري
2. البنك الوطني الجزائري
3. بنك التنمية المحلية
4. بنك الفلاحة والتنمية الريفية
5. القرض الشعبي الجزائري
6. صندوق التوفير والاحتياط
7. بنك البركة الجزائري
8. بنك الغرب التعاوني – الجزائر
9. المجمع الجزائري للبنوك
10. فاتيكس بنك
11. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
12. بنك الغرب – الجزائر
13. بنك ترست الجزائر
14. بنك أركو
15. بنك الجزائر – الخليج
16. بنك هاوستك للتجارة والمالية
17. بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائري
18. كاليو الجزائر
19. السلام بنك
20. نتاكسيس –الجزائر
21. فرنسا بنك الجزائر
22. BAD
23. HSBC الجزائر (فرع بنك
24. بنك الإسكان والتجارة والتمويل –الجزائر
25. المؤسسة العامة – الجزائر
26. البنك العربي الجزائر (فرع بنك)
27. BNP باريباس الجزائر
28. تريست بنك –الجزائر
29. جياف بنك الجزائر

المؤسسات المالية العامة:

1. سوفي ناس بنك

المؤسسات المالية المتخصصة:

1-Final EP
2.مؤسسة إعادة تمويل الخط العقاري

3.تعاونية رابطة الغرب (مؤسسة القرض)
4- الشركة العربية للإيجار المال
5- ستيلام الجزائر

مكاتب التمثيل:

سيتي بنك
القرض المليوني
البنك العربي البريطاني التجاري
اتحاد بنوك العرب والمالية
القرض الصناعي والتجاري
القرض الفلاحي
بنك تونس الدولي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كل من:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 147، الصادرة في 04 مارس 2009، ص32.

الفرع الثاني : تحرير أسعار الفائدة

يعتبر تحرير سعر الفائدة من أهم الخطوات في تحرير النظام المصرفي الجزائري , حيث أن تحديد أسعار الفائدة يتم بشكل إداري , و بشكل انتقائي لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية.

كما أن تحرير أسعار الفائدة يعمل على الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار , خاصة إذا ارتبط ذلك بالسيطرة على معدلات التضخم , فوجود أسعار فائدة حقيقية موجبة يحقق مزيدا من الموارد المالية للبنوك سواء من الداخل أو من الخارج في حالة تحرير حساب رأس المال مع الخارج حيث تعمل الفائدة الحقيقية الموجبة على جذب رؤوس الأموال من الخارج سعيا وراء العائد المرتفع على رأس المال . لذلك فتحرير أسعار الفائدة من أهم إصلاحات النظام المصرفي وإتاحة الفرصة أمامه ليعمل على تحديد أسعار فائدته وفقا لقوى السوق والعرض والطلب على النقود .

الفرع الثالث : تحرير توجيه الائتمان

إن حرية البنوك الجزائرية في توجيه ائتمانها المصرفي وفق معيار الجدارة الائتمانية أحد مكونات الاصلاح المالي السليم ،كما أن تحرير توجيه الائتمان المصرفي يعمل على أن توجه البنوك مواردها المالية بصورة أفضل عما كانت الدولة تجبر فيه البنوك على توجيه مواردها لمشروعات غير منتجة , أو تمويل عجز الميزانية العامة الناشئ عن زيادة الإنفاق العام , أي تبديد موارد البنوك بسبب ملكية الدولة لهذه البنوك وقدرتها على توجيه ائتمانها كيفما تشاء .

ترتبط حرية توجيه الائتمان المصرفي في الجزائر بمنافسة البنوك في تحديد أسعار الفائدة دون تدخل من الدولة سواء في توجيه الائتمان أو في تحديد أسعار الفائدة , فإن ذلك يعمل على توجيه أفضل لموارد البنوك نحو مشروعات أكثر إنتاجية وأوفر في موارد العمـلة الصعبة , خـاصة إذا كانت هذه المشروعات ذات ميزة تنافسية ومن ثم تؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات , وتعمل على تخصيص أفضل للموارد الإنتاجية للدولة

الفرع الرابع : خوصصة البنوك

إن خوصصة البنوك وتحويل ملكيتها من الملكية العامة إلى القطاع الخاص , تعد الخطوة المكملة للإصلاح المالي , حيث أن إصلاح النظام المالي المرتبط بفتح مجال المنافسة بين البنوك وحريتها في تحرير أسعار الفائدة المصرفية وفي توجيه ائتمانها المصرفي , لا يكتمل دون تحويل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص . حيث أن هناك من يرى أن ملكية الدولة للبنوك وإجبارها على تحديد أسعار فائدتها المصرفية وتوجيه ائتمانها المصرفي نحو مشروعات ترغب الدولة في دعمها اقتصاديا . وكل ذلك يعمل على تشوه الاقتصاد الوطني من خلال تشوه تخصيص الموارد المالية للبنوك ومن ثم فشل عمليات الاصلاح المالي التي لا تشمل خوصصة البنوك العامة وكذلك فشل الإصلاح الاقتصادي حيث سيفقد الاقتصاد الوطني بعض مزايا خوصصة البنوك .

و أمام تخلف هذا القطاع في الجزائر و نقص الخبرة في التسيير ، يتوقع أن تحصد النتائج التالية[1]:

♦ تطور و انتعاش هذا القطاع بدخول المؤسسات المالية الأجنبية التي تمتاز بمهارات عالية في هذا الميدان يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الوطنية .

♦ تحسين مستوى الخدمات المقدمة وفقا لقانون المنافسة .

و لكن من الآثار السيئة التي يمكن أن تواجهها الدولة بتحرير هذه المعاملات ما يلي:

أمام المستوى العالي للأداء من طرف المؤسسات المالية الأجنبية و أمام عدم المرونة لمؤسساتنا يمكن أن تتعرض هذه الأخيرة لمشاكل على المدى القصير تؤدي بها إلى الفشل و توقيف نشاطها من جراء المنافسة و العجز على تقديم خدمات ترقى إلى مستوى الخدمات المقدمة من المؤسسات الأجنبية.

المطلب الرابع : الأزمة المالية العالمية و الوضعية النقدية في الجزائر

قد يتأثر الاقتصاد الجزائري و غيره من الاقتصاديات العالمية بالأزمة المالية العالمية و لو بنسبة تبدو اقل من الدول الأخرى للأسباب التالية:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر

- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها

- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي ذالك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على تصدير المنتجات عدا المحروقات و ذالك يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي عكس الكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

- اعتماد الحكومة الجزائرية على الموازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق و هذا ما يجنبها أي إشكالات في حالة انخفاض أسعار البترول و هذا الإجراء لم يتفهمه الكثيرون لكنه اثبت نجاعته الآن.

فالأزمة الاقتصادية العالمية قد تجلب العديد من الفوائد للاقتصاد الجزائري نذكر منها:

- انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية و الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد على الأمد القريب.

- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج و هذا ا يخلق دينامكية في الاقتصاد و كمثال فانهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره اثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية لكن

---

[1] شرفاوي عائشة تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية - حالة الجزائر- الجزائر ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2001 ص: 95

هذا لا يمنع وجود أضرار كبيرة قد تلحق بالاقتصاد الجزائري إن استمرت الأزمة على المستوى المتوسط و الطويل وذلك بـ :

- اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار

-الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس الكثير من الشركات و المؤسسات عبر العالم و هذا ما يؤدي إلى بقاء بعض الشركات الكبرى فقط على الساحة و احتكارها السوق العالمية و بالتالي رفع الأسعار مجددا.

-الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية التي كانت من الممكن أن تأتي الى الجزائر نظرا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات[1].

-تراجع التحويلات المالية من المغتربين نتيجة الأزمة في الدول المتقدمة و خاصة الأوروبية رغم عدم تأثيره بشكل كبير على التوازنات الكبرى إلا انه يؤثر بحدة على الصعيد الاجتماعي خاصة في بعض المناطق التي تتميز بعدد كبير من المهاجرين فالملاحظ من هذه الأزمة الاقتصادية إن بعض دول العالم الثالث التي تتميز بالعزلة المالية و الاقتصادية النسبية و الاقتصاد شبه المغلق قد تجنبت التأثر المباشر بالأزمة أي أنها استفادت من تخلفها عكس الاقتصاديات الكبيرة و المفتوحة التي ضربها زلزال الأزمة بحدة وخاصة الدول التي تعتمد على التصدير للولايات المتحدة مثل اليابان.

الفرع الأول : انعكاسات الأزمة المالية العالمية على السياسة النقدية

لمعرفة اثر الأزمة المالية العالمية على السياسة النقدية نتوقف أولا على السياسة النقدية الأمريكية واليابانية إذ أن البنك الفيدرالي الأمريكي و بنك اليابان خفضا معدلات الفائدة إلى ما يقرب 0 % خلال الأشهر القليلة التي تلت الأزمة وهذا لم يعطي تأثير للعملية وإنما افقد السياسة النقدية فعاليتها فأما السياسة النقدية عن طريق آلية «الفائدة» فقد أثبتت التجربة عدم جدواها في اقتصاد يعتمد أكثر فأكثر على القروض لتمويل مشاريع القطاع الخاص، إذ يلعب سعر الفائدة العالي دوراً فعالاً في دعم موجات التضخم، أما سعر الفائدة المتدني فيطرد الودائع ويتسبب في رفع الطلب على النقود مما قد يضطر البنك المركزي إلى ضخ السيولة من جديد. وأما سياسة الرسوم وسعر الصرف فقد حُسم في الأخير ، وبقي العمل على التقليل من الرسوم على الإنتاج والاستهلاك حلاً مفضلاً بشرط ألا يؤثر ذلك على المشاريع المخططة أو على نوعية الخدمات.

أما سياسة السوق المفتوحة واللجوء إلى إصدار السندات مقابل أسعار الفائدة فهي تأجيل التضخم من الآن إلى الغد، حيث تعتبر هذه الآلية فعالة في حالة قيام الحكومة باستثمارات كبرى في قطاع الإنتاج أو تمويل مشروعات تعجز الموازنة العامة عن تحمل تكاليفها، في هذه الحالة تؤدي تلك الاستثمارات

---

[1] الاقتصاد الجزائري و الأزمة الاقتصادية العالمية / educdz.com/tag /page/2/الاقتصادldocs. في2010/4/01

إلى ثروة إنتاجية جديدة تضمن التوازن بين الكتلة النقدية الناشئة عن عوائد السندات والتدفق الجديد من السلع والخدمات. طريقة ناجعة في حالة واحدة: تمتع الاقتصاد بقدرات استيعابية جيدة للاستثمار وبسوق واسعة[1].

إن الحكومة الجزائرية لا تبحث عن الحلول ولا تتحدث عن الإصلاحات الاقتصادية إلا تحت ضغط الأزمات، لكنها سرعان ما تتراخى في المضي بالإصلاحات بعيداً بمجرد تجاوز مرحلة الأزمة[2].

وأضاف «إن الحكومة الجزائرية التي طبقت سياسة متشددة جداً نهاية التسعينات من القرن الماضي بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لمجابهة آثار الأزمة الناتجة عن سياسات التصحيح الهيكلي، سرعان ما تراجعت عن تنفيذ المراحل الأخيرة من الإصلاح بمجرد رؤيتها لبعض المؤشرات الكلية تتجه نحو الأخضر.فمن صالح الحكومة الجزائرية المضي قدماً في تطبيق هذه الالتزامات، لأنه ليس من مصلحتها التردد هذه المرة كون الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري ستكون خطيرة جداً لأنها تمس في العمق أسعار النفط والغاز التي لا تصدر الجزائر غيرهما سوى في حدود مليارين دولار سنوياً على أقصى تقدير.

و في حال استمرار أسعار النفط في مستوياتها الحالية على مدار الأعوام الثلاثة المقبلة بسبب الأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية عميقة في الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي والهند والصين، فإن الجزائر ستتضرر بقوة وسنشهد توقف آلاف المشاريع المتوسطة والكبرى على اعتبار أن تنفيذ تلك المشاريع يتم بناء على تقديرات مبالغ فيها لأسعار النفط، فضلاً عن الخسائر التي ستتكبدها الخزينة العامة نتيجة عدم تسلم المشاريع في الوقت المحدد لها، وهو ما يشكل ضغوطاً كبيرة على الخزينة العامة، وقد نشاهد الجزائر تعود إلى الاستدانة الخارجية وبنسب فائدة عالية جداً بداية من 2013 في حال استمرت في تجاهل الأزمة العالمية [3]

كما أن الحكومة الجزائرية مطالبة بتوفير حوالي 150 مليار دولار لتمويل برنامج الخطة الخماسية التي أعلنتها والتي تغطي الفترة 2009 - 2014، مشيراً إلى أنه من الصعب جداً حشد هذا المبلغ بالنظر إلى التراجع الحاد في مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، وتواضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم تتعد 1.8 مليار دولار سنوياً في الفترة بين 2003 و2008 خارج قطاع المحروقات رغم التسهيلات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

---

[1] مصيطفى بشير "تساؤلات في التضخم والسياسات الاقتصادية" مجلة العرب 2008/1/29 العدد7170في الموقع www.alarab.com.qa/main.php?issueNo=26&secId=17

[2] عبد الرحمان مبتول "الجزائر تطرح إجراءات جديدة لتطهير التجارة الخارجية" www.alrroya.com/node/6796

[3] نفس المرجع

أما بالنسبة لتحديث البنوك الجزائرية العمومية،فقد وضعت مخططات من أجل الخصخصة الجزئية لرؤوس أموالها مثل ما هو الحال في القرض الشعبي الجزائري « BDL »وبنك التنمية المحلية « CPA » هاته العمليات تم تأجيلها مرارا وتكرارا لأسباب تنظيمية داخلية متعلقة بالبنوك في حد ذاتها ثم علقت في النهاية دون تحديد تواريخ محددة لمواصلة الخصخصة .هذا التعليق ولو كان لأسباب داخلية بحتة كان سبب في تجنيب البنوك الجزائرية الآثار المباشرة للأزمة.[1]

وفي الأخير يتوقف تأثير الأزمة على الاقتصاد الجزائري من خلال آليات ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي ، خاصة منها سعر المحروقات و المواد الغذائية و التجهيزات المختلفة المستوردة ، حيث تعاني الجزائر من درجة عالية من التبعية للخارج ، كما ستتوقف كذلك على طول عمر الأزمة نفسها و إمكانية تحولها إلى أزمة ركود و لما لا أزمة كساد كبير [2].

الفرع الثاني : تقييم صندوق النقد الدولي لأثر الأزمة المالية العالمية 2008-2009**على الجزائر**

بموجب "مشاورات المادة الرابعة" [3] اعد صندوق النقد الدولي تقريرا حول الاقتصاد الجزائري و صرح أن الجزائر تنعم بفوائض مالية كبيرة بفضل أسعار النفط المرتفعة في الفترة الماضية، لكنها ظلت تواجه مشاكل واضحة، على غرار ارتفاع البطالة والاعتماد الكبير للاقتصاد على المنتجات البترولية. وذلك إلى جانب تركيز بنية القطاع الخاص على السوق الداخلية وتراجع المناخ الاستثماري، مقارنة بالدول التي تربطها شراكات تجارية معها.فمع تراجع أسعار النفط والأزمة المالية العالمية، وجب العمل السريع على إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وخلق وظائف، محذراً من احتمال تأثر البلاد بالركود العالمي إذا ما تفاقم الركود لدى شركائها في القطاع التجاري.

فالجزائر تبدو معزولة عن الأزمة المالية العالمية نوعاً ما، وذلك بسبب سيطرة القطاع العام على النظام المالي والإدارة الحريصة للاحتياطيات الدولية في البلاد.غير أن توقع تراجع الصادرات

---

[1] الداوي الشيخ " الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها."مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، 2009، جامعة الجنان، لبنان ،ص:15

[2] مجيطنة مسعود "الأزمة المالية العالمية الراهنة : انعكاساتها على الاقتصاد العالمي و كيفية مواجهتها مع الإشارة إلى حالة اقتصاد الجزائر " المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للازمة المالية العالمية ، 2009 ، جامعة المنصورة ، ص: 15

[3] يذكر أن "مشاورات المادة الرابعة" التي جاء التقرير في سياقها تعتبر إحدى الطرق التي يمارس صندوق النقد الدولي من خلالها رقابته على الدول الأعضاء، وتتم مع ممثلين عن الدولة المعنية وبشكل دوري لمتابعة سياساتها الاقتصادية.ويقوم خلالها فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، ويقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني.

النفطية وانخفاض عائداتها بسبب الأوضاع في أوروبا خلال 2009، ما سيدفع النمو للانخفاض إلى نحو 2.5 في المائة، في حين سيستقر التضخم دون حاجز أربعة في المائة. وذلك إلى جانب انقلاب وضع الحسابات العامة من فائض يعادل 20 في المائة عام 2008 إلى عجز بحدود ثلاثة في المائة في 2009.

ورغم أن احتياطيات البلاد تعادل تكلفة الاستيراد لعامين، فإنه حذّر من تأثير استمرار تراجع أسعار النفط على المالية العامة وبرنامج الاستثمار العام الذي تنفذه البلاد.ودعا صندوق النقد الدولي الجزائر إلى ضرورة القيام بإصلاحات على مستوى مناخ الاستثمار في البلاد.

كما حذر صندوق النقد الدولي الحكومة الجزائرية من سياسة التوسع المالي في الموازنة التي سترفع نسبة التضخم إلى 4% و دعاها لترشيد النفقات العامة.

أما وزير المالية رد على انه لا يمكن لأي جهة أن تتوقع نسبة التضخم التي ستشهدها الجزائر.كما اتخذت الجزائر إجراءات سيادية كالزيادة في أجور الموظفين الحكوميين وإجراءات أخرى تدخل في إطار الحماية الاجتماعية الاجتماعية مشيرا لأن الحكومة ستعمل كل ما في وسعها للحفاظ على القدرة الشرائية لمواطنيها [1].

المطلب الخامس : انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و إصلاح النظام المالي

تدخل الجزائر مرحلة حاسمة وحساسة من تاريخها الاقتصادي باتجاهها إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا بعد عدة إجراءات من الإصلاح والتعديل الهيكلي لاقتصادها .إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية قد يؤدي إلى دخول السلع الأجنبية ومضاعفة استهلاكها مما يثقل كاهل ميزان المدفوعات نظرا لتزايد الطلب على السلع الأوربية بالإضافة إلى الآثار السلبية التي سوف يحدثها (توجه الاستهلاك) على الإنتاج المحلي. وفي الوقت الذي يرى الاتحاد الأوربي أن دول الجنوب مطالبة بإعادة تأهيل اقتصادها وإصلاح هياكلها الاقتصادية حتى تساير التغيرات الدولية وتنسجم مع متطلبات العولمة فإن دول الضفة الجنوبية لديهم إدراك تام بأن الاتحاد الأوربي سوف يستفيد من مكاسب الشراكة أكثر من غيره من دول جنوب البحر المتوسط وذلك لما يتمتع به من مؤهلات اقتصادية علمية وثقافية فهو أكثر استعدادا للاستفادة من فتح الأسواق[2].

---

[1] http://www.arabiyat.com نشريات اقتصادية يومية 2007/11/24 العدد136

[2] شامي رشيدة ،المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر،دكتوراه، 2007، ص: 258

ويتميز هيكل التجارة الخارجية بسيطرة سلعة واحدة للتصدير وهي المحروقات، وهي خارجة عن نطاق القوانين التجارية الدولية التي تنظم التجارة العالمية، فكون المحروقات التي تشكل مصدر تمويل الميزانية في الجزائر خارج اتفاق الشراكة الأورومتوسطية يشكل جانبا سلبيا في غير صالح الجزائر خاصة إذا علمنا أن مجمل السلع الغذائية والمواد الأولية والسلع المصنعة تجلب من أوربا وتخضع في تسييرها إلى اتفاق الشراكة، وتستفيد من تخفيضات جمركية التي لا تستفيد منها صادرات الجزائر من المحروقات ومن هنا نلاحظ الفرق في الامتيازات الممنوحة للواردات وبالمقابل لا تستفيد منها الصادرات الأمر الذي ينعكس سلبا على الميزانية والخزينة العمومية.

يمكن أن نتوقع الآثار السلبية و الايجابية بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على السياسة النقدية في كل من أثرها على نمو الكتلة النقدية ، سعر الفائدة معدل التضخم ، و أخيرا على ميزان المدفوعات و سعر الصرف و ذلك كما يلي :

الفرع الأول : اثر الانضمام على نمو الكتلة النقدية

في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم تحرير القطاع المالي ، ومنه تنتشر البنوك الأجنبية مما يفقد السلطة النقدية تحكمها في أدوات السياسة النقدية و بالتالي تختل التوازنات النقدية غير أن استعمال النقود الالكترونية يساعد على التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة [1].

طبقا لصلاحيات مجلس النقد و القرض قام في بداية 2008 بتحديد الأهداف الخاصة بمعدل التوسع النقدي في الكتلة النقدية عند 27% ومعدل نمو القروض للاقتصاد عند 15.3 % و قد أكد المجلس عن التوجه الاستشرافي للسياسة النقدية في مواجهة قوة التوسع لM2 و ارتفاع مخاطر التضخم .

الفرع الثاني : اثر الانضمام على سعر الفائدة

في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تقوم الجزائر بتحرير خدماتها و لا سيما البنكية منها مما يؤدي بالبنوك الأجنبية الاستثمار في هذا القطاع و هذا ما يسمح بالمنافسة في القطاع المصرفي ويتم ذلك من خلال أسعار الفائدة إذ كمرحلة أولى نتوقع انخفاض أسعار الفائدة و هذا الإجراء قد يصعب من مهام البنك المركزي

عند استخدامه لأدوات السياسة النقدية المناسبة للتحكم في هذه الوضعية[2] . أما على المستوى الخارجي يلجا المستثمرين في المحافظ المالية إلى تحويل رؤوس أموالهم بمجرد شعورهم بحدوث أزمات و هذا ما حدث في دول شرق أسيا سنة 1997.

الفرع الثالث : اثر الانضمام على معدل التضخم في الجزائر

---

[1] غريبي محمد "اثر المنظمة العالمية للتجارة على فعالية السياسة النقدية و المالية " أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009، ص: 297

[2] نفس المرجع، ص: 300

بعد سنتين من تقليص التضخم و نمو ضعيف في المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر تميزت سنة2007 بعودة تضخم قوي ، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية لا سيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة ، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة التي كانت عرضة للصدمة على مستوى الزيادات القوية في الأسعار العالمية خصوصا الزيادات في أسعار الحليب و الحبوب و هي سلع غذائية تستوردها الجزائر بكميات معتبرة في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإننا نتوقع انخفاض مستوى الأسعار وذلك بسبب تخفيض التعريفة الجمركية التي تعتبر كتكلفة إضافية تضاف إلى أسعار السلع و الخدمات .

الفرع الرابع : اثر الانضمام على ميزان المدفوعات و سعر الصرف في الجزائر

إن للسياسة النقدية دورا هاما في تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي ويحتل ميزان المدفوعات(التوازن الخارجي) أحد الأهداف التي تصبوا إليها السياسة النقدية. وطبقا للمنهج النقدي لتحليل تطورات ميزان المدفوعات فإنه في اقتصاد مفتوح يعتبر ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، بمعنى أن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها هي المسئولة عن خلق هـذه الاختلالات فيه. فمثلا عند زيادة عرض النقود عن الطلب عليها يلجأ أفراد المجتمع إلى زيادة الطلب على السلع والخـدمات، ولما كانت الدول النامية تتسم بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضيق نطاق سـوق المال ،يتوجه الأفـراد إلى شراء السلع المعدة للتصدير مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، فضلا عن الإقبال على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية، مما يترتب عليه عجز في ميزان المدفوعات.وعلى ذلك فإن السياسة النقدية تستطيع أن تلعب دورا هاما في معالجة هذه الاختلالات في ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز يستطيع البنك المركزي أن يتدخل برفع سعر إعادة الخصم فتلجأ البنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليص حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وهو الأمر الذي سوف يقود إلى انخفاض الأسعار الداخلية، وهذا الانخفاض في الأسعار سوف يؤدي إلى تشجيع الصادرات مما يقلل من إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية وتقليل الوردات وهو ما يؤثر بالدرجة الأولى على الحسابات الجارية، وبالتالي ميزان المدفوعات [1].كما أن ارتفاع أسعار الفائدة في داخل الدولة، سوف تعمل على تشجيع المواطنين الأجانب أو المقيمين في الخارج على إيداع أموالهم لدى البنوك الوطنية، وهو الأمر الذي من شأنه إتاحة الفرصة لدخول المزيد من رؤوس الأموال إلى داخل الدولة، وهو ما يكون له تأثير واضح على حساب رأس المال وبالتالي تخفيض عجز ميزان المدفوعات.

---

[1] سمية فوزي انعكاس سياسة الإصلاح على الاستثمار ، مصر المعاصرة ،القاهرة ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء العدد431، 1993، ص،ص: 43-44.

إن انخفاض الدينار مقابل الدولار سوف يشجع الصادرات و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و السواح الأجانب أما داخليا فيؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري الذي يعتمد على السلع الأجنبية خاصة تلك التي تدخل في العملية الإنتاجية كالمواد الأولية .

على غـرار المنظمـة العالمية للتجارة (OMC) تقوم الجزائر بمفاوضات بينها والاتحاد الأوروبي من أجل إبـرام عقـد شراكة بينهما في إطار إنشاء منطقة تبادل حر. وقد حـدث ذلـك بعد الانتهاء من اتفاقاتها مع صندوق النقد الدولي، لتجد الجزائر نفسها في نفس الوقت أمام مفاوضات هامة من أجل الانضمام (Accession) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) من جهة، وإبرام عقد (Accord) شراكة (Association) مع الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية.

المطلب السادس : اتفاق الشراكة الاورو متوسطية و القضايا النقدية و المالية بالجزائر

يؤثر الاتحاد الأوربي على تدفق رؤوس الأموال إلى الدول العربية من المؤسسات المالية الدولية و خاصة القروض من صندوق النقد الدولي نتيجة القوة التأثيرية في هذه المؤسسات لصالح الاتحاد الأوربي الذي يعد أكبر قوة تصويتية في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و لذا فإن الدول العربية في سعيها للحصول على قروض أو تسهيلات من البنك العالمي تحتاج إلى تأييد الاتحاد الأوربي، و هذا التأييد مرتبط بعوامل سياسية بالدرجة الأولى.

الفرع الأول : آثار الأورو على صادرات وواردات الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول من التجارة الخارجية للجزائـر ، إذ يسـاهم بأكثر من 60%. و تتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي في المعـدات و الآلات ، و المـواد الغذائية ، و السلع الإنتاجية ، في حين تتمثل صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي فـي الـنفط و منتجاته ، و بعض المنتجات الصناعية و على هذا الأساس فان حجم و نمط التبادل يعكس نوع مـن عدم التكافؤ في هذه العلاقة ، كما أن المعاملات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يتم تسويتها بعملات بعض الدول الأوروبية.وعلى هذا الأساس فان حجم و نمط التبادل يعكس نوع من عدم التكافؤ و التناظر في هذه العلاقة ، التي تكمن في العناصر التالية:

*الاختلاف و الفرق الواسع في مستويات التنمية، والقدرات التكنولوجية و المالية و في القوة التفاوضية.

*الاختلاف الواسع في الثقل البشري و الاقتصادي و السياسي.

*كما أن عدم التناظر يمكن أن يشمل عدم التناظر في حجم السوق من ناحية العرض و الطلب مستوى المعيشة ، رد الفعل إزاء الصدمات الاقتصادية الكلية الخارجية و في هيكل المبادلات.
على الرغم من تقلبات نسب صرف عملات الاتحاد الأوروبي حيال الدولار الأمريكي. فالاقتصاد الجزائري يوجد حاليا في مرحلة إعادة هيكلة و نحن نعلم أن هذه العملية تراكمية و تتطلب فترة زمنية طويلة كما أنها عملية بطيئة و معقدة ، فلا يمكن توقع أن يؤثر الأورو على تركيبة و طبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد حاليا على 96 % على المحروقات ستستمر كذلك في السنوات المقبلة و بأشكال مختلفة ، و بكميات أهم مع توقع ارتفاع في إنتاجية الحقول المكتشفة حديثا ، بالنظر إلى توسيع نشاط الاستكشاف و الاستغلال و الإنتاج منذ 1991 من جهة و تزايد حاجيات دول الاتحاد الأوروبي من الطاقة من جهة ثانية ، كما أن الواردات الجزائرية ستشكل أساسا في السنوات المقبلة في المنتوجات الغذائية التي يخصص لها غلاف مالي يقدر بأكثر من 2.5 مليار دولار إلى جانب مواد الاستهلاك الصناعي و مواد التجهيز التي يتوقع أن ترتفع تدريجيا مع انتعاش الاستثمارات و عودة النمو.تختلف انعكاسات الأورو في حالة الصادرات عنها في حالة الواردات إلى (من) الاتحاد الأوروبي ، فبالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي من المتوقع أن يواجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتوجاته في أسواق دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب الصعوبات التي يصادفها في الوقت الحالي (مثل المواصفات القياسية و معايير الصحة و السلامة و مواعيد دخول السلعة و نظام الحصص و الرسوم الجمركية و الأسعار المرجعية و بند الإنقاذ) ،و حيث أن الأورو سيؤدي كما ذكرنا إلى تقليل نفقات الإنتاج و تحسين النفقات الإنتاجية في دول الاتحاد الأوروبي فان هذا سوف يجعل المنتجات الجزائرية في موقف تنافسي ضعيف أمام مثيلاتها الأوروبية . و هذا يؤدي إلى تحول دول الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على بعض وارداتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

و استغنائها عن الحصول عليها من الجزائر و ذلك لأنها ستكون بسعر منخفض و جودة عالية

و في نفس الوقت ستتأثر عوائد الصادرات الجزائرية بسبب أي تقلبات في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار . فإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الأورو فان هذا يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية . أما إذا انخفض سعر صرف الدولار مقابل الأورو فان هذا يؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات.

في مقابل ذلك هناك اثر إيجابي على حصيلة الجزائر من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي حيث في ظل العملات الوطنية فان حصيلة الجزائر من الصادرات إلى أي دولة من دول الاتحاد تتأثر بالتغير في سعر صرف عملة هذه الدولة فإذا حدث انخفاض في سعر صرف هذه العملة فان هذا يعني تراجع في حصيلة صادرات الجزائر إليها أما في ظل العملة الموحدة فان الجزائر سوف تستفيد من اختفاء

الآثار السلبية المصاحبة للتذبذب في أسعار صرف العملات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي مما يقلل من تأثر حصيلة الجزائر من الصادرات. و الجدولين التاليين يوضحان الشركاء الأساسين المصدرين و الموردين للجزائر.

الجدول رقم (35) أهم الشركاء المصدرة الجزائر لهم من2005-2009 بالنسبة %)

البلد / السنوات	2005	البلد / السنوات	2006	البلد / السنوات	2007	البلد / السنوات	2008	البلد / السنوات	2009
فرنسا	20.87	فرنسا	18.56	فرنسا	26.53	فرنسا	24.44	فرنسا	18.03
اسبانيا	14.9	اسبانيا	16.45	اسبانيا	9.24	اسبانيا	11.46	اسبانيا	13.40
هولندا	13.99	ايطاليا	9.93	ايطاليا	11.29	ايطاليا	12.40	ايطاليا	8.37
المغرب	8.5	تركيا	9.87	تركيا	5.26	تركيا	7.2	تركيا	6.33
تركيا	7.51	المغرب	8.73	المغرب	8.07	المغرب	2.90	سويسرا	3.20
ايطاليا	6.89	هولندا	6.98	هولندا	10.45	هولندا	12.25	هولندا	3.78
البرتغال	4.27	تونس	4.34	تونس	4.48	تونس	3.61	تونس	3.12
تونس	4	بلجيكا	3.52	بلجيكا	7.03	بلجيكا	2.6	بلجيكا	6.65
أمريكا	2.75	أمريكا	3.41	الهند	1.91	امريكا	4.89	امريكا	3.41
بريطانيا	2.09	برتغال	2.21	برتغال	1.98	الهند	2.49	نيجر	2.39

المصدر : www.promex.dz

أما بالنسبة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي فإن هناك توقع أن تستفيد الجزائر أكثر ، حيث أن استخدام الأورو كعملة موحدة سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية ، و زيادة الشفافية في الأسعار مما سيؤدي إلى تنافس الدول الأوروبية من اجل التعريف بمنتجاتها من السلع المختلفة . و هنا يؤدي إلى تخفيض الأسعار و تحسين الجودة و هي نقاط في صالح الجزائر ، و لكن يجب مراقبة الأسواق الجزائرية عن كثب و ذلك لتجنب قيام بعض دول الاتحاد بإغراق الأسواق الجزائرية ببعض السلع والجدول التالي يبين الشركاء الأساسيين للجزائر:

الجدول رقم (36) أهم الشركاء الموردين بالنسبة للجزائر 2005-2009 بالنسبة %

2009	البلد / السنوات	2008	البلد / السنوات	2007	البلد / السنوات	2006	البلد / السنوات	2005	البلد / السنوات
15,70	فرنسا	16,47	فرنسا	16,47	فرنسا	20,35	فرنسا	21,97	فرنسا
12,01	الصين	10,93	ايطاليا	10,93	ايطاليا	8,77	ايطاليا	7,49	ايطاليا
9,42	ايطاليا	10,30	الصين	10,30	الصين	7,96	الصين	6,65	أمريكا
7,52	اسبانيا	7,38	اسبانيا	7,38	اسبانيا	6,88	ألمانيا	6,55	الصين
7,02	ألمانيا	6,11	ألمانيا	6,11	ألمانيا	6,62	أمريكا	6,28	ألمانيا
5,08	أمريكا	5,53	أمريكا	5,53	أمريكا	4,79	اسبانيا	4,75	اسبانيا
4,46	تركيا	3,59	اليابان	3,59	اليابان	3,31	تركيا	3,84	اليابان
3,04	اليابان	3,41	تركيا	3,41	تركيا	3,31	اليابان	2,98	تركيا
2,86	كوريا	3,20	الأرجنتين	3,20	الأرجنتين	2,94	الأرجنتين	2,91	الأرجنتين

المصدر : www.promex.dz

كما أن المستورد الذي يتعامل مع دول الاتحاد الأوروبي سيستفيد في ظل الأورو بسبب الشفافية في الأسعار و تقليل تكاليف تحويل العملات من أجل تسوية مدفوعات هذه الواردات . و سوف يؤدي ثبات سعر الأورو إلى تركيز المستورد الجزائري في دراسة أنسب الأسواق الأوروبية للحصول على السلع التي يريد استيرادها بعيدا عن حسابات سعر الصرف ، وسيتمكن المستورد من التوجه إلى السوق الذي يمكن من خلاله تدبير احتياجاته من السلع بأقل تكلفة ممكنة دون مفاجأة من سعر الصرف في هذا السوق ، أو دون التحوط لأي تقلبات فيه . ولكن يبقى التأكيد على أن سعر الصرف ليس هو العامل الوحيد المؤثر على الصادرات و الواردات حيث هناك عوامل أخرى.

بالرغم من مرور 5 سنوات من تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي إلا انه لم يكن تدفق الاستثمارات الأوروبية وفق طموحات الجزائر إذ أن المعطيات الخاصة بالفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 على المستوى التجاري تشير إلى أنه من حيث القيم المطلقة فان استيراد البضائع شهد ارتفاعا مستمرا وتضاعف، بينما شهدت الصادرات المشكلة أساسا من المنتوجات الطاقوية تذبذبا، وتبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا وتخضع غالبا لعراقيل غير تعريفية.

ينبغي أن تؤدي الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تدفقات للاستثمارات المباشرة الأجنبية تكون إنتاجية وقوية من حيث تحويل التكنولوجيا، من أجل إرساء نمو مستديم يقوم على اقتصادات متنوعة تقلص تبعية البلدان الإفريقية لمداخيل ناجمة عن المواد الأولية، ويقيها من التذبذبات الظرفية للأسواق العالمية التي لا تفسّر دوما باعتبارات اقتصادية.كما أن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

وجد أساسا لتمكين الجزائر من ضمان تأهيل سريع لاقتصادها من خلال الاستثمارات أو المساعدة، غير أن الحصيلة إلى حد الآن تظهر تراجعا في العائدات الجبائية ونقص في مداخيل الدولة وانعدام استثمارات هامة من قبل الاتحاد الأوروبي التي لا تفوق 500 مليون دولار سنويا، مقابل مضاعفة الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يؤكد حسبه بأنه ليس للطرف الجزائري أثر معتبر من حيث النمو ودعم التأهيل ولا من حيث تنويع المداخيل[1].

الفرع الثاني : الاورو و النظام المصرفي الجزائري

قبل الحديث عن تأثير العملة الجديدة على النظام المصرفي ، يجب التعرف في مرحلة أولى على واقع هذا النظام. فقطاع البنوك العمومية لا يزال يمارس احتكارا شبه كلي على نشاطات الوساطة والخدمات المصرفية المرتبطة بالتجارة الخارجية.كما انه مازال عاجزا على التكيف مع شروط ومتطلبات اقتصاد السوق ، خصوصا انه لا تزال أصوله تحوي على مئات الملايير من الدينارات من ديون غير مضمونة التسديد. فحسب محافظ البنك المركزي تبلغ قيمة الموارد المالية المحصلة من البنوك العمومية 2705.37 مليار دينار منها 93.5%للقطاع العام لكن قانون النقد والقرض الذي سمح بتحرير القطاع المصرفي لم يسمح بتطوير فعلي للبنوك الخاصة التي لم تمثل سوى 6.5%من السوق .

إن التأثير الإيجابي الوحيد و المباشر هو تبسيط الصفقات و العقود و العمليات الخاصة بالعملة الصعبة و المرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع الدول المنخرطة في نظام الأورو بدلا من اللجوء إلى الدفع بعملات مختلفة ، فالبنوك الرئيسية الجزائرية ستقوم بإعداد الفواتير بعملة واحدة ، و بالتالي فان مثل هذا التبسيط يمكن أن يطور مهلة إتمام أو إنجاز العمليات المرتبطة بالصفقات و العقود ، حيث تم إقرار نظام تحويل الصرف من و إلى منطقة الأورو بسرعة و بالتالي يتم تخفيض التكاليف ، فعندما يقوم مستورد ما بشراء سلعة معينة فانه لابد من أن يستبدل عملته الوطنية في الصرف بعملة البلد المصدر و سيطلب المصرف عمولة مقابل إتمام هذه العملية و إذا كانت هذه التكاليف منخفضة نسبيا بالنسبة للمستورد الصغير فإنها تزداد إلى مستويات كبيرة بالنسبة للشركات الكبرى التي يقوم باستيراد العديد من السلع و الأجهزة على الرغم من أن نسبة تكاليف تبديل العملة إلى إجمالي تكاليف الاستيراد ستكون متقاربة في كلا الحالتين و سوف تنعكس هذه التكاليف على شكل ارتفاع في أسعار البيع التي يدفعها المستهلك.

كما أن حالة التغيير في عملة تسوية التجارة الخارجية و تحوله نحو الأورو سيؤثر على نوعية الاحتياطات لدى بنك الجزائر و البنوك الأخرى.و على هذا الأساس على البنوك الاستعداد ومن الآن

---

[1] كريم جودي،وزير المالية مداخلة ، خلال منتدى "كرانس مونتانا" المنعقد حول موضوع "إفريقيا بعد لقاء مجموعة الـ20 ببترسبورغ بلندن: المقاييس الاقتصادية الجديدة"،2010.

لإعادة هيكلة حساباتها ، بما يقلل من الحسابات لديها من 15 عملة أوروبية إلى عملة واحدة . يجب أيضا معرفة بكم ستكون العلاقة بين الأورو والعملات الأوروبية التي مازالت خارج ميكانيزم سعر الصرف الأوروبي و كيفية التعامل معها . و أيضا فان البنوك الجزائرية مطالبة ومن الآن بضرورة الإسراع في ضخ أموال لإعداد برامج تدريبية للكوادر العاملة فيها لتكون مؤهلة للتعامل مع هذا الوافد الجديد دون مشاكل لكي يستطيع العاملون في البنوك الإجابة على أسئلة العملاء في هذا الصدد.

يعتمد التوجه المصرفي للاتحاد الأوربي على تقريرات لجنة بازل لعام 1988 و الخاصة بتصنيف البنوك العاملة في الاتحاد الأوربي، و الشروط الواجب توفرها فيها لكي يسمح لها بمزاولة أعمالها في سوق الاتحاد الأوربي و هذه الشروط تعرف شرط كفاية رأس المال و الذي ينص على أن رأس مال أي بنك يزاول نشاطه في الاتحاد الأوربي يجب أن لا يقل على 8 % من إجمالي موجوداته الخطرة[1].

و بإقرار أعمال لجنة بازل تم تصنيف دول العالم إلى مجموعتين من حيث درجات المخاطر التزاماتها، المجموعة الأولى تضم الدول الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية وسويسـ ـ ـرا و الدول التي دخلت في اتفاقية إقراض من صندوق النقد الدولي و منها الجزائر والمجموعة الثانية تضم باقي دول العالم، و عليه فإن هذا التصنيف يعطي الاتحاد الأوربي معاملة تفضيلية لدول المجموعة الأولى بحيث تعد دول ذات مخاطر منخفضة.

أولا : معيار المعاملة بالمثل

هذا المبدأ يقتضي في حالة اعتماد أي دولة غير عضو في الاتحاد الأوربي بالسماح لها بإنشاء بنك أو فتح فرع في إحدى دول الاتحاد فإنه يحق لهذا البنك أو الفرع مزاولة نشاطه في كافة دول الاتحاد الأوربي و بالمقابل تمنح الدولة المعنية الحق لكافة دول الاتحاد بإنشاء بنوك أو فتح فروع لبنوكها فيها.و انعكاسات تطبيق هذا المعيار على البنوك العربية تعد سلبية ذلك أن البنوك العربية تواجهها مشكلة رئيسة في توسيع نشاطها في دول الاتحاد، و سوف تعاني من منافسة البنوك الأوربية داخل الدول العربية و يعد الهدف من وضع هذا المعيار هو حماية القطاع المصرفي أمام المنافسة الخارجية.

ثانيا : معيار كفاية رأس المال

و يقصد بهذا المعيار نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة و حسب قرارات لجنة بازل تمثل هذه الموجودات كلا من التزامات الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية إذا كانت

---

[1] صندوق النقد العربي: أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي و المصارف العربية، أبو ضبي، 1989 ، ص 17.

بالعملات الأجنبية و أي التزامات من القطاع الخاص في هذه الدول مر على استحقاقها أكثر من سنـة، و كذلك الديون المستحقة على الشركات التجارية التابعة للقطاع العام و الأصول الثابتة والأصول الأخرى.

و اعتبرت لجنة بازل الديون الرسمية في الدول العربية لها معدل الخطورة 100 % بينما معدل الخطورة للدول الصناعية لا شيء. يؤدي هذا التطبيق إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض سواء من سوق الاتحاد الأوربي أو من الأسواق المالية الدولية، هذه السلبيات التي سيتعرض لها القطاع المصرفي العربي الذي لا تشير له اتفاقيات الشراكة الأوربية – العربية ، فإن دول الاتحاد الأوربي تسعى إلى توسيع نشاطها المصرفي مما يزيد حدة المنافسة على القطاع المصرفي العربي الذي يطلب منه تطوير نشاطاته و إعادة النظر في أوضاعه لمواكبة المستجدات في المجال المصرفي.

الفرع الثالث : اثر الأورو على الاحتياطات

تعد الجزائر شريكا غير مؤثر بصورة مباشرة على نظام الدفع الدولي ، و بالتالي لا يمكنها اتخاذ قرارات أحادية أو انفرادية يمكن أن تكلفها غاليا ، إضافة إلى ذلك ، فان إيراداتها بالعملة الصعبة تتم بنسبة 95% بالدولار الأمريكي ، إذن أي انخفاض في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و العكس صحيح .و إذا افترضنا أن الجزائر تقرر فوتره صادراتها من المحروقات بالاورو و بما أن سعر هذه المواد في السوق الدولية ما يزال يحدد بالدولار الأمريكي ، فإننا سنخلق بالتالي سوقا خاصا للمحروقات كما أن هناك إمكانية حصول خسارة هامة في الصرف في حالة ما إذا لم ينجح الاورو في فرض نفسه كعملة مهيمنة في نظام الدفع الدولي و تحديد أسعار المواد الأولية . كما أننا سنجد أنفسنا أكثر اندماجا و تبعية للسوق الأوروبية دون أي تأثير إيجابي على بنية الصادرات، بل سيحدث هناك خلل في هذه البنية و الحق للاتحاد الأوروبي في أن يملي علينا سياسته في مجال المحروقات. إذن قبل التسرع و اعتماد الأورو كعملة احتياط يجب التأكد من مدى قدرة الأورو على فرض نفسه في الأسواق المالية و النقدية الدولية ، خصوصا قدرته على تقليص تذبذب سعر الصرف الدولي ، قبل أن يصل إلى مرحلة تجعل في مكانة نظام الدفع الدولاري و منافسة مكانة الدولار الذي يلعب الدور الرئيسي في هذا المجال رسمت سياسة تسيير احتياطات الصرف لضمان أمن الموجودات الخارجية والسيولة وتحقيق عائد معقول، كما لجأت وبداية من سنة 2004 من خلال الإستراتيجية التي أعدها البنك المركزي إلى تنويع احتياطي الصرف من العملات الأجنبية لأن تقلب العملات يهدد استقرار احتياطي الصرف، حيث نوع البنك احتياطي الصرف بين الدولار و الأورو والجنيه الإسترليني، و أن التسيير الحسن لاحتياطي الصرف سمح بتحقيق عائد تقدر نسبته بـ 4.62

بالمائة سنة 2007 بعدما كانت نسبة العائدات سنة 2006 لا تتجاوز 4.26 بالمائة، و أن العائدات أكبر بكثير مما جرى تداوله.

إن الأزمة المالية لم تكن دافعا لتخفيض قيمة العملات القوية .إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للجزائر التي اضطرتها الظروف المالية العالمية إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وهذا نتيجة ارتباط صادراتها بالدولار وارتباط وارداتها الأورو .هذا الارتباط المزدوج للجزائر بالعملتين الدوليتين يجعلها في وضع غير مريح إطلاقا .فارتفاع سعر النفط لا يعني بالضرورة تحسن وضع ميزانها التجاري أو بعبارة أخرى فإن التغير الحاصل في الإيرادات من الصادرات إذا ما قيم بالأورو سيبدو أقل مما هو بالدولار .فبتاريخ 8 ماي 2009 بلغ سعر نفط البرنت) بحر الشمال(58دولار) أورو 1.36 = 1دولار (بعد أن كان في بداية شهر جانفي من سنة 2009 يقدر بحوالي 48دولار) معدل الصرف 1 أورو = 1.28دولار .(فارتفاع سعر النفط ب 10 دولارات خلال الفترة جانفي ماي صاحبه تدهورا في معدل صرف الدولار مقارنة بالأورو، وإذا ما قدرنا الزيادة بالأورو سنجدها تعادل حوالي 5.24 أورو. هكذا نجد أن الجزائر أسيرة عمليتين .من جهة انخفاض سعر النفط، ومن جهة ثانية انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالأورو الذي يشكل عملة الدفع بالنسبة لأغلب واردات الجزائر.[1]

تشير معلومات بنك الجزائر أن احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بلغ في أول ديسمبر 2008 حوالي 140 مليار دولار .وتشير مصادر وزارة المالية إلى أن التوظيف بالخارج يقارب 90 %من هذه الاحتياطيات .حيث تم توظيف 55 في المائة من هذه الاحتياطيات، أي ما يعادل 43 مليار دولار، في شكل أذونات الخزانة الأمريكية.إن قرابة 70 %من احتياطيات الجزائر من الصرف مودعة بمعدل فائدة يقارب 4 %، في شكل أذونات الخزانة الأمريكية، اليابانية والبريطانية والأوروبية ذات السمعة وهي توظيفات تتميز بالطول النسبي لمدتها .بينما الباقي مودع لدى بنوك كبيرة عالية السمعة .ولقد عملت الجزائر خلال الفترة 2001 - 2003على تنويع توظيفاتها من خلال الاهتمام أكثر بالتوظيف في شكل أورو 45 في المائة(، الدولار 45) في المائة (والباقي مناصفة بين الين والجنيه الإسترليني .إلا أن أزمة قرض الرهن العقاري دفعت بالجزائر إلى تفضيل التوظيف في أذونات الخزانة الأمريكية .علما بأن بنك الجزائر عمل على شراء الأورو عندما كان منخفضا، وهو ما يجعل احتياطي الجزائر من هذه العملة على مستوى عال.وحسب المسئول الأول للبنك المركزي الجزائري فإنه بإمكان الجزائر مواجهة الأزمة المالية بفضل:

- إتباع بنك الجزائر لإستراتيجية تنويع عملات التوظيف ما بين أهم العملات الصعبة؛ وهذا ابتداء من سنة 2004 بغرض التسيير الجيد لمخاطر الصرف .على هذا الصعيد قام بنك الجزائر

---

[1] عبد الرحمان مغاري ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري ، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، سطيف، أكتوبر 2009،ص: 9

بتنويع العملات التي تقوم بتوظيف أموالها فيها، وهذا زيادة على الحذر في تسيير احتياطيات الصرف، وهو ما سمح للجزائر من مواجهة التقلبات الكبيرة التي تحدث في الأسواق المالية الدولية.

- زيادة التوظيف في الأصول التي لا تكتنفها المخاطر.

جدول رقم (37) احتياط الصرف (2000-2008) بملايير الدولارات الأمريكية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
احتياطات الصرف	12.5	18.2	23	33	43	56	78	110	136.7

المصدر : www.bank. of algeria.dz

نلاحظ من الجدول أن احتياطي الصرف بالنسبة للجزائر مرتبط مباشرة بأسعار البترول و لقد اخذ هذا الاحتياطي في الارتفاع بشكل ملحوظ في السنين الأخيرتين 2007-2008 ولقد وصل الاحتياطي الجزائري من العملات لدى بنك الجزائر أكثر من 136.705 مليار دولار في 2008 [1] ومن المعروف نظريا أن أهم أهداف هذا الاحتياطي هو تغطية احتياجات الجزائر من الواردات و تتفاوت النسبة التي يغطيها هذا الاحتياطي من دولة إلى أخرى في العالم و لكن المعدل الدولي هو أن يغطي هذا الاحتياطي ما يعادل قيمة واردات الدولة لمدة 3 أشهر وهو المعدل الآمن دوليا . حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر بين منطقة الدولار و منطقة الاورو و منطقة الين ليستخدم الأورو في تسوية تجارة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي و يستخدم الدولار لتسوية تجارتها مع الولايات المتحدة و الين لتسوية التجارة مع اليابان و ذلك للحد من التحويل بين الدولار والأورو و الين والذي قد لا يكون في صالح الجزائر من التآكل بسبب تعرض الدولار للتراجع أو تعرض العوائد المحققة عليه للهبوط حيث سيؤدي تأثير الدولار مقابل الأورو إلى التأثير على قيمة هذه الاحتياطات، و هذا قد يكون دافعا للسلطات النقدية في الجزائر إلى ربط الدينار بسلة من العملات حسب نسب توزيع التجارة و توزيع الاحتياطات لدى بنك الجزائر .

إن تحديد العلاقة بين الدولار و الاورو وانعكاساتها على الدينار الجزائري ، من الممكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدينار والدولار واللجوء إلى ربط الدينار بسلة من العملات لتفادي تأثر الاقتصاد الجزائري بأية أزمات يتعرض لها في المستقبل وسوف يمتد ذلك إلى الاحتياطات لدى بنك الجزائر . و يكون هناك أهمية لتنويع هذه الاحتياطات بين الدولار و الاورو والين الياباني

---

[1] لكصاسي محمد: الوضعية المالية و النقدية للاقتصاد الجزائري : عرض أمام المجلس الشعبي الوطني أكتوبر 2008

حسب أوزان توزيع التجارة الخارجية للجزائر و ذلك من اجل حماية هذه الاحتياطات من التآكل بسبب تعرض الدولار للتراجع أمام الاورو. أيضا سينعكس الاورو على الجهاز المصرفي من حيث تبسيط الصفقات و العقود و العمليات الخاصة بالعملة الصعبة وعلى هذا الأساس رأينا ضرورة استعداد البنوك لإعادة هيكلة حساباتها،

ابتداء من دخول العقد حيز التنفيذ فإن المجموعة والجزائر يضمنان حرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، والتي تتم في المؤسسات المنشأة وفقا للتشريع المعمول به، ونفس الشيء بالنسبة للتصفية القضائية واسترجاع عوائد هذا الاستثمار وكل الأرباح التي تنتج عنه.وتتم الاستشارة بين الطرفين فيما يخص الشروط الضرورية من أجل تسهيل حركة رؤوس الأموال ما بين المجموعة والجزائر والعمل على تحريرها بصورة كاملة.

وإذا تعرض أحد الطرفين لصعوبة في ميزان المدفوعات فإنه وفقا للشروط المحددة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ووفقا للمادتين 8 و 14 من قانون صندوق النقد الدولي يمكن لأحد الطرفين أن يتخذ إجراءات تقييدية (Restrictives) حول المعاملات الجارية والتي لا تتجاوز تصحيح ميزان المدفوعات، وضرورة إعلام الطرف الآخر فورا، ووضع جدول زمني من أجل إلغاء تلك الإجراءات.

المبحث الرابع: تصميم أهداف السياسة النقدية في الجزائر في ظل العولمة

ساهمت الأوضاع الصعبة التي واجهتها الجزائر في نظام الاقتصاد المخطط في خلق الرغبة و الحافز للانتقال إلى اقتصاد السوق، و ألزمها هذا التحول بإصلاح النظام المالي، ، و من هنا ظهر قانون النقد و القرض (10/90)، حيث حمل هذا القانون في طياته مجموعة من الإصلاحات للجهاز المصرفي و لأدوات السياسة النقدية في تنظيم و ضبط السيولة.

المطلب الأول : السياسة النقدية - أهدافها و أدواتها

يتبع البنك المركزي إستراتيجية من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية ، فهو يتبنى إستراتيجية ابتداء باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط إلى الهدف النهائي، ولكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول إلى الهدف النهائي المنشود.

الفرع الأول : أهداف السياسة النقدية في الجزائر

تجدر الإشارة أن كل من القانون 90-10 و الأمر 03-11 المتعلقين بالقرض و النقد سطرا الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالإضافة إلى تحديد مهام البنك المركزي و يمكن تلخيص هذه الأهداف كما يلي [1] :

1-تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي

تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي تفادي حدوث الأزمات ا النقدية والاقتصادية مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي من شأنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي.

2-المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة

يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات .ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات. وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

3-المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل

وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني.

4-مكافحة التقلبات الدورية

من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني من تضخم و انكماش والتخفيف من حدتها حتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام (الإنتاج والتوظيف والدخل) وبعبارة أخرى الحفاظ على الاستقرار النقدي وذلك من خلال التعادل بين الادخار و الاستثمار.

---

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005، ص ،ص: 50،49.

5- استقرار المستوى العام للأسعار

تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار، والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة ا النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة كما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة. إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.

6- تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية

تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية ، بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة ومن ثم الوصول إلى الأهداف المحددة، حيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوى مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية والتي تسعى لتحقيقها.كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، ويقصد بالمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطية هي مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة (قصير، متوسطة وطويلة الأجل)، في كل من سوقي النقد والمال،وأنها تؤدي مهمة الوساطة بين المقترضين والمقرضين بهدف تحقيق الربح.

7 - تحقيق التنمية الاقتصادية: تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار. إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية والتمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا.

الفرع الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر

تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الوسائل. و يعتبر البعض منها مباشرة لأنها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة. في حين يعتبر البعض الآخر وسائل غير مباشرة حيث تؤثر على آليات السوق.

أولا : الأدوات غير المباشرة

ا- الاحتياطات الإجبارية: يقوم بنك الجزائر بعرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية، و يودع هذا الاحتياطي في حساب مجمع تحسب على أساسه فوائد مالية بنسب معينة، حيث كان يقدر في

سنــة 2000 ب 5 % ثم تم خفضه إلى 4 % بتاريخ 11 فيفري 2001، و أصبح في ماي 2001 يقدر ب 3%.لقد تم الرفع الأخير لمعدل الاحتياطات الإجبارية بواسطة التعليمة رقم 13-7في 2007المعدلة والمتممة للتعليمة02- 04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية تبعا للمادة 3 من هذه التعليمة إذ تم تعديل المعدل في منتصف جانفي2008 ب8 %مقابل 6.5% في نهاية ديسمبر 2008[1].

ب- معدل إعادة الخصم و معدل الفائدة

لقد كان سعر الخصم قبل صدور قانون النقد و القرض (10/90) أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص[2]و عرف معدل إعادة الخصم توسعا أكثر، و صار بنك الجزائر يقبل إعادة خصم تشكيلات قروض جديدة.

الجدول رقم (38): تطور سعر إعادة الخصم للفترة 1990 - 2007

السنوات	معدل إعادة الخصم	السنوات	معدل إعادة الخصم
1990	6.0	2000	7.5
1993-1991	11.5	2001	6.0
1994	15.0	2002	5.5
1995	14.0	2003	4.5
1996	13.0	2004	4.0
1997	11.0	2005	4.0
1998	9.5	2006	4.0
1999	8.5	2007	4.0

المصدر : تقرير بنك الجزائر 2006 و 2007

إن ارتفاع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى زيادة تكلفة اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي و منه يقل اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي و هذا ما يقلص حجم احتياطاتها الحرة ومن ثم رفع تكلفة الاقتراض مع إحجام العملاء عن طلب القروض و من ثم تقليص منح الائتمان مما يخفض العرض النقدي .و هدا يدل كذلك على رغبة بنك الجزائر بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك و استخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش .

ج- عمليات السوق المفتوحة

هدف عمليات السوق المفتوحة عادة هو معدل الفائدة، و تكمن هذه العمليات في شراء و بيع بنك الجزائر في السوق النقدية لسندات عمومية تستحق في أقل من ستة أشهر، و سندات خاصة يمكن

---

[1]تقرير بنك الجزائر 2009.

[2] Benissad Hocine , ALGERIE , Restructurations et Réformes Economique (1979-1993) .ED.O.P.U. Alger . 1994. p; 121

قبولها للخصم أو لمنح قروض[1] و لا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات هذه 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، غير أن هذا الشرط الأخير لم يصبح قائما في ظل الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد و القرض[2].و بخصوص تسيير فائض سيولة النظام البنكي الذي أضحى هيكليا اذ أبقى بنك الجزائر على "نفس مستوى التدخل في السوق النقدية بواسطة استعادة السيولة على أساس 7 أيام و 3 أشهر مقارنة بالثلاثي الثاني 2007 . و قد سمحت السياسة النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر في سنة 2008 ب "امتصاص و بشكل فعال فائض السيولة على مستوى السوق النقدية و التحكم في التضخم"[3].

ثانيا : أدوات أخرى

تعتبر وسيلة استرداد السيولة أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم وعلاوة على ذلك، ليست المشاركة في عمليات استرداد السيولة الإجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولتها. و قد ساهمت أداة استرداد السيولة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها سنة 2002. حيث بدأت ب 100مليار دج في افريل 2002و بلغت 129مليار دج في نهاية نفس السنة ثم بلغت 250 و400 مليار دج خلال 2003و 2004 على التوالي و في الدول المتقدمة لها نفس معنى السوق المفتوحة. وفي مقابل هذا الارتفاع ، خفض بنك الجزائر نسبة الفائدة على استرجاع السيولة من 1.75% في ديسمبر 2003الى 1.25%في جوان 2004ثم الى 0.75%في نهاية 2004 .كما انتقل معدل استرداد السيولة في الجزائر من 1,75% في المتوسط في 2007 و إلى أقل من 1,5% في جوان 2008.

تتمتع السياسة النقدية في الجزائر بثلاثة أدوات أساسية و هي: السوق المفتوحة و الاحتياطات الإجبارية، و نسبة الخصم و يضاف إلى هذه الأدوات أداة أخرى تدعى " التنظيم النهائي" (استرداد السيولة). و يلجأ لهذه الأداة بعد استخدام الأدوات الأخرى و بقاء وضعية السيولة مثيرة للانشغال و بالتالي يتم القيام بالاسترداد أو تسهيلات للسيولة لمرافقة طور النشاط الاقتصادي، سواء كان مرتفعا أو منخفضا[4].

المطلب الثاني : فعالية السياسة النقدية في الجزائر

تتأسس فعالية السياسة النقدية بالجزائر خاصة على مدى مقدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات و الودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى

---

[1] المادة 76 من قانون النقد و القرض 11/90 .

[2] المادة 45 من الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد و القرض.

[3] تقرير بنك الجزائر 2009

[4] مجلة ميديا بنك، مجلة رقم 74- أكتوبر و نوفمبر 2004 . ص 12.

أدنى حد ممكن. لتصل بذلك النقود إلى قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية تجاه السلطة النقدية إلا أن هذا لا يتم إلا أمام مجموعة من التحديات أهمها:

- شدة حساسية الاقتصاد الجزائري و سياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي. و كذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النفطية (الدولار الأمريكي) إذ ينجر عنه علاقة دائرية بين الوضع الخارجي للجزائر و الخزينة العمومية التي تجد المنفذ في الجهاز النقدي الشيء الذي قد يكون له تأثير سيء على مسار السياسة النقدية في الجزائر.
- ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل و المتمثلة أساسا في السوق المالي ذا النشأة الحديثة. و هذا ما ينبئ بضعف الاقتصاد الجزائري من الخروج من اقتصاد المديونية (الاستدانة) إلى اقتصاد الأسواق المالية و الذي يتماشى و اقتصاد السوق.
- إن حسن أداء الجهاز المصرفي مرتبط باستقلالية و منحه المسؤولية الكاملة في إبرامه لعقود الائتمان ليتمكن من احترام نسب كفاية رأس المال المحدد من قبل بنك الجزائر.

على الرغم من تمكن الجزائر من امتصاص معدل التضخم لاسيما خلال 1999-2002 إلا أن معدل الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي لا يزال مرتفعا.

المطلب الثالث : استهداف التضخم في الجزائر

حددت المادة 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، حيث تتعدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي ثم التشغيل الكامل فهدف استقرار الأسعار و الحفاظ على استقرار العملة .غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار كهدف ينص عليه القانون 90-10 والأمر 03-11، و جاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر 2003 كما يلي:" إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك".

و من وراء الغموض السائد في صياغة الإثبات، يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو استقرار الأسعار و مراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الاستهلاك. قبل سنة 2003، كان من غير الممكن الحصول على نسبة رقمية للتضخم. في حين احتوى تقرير سنة 2003 استدلاليا هدفا محددا : " إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية بعبارات استقرار الأسعار على المدى المتوسط، أي نسبة تضخم تقل عن 3 % أمكن بلوغها سنة 2003 ...".و تجدر الإشارة أن بنك الجزائر انتهج منذ سنة 2003 منهجا لتطبيق السياسة النقدية، و استهداف نسبة تضخم لا تزيد عن 3 % كما ذكر أعلاه.

و يبقى السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن الحفاظ على سقف نسبة تضخم قدرها 3 % في الظروف الحالية للبطالة و الأزمة المالية العالمية و تدهور القدرة الشرائية ؟.

يبدو الرهان صعب للغاية و بالفعل شهدت سنة 2004 اختراق هذا السقف. بما أن مؤشر أسعار الاستهلاك قدرت ب 3.6 % حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات .

إن الإدارة المنسقة للسياسة النقدية خلال سنة 2008 ، المتميزة بمخاطر تضخمية متزايدة ، قد سمحت لبنك الجزائر باحتواء الضغوط التضخمية و إتمام إستراتيجية هدف التضخم بشكل ناجح (3 %- 4 %كمتوسط سنوي) وقد سجلت 2008 معدل 4.4 % رغم الأثر الجوهري للتضخم المستورد[1].

إن ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل هو أن السياسة النقدية تعتبر فعالة في تحقيق استقرار الأسعار لذا يعد هدف استقرار الأسعار الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية على عكس الأهداف الأخرى .

أما إجمالا فلا يمكن أن نقول أن السياسة النقدية كانت فعالة في تحقيق كل أهدافها ، لان تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شانه أن يزيد في فعاليتها ، وهو هدف استقرار الأسعار، وبالتالي نستنتج أن فعالية السياسة النقدية تتقلص كلما تعدت إلى تحقيق أهداف أخرى غير هدف التحكم في التضخم وهذا خاصة إذا كانت تمر بمرحلة انتقالية[2].

توجد عدة أسباب تمنع السلطة النقدية في حال استهدافها التضخم من تحقيق سياستها بفاعلية اكبر وتتمثل هذه الأسباب في عدم توفر الشروط الأولية للاستهداف، إلى جانب وجود صعوبات أخرى تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني .كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين هدفها النهائي والأهداف الأخرى للسياسة النقدية .

تعتبر استقلالية البنك المركزي من أهم الشروط الأولية لاستهداف التضخم بحيث ترتبط هذه الاستقلالية بجانب قانوني الذي بدوره يجب أن ينعكس على الواقع العملي .فقانون النقد والقرض مثلا أعطى استقلالية جيدة من الناحية القانونية للسلطة النقدية ، لكن المادة 78 من قانون النقد والقرض لم تطبق إذ تنص على إمكانية منح البنك المركزي للخزينة تسبيقات سنوية لا تتعدى 10 % من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة . أما ما حدث في الواقع على سبيل المثال أن النسبة بلغت 51.7 % في 1997مقارنة بالإيرادات العادية لسنة 1996.

المبحث الخامس: أداء السياسة النقدية في الجزائر و التحكم في التضخم

أصبحت الجزائر كغيرها من دول العالم الأخرى تعنى بالاستقرار النقدي لأنه يعتبر أحد عوامل الاستقرار الاقتصادي، ويقصد به غياب الاختلالات الداخلية والتغيرات على مستوى الأسعار، واستقرار ميزان المدفوعات على المستوى الخارجي. إن تقييم مدى استقلالية البنك المركزي الجزائري

---

[1] تقرير بنك الجزائر 2009 ، ص: 197

[2]بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز " السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) " مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد41 ، 2008، ص: 40

فيما يخص صياغة السياسة النقدية و تطبيقها، يقتضي دراسة النصوص لإبراز فلسفة السلطة على وجه الخصوص في هذا الميدان. و كذا الكيفية التي يتم بها تشكيل الأجهزة المسيرة و صلاحيتها.

المطلب الأول : أداء السياسة النقدية في الفترة 1990-1999من خلال تحليل اتفاقيات التثبيت و دورها في التحكم في التضخم

انتهى الأمر بالجزائر عقب محاولة تصحيح ذاتي قامت بها فيما بين (1986-1989) إلى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية. و هكذا أبرمت الجزائر اتفاقيات متعددة مع الصندوق النقدي الدولي، سيتم استعراضها آخذين بعين الاعتبار موقع معالجة التضخم في هذه الاتفاقيات .

الفرع الأول : الاستعداد الائتماني الأول: ماي 1989

تزامن صدور قانون النقد و القرض مع بداية تطبيق اتفاق الاستعداد الائتماني حيث كان القانون يهدف إلى :

* محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.

* وضع نظام مصرفي عصري فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية.

* إعادة الاعتبار للدينار.

* وضع حد للتحويلات غير الميزانية للخزينة.

أولا : تدابير البرنامج الاستعدادي الأول لمواجهة التضخم:

لتحقيق هذه الأهداف قامت السلطات النقدية بالإجراءات التالية[1]:

- رفع معدل إعادة الخصم من 7,5% سنة 1989 إلى 10,5% في سنة 1991 و إلى 11,5% سنة 1992 بهدف جعل المعدلات حقيقية موجبة.
- التأطير الشامل للقروض.
- تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود سقف 20%.
- إدخال سوق تعامل بين البنوك (السوق مشتركة بين البنوك).
- إصلاح نظام الأسعار، حيث كان نظام الأسعار المحلية في الجزائر خاضعا لعديد من الضوابط

ثانيا : تقييم تدابير البرنامج الاستعدادي الأول لمواجهة التضخم:

الشيء الذي يساعد على بروز اختناقات تضخمية، هو ذلك التباعد الموجود بين المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية، أي لما تكون الكتلة النقدية بدون مقابل، فقد تطورت الكتلة النقدية "M_2" بين سنة 1989 و 1990 بنسبة 11,32 % في حين تغير الناتج المحلي الإجمالي "PIB " بمعدل

---

[1] مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998 C.N.E.S ص: 23.

0,8 % فقط، و قد بلغ معدل التضخم في سنة 1989 نسبة 9,3 %.كشفت الإحصائيات النقدية نوعا من انعكاس الاتجاه ابتداء من سنة 1989 و هي سنة تطبيق برنامج "الاستقرار" الأول فيما يخص معامل السيولة مقيسا بالمقارنة إلى الكتلة النقدية، و إجمالي الناتج الداخلي. ذلك أن هذا المؤشر انتقل من 83,68% سنة 1988 إلى 52% فقط في 1991[1]. كان هذا الامتصاص التدريجي للفائض النقدي نتيجة تحرير الأسعار، و خفض قيمة الدينار معا و هو نتيجة لانسحاب الخزينة من دائرة التسبيق و الإقراض و مع بداية سنة 1990 تميزت المؤشرات الاقتصادية بما يلي:

- نمو ضعيف للناتج الداخلي الخام 0,8%.
- ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18%.
- بقاء معدل الفائدة الحقيقي سلبي، نتيجة التضخم.

انطوى نظام الأسعار المحلية المتعلق بالضوابط و التشوهات، سوء تخصيص الموارد. كما اتسم بعدم الإنصاف لان النصف الأكثر ثراء من السكان كان يستهلك أكثر من 60 % من المواد الغذائية المدعمة[2].

الفرع الثاني : الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:

سبق هذا العقد إجراءات تحريرية قامت بها السلطات الجزائرية كالتحرير الجزئي للأسعار، الزيادة في معدلات الفائدة للقروض البنكية....الخ. و في 03 جوان 1991 تم الاتفاق على قرض بمبلغ 400 مليون دولار يدفع على أربع شرائح تبلغ 100 مليون دولار.

أولا : تدابير البرنامج في مواجهة التضخم:

يحتوى هذا الاتفاق مجموعة من التدابير من ضمنها:

- تحرير التجارة الخارجية.
- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية قصد أن لا يتجاوز الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق الموازي 25%
- رفع معدلات الفائدة.
- تحقيق فائض في موازنة الدولة، قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور و خفض النفقات العامة، و الحد من الكتلة النقدية بجعلها في حدود 41 مليار دج.
- خوصصة المؤسسات العمومية الميئووس منها.

---

[1] نفس المرجع ، ص: 21.

[2] النشا شبي كريم، مرجع سابق، ص:91.

- تحرير الأسعار.

لقد كان لتقليص دور السلطات النقدية،اثر سلبي بحيث أخذت الحكومة مجموعة من الخطوات الى الوراء مما أدى الى ازدياد وضعية الجزائر سوءا ، حيث بلغ معدل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك إلى 21,8% سنة 1991 و 31,2% سنة 1992. و بهذا استمرت سلبية معدل الفائدة الحقيقي، و نمو الكتلة النقدية بـ 21,3% بعدما كان معدل النمو في سنة 1990 يساوي 11,3%[1].

ولقد تم خلال هذه الفترة تخفيض العملة الوطنية بنسبة 22%، و تقليص دعم المواد الأساسية. بإدخال الدعم المباشر عن طريق المنح، كما تم خفض عجز الموازنة العامة بـ 5 مليار دج.

وتم وضع آليات لتحرير التجارة الخارجية.

ثانيا : تقييم تدابير البرنامج الإستعدادي الثاني لمواجهة التضخم:

ابتداء من عام 1992، و في بيئة انعدام اليقين السياسي و الصراع المدني، و تضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي، تباطأت خطى الإصلاحات الهيكلية، و اتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية فقد كانت إستراتيجية السلطات تهدف في 1992-1993 إلى الوفاء تماما لخدمة الدين الخارجي الذي وصلت نسبة أعبائه إلى 80% من عوائد الصادرات.

أثر تراجع السلطات -قليلا- عن سياسة التشدد المالي في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية. مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية. كما تضاعف رصيد إجمالي الائتمان المقدم للحكومة ثلاث مرات تقريبا.و في الوقت ذاته، زاد الائتمان في الاقتصاد بصورة ملحوظة استجابة لارتفاع طلب المؤسسات العامة التي كان وضعها المالي قد تدهور نتيجة لزيادات الأجور و التباطؤ العام في الاقتصاد.

و تجدر الإشارة إلى أن البنوك لم تجد خيارا سوى تقديم الائتمان للمؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها.

و قد واكب الانزلاق الاسمي لقيمة الدينار خلال 1993 معدل التضخم مقيسا بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك قدره 31,3% أي بمستوى يفوق تضخم الشركاء التجاريين الرئيسيين. و هكذا كان الانخفاض الاسمي الذي حدث سنة 1993 معوضا بتزايد حدة التضخم خلال السنة نفسها. و بينما كان صندوق النقد الدولي يوصي بمواصلة تصحيح سعر الصرف لخفض نسبة التضخم التفاضلية بصورة ملحوظة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، أعربت السلطات عن تفضيلها المسعى التدريجي بلزومها جانب التوقف و الارتخاء.فتقرر استقرار سعر الصرف الاسمي عند قيمته في نهاية 1992، أي 23

---

[1] مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998 C.N.E.S ص: 23.

دج للدولار الأمريكي الواحد. و إضفاء الشرعية على السوق الموازية للعملات سنة 1993، و تأجيل عملية توحيد السعرين إلى سنة 1995[1] .

الجدول رقم (39) تطور أسعار الصرف (1993-2001) دولار أمريكي

البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر صرف الدينار مقابل الدولار متوسط مرجح	22.5	36	47.6	54.7	57.6	58.8	66.6	75.3	77.3

Source banque d'algerie évolution économique et monétaire en algerie ; juillet 2002.

أدت تعديلات الأسعار الواسعة و تدابير التحرير،و عمليات خفض الدينار الجزائري التي حدثت في 1994، إلى زيادة حادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الفرع الثالث : الاتفاق الإستعدادي الائتماني الثالث أفريل 1994:

كانت أول الإجراءات التي تم تنفيذها بموجب هذا الاتفاق هو تخفيض العملة الوطنية بنسبة 40,17% (1 دولار أمريكي = 36 دج) بالرجوع إلى سعر صرف 8 أفريل 1994 و بحوالي 50% بالنسبة للسعر السابق لهذا التاريخ (1994) و جاء هذا التخفيض مع إعلان مجلس النقد و القرض أن هذا التخفيض ضروري لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى[2].

أولا : أهداف اتفاق 1994:

تندرج أهداف الاتفاق ضمن أفاق متوسطة المدى و هي كالآتي:

* تقريب معدل التضخم من المعدل العالمي (3% - 4%) في 1997 و في هذا الصدد قدر البرنامج نموا في الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) يبلغ 3% في 1994 و 6% في 1995 وكان منتظرا خلال هذه الفترة (أفريل 1994-مارس 1995) عودة إلى النمو و الاستقرار المالي (تقليص معدل التضخم).[3]

* خلق مناصب شغل و بناء مساكن و تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية لحماية الطبقات الأكثر تضررا بسبب مخلفات مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق.

* تهدف السياسة النقدية إلى دعم سعر صرف الدينار و ذلك بالحد من الضغط التضخمي، عن طريق تقليص معدل التوسع النقدي بالمفهوم M_2 إلى 14% لفترة البرنامج مقارنة بـ 21% في 1993.

---

[1] - مشروع التقرير التمهيدي "مرجع سابق ص: 23.

[2] - Si Zoubir L'yes: "Le Fond monétaire au secours du régime" in Le Monde diplomatique, Mars 1995;p-p: 6-7: أنظر الى

[3] مشروع التقرير التمهيدي "مرجع سابق ص: 23.

* وضع سعر صرف جديد يسمح بتدعيم المنافسة في السوق المحلي،مما يسمح بارتفاع أسعار المنتجات المستوردة مقارنة بالمنتجات المحلية، مما يجعل هذه الأخيرة أكثر تنافسية مع ضرورة تحسين نوعيتها غيران سعر الصرف الجديد، و تحرير الأسعار يؤدي إلى ارتفاع تضخم مرتفع في البداية، و هو ما يستدعي وضع سياسة نقدية و ميزانية أكثر تقييدا.

ثانيا : تدابير برنامج الاستعدادي الثالث لمواجهة التضخم

يهدف تنفيذ برنامج التثبيت إلى إعادة التوازنات الكلية الخارجية (فائض في ميزان الحسابات الجارية) أو الداخلية فائض أو على الأقل توازن في الموازنة العامة للدولة)، و هذا عن طريق الإجراءات الأرثوذكسية Les Mesures orthodoxies المعروفة في برامج التثبيت المقترحة من قبل ص.ن.د.

يحتوي برنامج التثبيت الموقع في أفريل 1994 على التدابير التالية [1]:

- تسوية سعر الصرف و ذلك بتخفيض قيمة الدينار بـ 40,17%.
- تقليص عجز الخزينة إلى مستوى 33% من الناتج المحلي الخام بالاعتماد على سياسة تقييدية.
- ترشيد نظام الحماية الاجتماعية (إدخال نظام الشبكة الاجتماعية).
- تأسيس صندوق لتأمين للبطالة و إلغاء تعويضات الطرد الناتج عن أسباب اقتصادية.
- وضع برنامج لتحرير التجارة الخارجية بهدف إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.
- متابعة تحرير نظام الأسعار و ذلك بالمرور من نظام للأسعار القصوى إلى نظام بالهوامش القصوى، إلى نظام للأسعار الحرة، و تقليص دعم الأسعار الصريح و الضمني خاصة بالنسبة للطاقة، للمواد البترولية و الغذائية.
- رفع معدل الخصم إلى 15% و معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي بـ 20%.

أ- السياسة النقدية

لمعالجة أزمة التضخم، بدأ بنك الجزائر في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملات الأجنبية) مع تعويضها بنسبة 11,5% و تعززت فعالية الرقابة النقدية غير المباشرة بصورة أكبر في ماي 1995 عند ما بدأ بنك الجزائر مزادات إعادة الشراء لتوفير السيولة للبنوك التجارية.

اتخذت الحكومة خطوة أخرى نحو تعميق الأسواق المالية عندما بدأت في أواخر 1995 في تنفيذ نظام رسمي للمزادات لبيع سندات الخزانة القابلة للتداول في سوق النقد. و وصلت أسعار الفائدة في هذه السندات إلى 22,5% في أوائل 1996 قبل أن تنخفض إلى 17,5% في نهاية 1996، في ضوء تباطؤ معدلات التضخم و قد سهل هذا النظام تطبيق عمليات السوق المفتوحة.

---

[1] قدي عبد المجيد ص.ن.د مسار التصحيح الهيكلي" مرجع سابق، ص،ص: 11-12

في إطار عملية التحول تم استخدام أدوات نقدية غير مباشرة:

*** تحرير أسعار الفائدة:**

حررت أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1990، و لكن أسعار الفائدة على الإقراض من البنوك التجارية ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا. و نتيجة لذلك ظل هذان النوعان من أسعار الفائدة سالبين، من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة 1993-1994. لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن تراخي سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة في (1992-1993)[1].

و اتخذت خطوة مهمة بموجب الإصلاح لعام 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على أسعار الإقراض من البنوك التجارية للجمهور.

أدى تحرير أسعار الفائدة، مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ بداية 1996.

*** إدارة النقد الأجنبي:**

قامت الجزائر بتشديد الضوابط على التجارة و على النقد الأجنبي و هذا ما تضمنه برنامج الإصلاح لـ 1994، من تحرير التجارة و المدفوعات مع خفض كبير لقيمة الدينار الجزائري. و ألغيت جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي في بنك الجزائر بعد إنشاء سوق النقد الأجنبي في ديسمبر 1995. و في ديسمبر 1996 صرح بنك الجزائر بإمكانية فتح بإنشاء مكاتب الصرف للتعامل مع النقد الأجنبي[2] و عززت هذه التغييرات المؤسسية كثيرا من قدرة بنك الجزائر على إدارة السياسة النقدية، كما عززت الشفافية و فعالية تخصيص النقد مع تزايد التركيز على آليتي السوق و الأسعار و التحول عن استخدام الضوابط المباشرة[3].

هناك ظواهر خارجية أثرت سلبا في السيولة المصرفية، مثل طريقة الدفع (نقدا) لتسديد الواردات ، ذلك أن صعوبة حشد خطوط القروض تجبر المتعاملين على اللجوء إلى هذا النمط في الدفع، و بالمقابل ساهمت الخزينة بفضل الموارد التي درتها إعادة الجدولة في إعادة تكوين السيولة المصرفية.

ب- السياسة المالية:

لعبت السياسة المالية دورا رئيسيا في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و إطلاق الموارد للقطاع الخاص، من خلال تخفيض عجز الميزانية. أما في الجانب الهيكلي فقد عززت السلطات قوة الميزانية بإعادة تشكيل النظام الضريبي. و الاتجاه نحو تخفيض الاعتماد تدريجيا على

---

1 النشاشيي كريم مرجع سابق، ص: 60.

2 لكنها غير موجودة لغاية اتمام هذا البحث

3 النشاشبي مرجع سابق، ص: 60.

الإيرادات الهيدروكربونية، بإعادة توجيه النفقات نحو المجالات التي تنهض بالنمو مثل التعليم و الصحة، مع تحسين شبكات الأمان الاجتماعي. سجلت الفترة 1993-1997 زيادة في الإيرادات المالية بحوالي 6% من إجمالي الناتج المحلي و جاء هذا الأداء القوى بفضل العناصر الرئيسية التالية:

- تعديل سعر الصرف.
- زيادة الواردات نتيجة لتحرير التجارة.
- تنفيذ التدابير الرامية لتقوية النظام الضريببي ، و توسيع القاعدة الضريبة، و الجباية البترولية و اتساع الوعاء الضريبي للحقوق الجمركية، و الرسوم الجمركية على القيمة المضافة.

و لقد تم تقليص النفقات الجارية بضبط أساسا المرتبات و الأجور، و تخفيف أعبائها مع التحكم في إعداد العمال، و تجميد مرتبات الوظيفة العمومية، أو السعي على الأقل لتفادي مواكبتها لارتفاع الأسعار و هي إحدى وسائل وقف تغذية لولب الأجور/التضخم. و تم اعتماد إلغاء إعانة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع و دعمها، كهدف لترشيد النفقات العمومية مع العلم أن تحرير الأسعار هو الهدف الأكبر للتصحيح الهيكلي.

*** إصلاح نظام الأسعار (إلغاء الدعم، رفع ضوابط الأسعار، و هوامش الربح)**

اتخذت السلطات خطوة رئيسية في أفريل 1994، من خلال إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع، حيث ظلت الضوابط السعرية قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية أساسية (الدقيق، و الحليب)، و منتجات الطاقة.و في أواخر 1994 تحررت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي و أسعار البناء للإسكان الاجتماعي، و ألغيت جميع الضوابط المتبقية على هوامش الأرباح[1]

و الأسعار خلال سنة البرنامج في 1995/1996 (أول أفريل 1995-31 مارس 1996)، باستثناء الأدوية و الأغذية و منتجات الطاقة المدعمة.

*** إلغاء الدعم و اعتماد قانون المنافسة**

في 1994/1995 تضاعفت أسعار الأغذية التي كانت مدعمة و زادت بنسبة 60% في 1995/1996. و نتيجة لهذه التعديلات في الأسعار رفع الدعم عن المنتجات البترولية (أكتوبر 1995)، و الحليب البودرة (جوان 1995)، و الدقيق العادي (أكتوبر 1995)و طحين الخبز (جانفي 1996) و في نهاية 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية، و مازالت هناك إعانة عامة لمنتجات الغاز و الكهرباء (تعادل 0,4% من إجمالي الناتج المحلي في 1996) و التي التزمت الحكومة بإلغائها بنهاية عام 1997 .[2]هدف اعتماد قانون المنافسة في جانفي 1995 إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار

---

[1] باستثناء زيوت الطعام، و السكر، و الأدوية و اللوازم المدرسية، و اللبن و التبغ و خمسة من منتجات الحبوب التي نقلت من فئة منتجات الأسعار الجبرية إلى منتجات ذات هوامش للربح المحددة.

[2] النشاشبي كريم، مرجع سابق ص،ص: 91-92.

لجميع المنتجات، مع تطبيق قواعد مكافحة الاحتكار (الممارسات التي تتعارض مع المنافسة)، كفرض حدود على الوصول إلى السوق، أو التواطؤ بين الشركات للسيطرة على سوق معينة، و لهذا وجب استحداث ضمانات ضد إساءة الاستغلال من جانب الموردين الاحتكاريين.

جـ - سياسة سعر الصرف:

أدت صدمات التبادل التجاري المعاكسة و السياسات المالية التوسعية إلى ارتفاع التضخم بمعدلات عالية بالمقارنة مع شركاء الجزائر التجاريين، و لذلك انخفضت قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية نسبة 50% بين أكتوبر 1991 و نهاية 1993.

انحصرت الأهداف الفورية في بداية برنامج التصحيح في عام 1994 في تصحيح القيمة المغالى فيها للدينار الجزائري، بما يسمح بتحديد قيمته حسب قوى السوق، و جعل نظام الصرف أكثر شفافية ،و هكذا حدث خفض كبير للدينار الجزائري بحوالي 50%. و منذ ذلك الوقت أدت السياسات المالية المشددة إلى تعزيز استقرار سعر الصرف الاسمي مما ساعد بدوره على تثبيت التوقعات بانخفاض التضخم. كما أن تعميق السوق المالية المحلية و سوق النقد الأجنبي و إدماجها في الأسواق المالية العالمية من شأنه أن يعزز نجاح هذه العملية.

سمح الأثر التضخمي الذي يعقب التخفيض مباشرة بقمع الطلب الزائد، و تعود فعالية التخفيض في تسيير الطلب إلى دور سعر الصرف و مكانته في هيكل الأسعار الداخلية فهو يقوم بدور السعر الموجه لا سيما في اقتصاد تكون بنيته تابعة للخارج و تصحيحها ينجر عنها حتما تصحيح غالبية الأسعار.

و يمكن أن نلاحظ في الأخير أن تراكم الاحتياطات قد سمح لبنك الجزائر بتحسين عرض العملات الصعبة و وضع حد لانحراف سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار إذ أن هذا السعر ارتفع من 56,2 في 1996 إلى 58,4 في نهاية 1997.

جدول رقم (40) تطور احتياطات الصرف في الجزائر للفترة 1993-1997 مليار دولار

السنة	1993	1994	1995	1996	1997
احتياطات الصرف	2.2	1.1	2.3	4.5	8.3

المصدر : بنك الجزائر ، تقرير 2007

كان برنامج الإصلاح الذي بدأ تنفيذه في أفريل 1994 - في بيئة اجتماعية و سياسية صعبة- بمثابة نهج جديد يحظى بالقبول العام، و الواقع أنه بعد فشل المحاولة الرامية إلى تطوير آليات السوق مع الإبقاء على وجود قوى للدولة في الاقتصاد، أقر صانعو السياسات بالحاجة إلى إحداث تغيير في الإستراتيجية وقد كان هناك اعتراف أساسي بان قدرة الجزائر على التصدي لمشكلاتها الاجتماعية و السياسية الحادة تتوقف على التخلي عن التخطيط المركزي و إنشاء اقتصاد يقوم على

قوى السوق و يتصف بالفعالية و التوجيه نحو الخارج و يشجع نشاط القطاع الخاص حتى يندمج في بقية الاقتصاد و منه لجأت السلطات إلى إبرام اتفاق التمويل الموسع 1995-1998.

الفرع الرابع : اتفاق التمويل الموسع (أفريل 1995-مارس 1998)

وافق ص.ن.د على تقديم قرض و ذلك بعد أن قدمت الحكومة الجزائرية رسالة نية و يندرج هذا الاتفاق في إطار التمويل الموسع و ذلك بتاريخ 22 ماي 1995، و يمتد إلى 21 ماي 1998

أولا : أهداف الاتفاق[1]:

يرمي الاتفاق الموسع (1998/1995) بصريح العبارة إلى إحراز فائض في المالية العامة و نجد من جملة أهداف هذا الاتفاق الاقتصادي و المالي الموسع ما يلي[2]:

* استعادة النمو و الاستقرار المالي.

* خلق مناصب الشغل.

* ترقية بناء السكن.

* التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة و الفقيرة.

* تحقيق معدل نمو لـ PIB بـ 3% في 1994 و 6% في 1995.

* ضمان نوعية النمو باختيار القطاعات الخاصة (الخوصصة).

* محاولة تقريب معدلات التضخم من المعدل العالمي (3%-4%) في 1997.

* تقليص عجز الحساب الجاري بشكل مستمر.

* إعادة تشكيل الاحتياطات للدولة (1,5شهر من الإيرادات في 1994، 2,6 شهر في 1998).

ثانيا : محتوى الاتفاق الموسع[3]:

تضمن برنامج التمويل الموسع مجموعة من التدابير أهمها:

1/ إرساء نظام الصرف و تحرير المبادلات:

تمثلت الإجراءات الجديدة التي ترمي إلى إرساء نظام الصرف فيما يلي:

- إنشاء سوق بين البنوك للعملة الصعبة (Interbancaire).

- إنشاء مكاتب للصرف ابتداء من 01-01-1996.

- تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.

أما في إطار تحرير المبادلات فقد تم هيكلة الضريبة الجمركية بما يناسب مستويات الشركاء التجاريين، حيث تم تخفيضها إلى نسبة 50% كحد أقصى.

---

[1] La Banque d'Algérie: Lettre de transmission -Demande d'accord appuyé par le mécanisme élargi de crédits de FMI le 30 mars 1995

[2] - Fergani Meriem "Le programme d'ajustement structurel en Algérie", Alternative, (N°34. Juin 1996), p: 24.

[3] - خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، (الجزائر، درا هومة أفريل 1996).، ص- ص: 271-221.

2/ تحرير الأسعار:

تم في إطار هذه السياسة تحرير كل الأسعار و مع مراعاة دعم بعض المنتجات كالطاقة و المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، دون التغاضي في التنازل التدريجي عن الدعم للوصول إلى تكلفتها البديلة و تم التركيز خاصة على إعادة إصلاح أسعار الفلاحة.

3/ السياسة النقدية و السياسة المالية

من جانب السياسة النقدية تم إقرار تطبيق أسعار الفائدة الموجبة (ما عدا تلك المتعلقة بمجال السكن)، و هذا يشجع الأعوان الاقتصادية على رفع مدخراتهم على شكل أصول مالية و ما جاء به هذا البرنامج، هو ضرورة تطوير السوق النقدي، و توسيع زيادة رأس المال، تم الاهتمام بالقطاع الخاص الذي يساهم في تمويل البنوك كما رأت هذه السياسة ضرورة وضع نظام تأمين للودائع.أما من جانب السياسة المالية تم اعتماد إجراءات تخص تقليص الأجور من خلال اعتماد إصلاح نظام الوظيف العمومي.كما تم تقليص مجال الإعفاءات الضريبية مع ترشيد استخدام النفقات و إصلاح هيكل الضرائب الجمركية مع توسيع الضريبة على القيمة المضافة (TVA).

4/ الشبكة الاجتماعية و سوق العمل و السكن:

بالتعاون مع ص.ن.د و البنك العالمي، تم إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب. كما وضع نظام للتأمين على البطالة لاسيما بعد ظهور فكرة تسريح العمال[1] ، و التقاعد المبكر. كما ركز البرنامج على تشجيع الاستثمار الخاص بالسكن، مع مراجعة الإيجار بالتدرج، في حين حظي سوق العمل باهتمام خاص حيث سطرت الحكومة نظام خاص بالتقاعد المسبق و تأمين العمل.

5/ إصلاح القطاع العام:

اهتمت السلطات بداية بخوصصة قطاع السياحة و التجارة، النقل و الصناعة الغذائية، و تم استبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة (Holding)[2] .

6/ القطاع الزراعي:

أكد خطاب النوايا على تحرير أسعار هذا القطاع، و رفع الدعم النهائي عن أسعار الحبوب، كما تم إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي لقد مست عملية تحرير الأسعار كل المنتجات الزراعية بما فيها السميد، الحليب ليتم تحريرها قبل نهاية 1996.

ثالثا : وضع التضخم خلال فترة الاستعداد الائتماني الثالث و خلال فترة التمويل الموسع (1995-1998).

---

[1] - أنظر إلى: خالدي الهادي، مرجع سابق، ص: 221

[2] - M'Hamsadji-Bouzidi Nachida, les 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, (Alger, 1998), P:25.

يجب أن نشير أولا إلى أن سنة 1994 تشكل منطلقا في تقييم هذا الاتفاق، ذلك أن الاتفاق يغطي منها 9 أشهر و لهذا فإن سنة 1995 ليست لها أية دلالة خاصة و أنه انطلاقا من 1 أفريل 1995 دخلت الجزائر مع الصندوق في إطار اتفاق موسع. الأمر الذي يجعل من الصعوبة عزل الآثار الراجعة إلى اتفاق الاستعدادي. 1 أفريل 1994 مارس 1995 و تلك الراجعة إلى الاتفاق الموسع الممتد على الفترة 1995-1998.ابتداء من عام 1994، و في إطار برنامج التصحيح، جرى تقييد السياسة النقدية لإجراء خفض سريع في التضخم و ساعد على تنفيذ هذه السياسة التحول الهائل في الوضع المالي عندما هبط عجز الميزانية بأكثر من 4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1994، و 3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1995.

و ساهم الانضباط المالي. و ظهور الفوائض في الانخفاض المستمر لرصيد الائتمان المقدم للحكومة، الذي وصل في نهاية عام 1996 إلى حوالي نصف حجمه في 1991. و تعرض الائتمان في بقية الاقتصاد لهبوط حاد في عام 1994، و لكنه زاد تدريجيا بعد ذلك بالإضافة إلى انتعاش النشاط الاقتصادي.[1]من أجل دعم التصحيح الاقتصادي الكلي، منحت إعفاءات من الدين الخارجي التي منحت عامي 1994 و 1995. علاوة على تحسين أسعار النفط العالمية في عامي 1996 و 1997. قد سمحت بتعزيز الوضع الخارجي الجزائري. إذ ارتفعت الاحتياطات الدولية من 1,5 مليار دولار بنهاية عام 1993 إلى 8 مليار دولار بنهاية 1997.

و بناء على هذا تباطأ التوسع في النقد بمفهومه الواسع (M_2) في الفترة 1994-1997. و استوعب الاقتصاد بسرعة السيولة الزائدة التي نشأت في الفترة السابقة. و انخفضت نسبة السيولة (نسبة M_2 إلى إجمالي الناتج المحلي) من 49% في ديسمبر 1993 إلى أقل من 37% في ديسمبر 1997. و أدت الأوضاع النقدية الأكثر تشددا إلى هبوط كبير في معدلات التضخم[2] من 39% في 1994 إلى 21% في 1995 و 15% في 1996. و أقل من 6% في 1997، و 5,1 في 1998.

تبين هذه النتائج أن هذه الاتفاقات لا تحدث نفس الأثر بالنسبة لكل المتغيرات، إن أثرها يتباين من متغير اقتصادي لآخر بما يجعل الحكم صعبا على مدى نجاعة مثل هذه الاتفاقات و البرامج.

المطلب الثاني : أداء السياسة النقدية خلال الفترة 1999-2009 في الجزائر

أدت الصدمة الخارجية لعامي 1998-1999 المتمثلة في انخفاض حاد لسعر البترول ، إلى إرساء دعائم لتعزيز الاستقرار المالي الكلي ،الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي خلال 2001و على أساس النجاعات المالية لعامي 2000-2001 تعزز المحيط المالي الكلي في عام 2002 و ذلك على الرغم من تواصل التقلبات المرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي .و لقد اثر هذا التطور الايجابي إجمالا

---

[1] Bulletin du F.M.I "L'aboutissement des reformes en Algérie", croissance et transition économique, 7 septembre 1998, P: 277.

[2] – ibid.:p:277

، من المنظور المالي الكلي ، على الوضعية النقدية و على وضعية السيولة المصرفية و كذلك على أداء السياسة النقدية .

فمن اجل ضمان استعمال فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ، واصل بنك الجزائر عام 2002 تطوير برنامجه النقدي و تسييره للسيولة الإجمالية . و لقد تميز 2001-2002بسيولة كبيرة للبنوك و قد أدى الإفراط في السيولة خلال 2002 إلى استرجاعها (السيولة) و هذا لجعل مراقبة المجاميع النقدية أكثر فعالية .أما عمليات السوق المفتوحة بوصفها أداة غير مباشرة للسياسة النقدية و بالتالي لضبط السيولة المصرفية ، لم يتم التمكن من استعمالها في السوق النقدية من طرف بنك الجزائر خلال عام 2002كما هو الحال بالنسبة لعام 2001 ، وذلك بسبب ضعف تطور سوق السندات الحكومية . كما لم يتم التمكن من استعمال الأدوات غير المباشرة الأخرى للسياسات النقدية (الأمانات ، و مزادات القروض بالمقاصة) خلال عام 2002، لكون تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية بواسطة هذه الأدوات قد توقف منذ نهاية شهر ماي 2001، وهذا لسبب عدم تعهد البنوك في مزادات القروض و عدم لجوئها إلى اخذ الأمانات (على 24 ساعة لأجل)[1].

لقد تم تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية المعبر عنه باستقرار الأسعار في المدى المتوسط بمعنى تضخم اقل من 3% خلال عام 2002 إذ انخفض تضخم أسعار الاستهلاك إلى 1.4% بالمقارنة مع عام 2001 حيث كان هذا المعدل 4.2 % و زيادة على ذلك ، سمح انخفاض تسارع وتيرة النمو النقدي بتحقيق الهدف الوسيط للسياسة النقدية بواسطة تطبيق منظم للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية المتمثلة في استعادة السيولة و الاحتياطي الإلزامي .

خلال سنة 2004 سيرت السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر، بواسطة أداتين غير مباشرتين مناسبتين (أداة استعادة السيولة و الاحتياطي الإجباري هو ما سمح بامتصاص فائض السيولة المصرفية و مراقبة أفضل للسيولة في الاقتصاد).

لقد حقق بنك الجزائر أهداف السياسة النقدية المسطرة من قبل مجلس النقد و القرض بالنظر لمعدلات التوسع النقدي المحققة سنة 2004 و استقرار سرعة التداول النقدي. و تشكل إذا النتائج المحققة في مجال الاستقرار النقدي محددا للتحكم الجيد في التضخم (3 % على المدى المتوسط) الذي تم تحقيقه فعلا. بوتيرة سنوية محسوبة انخفض فيها معدل التضخم بأسعار الاستهلاك (مؤشر الجزائر العاصمة) إلى 2 % في نهاية سنة 2004 مقابل 4 % في نهاية سنة 2003 و عليه تتميز سنة 2004 بالتحكم في التضخم [2].

---

[1] محمد لكصاسي" الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر" أبو ظبي ، صندوق النقد العربي، 2004، ص:14

[2] محمد لكصاسي " التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2004"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، نوفمبر 2005، ص:5.

تتوافق النتائج المسجلة في مجال التضخم مع انخفاض التضخم النقدي كما تشهد على تحقيق هدف السياسة النقدية. وهكذا ساهمت السياسة النقدية في عودة النمو الاقتصادي القوي و غير التضخمي.

من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية، و بتبنيه للأهداف الكمية الخاصة بنمو المجاميع النقدية و القرضية في 2006. فقد أبقى مجلس النقد و القرض على استعمال وسيلة استرجاع السيولة هكذا يكون بنك الجزائر قد توفر لديه استخدام نقدي يسمح له بمواصلة مواجهة حالة فائض السيولة الذي أصبح هيكليا.لقد زاد ترجيح حالة فائض السيولة خلال سنة 2006، بعد وضعية السيولة الكبيرة للمصارف. إن وجود فائض السيولة في 2006 جعلت إدارة السياسة النقدية تتم أساسا بواسطة وسيلة استرجاع السيولة بهدف جعل مراقبة المجاميع النقدية أكثر فعالية.بعد إدخال نظام المناقصات لثلاث أشهر في أوت 2005 بمعدل 1.9 %، كوسيلة جديدة تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين المصارف التي اعتبرت مستقرة.

ثبت بنك الجزائر المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليار دينار خلال سنة 2006 بالمقابل سجل هيكل استرجاع السيولة حسب آجاله تغيرا عميقا، بالنظر إلى أن حصة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر قد بلغت 81.7 % في نهاية ديسمبر 2006 مقابل 66.7 % في نهاية 2005 بالارتباط مع ذلك، فقد رفع بنك الجزائر معدل استرجاع السيولة لثلاثة أشهر الذي انتقل في فيفري، من 1.9 % إلى 2 %[1].إن تضافر هدف الحد من التضخم مع هدف الحد من نمو الكتلة النقدية خاصة في 2007-2008 قاد بنك الجزائر إلى استعمال الوسائل المناسبة بمرونة لإدارة السياسة النقدية وفق الأهداف الاقتصادية الكلية .

قام بنك الجزائر في سنة 2008 بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطة وسائل استرجاع السيولة وتسهيلة الودائع المغلة للفائدة، مع تأكيد خاص على مجموع القاعدة النقدية كهدف عملياتي. سمح هذا الأمر بامتصاص فائض السيولة في السوق النقدية بشكل فعلي والتحكم في التضخم، مدعما بذلك الاستقرار النقدي بشكل أكبر، لاسيما وأن التوسع النقدي في 2008 (16%) قد تم احتواؤه بل كان دون الهدف الأقصى (27%) المحدد من طرف مجلس النقد والقرض. يمثل معدل النمو النقدي المسجل في سنة 2008 انخفاضا مقارنة مع الميل التصاعدي المسجل في سنوات 2005-2007. تجدر الإشارة إلى أن الاستقرار النقدي في الجزائر يمثل في نفس الوقت مكسبا وركن الاستقرار المالي المدعم.

أصبح بنك الجزائر، الذي سيواصل تسيير فائض السيولة في 2009، يتوافر على إطار للسياسة يتطابق مع المعايير الدولية في مجال وسائل السياسة النقدية، كما يشهد على ذلك النظام رقم

---

[1] بنك الجزائر تقرير2006 .

09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها. ومن الواضح أن هذا الإطار العملي الجديد للسياسة النقدية سوف يساهم في متابعة هدف الاستقرار المالي في الجزائر بشكل أكثر حسما، معتمدا على المكاسب المحققة في مجال الاستقرار النقدي والقدرة على المقاومة من طرف القطاع المصرفي[1].

المطلب الثالث : أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية

تأثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية إيجابا وسلبا ولمعرفة ذلك الأثر لاباس أن نتطرق أولا لاستقلالية البنك المركزي و أداء السياسة النقدية .

الفرع الأول : استقلالية البنك المركزي الجزائري

لقد شهد البنك المركزي الجزائري بعد الاستقلال عدة مراحل ففي ظل النظام الاشتراكي كانت الدولة تعتمد عليه في تمويل الخزينة العامة لسد العجز في الميزانية، و هذا مما أثر على الاقتصاد من جهة و على الصلاحيات المخولة له كسلطة مشرفة على السياسة النقدية في البلاد، و نظرا للتطورات التي شهدها العالم بعد زوال النظام الاشتراكي و اتجاه كل الدول إلى اقتصاد السوق أصبح إلزاما على السلطة التشريعية إعادة النظر في القوانين المنظمة لهذه الهيئة و تكيفها تماشيا مع الخيار الاقتصادي و السياسي الجديد.

الفرع الثاني : التطور الفعلي و القانوني لاستقلالية بنك الجزائر

لمعرفة الملامح الأساسية لاستقلالية البنك المركزي نحاول أن نربط تطور هذه الاستقلالية بالجانب الفعلي و القانوني و هذا قبل و بعد صدور قانون النقد و القرض و حسب الأمر 03-11.

أولا : قبل صدور قانون النقد و القرض

تم صدور العديد من القوانين الخاصة بنظام البنوك نذكر منها قانون 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 الذي بمقتضاه تأسس البنك المركزي الجزائري ، أما فيما يتعلق بالاستقلال المالي فقد أقرت المادة 15 من قانون 12/86المتعلق بنظام البنوك والقرض إن البنك المركزي و مؤسسات القرض تعد مؤسسات عمومية لها شخصية معنوية كما تتمتع بالاستقلال المالي و عدل وتمم هذا القانون بالقانون رقم 06/88،المؤرخ في 01/12/ 1988 وما جاء فيه : ...يكون رأسمال البنك المركزي ملكا للدولة و تسري على رأس مال مؤسسات القرض أحكام القانون 01/88 .

- **المرحلة الأولى:** ما بين 71/62 التي تتميز بمواصلة القواعد النقدية التقليدية في تسيير العملة استثناء لذلك قام البنك المركزي الجزائري بتدخل مباشر في الاقتصاد الوطني سيما بربط علاقات

---

[1] بنك الجزائر تقرير 2009

مباشرة مع القطاع التسيير الذاتي من 1963 إلى 1967 [1] و هي مرحلة الانطلاق و إنشاء البنك المركزي الجزائري (القانون 144/62)[2] وكانت الحكومة في هذه المرحلة تراقب و تنظم التداول النقدي الذي يعد مهمة أساسية للبنك المركزي[3] أما بعد 1971 فقد تعاظم دور الخزينة العمومية و بعد 1978 وقعت إعادة النظر في قواعد إحداث القرض لاجتناب طابعها التضخمي حيث كان تمويل الاستثمارات يتم بطريقة غير ميزانية و إنما يقع بإحداث عملة إضافية، دون مقابل من واردات الميزانية.

- **المرحلة الثانية:** مرحلة التدخل التشريعي بقانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك و القرض: وفقا لهذا القانون فإن البنك المركزي و مؤسسات القرض يعدان مؤسستين عموميتين تتمتعان بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و ينجزان العمليات المصرفية على سبيل الاحتراف[4]. و بموجب هذا القانون، استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، و أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، و إن كانت المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة. بالإضافة إلى تقليل دور الخزينة في نظام التمويل و إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي[5]. أما مضمون قانون 1988 فهو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات[6].

ثانيا : بعد صدور قانون النقد و القرض

وفقا للقانون 10/90 يعد البنك المركزي الجزائري مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هو يخضع للأحكام القانونية المنصوصة في هذا القانون الجديد[7]، حيث يعتبر تاجرا في علاقته مع الغير[8]كما أن مقره الرئيسي حدد في مدينة الجزائر العاصمة[9] و تظهر استقلالية بنك الجزائر من خلال طريقة تعيين كل من المحافظ و نوابه، و كذا تشكيل مجلس النقد و القرض، فيتم تعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية[10] وكذا تعيين نوابه و رتبة كل واحد منهم[11] لمدة ستة

---

[1] منصوري الزين"استقلالية البنك المركزي و أثرها على فعالية السياسة النقدية"، مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 430.

[2] محفوظ لعشب،"الوجيز في القانون المصرفي الجزائري" الزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ، ص: 30.

[3] نفس المرجع، ص: 32 .

[4] محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص: 38 .

[5] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005، ص ص : 194 ،195

[6] نفس المرجع ، ص: 195.

[7] المادة 11 من قانون 10/90 .

[8] المادة 13 من قانون 10/90 .

[9] المادة 15 من قانون 10/90.

[10] المادة 20 من قانون 10/90.

[11] المادة 21 من قانون 10/90.

سنوات و خمس سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة[1]، أما مجلس النقد و القرض فيتم تشكيله من المحافظ رئيسا، نواب المحافظ الثلاث كأعضاء، ثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة[2].

ثالثا : واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03

يعد الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 2003/08/26 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد و القرض 10/90، و جاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي و المصرفي و استجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري، و إعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع المقاييس العالمية و خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي الجزائري(bcia) ، و يهدف هذا التعديل إلى:

*تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة: و ذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية و الدين الخارجي و تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية

*دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته: و يظهر معالم الأمر 11/03 في هذا المجال من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، و كذلك توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض و هذا بإضافة عضوين بواسطة مرسوم رئاسي مع المحافظ و نوابه الثلاثة، و ثلاثة موظفين ساميين لهم خبرة و دراية بالشؤون النقدية و المالية (المادة 52 من الأمر)، بالإضافة إلى تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها و إمدادها بالوسائل و الصلاحيات لممارسة مهامها.

*توفير حماية الزبائن: و ذلك عن طريق:

-تدعيم شروط و معايير منح اعتماد للبنوك و مسيريها، و إقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط و قواعد العمل المصرفي.

-إنشاء صندوق التأمين على الودائع يلزم البنوك التأمين على الودائع.

-توضيح و تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

رابعا : الملامح الأساسية لاستقلالية البنك المركزي الجزائري

سنتعرض لهذه الملامح في ضوء معايير الاستقلالية التي حددناها من قبل:

1/ من حيث حرية إدارة السياسة النقدية: يعطي الأمر 11/03 للبنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35[1] على أن بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد و

---

[1] المادة 22 من قانون 10/90.

[2] المادة 32 من قانون 10/90.

القرض و الصرف بإنشاء و توفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد فهو مكلف بضبط التداول النقدي و ضبط سوق الصرف" و هذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

2/ مدى التزام البنك بتمويل الحكومة: يقوم البنك بمساعدة الحكومة في علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية، و المشاركة كذلك في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات و الصرف و المقاصة فهو مكلف بتنفيذها لحساب الدولة[2].

3/ من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء : نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده ثلاثة نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى أما مهامه فتتمثل في :

- تمثيل الدولة في الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية؛
- يمضي باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية؛
- ينظم مصالح البنك و يحدد نشاطاته؛
- يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة؛
- يحدد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الأخرى.

4/ المكانة الخاصة بهدف تحقيق الاستقرار للمستوى العام للأسعار: حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد و القرض ، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال إصدار النقد و يحدد و يساير و يتابع و يقيم السياسة النقدية، كما يضع الأداة النقدية و قواعد الحذر للسوق.

5/ إمكانية مساءلة البنك المركزي: حدد القانون نقاطا عديدة لذلك فمنها ما تعلق بالسير المهني أو حال ارتكاب أخطاء جزائية.

يهدف الأمر الرئاسي 11/03 إلى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر الذي كان يتمتع بها و التي كانت تمثل محل نزاع بينه و بين وزارة المالية، و منه تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا للقانون 10/90، و من جهة أخرى يهدف هذا التعديل إلى تدعيم الإشراف و الرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة التي أحدثتها إفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي التجاري.

كما تم التوقيع على نص تنظيمي حمل الرقم 01-07 مؤرخ في 3 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، حيث يضطلع بنك الجزائر بإجراء رقابة بعدية بغرض التأكد من قانونية العمليات المنجزة في إطار هذا النظام ..

---

[1] L'ordonnance n: 03-11 du 26 août2003 relative à la monnaie et au crédit.

[2] L'ordonnance n: 03-11,article 36 et 37 du 26 août2003 relative à la monnaie et au crédit

إن النتيجة التي نخرج بها في النهاية أن استقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين و لكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير التي ذكرناها سابقا.

الخلاصة:

ما يمكن أن نقف عليه في هذا الفصل هو انه كان للتغيرات الاقتصادية المالية و المصرفية انعكاسا واضحا على تطور أداء السياسة النقدية و قد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، و زيادة الاتجاه نحو العولمة المالية.فهذه التغيرات انعكست على توجهات السياسة النقدية في الجزائر و ذلك من خلال المعايير المصرفية الدولية،(لجنة بازل) و كذلك أثر غسيل الأموال و أثر التحرير المالي على فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم .إذ أن المرحلة الانتقالية استلزمت التحرير التدريجي للسياسة النقدية التي أصبحت تتسم بمظاهر التنظيم النقدي في اقتصاديات الأسواق المالية و تنطلق شيئا فشيئا نحو أساليب الرقابة غير المباشرة خصوصا بعد اتخاذ قرارات بشان مراقبة تطور الكتلة النقدية و القرض الداخلي و تحرير معدلات الفائدة و إقرار الاحتياطات الإجبارية و القواعد الاحترازية و إعادة الخصم و السوق المفتوحة كأساليب جديدة لمراقبة السيولة البنكية . وهو ما جعل السياسة النقدية في الجزائر تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار النقدي خصوصا بعد تحرير معدلات الفائدة و ضبط إصدار النقود إلى جانب تنمية الموارد الادخارية لتمويل الاستثمارات .

وقد تبيّن لنا أيضاً أن الجزائر لم تساير التطورات العالمية بالشكل المناسب كما فعلت الكثير مـن بلدان العالم ولم تسع إلى تطبيق معايير لجنة بازل على نظامها المصرفي إمّا بعـدم احتـرام الآجـال المحددة عالمياً أو بعدم وجود نصوص قانونية خاصة منها تلك الموضحة لكيفيـات التطبيـق، وهـذا بالرغم من أهمية هذه المعايير على المستوى الدولي، وسعي الجزائر إلى فتح اقتصادها علـى العـالم الخارجي، وهو الأمر الذي سوف تكون له آثاره السلبية على البنوك الجزائرية إذا لم يُستدرَك من قِبل المسؤولين على النظام المصرفي الجزائري قبل فوات الأوان.

إن تمتع بنك الجزائر بالسيادة والاستقلالية سمح له بمعالجة الإختلالات النقدية، بتحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية ، والنقدية إلى حقيقية ويحتكر إصدار النقود في الجزائر، وهو الذي يسهر على تطبيق السياسة النقدية المؤثرة في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع ، أما على الصعيد الخارجي تسعى السياسة النقدية إلى المحافظة على قيمة العملة الوطنية عن طريق حماية الرصيد الذهبي والأرصدة الأخرى القابلة للتحويل، وتتبع الحكومة عادة لتفعيل السياسة النقدية أدوات عدة من تقليدية وحديثة وأخرى مكملة إلى رقابة مباشرة على الائتمان ولقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة من نظام مخطط مركزيا إلى مرحلة انتقالية تتجسد في محاولة الاندماج في نظام اقتصاد السوق مما اقتضى إصلاحات عديدة على جميع المستويات الاقتصادية، النقدية والبنكية .

الخاتمة

الخاتمـة

1- ملخص البحث:

أدت التطورات الاقتصادية و النقدية الدولية و المحلية في معظم دول العالم إلى الاهتمام بموضوع فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم وقد دفع هذا الاهتمام إلى محاولة تقديم التعريفات ودراسة الأثر لهذه المتغيرات العالمية على فعالية أداء السياسة النقدية. واستخدم في ذلك طرق ومعايير عديدة كانتهاج استقلالية البنوك المركزية والإسراع في استخدام الأدوات غير المباشرة، مع البحث على عملية تنسيق السياسة النقدية مع المجموعة أو الكتل التي يراد الانضمام إليها قصد تحقيق هدف أساسي هو الوقوف عند معدلات مستهدفة للتضخم .

في الفصل الأول بعد تحديد المعالم الأساسية للعولمة كظاهرة اقتصادية وبين أنواعها وأسبابها توصلنا في النهاية إلى النتائج أو الآثار الناجمة عنها فمنها الايجابيات والسلبيات وربطنا بينهما بصورة جدلية لان الظاهرة معقدة و مركبة في نفس الوقت .ووصلنا إلى انه من خلال ما وقع من أزمات ولا سميا الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا أن العولمة بحاجة لتصحيح مسارها على جميع الأصعدة .كما تطرقنا إلى الإطار العام لظاهرة التضخم وذلك بعرض أنواعها،أسبابها ثم حاولنا في النهاية الربط بينهما وبين ظاهرة العولمة.

واستنتجنا أن ظاهرة التضخم ظاهرة عالمية تتأثر بالمتغيرات والمستجدات التي نادت بها العولمة في إطار التحرر والانقياد إلى قوى السوق .

أما في الفصل الثاني فقد تم تحديد المفاهيم العامة للسياسية النقدية مع الإشارة إلى القيود المحلية التي توضع من اجل الحد من حجم الائتمان كما تم تحديد العلاقة بين مصداقية السياسة النقدية استقلالية البنك المركزي ومساهمة هذه العلاقة في الحد من ظاهرة التضخم .تم انتقلنا إلى عرض بعض تجارب الدول في مجال استهداف التضخم و توصلنا إلى أن من بين مشاكل تطبيق الاستهداف هو وجود أسعار صرف غير مستقرة، ونظرا كذلك لنقص المعلومات و البيانات .

كما تفيد عملية استهداف التضخم الدول النامية بتوفير جهاز تنسيقي لتوقعات التضخم، مع حضور البنوك المركزية للمساءلة.

أما في الفصل الثالث قدمنا جانبا من فعالية السياسية النقدية و ذلك من الوجهة النظرية أما الاتجاه الحديث لأدوات السياسية النقدية جعلنا نركز على أهمية الأدوات غير المباشرة للسياسية النقدية. ومدى فعاليتها عند الانتقال إلى قوى السوق أين يتحكم قانون العرض و الطلب.ونظرا لأهمية البحث عن فعالية السياسية النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة ،حاولنا ربط اثر بعض المتغيرات العالمية (المالية و المصرفية) مع فعالية السياسية النقدية فمنها من اثر ايجابيا و منها سلبا واستنتجنا في الأخير ضرورة مواكبة البنوك المركزية المعايير الدولية و المستجدات العالمية لتفعيل دور أدوات السياسية النقدية في مكافحة التضخم .

جاء الفصل الرابع ليبرز مجالات تنسيق السياسات النقدية وذلك على المستوى العالمي في إطار برامج التصحيح يفرضها ص.ن .د والبنك العالمي في إطار الشرطية و كذلك في جزء آخر التنسيق في ظل التكتلات الإقليمية إذ استخلصنا انه في ظل معايير التقارب التي توضع من اجل التنسيق .هناك نقطة تتعلق بوضع رقم مستهدف للتضخم لا يجب تجاوزه و ذلك ينطبق على جميع أعضاء هذا التكتل الذي يرغب في الوصول إلى تحقيق الوحدة النقدية أو العملة الموحدة مثل ما تحقق بالنسبة للاتحاد الاروبي مع عملة الاورو وفق ما جاءت به معاهدة ماسترتخت وكذلك الأمر بالنسبة لدول الخليج مستقبلا في 2010 التي تنتظر عملة الدينار الموحدة لهذه الجماعة .

وجاء الفصل الخامس والأخير لتطبيق كل ما جاء في الفصول السابقة على حالة الجزائر التي عانى اقتصادها من معدلات تضخم مرتفعة وأثناء تطبيق برامج التصحيح انخفض إلى مستويات دنيا و عاد من جديد للارتفاع نتيجة الاعتماد على السلع المستوردة (الزيت، الحليب، السميد...) فارتفاعها خارجيا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها محليا . وتطورت هذه العملية إلى الاعتماد على الأدوات غير المباشرة لهذه السياسة وكذلك وجدنا أن فعاليتها تأثرت بوجود التغيرات العالمية كعميلة تبييض الأموال، وعملية استخدام النقود الالكترونية والتحرير المالي و غيرها.

2- اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى: رغم التطورات العالمية المالية والمصرفية لا يمكن الاعتماد على العولمة في السيطرة على الضغوط التضخمية، هذه الفرضية صحيحة إذ أن النمو العالمي القوي وتناقص الركود الاقتصادي قد خفضا الأثر التقييدي لانخفاض أسعار الواردات على التضخم .إذ لعبت العولمة دورا في تزايد قوة أداء السياسة النقدية وذلك من خلال تغيير حوافز صانعي السياسات ومن الأرجح أن تواصل العولمة تأثيرها على التضخم في العديد من الدول النامية و الجزائر منها من خلال أثرها على أهداف البنوك المركزية للتضخم.

الفرضية الثانية :نجحت السياسة النقدية في الجزائر إلى حد كبير في التحول نحو استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة إلا أنها أمام تحديات(التغيرات العالمية المالية والمصرفية) تهدد قدرها على الاستمرار، إن نجاح الأدوات النقدية لا يمكن أن يحدث مع استخدام هذه الأدوات فقط لان هذه الأدوات تحتاج إلى بيئة مالية متطورة ومستقرة حيث لا تزال البيئة المالية في الجزائر غير قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية و ذلك بسبب ضعف هذه البيئة من جهة والعوائق التي تقف أمام تعميقها من جهة أخرى وعلى الرغم من كل الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي من اجل النهوض بالبيئة المالية إلا أنها اصطدمت بجمود القطاع الحقيقي و ضعف الاستثمار الذي تأثر بدوره بالعامل الأمني سابقا وبالقوانين والتشريعات مما خلق حلقة مفرغة بين النمو المالي والنمو الاقتصادي والاستقرار الأمني .

الفرضية الثالثة : يعتبر استهداف التضخم أهم خطوة للإبقاء على التضخم قيد السيطرة .

هذه الفرضية صحيحة إلا أن العديد من الدول النامية لا يزال لديها معدلات عالية نسبيا من التضخم ومن الصعب توقع التضخم بدقة كما أن من المتطلبات الأساسية لتوجيه التضخم هو عدم الالتزام بأي هدف اسمي أخر ورغم نجاح سياسة ا استهداف التضخم في تخفيض التضخم والحفاظ على ثباتها لفترة طويلة نسبيا في الكثير من الدول الصناعية والنامية على حد السواء إلا أن هناك من الاقتصاديين من يرجع ذلك إلى التطورات الدولية المواتية(العولمة)على صعيد تحرير التجارة والاندماج الاقتصادي...وغير ذلك من التطورات .

الفرضية الرابعة : إن وجود اتحاد للعملة يسمح بانخفاض التضخم في كل البلدان المنظمة له .هذه الفرضية صحيحة إذ يكون في هذه الحالة تنسيق للسياسات النقدية فعالا وهذا بتوافق واضعوا السياسة والقائمين على التنسيق بالتنبؤ الصحيح و هذا ببلوغ الأهداف و الهدف الأساسي هو الحد من التضخم.

الفرضية الخامسة : عملت الأزمة المالية العالمية إضعاف فعالية السياسة النقدية وأدائها في الاقتصاد الجزائري هذه الفرضية غير صحيحة على الأقل على المدى القصير إذ بقيت الجزائر محافظة على مؤشراتها الاقتصادية الموجبة وهذا راجع للاحتياطات الصرف المعتبرة التي جنتها الجزائر من جراء ارتفاع أسعار البترول ويمكن أن ننفى هذه الفرضية بعد أن أخذت الأسعار في التراجع في الفترة الأخيرة .

الفرضية السادسة : تأثرت معدلات التضخم في الجزائر بالارتفاع في ظل التغيرات العالمية المالية والمصرفية، هذه الفرضية غير صحيحة باعتبار أن درجة الانفتاح الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى فدرجة انفتاح الجزائر على العالم الخارجي لم يتضح بعد فهي لم تنظم بعد للمنظمة العالمية للتجارة.

كما أن الاعتماد على النقود الالكترونية في التعامل مازال بعيدا ومع الالتزام بمعايير بازل 2 في انتظار بازل 3 .و من الجانب المصرفي لا يوجد بنوك مندمجة.

3- نتائج البحث:

من خلال الفرضيات التي جاءت في البحث نستطيع أن نتوصل إلى النتائج التالية:

1- يتميز التضخم بالطبيعة العالمية إلا أن دراسته تختلف من بلد لآخر فلا يمكن تطبيق نفس الإجراءات لمكافحته وفق سياسة كلية و إنما لكل بلد خصوصياته .و الجزائر خير مثال على ذلك .

2- إن إصرار بعض الاقتصاديين و خاصة أصحاب القرار من ترك آليات السوق لتحقيق التوازن و عدم تدخل الحكومة ، أدى إلى استمرار ارتفاع الأسعار للسلع و التوجه بالتالي إلى زيادة الاستيراد و ليس زيادة الإنتاج وهذا يؤدي بالتالي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري. وتثبيط المنتجين للتوجه إلى زيادة الإنتاج و بالتالي تحقيق التضخم الركودي.

3- عدم التولي لكل نصائح ص.ن.د لأنها قد تلائم بعض الدول ولا تلائم البعض الآخر (مثل الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا).

4- ضرورة وجود سياسة نقدية محددة المعالم واضحة من حيث الأساليب والأهداف كاستهداف التضخم إطار هام لرسم السياسة النقدية، كما ينبغي صياغة النموذج الملائم لاستهداف التضخم، الذي سيتماشى مع الأهداف الموضوعة للسياسة النقدية، وهو الأمر الذي يحتاج إلى سياسة وتقييم لإثبات فعالية السياسة النقدية .

5- يمكن للجزائر أن تدرس تجارب الدول التي عانت من أزمات مالية أو نقدية (ارتفاع معدلات التضخم) خاصة دول جنوب شرق آسيا ولاسيما تجربة ماليزيا التي أبهرت العالم لتخطيها لهذه العقبة، وهذا باستخدامها وسائلها الخاصة دون الاعتماد أو اللجوء إلى برامج التصحيح التي يفرضها ص.ن.د والبنك العالمي عليها.فالبرامج المبتدعة من طرف الدولة ذاتها (البرامج اللاأصولية **hètèrodaxie.)** تراعي فيها الأوقات والظروف .

6- إن تدعيم استقلالية البنك المركزي عامل هام لفعالية السياسة النقدية المستخدمة، حيث أن البنك المركزي هو الجهة المسؤولة عن الإصدار والإشراف على السياسة النقدية الائتمانية وقد أظهرت الدراسة أهمية تزايد استقلالية البنك المركزي في دعم قدرته على وضع السياسة النقدية التي تحقق الاستقلالية للبنك المركزي في دعم قدرته على وضع السياسة النقدية التي تحقق الاستقرار في الأسعار (الحد من التضخم).

7- إن حصول بنك الجزائر على مدى اكبر من الاستقلال القانوني والفعلي سوف يسهم بقوة في تحقيق وبقاء استقرار الأسعار وزيادة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

8- تواجه البنوك الجزائرية معوقات بعضها من واقع القوانين و التشريعات الخاصة بنظام البنوك و البعض الآخر من واقع التغيرات والتطورات على المستوى الاقتصادي والعالمي.

9- ضرورة تقوية بنك الجزائر و دعمه من حيث القدرة الإشرافية و التنظيمية ليقوم بدوره الفاعل في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و المالية و الرقابة على الجهاز المصرفي لا سيما البنوك الخاصة .

10- تدريب فعال وعلمي للإطارات البنكية مع تزويدهم بكل المستجدات المعلوماتية العالمية في مجال كشف التدليس و الاحتيال و المغالطات (عملية تبييض الأموال) .

11- تساهم عملية التنسيق النقدي في الحد من ظاهرة التضخم و ذلك من خلال معايير التقارب الموضوعية لأجل التنسيق.

12- تأثرت الدول النامية من عودة التضخم نتيجة الأزمة المالية الدولية الحالية 2008/ 2009 وقد وصل في عدد كبير منها إلى معدلات برقمين في نهاية جويلية 2008 و هذا ما جعل التضخم يشكل انشغالا متزايدا .

13- بالنظر إلى السمات الخاصة للظرف المالي الدولي في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2008 و بتحليل ميزان المدفوعات و الأسعار النسبية تم اكتشاف قنوات انتقال اثر الأزمة المالية الدولية إلى الاقتصاد الجزائري .

14- لقد أصبح جليا أن السياسة النقدية غير المباشرة التي تتوفى عادة السيطرة على استقرار الأوضاع النقدية، هي السياسة الفعالة لمكافحة التضخم ولا تحقق السياسة النقدية غير المباشرة النتائج المرغوبة إلا بالسيطرة على أسعار الفوائد و توجيهها وفق عوامل السوق.

4- التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإننا نضع التوصيات التالية بغرض زيادة فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل المتغيرات العالمية الحديثة:

1. يجب دراسة الاتفاقيات الدولية بشكل عميق و بنظرة مستقلة قبل الإنظمام إلى أي تكتل عالمي أو إقليمي اقتصادي أو سياسي .
2. من المهم تطوير التعامل في بورصة الأوراق المالية و توسيع نطاق التعامل فيها بزيادة عدد السماسرة، والمعاملات المالية و تنمية الوعي المالي عن طريق أجهزة الإعلام الآلي.
3. محاولة التوفيق بين هدف التضخم ، وبين ضرورة توفير جو ملائم للاستثمار الوطني عن طريق تشجيع الائتمان المحلي و جعله في مستويات مقبولة .
4. تحقيق الاستقلال للبنك المركزي حتى يستطيع القيام بوظيفته الأساسية بعدم حدوث تضخم وخارجيا بالحفاظ على سعر صرف العملة وتحقيق فعالية السياسة النقدية.
5. لا بد من فرض استعمال النقود الالكترونية و هذا بغرض التحكم في السيولة المفرطة التي تصعب من مهمة السلطة النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة.
6. لابد من العمل على إنشاء تكتلات اقتصادية مغاربية وعربية تسمح بتشجيع التجارة البينية وبتنسيق السياسات النقدية لمكافحة التضخم .

5- أفاق البحث :

بالرغم من انتهائنا من إتمام الخطة المرسومة لهذا البحث إلا أن قصورنا عن توضيح كل العناصر التي لها علاقة بالموضوع تبقى لدراسات ولإشكاليات أخرى على سبيل المثال لا الحصر.

1. فعالية السياسة المالية في مكافحة التضخم في ظل العولمة.
2. محاولة تصميم نظام إنذار مبكر للضغوط التضخمية.
3. إعداد النماذج الرياضية لقياس التضخم في ظل العولمة.
4. الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي.

تم بعون الله إتمام هذا البحث و الله من وراء القصد و الله يهدي السبيل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا :اللغة العربية :

I/ الكتب :

1. أحمد أبو الفتوح الناقة ، "نظرية النقود والبنوك و الأسواق المالية مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية "، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1998.
2. أكرم حداد، مشهور هذلول " النقود و المصارف، مدخل تحليلي و نظري " ، الأردن، دار وائل، الطبعة الأولى، 2005 .
3. احمد سيد مصطفي ،"تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، "كلية التجارة أبها ، مصر ،2000.
4. ادريا نو بينايون، "العولمة نقيض التنمية دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة"،ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بغداد، بيت الحكمة ،2002.
5. أبو علي محمد سلطان ،"محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك" ،بيروت دار الجامعات ،1972
6. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله " اقتصاديات النقود و التمويل" القاهرة،دار الجامعية، 2005
7. إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي .العولمة ... والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة ، عربية للطباعة و النشر، 2002.
8. جوزيف .ا . ستيغليتز ،" خيبات العولمة " ترجمة ميشال كرم ، دار الفارابي ، لبنان 2005
9. جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة"، الجزائر، الدار الخلدونية ، 2006.
10. جاك أدا "عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات " ، ترجمة مطانيوس حبيب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998 .
11. حساني عبد الرزاق، "واقع السياسة النقدية و آفاقها في سوريا"، دمشق، كلية الاقتصاد،2002.
12. حميدات محمود ،" مدخل التحليل النقدي ، الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996
13. خالدي الهادي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، الجزائر، درا هومة 1996.
14. دينا عبد الله الدباس "التكامل النقدي العربي"، الأردن ، البنك المركزي الأردني " دائرة الأبحاث و الدراسات "، 1986.
15. رمزي زكي " العولمة المالية " دار المستقبل العربي القاهرة ،1999.
16. رمزي زكي، "العولمة المالية، الاقتصاد السياسي، الرأسمال المالي الدولي"، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1999 .

17. رمزي زكي، " التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية " ، القاهرة الدار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى. 1996.
18. زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي " القاهرة ، منشورات الحلبي ، 2003.
19. سالم توفيق النجفي،"سياسات التثبت الاقتصادي والتكييف الهيكلي" ،بغداد،بيت الحكمة،2002.
20. سامي عفيفي حاتم،التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق"،الدار المصرية اللبنانية،2005.
21. سامي خليل " النظريات و السياسات النقدية و المالية " الكويت، ط2 ، 1986
22. زكريا الدوري ، يسرى السمامرائى، " البنوك المركزية و السياسات النقدية " عمان ، دار البارودي العلمية للنشر و التوزيع، 2006
23. سلمان بودياب،"اقتصاديات النقود والبنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، 1996.
24. سمير حسون : "الاقتصاد السياسي في النقد و البنوك "، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت،2004.
25. سي بول هالوود ، رونالد ماكدونالد "النقود و التمويل الدولي " ترجمة محمد حسن جسني ، دار المريخ ، الرياض ، 2006
26. صالح مفتاح ،"النقود والسياسة النقدية الجزائر"، دار الفجر،الجزائر ،2005
27. صلاح عباس ، "العولمة وأثرها في الفكر النقدي والمالي "، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الأولى ، 2005
28. صلاح الدين حسن السيسي " القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني القطاع المصرفي و غسيل الأموال "، جامعة القاهرة ، عالم الكتب ، كلية التجارية ، الطبعة الأولى ،2003
29. ضياء مجيد الموسوي ، "الاقتصاد النقدي " الجزائر ، دار الفكر ، 1998
30. طاهر فاضل حسوان،"مصادر التضخم النقدي في العراق،أسبابه ومعالجته،العراق،1960-1975.
31. فيليح حسن خاف "العولمة والأبعاد الاقتصادية "الأردن ،جامعة الزرقاء ،ط1 ،2000
32. عادل احمد حشيش " العلاقات الاقتصادية الدولية " دراسات لمظاهر و مشكلات الاقتصاد الدولي ، المكتبة الاقتصادية مصر، 2000 .
33. عادل احمد حشيش،"أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. دراسة للمبادئ الحاكمة الاقتصاديات النقود والبنوك و الائتمان". بيروت دار الجامعة الجديدة، 2004.
34. عبد الحميد عبد المطلب، " اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز " القاهرة ، الدار الجامعية 2006

35. عبد المنعم سيد علي ،" الوضع الاقتصادي و النقدي الخارجي للأقطار العربية و دور الفوائض المالية في إمكانية تحقيق التكامل النقدي العربي " في التكامل النقدي العربي (المبررات ، المشاكل، الوسائل) ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،لبنان، 1981
36. عبد المعطي محمد حشاد "المصطلحات المصرفية" القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، الطبعة الثانية ، 2002 .
37. عبد المطلب عبد الحميد ،"العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها " القاهرة ،الدار الجامعية ،2006.
38. عبد المطلب عبد الحميد ، " العولمة واقتصاديات البنوك " الدار الجامعية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2002.
39. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، "العولمة المالية و إمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية " مصر ، دار الفكر الجامعية ، 2005.
40. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ،" العولمة المالية و تبييض الأموال " الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ،2008.
41. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005
42. عيد الأمير السعد ، " العولمة ... مقاربة في التفكير الاقتصادي في العولمة و النظام الدولي الجديد " ، بيروت ، مركز الدراسات ، الطبعة الأولى ، 2004
43. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها ، شركاتها ، تداعياتها) القاهرة ، الدار الجامعية ، 2006.
44. عبد النعيم مبارك ، أحمد الناقة " النقود و الصيرفة و النظرية النقدية " . القاهرة ، الدار الجامعية ، 1996
45. عطون مروان ، أسعار صرف العملات، أزمات العملات في العلاقات الدولية النقدية" الجزائر ، دار الهدى ، 1992 .
46. عطية عبد الواحد ، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية و النقدية مع إشارة خاصة لمصر ، القاهرة، جامعة عين الشمس ،دار النهضة العربية ط1. بدون سنة.
47. علي توفيق الصادق وآخرون، "تحرير السياسات النقدية في الدول العربية" ، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 1996 .
48. عمر صقر، "العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة"، قطر، كلية التجارة ، جامعة حلوان، الدار الجامعية، 2003.
49. عرفان تقي الحسني، " التمويل الدولي " ، عمان ، دار المجدلاوي للنشر ، 1999.

50. عماد محمد على العاني ، " اندماج الأسواق المالية الدولية ، أسبابه و انعكاساته على الاقتصاد العالمي " بغداد ، بيت الحكمة ، 2002.
51. غازي عناية ، "التضخم المالي "، الجزائر ، دار الشهاب ، الطبعة الثانية ، 1986 .
52. غسان العياش ، "المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي " ، بيروت ، إتحاد المصارف العربية،1998 .
53. كمال شرف ،هاشم أوعراج "النقود والمصارف " ،دمشق ،جامعة دمشق ، 2004.
54. مسام ملاك، "النقود و السياسات النقدية الداخلية" ،بيروت دار المنهل اللبناني،ط1، 2000.
55. محمد دويدار،أسامة الفولي، "مبادئ الاقتصاد النقدي" ، القاهرة ، دار الجامعة الجديدة . 2003
56. محمد محمود الإمام،"تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، الطبعة الأولى، 2004
57. محفوظ لعشب،"الوجيز في القانون المصرفي الجزائري"،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
58. محمد صفوت قابل ،" الدول النامية و العولمة " ، مصر ، الدار الجامعية ،2004،
59. محمود خالد المسافر،"العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب"، بغداد ، بيت الحكمة ،2002.
60. محسن احمد الخضري ، "العولمة مقدمة في فكر واقتصاد و اللادولة ،2000.
61. مروان عطون ،" النظريات النقدية"، الجزائر، دار البعث ، 1989.
62. محمود يونس ، عبد المنعم مبارك ، كمال أمين الوصال ، اقتصاديات، نقود و بنوك، وأسواق مالية ، الدار الجامعية الإسكندرية، الإسكندرية ، بدون سنة.
63. محمد لبيب شقير ، مقدمة تحليلية ، التكامل النقدي العربي (المبررات – المشاكل- الوسائل) صندوق النقد العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1981 .
64. مغاوري شلبي علي " اليورو ، الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم " ، مصر ، مكتبة زهراء الشوق ، الطبعة الأولى ، 2000.
65. مهاتير محمد ، " ماليزيا و الأزمة المالية الأسيوية " القاهرة ، مركز الدراسات الأسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2000 .
66. محمد صفوت قابل ،"الدول النامية و العولمة " ، القاهرة ، الدار الجامعية ، 2004.
67. ماهر كنج شكرى و مروان عوض ، "المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق "، عمان ، معهد الدراسات المصرفية ، الطبعة الأولى ، 2004 .
68. محسن أحمد الخضري ،ً العولمة مقدمة في الفكر واقتصاد وإدارة عصر أللادولة "،القاهرة مجموعة النيل العربية ،1999.

69. محمود محمد سعيفان ،" تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال " عمان، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، 2008 .
70. نظير ريان ،رياض محمد ،الإدارة المالية والعولمة ، الإسكندرية ،المكتبة العصرية ،2000 .
71. نبيل الروبي ، " التضخم في الاقتصاديات المتخلفة" القاهرة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1973
72. نبيل حشاد ، " الجات والمنظمة العالمية للتجارة " القاهرة ، الدار الجامعية ،1995.
73. نبيل حشاد "استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة" بيروت اتحاد المصارف العربية 1994
74. وليد ناجي الجبالي ، "دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة نماذج محاسبية مقترحة في البيئة ، الموارد البشرية ، التضخم " الأردن ، دار حامد ، الطبعة الأولى ، 2002 .

ب- المجلات:

75. أسامة القلعاوي ، قاسم حموري ،" تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة " ، في المجلة العلمية لكلية التجارة والاقتصاد ، قطر العدد10، 2000.
76. اندرو سينج ، " فن الإصلاح ، تطبيق دروس من سونتزي على أسواق أسيا المالية "، مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 43، العدد2، 2006.
77. اندرو برج وادواردو دورينشتاين ، وبادلو ماورو . "خيارات النظام النقدي بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، هل يمكن لعملة مشتركة أن تساعد أم هل الحل هو سعر صرف عائم ؟ " مجلة التمويل التنمية ، المجلد 40، العدد3، 2003.
78. أوجستين كاتنزولويس أوجاكوم هـ ،" ترويض الوحش كيف استطاعت بنوك أمريكا اللاتينية المركزية التغلب على التضخم المفرط لتصبح الحارس على استقرار الأسعار " ، في مجلة التمويل و التنمية ، العدد 4 ديسمبر ،2005.
79. اوسرير منور ،" الشركات متعددة الجنسيات و دورها في الاقتصاد الدولي " ، في مجلة الاقتصاد المعاصر ، الجزائر ، العدد الأول ، افريل 2007.
80. بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز " السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) " مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد41 ، 2008
81. بوزعرور عمار. "النقود الالكترونية و أثرها على السياسة النقدية " في مجلة الاقتصاد المعاصر الجزائر، العدد 2، 2007.
82. بوك ر . ماسون . ميجل أ . سافاستانو، شارما ."هل يمكن أن يكون وضع رقم مستهدف للتضخم إطار السياسة النقدية في البلدان النامية ؟ " في مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 35 ، العدد 1-1998

83. تيموشيي .د.لين ومارك جريفيتش ، " هل يساعد وضع أرقام مستهدفة للتضخم على اكتساب السياسة النقدية المصداقية ؟، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 32، العدد 4، 1995.
84. جلال أمين،"العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة أروغواي 1798-1998 "، مركز دراسات الوحدة العربية
85. ستانلي فيشر، "الأزمة المالية الآسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي" مجلة التمويل والتنمية، العدد الثاني، يونيو 1998
86. حسن شحاتة ،"كيف يواجه العالم الإسلامي أخطار العولمة الاقتصادية ؟"،في مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 209-1998 .
87. سمية فوزي انعكاس سياسة الإصلاح على الاستثمار ، مصر المعاصرة ،القاهرة ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء العدد431، 1993
88. سهير محمود " تحرير سعر الفائدة والآثار المحتملة في مصر "في المؤتمر العلمي 16 للاقتصاديين المصريين جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع.
89. سهير معتوق محمود ، "سياسات التثبيت الاقتصادي ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء التشريعي ، العددان 419-420، جانفي –أفريل ، 1990.
90. سكورو هيزن ، "الدولرة : التحكم في المخاطر هو الحل " مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 42، العدد1، 2005.
91. سهير محمد معتوق ، استقلالية البنك المركزي المصري ، القاهرة ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 453 ، 454 ، 1999 .
92. سوزان شادلي "رسم طرقا للنجاح في استخدام عملة اليورو" مجلة التمويل و التنمية،العدد 2 ،2004
93. سيم كاراكاداج و مايكل تيلور ، نحو معيار مصرفي عالمي جديد"مقترحات لجنة بازل " مجلة التمويل و التنمية، مارس 2001 .
94. صالح صالحي "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ؟" مجلة الدراسات الاقتصادية ،مركز البحوث والدراسات الإنسانية الدار الخلدونية ،العدد الأول ،1999.
95. ضياء قريشي ، العولمة فرص جديدة و تحديات صعبة ، مجلة التمويل و التنمية ، مارس .1996
96. عامر الياس شدا ، " دمج المصارف بين العولمة و الاستثمار و مسؤولية القرار؟" مجلة المصارف ، أكتوبر، العدد 117 ، 2003 .
97. عبد الباسط وفا ، "القطاع المصرفي بين التحرر المالي و الرقابة المرنة "، في مصر المعاصرة ، القاهرة ،2004.

98. عبد الحميد صديق عبد البر ، اثر تحرير أسواق رؤوس الأموال على اقتصاديات الدول النامية ، مصر المعاصرة ، القاهرة ، العدد465- 466 ، 2002.
99. عبد الرحمان تومي ، العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي في مجلة دراسات اقتصادية 2004
100. عبد المنعم السيد علي " الوحدة النقدية العربية " مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة القومية (7) .دون سنة.
101. عزت ملوك قناوي ، " الإصلاح النقدي في مصر و أداء الجهاز المصرفي المصري خلال الفترة 1995-2003، " مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي الإحصاء و التشريع ، العدد 480، 2005 .
102. علي لطفي ،" العولمة والعالم العربي " في المجلة العلمية لكلية للإدارة والاقتصاد ، العدد 10، 1999.
103. غويلارموا. و كارلوس ا.فيغ " إحلال العملات في بلدان التضخم المرتفع"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 1، 1993 .
104. غليرمير أو رتيز مارتنيز ، "ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش في أسيا " في مجلة التمويل والتنمية ، عدد 2 ، 1998 .
105. قحايرية آمال ، "هل تم إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي بقرار سياسي أو اقتصادي – الآثار على دول أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي "، مجلة الاقتصاد المعاصر ، الجزائر ، العدد2 ، 2007
106. كارمن م ، رينهارت و ميجيل ا ، سافستانو ، " حقائق التضخم الحديث الجامح " ، في مجلة التمويل و التنمية ، العدد 2، 2003.
107. مايكل ديبلر، " ما بعد التكامل " مجلة التمويل و التنمية، العدد 2، 2008
108. محمد عبد الشفيع عيسى ،" دور السياسات المالية و النقدية في مجال الإصلاح الاقتصادي " القاهرة ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع ، العدد479، 2005 .
109. محمد سعيد النابلسي "التنسيق و التعاون بين البنوك المركزية و أثرهما على الاقتصاد العربي في التعاون الاقتصادي العربي و أفاق المستقبل ، دون دار النشر ولا سنة النشر
110. مجلة ميديا بنك، مجلة رقم 74- أكتوبر و نوفمبر 2004
111. مجلس التعاون في تقرير مؤسسة هيريتدج حول الحرية الاقتصادية لعام 2007في مجلة أخبار الخليج .
112. مصطفى عبد الرؤوف عبد المجيد هاشم ." السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة بالدول النامية " المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، القاهرة العدد2، 2002 .

113. منصوري الزين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد، 2005،2
114. لويس حبيقة صحيفة الخليج نشر بتاريخ 28-02-2009 .
115. منى قاسم، "اليورو و أسواق المال الدولية و العربية " سلسلة قضايا مصرفية ، يصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية .
116. ميلان براهميات و يوري دادوش ، أوجه التفاوت في التكامل العالمي ، مجلة التمويل و التنمية ، العدد3 ، 1996.
117. نانسي هاب وممتاز حمين ولور رديفير، "امتصاص الصدمات" مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد 40، ديسمبر 2003
118. نايف علي عبيد" العولمة والعرب "مجلة المستقبل العربي ،عدد222، 1998.
119. هيكل عجمي جميل ،" الأزمات المالية مفهومها ومؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في البلدان مختارة " ، دمشق ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول، 2003 .
120. البنك و المستثمر ، لبنان ، العدد 63 ، فيفري 2005.
121. "الاتجاه نحو استهداف التضخم " مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ،40، العدد 2، 2003
122. السيد حسن سهير محمود ، " السياسة النقدية الجديدة وأثرها في علاج التضخم "، مجلة آفاق جديدة ، القاهرة كلية التجارة ، سبتمبر 1991.
.123

ج/ رسائل و أطروحات :

124. ايت بشير عمار "الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي " مع دراسة الأزمتين المكسيكية و الاسياوية ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ماجستير.
125. أيت طالب حميد "محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر" رسالة ماجستير 1997
126. البحري عبد الله " اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر " الجزائر ، رسالة ماجستير، 2005.
127. إليفي محمد، دور نظـام حمايـة الودائـع في سلامة واستقرار النظام المصرفي- حالة الجزائر-رسالة ماجستير ،جامعة الشلف، 2005
128. بركان زهيه ،"التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية والتطبيق-دراسة حالة الجزائر"، الجزائر ، رسالة ماجستير ،1999.
129. بن عربة بوعلام، "التضخم في النظرية الاقتصادية ، الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية رسالة ماجستير ،1996.

130. بن عبد الفتاح دحمان، " السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطب الكلي" دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطرحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2004 .
131. بلوناس عبد الله ، أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية و خيار إعادة الجدولة ، الجزائر معهد العلم الاقتصادية ، ماجستير ، 1996 .
132. بطاهـر علي " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية"جامعة الجزائر دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، 2006.
133. توفيق عبد الوهاب أبو العينين سمري "دور البنوك في دعم و تنشيط برنامج الخصخصة" رسالة ماجستير ، القاهرة ، جامعة عين الشمس ، كلية الاقتصاد 1999 .
134. ديب كمال ، ص النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية "، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير ، 2001 .
135. رانيا عبد المنعم محمد راجح ، "دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد " القاهرة رسالة ماجستير ، 2005.
136. شامي رشيدة ،المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر،دكتوراه، 2007.
137. شرفاوي عائشة تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية - حالة الجزائر- الجزائر ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2001.
138. شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير2001
139. صديقي مليكة " برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007 .
140. عبد الرزاق الحساني ، "النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي واقع السياسة النقدية وآفاقها في سوريا "، دكتوراه، جامعة دمشق ، 2002.
141. عمروش شريف، " السياسة النقدية و معالجة اختلال ميزان المدفوعات" رسالة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية2004.
142. عبد الحميد الصديق عبد البر ، " النقود والبنوك وأسواق المال الدولية " ، دكتوراه فلسفة في الاقتصاد ، جامعة قناة السويس ، مكتبة دار المعارف الحديثة ، 1996.
143. عصام الدين محمد عباس أباظة." تأثير العولمة على الاقتصاد المصري". القاهرة، رسالة ماجيستر، 2004.
144. عيسى ولد أحمد محمود ، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2001.

145. غادة سيد عبد الله سيد شعبان ، "الانهيار المالي في بلدان جنوب شرق أسيا الأسباب و الدروس المستفادة للاقتصاد المصري " مصر ، ماجستير ،جامعة عين شمس 2004.
146. غريبي محمد "اثر المنظمة العالمية للتجارة على فعالية السياسة النقدية و المالية " أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009.
147. محمد مسعد بدر ، "دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في مصر" رسالة دكتوراه ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1995 .
148. محمد عباس محرزي " نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي" أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر2005.
149. محمد فاروق محمد حمد "دور السياسة النقدية في أزمة الركود الاقتصادي والسيولة " (دراسة مقارنة بين مصر ودول جنوب شرق آسيا) رسالة ماجستير، القاهرة، جامعة عين شمس،2005 .
150. محمد علي إبراهيم القصاص ، " فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 1982 -1992 " رسالة ماجستير . القاهرة ، جامعة عين الشمس. 2002.

د/ المؤتمرات و الندوات:

151. الأخضر عزي،" دراسة ظاهرة تبيض الأموال (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية)" في مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة الصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، شلف ، 2004.
152. أحمد جمال الدين موسى "النقود الالكترونية و تأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية" أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية بعنوان الجديد في أعمال المصارف بين الوجهتين القانونية و الاقتصادية ،لبنان الجزء الأول الجديد في التقنيات المصرفية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1 ، 2002.
153. احمد شلبي"الرقابة المصرفية و إدارة المخاطر في ظل مخاطر بازل II"و متطلبات الحكم المؤسسي في المؤتمر العلمي السنوي الرابع و العشرين للاقتصاديين المصريين ، تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري أيام 5-7 ماي ، القاهرة ،2005.
154. الداوي الشيخ " الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها."مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ،، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للازمة المالية العالمية جامعة الجنان، لبنان ،2009
155. باهر عتام ،منال متولي ،" كفاءة السياسة المالية واستهداف التضخم بين النظرية والتطبيق في الاقتصاد المصري " ، في المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد " حول إصلاح المالية العامة في مصر ، جامعة القاهرة ، 2005.

156. بن زعرور عمار ، درواسي مسعود ،"الاندماج المصرفي كآلية لزيادة قدرة التنافسية - حالة الجزائر في مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات ، الشلف، 2004.
157. حسن إبراهيم العيوطي ،"تحليل للسياسة النقدية في مصر ، وأهمية تحديثها واستهدافها للتضخم"، المؤتمر العلمي السنوي 24 للاقتصاديين المصريين ، تفعيل دول السياسة النقدية في الاقتصاد المصري ، 2005
158. رحيم حسين ، هواري معراج " الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنه المصارف الجزائرية ، في مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية ، و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات ، الشلف، 2004
159. زيان محمد " متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي " في مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات، الشلف، 2004
160. سيد عيسى "سياسة أسعار الفائدة في ظل التحرير الاقتصادي في مصر " المؤتمر رقم 16 للاقتصاديين المصريين 1991.
161. سيد إبراهيم عبد الفضيل،" أثر السياسة النقدية على تنشيط سوق رأس المال في الفترة 1990-2004"،في المؤتمر 24 للاقتصاديين المصريين،جمعية الاقتصاد السياسي،الإحصاء والتشريع، 2005.
162. سرمد كوكب الجميل،" تحديات العولمة وخيارات الاستجابة تحليل اتجاهات التحرير المالي اتجاه الاستثمارات الأجنبية حالة الأردن " بيروت ، جامعة الزرقاء ، المؤتمر الأول،2001
163. فرج عبد الفتاح فرج ، "الائتمان المحلي وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل قانون 88لسنة 2003 " المؤتمر العلمي 24 للاقتصاديين المصريين ، تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري في الفترة 5-7ماي ،2005.
164. عبد الرحمان مغاري ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري ، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، سطيف، أكتوبر 2009
165. عادل محمد المهدي ، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة ، في المؤتمر العلمي الثاني حول التجارة الخارجية نستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة ، 2005
166. عمر عبد الحميد سالمان "استقلالية البك المركزي وإدارة السياسة النقدية " في المؤتمر العالمي الأول حول أزمة السيولة والركود الاقتصادي في مصر جامعة حلوان ، القاهرة .2003.

167. عياش قويدر و إبراهيم عبد القادر،"أثر استقلالية المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية – بين النظرية و التطبيق – مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات
168. عبد الحميد سلمان " استقلالية البنك المركزي و إدارة السياسة النقدية ، في المؤتمر العلمي الأول ، أزمة السيولة و الركود الاقتصادي في مصر ن القاهرة ، 2003
169. فالح عبد الكريم الشخلي، "الأهمية الإستراتجية للجهاز المصرفي العربي في تنمية المشاريع الصغيرة و آفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي" في المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب المنعقدة في دمشق بتاريخ 22-24 أكتوبر ، 2002
170. صلاح ، زين الدين ، تأثير النقود الالكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية " القاهرة ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث "، 2004.
171. ماجدة احمد شلبي " الرقابة المصرفية و إدارة المخاطر في ظل معايير بازل I I و متطلبات تطوير الحكم المؤسسي . في المؤتمر العالمي السنوي الرابع و العشرين للاقتصاديين المصريين ، تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري . 2005.
172. محمد الفنيش ،"القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات مقبلة"في وقائع الندوة المنعقدة في 2-3 أفريل ، أبو ظبي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، 2000
173. محمد أبو العيون ،" تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية و التوجهات المستقبلية ، ورقة عمل رقم 78، القاهرة 2003 .
174. مجيطنة مسعود "الأزمة المالية العالمية الراهنة : انعكاساتها على الاقتصاد العالمي و كيفية مواجهتها مع الإشارة إلى حالة اقتصاد الجزائر " المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للازمة المالية العالمية ، جامعة المنصورة ،2009
175. منصور الزين " استقلالية البنك المركزي و أثرها على فعالية السياسة النقدية" ، مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرية و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات الشلف، 2004

ه/ تقارير و مستندات:

176. بنك الجزائر، التقرير السنوي 1997 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
177. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2000 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
178. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
179. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
180. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

181. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2008.
182. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2009.
183. البنك الدولي , تقرير عن التنمية في العالم , 1989
184. ألفريدو ميرو ،"التكامل النقدي العربي ، فوائده و عقباته الاقتصادية و صيغ تحقيقه، صندوق النقد العربي.
185. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي تقرير 2009.
186. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال أفريقيا الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا "الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية الأمم المتحدة ، تحليل ظرفية سنة 2008، الرباط (المغرب) 6-9 ماي 2009.
187. التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية الجزائر لسنة 2002
188. صندوق النقد الدولي،" تقرير أفاق الاقتصاد العالمي"،الفرص والتحديات،صندوق النقد الدولي، 1997.
189. صندوق النقد الدولي،"أفاق الاقتصاد العالمي، الأزمات المالية، الأسباب المؤشرات " واشنطن، ماي 1998.
190. صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية واشنطن، 2000.
191. صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي ،" العولمة و التضخم " ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية ، افريل 2006
192. صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي "العولمة و التضخم افريل 2006
193. صندوق النقد الدولي، تقرير 2007
194. صندوق النقد العربي: أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي والمصارف العربية، أبو ضبي، 1989
195. صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات النقدية في الدول العربية ، تحرير على توفيق الصادق و آخرون ، ابوظبي ، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل ، العدد2 ، 1996
196. عبد الفتاح الجبالي " العرب و إشكاليات الوحدة النقدية الأوربية " كراسات إستراتيجية رقم 11، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1992
197. علي لطفي: " دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري بين دروس الماضي و تحديات المستقبل " في المؤتمر العلمي 24 للاقتصاديين المصريين "تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2005.

198. -قارة مصطفى" إصلاح القطاع المالي و المصرفي ، تجارب بعض الدول العربية " في القطاع المالي في البلدان الغربية و تحديات المرحلة المقبلة ، صندوق النقد الدولي ، أبو ظبي ، 2000
199. قدي عبد المجيد ، ص.ن.د و مسار التصحيح الهيكلي حالة الجزائر ، عمل غير منشور، 1996
200. مركز البنك العربي للبحث العلمي، بيروت ، ط1 ، 2001 .
201. مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998 C.N.E.S
202. محمد لكصاسي" الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر " أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، 2004
203. محمد لكصاسي " التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2004"
204. لكصاسي محمد حوار مع الإذاعة الوطنية يوم 2009/5/5.
205. محمد لكصاسي استعادة الثقة في القطاع المالي العالمي تدخل أمام اللجنة الدولية النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي 2009/04/26.
206. محمد لكصاسي " التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2004"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، نوفمبر 2005.
207. البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 1999 . 2000 (القاهرة - البنك المركزي المصري ، 2001.
208. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ،الدورة العامة العادية السادسة والعشرون ،جويلية ،2005
209. النشا شيبي كريم، و آخرون، "الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق" ص.ن.د، واشنطن 1998
210. الديوان الوطني للإحصاء- الجزائر .

و/المراجع الالكترونية :

211. احمد طلفاح ، " الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية " المعهد العربي للتخطيط من .www.arab-api---org/courses 23 -pol. F /:23-3-1-pdF
212. الاقتصاد الجزائري والأزمة الاقتصادية العالمية docs. / educdz.com/tag /page/2/ في2010/4/01
213. تصريح وزير المالية، بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي : شراكة غير متكافئة! العدد 176 / ئ 2008، في مجلة المعرفة www.almarefh.org

214. تقرير صندوق النقد الدولي ،بعثة للجزائر تحذر من تفاقم التضخم. www.arabic.business.maktoob.com

215. التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية الجزائر لسنة 2002

216. عبد الرحمان مبتول "الجزائر تطرح إجراءات جديدة لتطهير التجارة الخارجية" www.alrroya.com/node/6796

217. عبد الحميد العمري، اثر التستر التجاري على فعالية السياسة النقدية في جريدة المال والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، العدد 3876 ،13 مارس 2007 www/.Google.com

218. محمد إبراهيم محمود الشافعي " النقود الالكترونية ، ماهيتها ، مخاطرها ، و تنظيمها القانوني، في مجلة الأمن و القانون " مجلة دورية محكمة تصدرها أكاديمية الشرطة ، دبي العدد الأول ،2004 في الموقع الالكتروني hTTP://WWW:arriyadh .com/Economic

219. مليفين كراوس ، ترجمة إبراهيم محمد علي في الموقع في 2005 SYNDICATE .ORG WWW.PROJECT

220. التسويق في العصر الرقمي hTTP://WWW.dz .alotaibi.com

221. نشريات اقتصادية يومية 2007/11/24 http://www.arabiyat.com

222. كتاب إحصائيات 2008، stat.wto.org/country profiles

223. مصيطفى بشير "تساؤلات في التضخم والسياسات الاقتصادية" مجلة العرب 2008/1/29 العدد7170في الموقع www.alarab.com.qa/main.php?issueNo=26&secId=17

224. عبد الرحمان مبتول،"الجزائر تطرح إجراءات جديدة لتطهير التجارة الخارجية" www.alrroya.com/node/6796

225. www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=2015&d...
226. http://www.ingdz.com/vb/newreply.php?do=newreply&noquote=1&p=134662#_ftn2
227. stat.wto.org/country profiles
228. www.banque of algeria.dz
229. Comesa Finance & Economics, Monetary and Fiscal Co-operation in Comesa, Comesa Monetary Harmonization Programme.www.comesa.int/finance/econm. hp.htm.
230. Grou pierre « Mondialisations financière » in http://www-ced .uvsq.f/
231. http//www.voiceofafrica.com vu le 23/05/2008
232. Magloire, Foda Sera Phin (1997) " Political Monetary Cycles and Independence of the Central Bank in Monetary Unions: An Empirical Test for a BEAC Franc Zoon Member Country, The Journal of African Economics, Vol 6, No.1, March,.www.uemoa.com.
233. Marc Flandreau ; »le début de l'histoires : globalisation financière et relations internationales ; 2000 ; n3 ; N° 4 ,in http :www.fmi .org

234. Mongfa, Celestin, (1997:, A currency Reform Index for Western and Central Africa. The World Economy;Vol. 20, No. 1
235. West African States www.wbee.Isnet.co.uk/or-was.num
236. www.cnes.dz
237. www. promex.dz
238. statistiques financières internationales –FMI juin 2001-raport 2001. Banque d'Algérie www.banque of algeria.dz
239. www.cnes.dz
240. www.euro stat.org
241. www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=2015&d...
242. http://www.ingdz.com/vb/newreply.php?do=newreply&noquote=1p=134662#_ftn2
243. stat.wto.org/country profiles
244. www.banque of algeria.dz
245. Comesa Finance & Economics, Monetary and Fiscal Co-operation in Comesa, Comesa Monetary Harmonization Programme.www.comesa.int/finance/econm. hp.htm.
246. Grou pierre « Mondialisations financière » in http://www-ced .uvsq.f/
247. http//www.voiceofafrica.com vu le 23/05/2008
248. Magloire, Foda Sera Phin (1997) " Political Monetary Cycles and Independence of the Central Bank in Monetary Unions: An Empirical Test for a BEAC Franc Zoon Member Country, The Journal of African Economics, Vol 6, No.1, March,.www.uemoa.com.
249. Marc Flandreau ; »le début de l'histoires : globalisation financière et relations internationales ; 2000 ; n3 ; N° 4 ,in http :www.fmi .org
250. Mongfa, Celestin, (1997:, A currency Reform Index for Western and Central Africa. The World Economy;Vol. 20, No. 1
251. West African States www.wbee.Isnet.co.uk/or-was.num
252. www.cnes.dz
253. www. promex.dz
254. statistiques financières internationales –FMI juin 2001-
255. rapport 2001. Banque d'Algérie www.banque of algeria.dz

ك :المواد و المراسيم

256. قانون 11/90 .المؤرخ في 14افريل 1990المتعلق بالنقد والقرض
257. الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد و القرض.

ثانيا : بالأجنبية

A /Les Ouvrages

258. Abd Elkader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro méditerranéen, publisud, Paris, 1995.
259. Bali Hamid, " Inflation et mal développement en Algérie " (Alger ; o p u ; 1993.
260. Benissad H., L'ajustement structurel objectifs et expérience ,Algérie ; alin édition 1994
261. Ben Achenhou. M,Inflation , dévaluation; marginalisation (Alger ; Dar Echirifa;1993
262. Ben Bitour Ahmed, L'Algérie au troisième millénaire défit et potentialités, Edition, marinoor 1998..
263. .Benissad, "Essai d'analyse monétaire ", Alger, OPU , 1975
264. Berger Pierre" la monnaie et ses mécanisme", Edition Bouchene Alger, 1993
265. Edwin m Truman ; " inflation Targeting in the world economy " institute for international economics , Washington .D C 2003 .
266. Fergani Meriem "Le programme d'ajustement structurel en Algérie", Alternative, N°34. Juin 1996.

267. Hyman ; David M Economics , Irwin , Boston 1989.
268. David Jaffré ; la monnaie et la politique monétaire , Economica ,1990
269. Jacques Henry David :crises financières et relation monétaire international – édition économique –France , 1986
270. Marta castello-and mark swinburne "central bank independence ; can it contribute to butter inflation performance ? issues in theory and practice
271. Masson, Paul R / Paul R. Masson and Catherine Pattillo. . The monetary geography of Africa; Washington, , the Brookings institution;2005
272. Mshomba, Richard E. Africain the Global Economy(Bulders Lynne Reinner Publishers Inc. 2000
273. M'Hamsadji-Bouzidi Nachida, les 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, (Alger, 1998)
274. Milton Friedman , inflation et systèmes monétaires
275. Schlesinger ;the importance of central bank independence for German and European ,economic policy.

B/ Les revues:

276. African Economic Research Consortium plenary Supplement to Vol 6 No. 1. sessions 1945- 1995
277. B.Eichengreen, M.Mussa, "la libéralisation des mouvements de capitaux" finance et développement , volume 35, n°4, 1998

278. Christian h .baddies : monetary policy and public finance inflation targets in a new perspective .Imf ; staff paper; vol 46;n3 ; sep1999
279. F.MACKEL;" Les grandes crises des années quatre-vingt –dix ".in problèmes économiques n° 2669/19juin 2000.
280. Guy debelle .. inflation targeting in practice; imf working paper ;march, 1997.
281. Graham Monpsan ;introduction –situer la mondialisation ; Revue internationale ; des sciences sociale –juin1999 .
282. J.R.Landau ; Les marches des capitaux sont –ils responsable de la crise financière ? " n° 289; 1999
283. Magloire, Foda Sera Phin " Political Monetary Cycles and Independence of the Central Bank in Monetary Unions: An Empirical Test for a BEAC Franc Zoon Member Country, The Journal of African Economics, Vol 6, No.1, March, 1997
284. Mervyns king :theory and evidence with respect to ; credibility and monetary policy ; bis review ;n026; February ;1995
285. Milton Friedman « comments on the critics » journal of political Economy – September , 1972
286. Mongfa, Celestin, (A currency Reform Index for Western and Central Africa. The World Economy;Vol. 20, No. 1,1997)
287. Moyo,Johnathen N.() " Generational Shifts in African Politics: prospects for a New Africa", Occasional paper series Vol. 2 No.3 The African Association of Political Science, Harare, 1998
288. Panorama des explications ; en problèmes économique du16 décembre 1993
289. parguez Alain ;"l inflation zéro :un état idéal ou objectif impossible ; économies et sociétés ; série monnaie et production ;n8;nov.dec .1991
290. Roe, Alan & Sawa, Niik (1997)From Direct to Indirect Monetary Control in Sub-Saharan Africa Journal of African Economies.
291. Turner ; La crise financière en Asie : risques de marche et risque de politique économique " ; économie internationale n° 76; 4eme trimestre 1998;
292. Williamson and M.mahar: A review of financial liberalization south Asia region ; internal discussion paper ;n°171 , world bank, jun, 1998

C/Les rapports et Les ordonnances
A/ Les rapports

293. Banque d'algerie évolution économique et monétaire en algerie ; juillet 2002.
294. La Banque d’Algérie: Lettre de transmission -Demande d'accord appuyé par le mécanisme élargi de crédits de FMI le 30 mars 1995.

295. Bulletin du F.M.I "L'aboutissement des reformes en Algérie", croissance et transition économique, 7 septembre 1998,.
296. CNEP NEWS N=° 09, Mars 2000, p 12
297. Extrait du rapport du C N E S sur la reforme du système bancaire et. Financier (16 eme session plénière du 20/11/2000).
B/Les ordonnances
298. L'ordonnance n: 03-11 du 26 août2003 relative à la monnaie et au crédit.
299. L'ordonnance n: 03-11,article 36 et 37 du 26 août2003 relative à la monnaie et au crédit.